الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس، سطيف **1**

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تقييم المعالجات المحاسبية للمعاملات المالية في مؤسسات القطاع الثالث

(دراسة حالة وقف جامعة هارفارد ومؤسسة بيل وميلندا غيتس الخيرية)

من إعداد :

عبد الفتاح تباني

تحت إشراف:

أ. د. صالحي صالح

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بالرقي تيجاني	أستاذ	جامعة فرحات عباس، سطيف 1	رئيسا
صالحي صالح	أستاذ	جامعة فرحات عباس، سطيف 1	مشرفا ومقررا
ملياني حكيم	أستاذ	جامعة فرحات عباس، سطيف 1	عضوا مناقشا
بن عمارة نوال	أستاذ	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا
مومني إسماعيل	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة فرحات عباس، سطيف 1	عضوا مناقشا
زنكري ميلود	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة برج بوعريريج	عضوا مناقشا
مزياني نور الدين	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سكيكدة	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2017 / 2018

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى الوالدة الكريمة حفظها الله و أطال في عمرها

إلى زوجتي وولدي عبد الصمد

إلى إخوتي و أخواتي

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل الأصدقاء

إلى كل من علّمني ولو حرفا

إلى جميع زملائي وزميلاتي وكل من يعرفني.

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم، ووفقنا لإنجاز هذا العمل وإتمامه.

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والاحترام الفائق إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر:

* الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور صالحي صالح الذي لم يتوان في تقديم نصائحه وإرشاداته القيمة، وتفضل بالإشراف المتواصل على هذا العمل ومتابعته طيلة مدة إنجازه.
* الأستاذ المشرف المساعد بتركيا الأستاذ الدكتور: Resul Aydemir على توجيهاته القيمة ودعمه المتواصل، وكذا الأستاذ الدكتور: Fuat Erdal ، رئيس قسم الاقتصاد بجامعة إسطنبول التقنية للخدمات العظيمة التي قدمها لنا خلال الإقامة العلمية طيلة ثمانية عشر شهرا؛

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى:

* الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بتحمل عناء قراءة وتقييم هذا الجهد المتواضع؛
* موظفي مركز البحوث الإسلامية (ISAM) بجامعة 29 ماي باسطنبول الذين وفروا لنا جوا تحفيزيا ومريحا للبحث العلمي؛
* موظفي السفارة الجزائرية في أنقرة، وعلى رأسهم الأستاذ: مراد حراكي على التسهيلات والخدمات الجليلة المقدمة من طرفهم.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفـــهـــرس **الصـفحة**

إهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات ---------- I

فهرس الجداول ---------- V

فهرس الأشكال ---------- VII

المقدمة العامة. ---------- أ-ي

الفصل الأول: مدخل للتعريف بمؤسسات القطاع الثالث والبيانات المالية الأساسية لها

المبحث الأول: التعريف بؤسسات القطاع الثالث 2

المطلب الأول: مفهوم القطاع الثالث والهيكل التنظيمي له 2

أولا: لمحة عامة عن القطاع الثالث 2

ثانيا: الهيكل التنظيمي لـ(م.غ.ه.ر) 4

المطلب الثاني: الفروقات الأساسية بين (م.غ.ه.ر) والمؤسسات الهادفة للربح 6

أولا: "النَّظارة" مقابل "الربحية" *Stewardship Vs Profitability* 6

ثانيا: المواضيع المحاسبية 7

المبحث الثاني: القوائم المالية الأساسية 14

المطلب الأول: بيان المركز المالي (الميزانية) 14

أولا: أهمية بيان المركز المالي 14

ثانيا: شكل بيان المركز المالي 17

فهـــرس المحتـــويـــات

ثالثا: متطلّبات الإفصاح 17

المطلب الثاني: بيان النّشاطات 18

أولا: أهمية بيان النشاطات 19

ثالثا: عناصر التّغير في صافي الأصول 20

رابعا: تصنيف الإيرادات والنّفقات ، المكاسب والخسائر، وإعادة التصنيف 21

خامسا: عرض بيان النشاطات 23

سادسا: متطلّبات الإفصاح 24

المطلب الثالث: بيان التّدفّقات النّقدية 24

أولا: أهمية بيان التدفقات المالية 25

ثانيا: تعريف النّقد وما في حكمه (النقد المعادل، أشباه النّقود) 26

ثالثا: تصنيف بيان التّدفّقات النّقديّة 27

رابعا: عرض التدفقات النقدية 28

خامسا: متطلّبات الإفصاح 37

المبحث الثالث:: قضايا أخرى للقوائم المالية 39

المطلب الأول: المعلومات المالية المقارنة 39

(الجدول الأول): أولا: بيان الأنشطة 41

ثالثا: بيان التغيرات في الصناديق الفردية (الجدول الثالث) 43

رابعا: البيانات الداعمة الأخرى (الجدول الرابع) 44

المطلب الثاني: التقارير المرحلية والأحداث اللاحقة 45

أولا: التقارير المرحلية 45

ثانيا: الأحداث اللاحقة 50

المبحث الرابع: إعداد الميزانية والموضوعات المحاسبية الخاصة ببعض (م.غ.ه.ر) 52

المطلب الأول: أهمية الميزانيات ل(م.غ.ه.ر) 52

أولا:المواضيع الأساسية للميزانية 52

ثانيا: المخطط الخماسي والخطة التوضيحية 62

المطلب الثاني: المواضيع المحاسبية الخاصة ببعض (م.غ.ه.ر) 64

أولا: الجمعيات المهنية، النوادي ومنظمات الأداء الفني 65

ثانيا: مؤسسات المرافق العامة والمؤسسات الخيرية الخاصة 70

ثالثا: المؤسسات الدينية، التعليمية والإعلامية 76

خلاصة الفصل الأول 81

الفصل الثاني: المواضيع المحاسبية الخاصة بالمؤسسات غير الهادفة للربح

المبحث الأول: محاسبة الصناديق وصافي الأصول 81
المطلب الأول: محاسبة الصناديق 81
أولا: المفاهيم والقواعد الخاصة بالصناديق 82
ثانيا: فئات الصناديق 83
المطلب الثاني: طرق عرض الصناديق في البيانات المالية 86
أولا: مجموعة نموذجية من القوائم المالية حسب محاسبة الصناديق: 86
ثانيا: الاقتراض المشترك بين الصناديق: *Interfund borrowing* 88
المطلب الثالث: صافي الأصول 90
أولا: صافي الأصول غير المقيدة *Unrestricted net assets* 90
ثانيا: صافي الأصول المقيدة مؤقتا *Temporarily restricted net assets* 91
ثالثا: صافي الأصول المقيدة بشكل دائم *Permanently restricted net assets* 92
رابعا: شكل نموذجي لعرض صافي الأصول على القوائم المالية 93
خامسا: متطلبات الإفصاح 94
المبحث الثاني: المحاسبة عن المساهمات والمقتنيات المجمعة 95
المطلب الأول: الدعم القابل للاستهلاك ***Expendable Current Support*** 95
أولا: المساهمات غير المقيدة: *Unrestricted contributions* 95
ثانيا: المساهمات الحالية المقيدة: *Current restricted contributions* 99
ثالثا: الأوراق المالية الاستثمارية 101
المطلب الثاني: الهبات العينية **Gifts- in- kind** 101
أولا: الأصول الثابتة و التموينات: 101
ثانيا: المساهمات من خدمات المتطوعين 102
ثالثا: استخدام المرافق 103
رابعا: الخدمات المقدمة من المؤسسات الأخرى 104
المطلب الثالث: المساهمات غير القابلة للاستهلاك حاليا 105
أولا: الهبات الوقفية *Endowment gifts* 105
ثانيا: التعهدات (وعود المنح) 105
ثالثا: الوصايا *Bequests* 108

108 ..... رابعا: معاملات التبادل Exchange Transactions
108 ..... خامسا: متطلبات الإفصاح
109 ..... المطلب الرابع: المقتنيات المجمعة **collections**
110 ..... أولا: رسملة كل المقتنيات
111 ..... ثانيا: عدم رسملة المقتنيات
112 ..... ثالثا: رسملة المقتنيات بعد تبني المعيار 116
112 ..... رابعا: متطلبات الإفصاح
113 ..... المبحث الثالث: الأصول المالية
113 ..... المطلب الأول: تقييم الأصول المالية
114 ..... أولا: مفاهيم متعلقة بالأوراق المالية:
114 ..... ثانيا: تقارير الأرباح والخسائر المحققة
115 ..... ثالثا: الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المالية
116 ..... رابعا: الأصول المالية في صناديق الوقف المقيدة
116 ..... خامسا: دخل استثمار الأصول المالية
117 ..... المطلب الثاني: تجميع الاستثمارات والاستثمارات البديلة
117 ..... أولا: تجميع الاستثمارات
118 ..... ثانيا: الاستثمارات البديلة
119 ..... ثالثا: انخفاض قيمة الأصول المالية المبلغ عنه كتكلفة
121 ..... المطلب الثالث: طريقة حقوق الملكية في المحاسبة
121 ..... أولا: القواعد المحاسبية لطريقة حقوق الملكية
122 ..... ثانيا: تطبيق طريقة حقوق الملكية
123 ..... ثالثا: مثال عن كيفية تطبيق طريقة حقوق الملكية
123 ..... المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:
124 ..... رابعا: متطلبات الإفصاح
126 ..... المبحث الرابع: المؤسسات الشقيقة التابعة Affiliated Organizations
126 ..... المطلب الأول: أنواع العلاقات بين المؤسسات الشقيقة
126 ..... أولا: المؤسسات الشقيقة المُجمّعة للمساهمات
127 ..... ثانيا: المؤسسات الشقيقة المحتفظة بالأصول
127 ..... ثالثا: المؤسسات التابعة لبرنامج النشاطات
128 ..... رابعا: المؤسسات الشقيقة التابعة لنفس الشركة الأم
128 ..... المطلب الثاني: تحديد المؤسسة المقررة للبيانات المالية

أولا: الإبلاغ عن المؤسسات ذات الصلة 129

ثانيا: الاستثمارات في الشركات الربحية 129

ثالثا: المؤسسات غير الهادفة للربح المترابطة ماليا 130

المطلب الثالث: الهبات العابرة Pass-Through Gifts 132

أولا: إمكانية التطبيق 132

ثانيا: المحاسبة من قبل المستفيدين 133

ثالثا: نقل الأصول التي ليست مساهمات 134

رابعا: الإفصاحات 135

المبحث الخامس: اتفاقيات تقسيم الفوائد SPLIT-INTEREST AGREEMENTS 136

المطلب الأول: أنواع اتفاقيات تقسيم الفائدة 136

أولا: اتفاقيات تقسيم الفائدة القابلة للإلغاء 137

ثانيا: اتفاقيات تقسيم الفائدة غير القابلة للإلغاء 137

المطلب الثاني: أمثلة عن اتفاقات تقسيم الفائدة 140

أولا: الوقف الخيري الأساسي 140

ثانيا: الوقف الذي يكون فيه الوصي الطرف الثالث: 140

ثالثا: الوقف الدائم المدار من طرف ثالث 141

رابعا: الوقف الخيري المتبقي 142

خامسا: الهبات الخيرية السنوية 142

سادسا: صناديق الدخل المجمعة Pooled Income Funds 143

سابعا: اتفاقيات تقسيم الفائدة المتضمنة للمشتقات المالية 143

المبحث السادس: التكاليف المشتركة والتقرير الوظيفي Joint Costs & Functional Reporting 146

المطلب الأول: التكاليف المشتركة المتضمنة نداء جمع التبرعات 146

أولا: المفاهيم الأساسية 147

ثانيا: طرق تخصيص التكاليف 148

ثالثا: معايير تخصيص التكاليف 149

رابعا: الأنشطة العرضية *Incidental activities* 151

المطلب الثاني: العناصر المساهم والأحداث الخاصة 152

أولا: العناصر المساهم بها المستخدمة لجمع الأموال 152

ثانيا: الإبلاغ عن الأحداث الخاصة 153

ثالثا: عدم الإبلاغ عن مصاريف جمع الأموال 155

المطلب الثالث: التصنيف حسب الوظيفة 156

156 ..... أولا: خدمات البرامج
157 ..... ثانيا: خدمات الدعم
157 ..... ثالثا: الدعم الموجه للمؤسسات التابعة
160 ..... خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: مواضيع المحاسبة العامة المطبقة على المؤسسات غير الهادفة للربح

160 ..... المبحث الأول: الأصول، الخصوم المتداولة والمخزونات
160 ..... المطلب الأول: الأصول والخصوم المتداولة
161 ..... أولا: الأصول المتداولة وغير المتداولة
163 ..... ثانيا: الخصوم المتداولة وغير المتداولة
165 ..... المطلب الثاني: المخزونات
166 ..... أولا: تقييم المخزون
168 ..... ثانيا: فرضيات تدفق التكلفة
171 ..... ثالثا: قضايا أخرى ذات صلة
173 ..... المبحث الثاني: الأصول، الاهتلاك، وتدني القيمة
173 ..... المطلب الأول: الأصول المعمرة والاهتلاك
174 ..... أولا: الأصول المعمرة
178 ..... ثانيا: الاهتلاك
181 ..... ثالثا: متطلبات الإفصاح
183 ..... المطلب الثاني: الأصول المعنوية
184 ..... أولا: تسجيل الأصول المعنوية والاهتلاك
185 ..... ثانيا: أهم قضايا الأصول المعنوية
188 ..... ثالثا: متطلبات الإفصاح
189 ..... المبحث الثالث: الخصوم طويلة الأجل
189 ..... المطلب الأول: السندات والصكوك
191 ..... أولا: الصكوك الصادرة من أجل السيولة
191 ..... ثانيا: المعاملات غير النقدية
193 ..... المطلب الثاني: إطفاء الديون وإعادة هيكلتها
193 ..... أولا: إطفاء الديون
195 ..... ثانيا: إعادة هيكلة الديون

ثالثا: الإلتزامات الناتجة عن المعالجة البيئية 200
المبحث الرابع: عمليات الاندماج والاستحواذ 202
المطلب الأول: محاسبة المجمعات ل(م.غ.ه.ر) 202
أولا: محاسبة المجمعات قبل اعتماد المعيار: 164 203
ثانيا: عمليات الاندماج والاستحواذ طبقا للمعيار: 164 203
المطلب الثاني: قضايا أخرى ذات صلة 207
أولا: العِوض المنقول 207
ثانيا: فترة القياس 208
ثالثا: شهرة المحل المعترف بها سابقا 209
رابعا:الإفصاح عن الاندماج 209
خامسا: الإفصاح عن الاستحواذ 210
المبحث الخامس: المحاسبة عن عقود الإيجار 211
المطلب الأول: المفاهيم والقواعد الأساسية 211
أولا: تعريفات المصطلحات الأساسية 211
ثانيا: تصنيف عقود الإيجار 213
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار 215
أولا: عند المستأجر 215
ثانيا: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند المؤجر 220
ثالثا: حالات خاصة 225
رابعا: متطلبات الإفصاح 230
خلاصة الفصل الثالث ---------- 235

الفصل الرابع: دراسة حالة مؤسستي بيل وميلندا غايتس الخيرية ووقف جامعة هارفارد

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالقطاع الثالث في أمريكا 239
المطلب الأول: الخلفية السياسية والاقتصادية لنشأة القطاع الثالث ---------- 239
أولا: تاريخ وظروف نشأة القطاع الثالث 239
ثانيا: أسباب بروز القطاع غير الهادف للربح في أمريكا 240
1- فشل السوق: 240
2- فشل الدولة: 241
للقطاع الثالث ثالثا: لمحة عامة عن الأبعاد الأساسية 241

243 ..... رابعا: العطاء الخيري حسب المستفيدين
244 ..... خامسا: دور القطاع الثالث في التوظيف
245---------- المطلب الثاني: هيكل ومنظمات القطاع الثالث
245 ..... أولا: هيكل القطاع الثالث
246 ..... Public serving organizations ثانيا: منظمات القطاع الثالث:
247 ..... Foundationsالمؤسسات الخيرية الخاصة 1-
248 ..... Federated fundersمنظمات التمويل الفدرالية: 2-
249 ..... Professional fundraisersمؤسسات جمع الأموال المحترفة: 3-
251 ..... **المبحث الثاني: دراسة حالة مؤسسة بيل وميلندا غايتس الخيرية**
251---------- المطلب الأول: السياسات المحاسبية من خلال البيان 990
251 ..... أولا: طريقة قراءة البيان 990: البيان المالي للمؤسسات المعفاة من ضريبة الدخل
252 ..... أنواع البيان 990 1-
253 ..... مرفقات البيان 990: 2-
253 ..... محتوى البيان 990: 3-
259 ..... ثانيا: ملخص السياسات المحاسبية الهامة لمؤسسة بيل وميليندا غيتس
259 ..... أسس عرض القوائم المالية 1-
259 ..... النقدية 2-
259 ..... Program-Related Investments (PRIs)الاستثمارات المتعلقة بالبرنامج 3-
260 ..... القيمة العادلة: 4-
261 ..... الممتلكات والمعدات 5-
262 ..... نفقات المنح 6-
262 ..... *Self-Insurance* التأمين الذاتي 7-
262 ..... *Contributed Services* الخدمات المساهم بها 8-
263 ..... المساهمات والوصايا من الأطراف غير المرتبطة 9-
263 ..... عرض المصاريف على بيان النشاطات الموحد 10-
263 ..... *Tax-Exempt Status* الإعفاء من الضرائب 11-
263 ..... ثالثا: عرض وتحليل البيانات الأساسية للمؤسسة لدورتي 2014 و2015
263 ..... *Related Parties* الأطراف ذات العلاقة 1-
263 ..... العائد في صافي أصول الوقف 2-
264 ..... *Program-Related Investments* الاستثمارات المتعلقة بالبرنامج 3-
267 ..... الممتلكات والمعدات: 4-

5- تصنيف المصاريف: 267
6- المنح مستحقة الدفع *Grants Payable* 268
7- الرسوم الفدرالية غير المباشرة: 269
8- الالتزامات و المؤونات 269
9- الأحداث اللاحقة 270
المطلب الثاني: الصندوق الوقفي 270
1- المشتقات المالية 270
2- الرسوم الفدرالية غير المباشرة: 272
3- مؤونات الأخطار المحتملة: 272
4- الأطراف ذات العلاقة *Related Parties* 272
5- تعهدات المنح المشروطة Conditional Pledge Receivable 273
6- الأحداث اللاحقة 274
المبحث الثالث: دراسة حالة وقف جامعة هارفارد 275
أولا: التعريف بجامعة هارفارد 275
1- التاريخ والهيكلة 275
2- المكانة العلمية 276
ثانيا: وقف جامعة هارفارد 276
1- إدارة الوقف 277
2- تحديد عوائد الوقف 277
3- سياسة إنفاق عوائد الوقف 278
4- نظرة عامة عن الوضعية المالية للوقف 278
5- إيرادات التشغيل 278
6- النفقات التشغيلية: 279
7- الميزانية 280
8- استراتيجية تخصيص الأصول 282
9- ملخص السياسات المحاسبية الأساسية للوقف 283
10- الاستثمارات 286
11- القيمة العادلة لأصول وخصوم الاستثمارات 291
12- المشتقات 294
13- الذمم المدينة 298
14- أوراق القبض 299

300 ..... التعهدات القابلة للتحصيل -15
301 ..... الأصول الثابتة -16
302 ..... الوقف وصافي أصول الحساب التشغيلي العام -17
304 ..... Split interest agreementاتفاقيات تقسيم الفائدة: -18
304 ..... Bonds and notes payableالسندات وأوراق الدفع: -19
305 ..... اتفاقات تبادل أسعار الفائدة -20
306 ..... امتيازات الموظفين -21
307 ..... خلاصة الفصل الرابع
الخاتمة العامة---------- 308
316 ..... قائمة المراجع
قائمة الملاحق---------- 323

فـهـرس الأشـكـال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-1	الهيكل التنظيمي لـ (م.غ.هـ.ر)	5
01-2	اتفاقيات تقسيم الفائدة غير القابلة للإلغاء	137
01-3	تصنيف عقود الإيجار حسب المبيعات ، التمويل المباشر	215
02-3	مفهوم معاملات البيع و إعادة الاستئجار	227
03-3	المعالجة المحاسبية لمعاملات البيع وإعادة الاستئجار	228
01-4	مبالغ المنح والعطايا خلال الفترة	242
02-4	تطور نسب التشغيل السنوية في القطاعين الربحي وغير الهادف للربح من 2000 إلى 2010	244
03-4	هيكل القطاع الثالث الأمريكي	245
04-4	رأس البيان 990	253
05-4	القسم الأول من البيان 990	254
06-4	القسم الثاني من البيان 990	255
07-4	القسم الثالث من البيان 990	256
08-4	القسم الرابع من البيان 990	257
09-4	القسم الخامس من البيان 990	258
10-4	القسم السادس من البيان 990	259
11-4	القسم السابع من البيان 990	260

4-12	النفقات التشغيلية للسنة المالية 2016	279
4-13	القيمة الإجمالية للوقف بعد التوزيعات	280

المقدمة العـامـة

المقدمة العامة

أو ما يسمى لقد قامت الإدارة الحديثة للدول المتقدمة في الإدارة والصناعة والاقتصاد باعتماد القطاع الثالث، بالقطاع غير الهادف للربح، قطاعًا أساسيًا وشريكًا في جميع عمليات التنمية وقطاعًا مساندًا للقطاع العام والخاص، ليس على صعيد المعالجات المباشرة للفقر والمرض والجهل بالمساعدات والمعونات فقط، بل إن الأمر تعدى ذلك إلى الشراكة التنموية من خلال التواجد الكبير والمنظم للمنظمات والجمعيات والاتحادات والشركات والمستشفيات والجامعات غير الهادفة للربح. كما تعتبر المؤسسات غير الهادفة للربح من أهم البنيات الأساسية للمجتمعات المعاصرة حيث تقوم بدور متميز في المجال الخيري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ونحو ذلك، سواء كانت حكومية أو خاصة؛ ولقد أخذت هذه الوحدات أشكالاً وأنماطاً مختلفة منها: المنظمات، الاتحادات، الجمعيات، الهيئات، النقابات، النوادي، دور العبادة وما في حكمها، ويجمع كل ذلك سمات عامة منها أنها تختص بتقديم خدمات ومنافع للناس والمجتمع.

و للمؤسسات غير الهادفة للربح جوانب اقتصادية ومالية تتطلب وجود نظم محاسبية لحفظ الأموال التي تتعامل بها، وبيان المديونية والإفصاح عن مركزها المالي، وقياس وتقويم دورها فى أداء المنافع والخدمات إلى مستحقيها على الوجه الأفضل، ولقد بذلت جهود كثيرة من طرف المنظمات والهيئات المحاسبية العالمية لوضع إطار ينظم الأسس والمعايير المحاسبية التي تحكم عمليات الإثبات والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي عن أنشطتها ومعاملاتها المختلفة، كما وُضِعتْ نظم محاسبية لها تتضمن دليل الحسابات والقوائم والتقارير المحاسبية المختلفة.

لكن، وبالرغم من هذه الجهود، ما زالت هناك تحديات كثيرة تواجه وضع الأسس المحاسبية لهذا القطاع بسبب خصائص كثيرة تميزه عن القطاعات الأخرى، كما أن المحاسبين والمراجعين لم يولوه اهتماما كبيرا بسبب انشغالهم بالقطاع الربحي. من هذا المنطلق، وجب إعداد دراسة لمحاسبة تلك المؤسسات تتضمن الإطار الفكري والتنظيمي لتساعد المحاسبين العاملين بهذه الوحدات على أداء مهامهم على الوجه الأفضل، مما يضمن الحفاظ على أصولها واستمرارية نشاطها.

غالبا ما تواجه المنظمات غير الهادفة للربح مشاكل محاسبية عند التعامل مع القيود التي يفرضها المانحون على الكيفية التي يمكن أن تنفق بها المنظمات الأموال. جزء من المساءلة والوصاية التي تقع على عاتق المؤسسات غير الهادفة للربح هي الالتزام برغبات المانحين والإبلاغ عن الامتثال للقيود. لمعالجة مشكلة القيود تتبع المؤسسات غير الهادفة للربح محاسبة الصناديق. وعادة ما ينبع استخدام الصناديق المختلفة من القيود المفروضة من قبل الجهات المانحة، وتستخدم الصناديق لمحاسبة الموارد المقيدة. وغالبا ما تستخدم الصناديق المنفصلة لفصل الأموال المقيدة عن الصناديق الأخرى في

هذه المؤسسات، وتقديم المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية، مع الإشارة إلى أن المؤسسة قد امتثلت بالفعل للقيود المفروضة من جانب المانحين.

إن مؤسسات الأوقاف، كغيرها من مؤسسات القطاع الثالث، بحاجة إلى نظام محاسبي يضمن القياس الصحيح لنفقاتها وإيراداتها ويحافظ على أصولها؛ فهي تهدف إلى تقديم الخدمات والمنافع دون مقابل أو بمقابل رمزي، وبذلك يتم التركيز على موارد وإيرادات ونفقات ومصارف الوقف، فالوحدات الوقفية تعتبر من زمرة المنظمات غير الهادفة للربح، وإن كانت تمارس بعض الأنشطة الاستثمارية بهدف تحقيق العائد أو الغلة بقصد المساعدة على تحقيق المقاصد الوقفية.

إن نظام الوقف، شأن كل النظم الإسلامية، تحكمه قواعد فقهية تؤثر إلى حد كبير على المعالجة المحاسبية للوقف، أما باقي الجوانب المحاسبية للوقف التي لا تتأثر بالقواعد الفقهية فهذه يمكن الاستعانة فيها بالفكر المحاسبي المعاصر وبما يتفق مع الطبيعة الخاصة للوقف.

إشكالية البحث:

تدور فكرة هذه الدراسة حول الأسس التى تحكم المعالجات المحاسبية على موارد وإيرادات ونفقات ومصارف مؤسسات القطاع الثالث والتنظيم المحاسبي لها بهدف وضع إطار عام لمعيار المحاسبة عليها.

ولذلك فإن إشكالية البحث تستدعي طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الآليات المحاسبية المستعملة من طرف مؤسسات القطاع الثالث في معالجة معاملاتها المالية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي خصوصية العمليات المحاسبية في القطاع الثالث مقارنة بالقطاعات الأخرى؟
- ما هو الأساس المحاسبي المعتمد من طرف مؤسسات القطاع الثالث في تسجيل العمليات الخاصة بها؟
- على أي أساس يتم تصنيف صافي الأصول والصناديق الاستثمارية في مؤسسات القطاع الثالث؟
- ما مدى التزام المؤسستين محل الدراسة بمعايير المبادئ المحاسبية المقبولة عموما؟

فرضيات البحث:

وللإجابة عن التساؤلات السابقة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- لمؤسسات القطاع الثالث معالجات محاسبية خاصة بها تميزها عن القطاعات الربحية الأخرى؛
- تعتمد معظم مؤسسات القطاع الثالث على مبدأ المحاسبة على أساس النقد بسبب اعتمادها على المساهمات من الجهات المانحة؛

- يخضع تصنيف صافي الأصول والصناديق الاستثمارية في مؤسسات القطاع الثالث للقيود المفروضة من الجهات المانحة؛
- تلتزم المؤسستان محل الدراسة بمعايير المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- التطور الهام للقطاع غير الربحي في الاقتصاديات المتقدمة؛ مثالا على ذلك، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بينت دراسة حديثة أن هذا القطاع يمثل 5 % من الدخل المحلي الإجمالي، وهناك أزيد من 1,010,400 منظمة غير ربحية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما يوظف القطاع الثالث أكثر من 10.2 مليون شخص، أي ما يعادل 6.9 بالمائة من حجم العمالة لأمريكا وحدها؛
- تنامي دور القطاع الثالث في الاقتصاديات النامية والإسلامية منها على الخصوص، بسبب زيادة الاهتمام بالمؤسسات الوقفية ومحاولة إحياء دورها المجيد في الحضارة الإسلامية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- دراسة مختلف الآليات المحاسبية المستعملة من طرف مؤسسات القطاع الثالث في معالجة تقاريرها وميزانياتها المالية المختلفة، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الوسائل المستعملة في القطاعات الأخرى،
- دراسة أسباب نجاح المنظمات غير الهادفة للربح في الدول الغربية، ومحاولة الاستفادة من تجاربها الرائدة لإصلاح قطاع مؤسسات الأوقاف في العالم الإسلامي؛
- تحديد المفاهيم ومتابعة التطور التاريخي للقطاع الثالث والمنظمات غير الربحية ورأس المال الاجتماعي،
- إبراز الأهمية البالغة للدور الذي يلعبه هذا القطاع في تحمل العبء عن الحكومات في مختلف الميادين،

خطة البحث:

قسمنا هذه الدراسة إلى أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: مدخل للتعريف بمؤسسات القطاع الثالث والبيانات المالية الأساسية لها

في هذا الفصل سنحاول التعريف بمؤسسات القطاع الثالث وأهم البيانات المالية الأساسية لها.

الفصل الثاني: المواضيع المحاسبية الخاصة بالمؤسسات غير الهادفة للربح

سندرس فيه نظم المحاسبة الخاصة بالمؤسسات غير الهادفة للربح بما في ذلك المساهمات والتبرعات، محاسبة الصناديق، وأصناف صافي الأصول حسب القيود المفروضة من الجهات المانحة.

الفصل الثالث: مواضيع المحاسبة العامة المطبقة على المؤسسات غير الهادفة للربح

في هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على مواضيع المحاسبة العامة المطبقة المؤسسات الربحية والتي يمكن تطبيقها على المؤسسات غير الهادفة للربح بما في ذلك محاسبة الاستثمارات، الإدماج، الإيجارات، الخ.

الفصل الرابع: دراسة حالة مؤسسة بيل وميليندا غايتس ووقف جامعة هارفارد

، ووقف *Bill & Melinda Gates Fondation* سنحاول تطبيق ما تناولناه في الجزء النظري على مؤسسة بيل وميليندا غايتس جامعة هارفارد. حيث سنقوم بتحليل أهم البيانات المالية التابعة لهذه المؤسستين خاصة التقارير التي هي ملزمة بالإبلاغ)، كما سنحاول اختبار مدى التزامها بمعايير المحاسبة المقبولة عموما Internal Revenue Serviceعنها للجهات المعنية ( )GAAP.(

المنهج المتبع:

إن العلاقة المنهجية التي تربط بين الموضوع والمنهج المتبع تجعلهما قضيتين متلازمتين، فطبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه قصد الإحاطة بأهم جوانبه، وعلى ذلك سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع المعلومات، تصنيفها وتحليلها. هذا المنهج الذي نعتبره مناسبا لطبيعة الموضوع إذ يأخذ جانبا كبيرا من الدراسة، بحيث سنعتمد عليه بشكل واضح وذلك من خلال تحليل الوثائق المتعلقة بالموضوع، ووصف وتشخيص ظاهرة البحث بغرض فهم الإطار النظري، إضافة إلى استعمال أسلوب دراسة حالة، الذي نقوم فيه بتقييم الطرق والأساليب المحاسبية المعتمدة في مؤسستي هارفارد وبيل وميليندا غايتس.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت كثير من البحوث، الكتب والمقالات هذا القطاع أو على الأقل المواضيع المرتبطة به؛ ونذكر أهمها فيما يلي:

عنوان الدراسة	السنة	صاحبها	الأهداف والنتائج
محاسبة الوحدات غير الهادفة للربح	2001	حسين حسين شحاتة	اعتمدت هذه الدراسة على الأسس المحاسبية الأمريكية للوحدات غير الهادفة للربح الصادرة في السبعينيات من القرن العشرين، إذ عرضت الإطار العام للتنظيم المحاسبي المناسب لهذه

الوحدات، مع بيان عناصره وإجراءات تشغيله وطبيعة المعلومات الخارجة منه.			
هذه الدراسة هي نتاج عمل مجموعة كبيرة من المحاسبين والمراجعين وقادة بعض المنظمات غير الهادفة للربح في قارة آسيا حيث وصلوا إلى وضع معايير محاسبية خاصة بالقطاع الثالث، نشرت في هذه الورقة	RoryFrancisco-Tolentino	2006	Nonprofit Sector Accounting, Issues and Recommendations
تناقش هذه المقالة مبادئ بعض المعايير الصادرة بالفعل خصيصا لـ (م.غ.هـ.ر) في الولايات المتحدة ، كندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا، ويقدم نتائج بحوث حول كيفية تسجيل القيود المفروضة من المانحين في البيانات المالية لهذه المؤسسات.	J Rossouw Centre for Accounting University of the Free State	2006	Accounting requirements for donor-imposed restrictions and the restricted funds of not-for-profit organizations
وتقدم الورقة دراسة حالة عن (م.غ.هـ.ر) من النرويج، وتركز على تطوير المحاسبة فيها حتى تكون البيانات المالية أكثر إفادة لهذه المنظمة.	Norvald Monsen Norwegian School of Economics and Business Administration	2011	Accounting for Nonprofit Organizations: A Case Study of a Norwegian Housing co-operative
يهدف هذا الدليل إلى مساعدة مديري (م.غ.هـ.ر) في فهم: – أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة والمدققين في إعداد التقارير المالية، – المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالابلاغ المالي في قطاع (م.غ.هـ.ر) ، – الطرق التي تتم بها محاسبة المساهمات (التبرعات وغيرها)، – ومختلف البيانات المالية التي يواجهونها باعتبارهم مدراء (م.غ.هـ.ر)	The Canadian institute of chartered accountants	2012	A Guide to Financial Statements of Not-For-Profit Organizations

بعد الاطلاع على الدراسات أعلاه تبين لنا ما يلي:

- ركزت بعض هذه الدراسات على جوانب محاسبية معينة دون غيرها (3، 4، و5)

- ناقشت بعض هذه الدراسات الإطار المفاهيمي العام للمحاسبة غير الهادفة للربح دون التطرق للتطبيقات العملية لها (1، 2).
- هذه الدراسة تحاول إبراز مختلف الآليات المحاسبية المستعملة من طرف المؤسسات غير الهادفة للربح لمعالجة تدفقاتها النقدية المختلفة ومقارنتها بالقطاعات الأخرى.

صعوبات البحث

رافق إنجاز هذه الدراسة جملة من الصعوبات يمكن حصر أهمها فيما يلي:

قلة المراجع باللغة العربية، وهو ما دفعنا لترجمة عدد كبير من المراجع من اللغة الأجنبية، وقد تطلب ذلك الكثير من الوقت والجهد.

وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد وجدنا تشعبا كبيرا في سرد البيانات والقوائم المالية التي تلتزم المؤسسات بالإبلاغ عنها، كما أنها على درجة عالية من التعقيد، وهو ما تطلب الاستعانة بمصادر ومعاجم عديدة لفهمها ومن ثمة إعادة صياغتها بأسلوب أكثر بساطة.

حدود الدراسة

يتطرق البحث الى دراسة حالة مؤسستين أمركيتين وهما مؤسسة بيل و ميليندا غايتس الخيرية ومؤسسة وقف جامعة هارفارد، ومع ذلك يمكن إلى حد ما تعميم نتائج البحث، على الأقل المؤسسات الكبيرة والتي تقوم بممارسة نشاطات متشابهة وتخضع للقوانين نفسها، وقد تم الاعتماد على التقارير المالية للسنوات 2014، 2015، و2016.

الاختصارات المستعملة

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	م.أ.م.ق	American Institute of Certified Public Accountants	AICPA
مبادئ المحاسبة المقبولة عموما	م.م.م.ع	Generally Accepted Accounting Principles	GAAP
مجلس معايير المحاسبة المالية	م.م.م.م	Financial Accounting Standards Board	FASB
الأقل بين التكلفة أو السوق		Lower of cost or market	LCM
صافي القيمة القابلة للتحقق		net realizable value	NRV
بيانات المعايير المحاسبية المالية		Statement of Financial Accounting Standards	SFAS
المؤسسات غير الهادفة للربح	م.غ.ه.ر	not-for-profit organizations	Nfps
تشفير المعايير المحاسبية		Accounting standards codification	ASC
القيمة العادلة		Present value	PV
القيمة السوقية العادلة		Fair market value	FMV

حق الشراء بسعر مُجز؛ خيار شراءِ صفقةِ		bargain purchase option	BPO
جمعية محترفي جمع التبرعات		Association of Fund-raising Professionals	AFP

طريقة قراءة تشفير المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية

نظرا لاستعمالنا للمعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية بشكل كبير جدا في هذا البحث، خاصة تلك المتعلقة بالمواضيع المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات غير الهادفة للربح، وجب تبيان طريقة قراءة التشفير الخاص بها، حيث يقسم من اليسار إلى اليمين كالتالي:[1]

المجال-الموضوع العام-الموضوع الفرعي-القسم الأساسي- القسم الفرعي-الفقرة الأساسية- الفقرة الأساسية

FASB ASC 840-20-30-1 كمثال عن ذلك، يقرأ التشفير:

840	الإيجارات
20	الإيجارات التشغيلية
30	القياس المبدئي
1	الفقرة الأولى

[1] يتوفر موقع مجلس معايير المحاسبة المالية على دليل مفصل عن طريقة قراءة تشفير المعايير المحاسبية (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/10/15)
https://asc.fasb.org/cs/ContentServer?site=FAF&c=Document_C&sitepfx=FAF&pagename=FAF/Document_C/CodDocumentPage&cid=1175805121281

الفصل الأول : مدخل للتعريف بمؤسسات القطاع الثالث والبيانات المالية الأساسية لها

الفصل الأول: مدخل للتعريف بمؤسسات القطاع الثالث والبيانات المالية الأساسية لها

تمهيد:

يكتسي القطاع الثالث أو ما يسمى كذلك بالقطاع الخيري أو القطاع غير الهادف للربح أهمية بالغة في التركيبة المؤسسية لكثير من الدول، فهو يسهم في توفير الخدمات الاجتماعية، وضع السياسات، الدفاع عن حقوق الفقراء والمظلومين، تطوير سبل المعيشة والحد من الفقر عندما لا يمكن للدولة أو السوق فعل ذلك.

تتمتع مؤسسات القطاع الثالث بمعالجات محاسبية وتقارير مالية فريدة من نوعها تماما. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المؤسسات تتقاسم العديد من المبادئ المحاسبية مع المؤسسات التجارية الربحية. وسنحاول في هذا الفصل التعريف بالقطاع الثالث وأهميته وقضاياه المالية ، وذلك وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بمؤسسات القطاع الثالث
المبحث الثاني: القوائم المالية الأساسية
المبحث الثالث: قضايا أخرى للقوائم المالية

المبحث الأول: التعريف بؤسسات القطاع الثالث

قبل التطرق إلى مختلف القوائم المالية المالية والقضايا المتعلقة بها في القطاع الثالث، ينبغي بداية شرح مفهوم القطاع الثالث وما يميزه عن القطاعات الأخرى، وهذا ما سيتضمنه هذا المبحث من خلال مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم القطاع الثالث والهيكل التنظيمي له
المطلب الثاني: الفروقات الأساسية بين (م.غ.هـ.ر) والمؤسسات الهادفة للربح

المطلب الأول: مفهوم القطاع الثالث والهيكل التنظيمي له

أولا: لمحة عامة عن القطاع الثالث

يحتل العمل الخيري والقطاع غير الهادف للربح مكانة مهمة للغاية في التركيبة المؤسسية لكثير من الدول. القطاع الثالث هو مجموعة من المؤسسات التي تؤسس من مبادرات الأفراد. ويأتي القطاع غير الهادف للربح ثالثا بعد القطاعين العام والخاص. هذا القطاع لا يهدف للربح؛ ولكن، الربح هو وسيلة وليس غاية لمؤسسات هذا القطاع. العلاقة بين هذا القطاع والحكومة هي أن هذا الأخير يتحكم في الأول من خلال اللوائح والقواعد. ويشمل القطاع غير الهادف للربح مجموعة واسعة من (م.غ.هـ.ر)، الجمعيات، مراكز الأبحاث، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. ويشار إلى هذا القطاع بالعديد من الأسماء التي تشمل ما يلي:[1]

- المنظمات غير الحكومية: Non-governmental organizations (NGOs)؛
- القطاع المستقل: Independent Sector ؛
- قطاع العمل الخيري: Philanthropy Sector ؛
- قطاع الأوقاف: Endowment Sector ؛
- القطاع التطوعي: Voluntary Sector ؛
- القطاع الثالث: The Third Sector؛
- القطاع غير الهادف للربح: Not- for- profit Sector.

[1] محمد بن عبد الله السلومي، القطاع الثالث والفرص السانحة، رؤية مستقبلية، مركز القطاع الثالث للاستشارات والدراسات الاجتماعية، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010، ص 12

دون شك، فقد توسع دور المجتمع المدني في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم على مدى العقود العديدة الماضية. سواء في بيئات أكثر انفتاحا أو أكثر استبدادا، يؤدي القطاع الثالث دورا هاما في توفير الخدمات الاجتماعية، المساهمة في وضع السياسات، الدفاع عن حقوق الفقراء والمظلومين، والمساهمة في تطوير سبل المعيشة والحد من الفقر عندما لا يمكن للدولة أو السوق فعل ذلك، مما يجعل المساعدات الدولية أكثر فعالية، وتزايد رأس المال الاجتماعي، والمساهمة في المشاريع الاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، يعمل القطاع الثالث على الحفاظ على التوازن بين القطاعين العام والخاص، من خلال تحمل العبء عن الدولة في الكثير من الخدمات، لاسيما في مجالات الصحة، التعليم، الخدمات الإنسانية، والمنفعة الاجتماعية العامة.

باختصار، اتجه القطاع التطوعي لتوفير رأس المال الاجتماعي للمجتمع. فهو حر بما فيه الكفاية من القيود التي تقيد القطاع الربحي (الحاجة المستمرة لإظهار الربح)، والقطاع العام (الحاجة للحفاظ على السيطرة)؛ لذلك فإن مؤسسات هذا القطاع لها أن تتصرف دون الالتزام بمبدأ أو فكرة معينة تقيد نشاطها.[1]

وتعرف (م.غ.هـ.ر) بأنها تلك المؤسسات التي تمتلك الخصائص التالية، والتي لا توجد عادة في غيرها:[2]

- تتلقى المساهمات والتبرعات من جهات مانحة لا تتوقع أي عائد نقدي بالمقابل،*
- بالنسبة إليها، الربح ليس غاية بقدر ما هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى؛
- هناك غياب لحصص الملكية عكس المؤسسات التجارية الربحية.

بينما تتقاسم (م.غ.هـ.ر) العديد من المبادئ المحاسبية مع المؤسسات التجارية الربحية، فهي تتمتع بمعالجات محاسبية وتقارير مالية فريدة من نوعها تماما، لأن تركيز التقارير فيها ليس على قياس صافي الدخل، كما هو الحال في المؤسسات التجارية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لـ(م.غ.هـ.ر)

تتقاسم (م.غ.هـ.ر) العديد من الصفات التنظيمية للمؤسسات التجارية. وتشمل هذه الصفات: الموقع الجغرافي (المكتب)، تعويض مقدمي الخدمات (الموظفين مثلا)، هيكل التقارير الهرمي (أي سلسلة من الأوامر)، التسويق أو

[1] David Horton Smith (2001), The *impact of the voluntary sector on society*, from The nature of the nonprofit sector, edited by J. Steven Ott, Westview Press, p80

[2] Laurence Scot (2010), *The Simplified Guide to Not-for-Profit Accounting, Formation, and Reporting*, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, p01

* يشار إلى هذه العمليات باسم "العمليات غير المتبادلة"، أي ليس هناك تبادل للمنافع بين طرفي الصفقة، ولكن هذا لا يعني أن الجهات المانحة هنا لا تستفيد من أي امتيازات؛ بل عادة تستفيد من امتيازات ضريبية، أو، على الأقل، رفع لشهرة المحل وأصولها المعنوية، عندما تقوم بالإبلاغ عن هذه المساهمات في القوائم المالية الخاصة بها.

الترويج (الكتيبات، موقع على شبكة الإنترنت)، المحاسبة وإعداد التقارير، جمع المستحقات ودفع النفقات، وغير ذالك. وبصرف النظر عن القواسم المشتركة، فإن (م.غ.هـ.ر) لها ميزات هيكلية وتشغيلية تميزها عن المنظمات التجارية الربحية.

عادة، يتم إدارة (م.غ.هـ.ر) عن طريق مجالس الإدارة التي تتألف غالبا من أفراد يتطوعون بوقتهم. حجم هذه المؤسسات يختلف اختلافا كبيرا؛ قد لا يكون لمؤسسة صغيرة أي من الموظفين الذين يعملون بأجر، أين تُنفذ جميع المهام من قبل مجلس الإدارة والمتطوعين. من ناحية أخرى، فإن بعض (م.غ.هـ.ر) كبيرة جدا لدرجة أنه لديها مئات أو حتى آلاف الموظفين، مثل: الجامعات، مراكز البحوث الصحية، أو المؤسسات الثقافية الكبيرة كالمتاحف.[1]

حتى يتم إنشاء الهيكل التنظيمي لـ (م.غ.هـ.ر)، لابد أولا من تحديد مسؤولية ورسالة هذه المؤسسة، ثم هيكل التقرير الخاص بها؛ ولهذا الغرض يجب على الأقل تأمين العناصر التالية:[2]

- الحد الأدنى من الموظفين الكبار، مثل: الرئيس، الأمين العام، وأمين الصندوق؛
- تحديد مسؤوليات وواجبات كل موظف؛
- كيف يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة (على سبيل المثال، عملية الترشيح تتم سنويا أو فصليا)؛
- عدد أعضاء مجلس الإدارة اللازم لاكتمال النصاب القانوني والموافقة على القرارات الكبرى؛
- كيف تتم إزالة أعضاء مجلس الإدارة والموظفين؛
- الحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة الواجب كل عام (على سبيل المثال، شهريا أو ربع سنويا)؛
- لجان المجلس والصلاحيات والواجبات، وطريقة التوظيف في المؤسسة.

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي لـ (م.غ.هـ.ر) بشكل عام:

الشكل رقم 1-1: الهيكل التنظيمي لـ (م.غ.هـ.ر)

[1] Maria da Conceição (2012), The Accounting of Non-Profit Organizations in Portugal: The Case of Private Institutions of Social Solidarity (IPSS), problems of Management in the 21st century Volume 5, 2012, p73

[2] Laurence Scot (2010), Op. Cit, p30

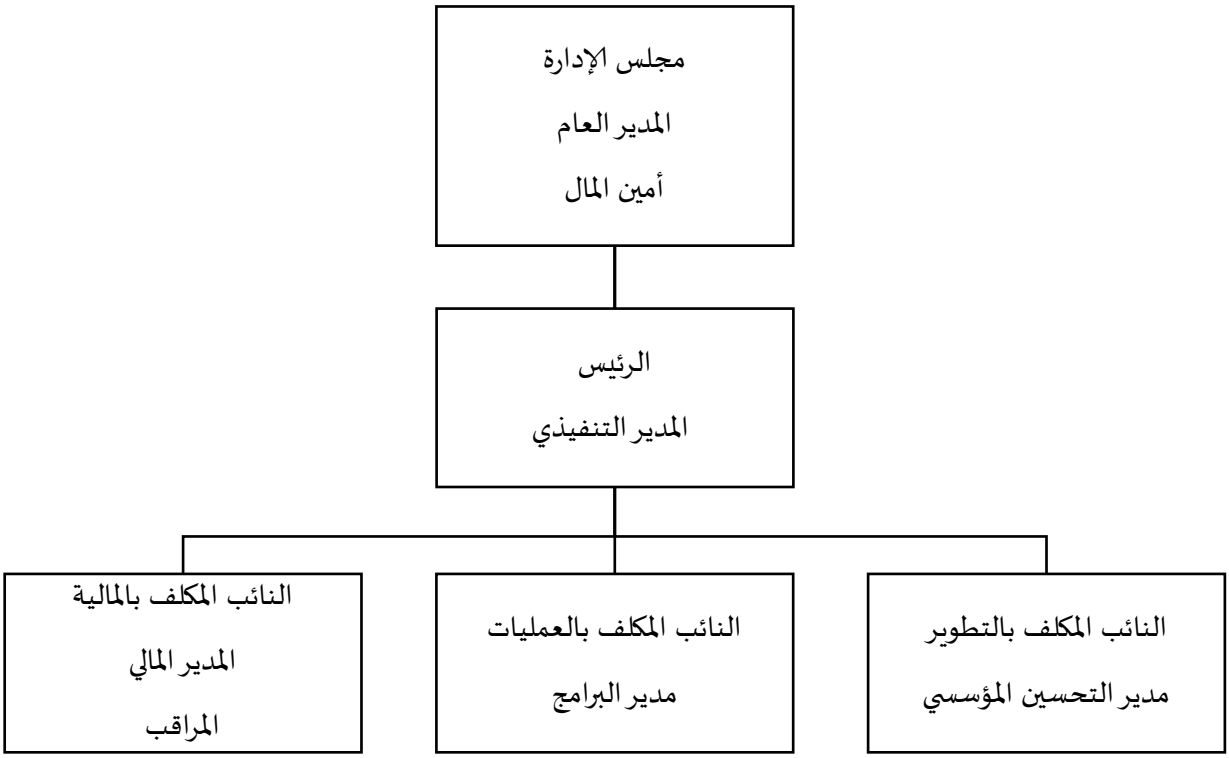

المصدر: Laurence Scot (2010), *The Simplified Guide to Not-for-Profit Accounting, Formation, and Reporting*, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, P 31

كل عضو من مجلس الإدارة لديه مسؤولية ما عن جميع شؤون المؤسسة، بما في ذلك التمويل. رغم أن أمين المال هو المكلف بالشؤون المالية، ولكن هذا لا يعفي أي عضو مجلس الإدارة من ممارسة الرقابة على هذا القسم، فضلا عن الأقسام الأخرى للمؤسسة.

ولأمين المال مسؤوليات كبيرة، بما في ذلك ما يلي:[1]

- الحفاظ على السجلات المالية؛
- إعداد بيانات مالية دقيقة وذات مغزى؛
- إعداد الميزانية وتوقع المشاكل المالية؛
- حماية وإدارة الأصول المالية للمؤسسة؛
- التأكد من مطابقة البيانات المالية المعدة مع متطلبات الإبلاغ المفروضة.

كما يقوم أمين المال أو قسم المحاسبة بصفة عامة بواجبات خاصة بـ(م.غ.هـ.ر)، ومنها:

- تتبع المساهمات أو التعهدات، وإخطار الجهات المانحة بالميزات الضريبية التي يستفيدون منها؛
- تصنيف وتسجيل المساهمات حسب القيود المفروضة (سواء المؤقتة أو الدائمة)؛

[1] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2011), *Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations*, John Wiley & Sons, Inc. USA, p 04.

- تتبع الاستثمارات والإيرادات ذات الصلة حسب القيود (مثل: الوقف المقيد بشكل دائم) وتخصيص دخل الاستثمار المجمع.

بالنسبة لـ (م.غ.هـ.ر) الكبيرة، والتي تنشط على مستوى أوسع من المحلي؛ تقوم هذه المنظمات بإنشاء لجان تدقيق ومراجعة للإشراف على عملية إعداد وضبط القوائم المالية. تمثل عموما أعضاء لجنة المراجعة مجموعة فرعية من أعضاء مجلس الإدارة، على الرغم من أنها أحيانا توجه دعوة لغير الأعضاء للانضمام إلى هذه اللجان. تهتم لجان التدقيق عموما بضمان سلامة عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة من خلال الفهم والاستشراف على الرقابة الداخلية للمؤسسة، وظيفة التدقيق الداخلي، عملية إعداد التقارير المالية، وإشراك المحاسب القانوني المستقل الذي سيقوم بتدقيق البيانات المالية. يجب أن تكون لجان المراجعة على علاقة مباشرة مع هذا المحاسب من حيث تخطيط التدقيق ومراجعة النتائج ومعالجة الكيفية التي تستجيب من خلالها المؤسسة للتوصيات التي يوصي بها المحاسب المستقل كنتاج لعملية المراجعة.

المطلب الثاني: الفروقات الأساسية بين (م.غ.هـ.ر) والمؤسسات الهادفة للربح

أولا: "النَّظارة" مقابل "الربحية" *Stewardship Vs Profitability*

أحد الفروق الرئيسية بين (م.غ.هـ.ر) والمؤسسات الربحية هو أن كلا منهما لديه غرض خاص يتم على أساسه إنشاؤه؛ ببساطة، الهدف الأسمى للمؤسسات التجارية هو تحقيق صافي ربح لملاكها من خلال توفير بعض المنتجات أو الخدمات التي يدفع مستهلكوها مقابلا لها، أما الهدف الأسمى لـ(م.غ.هـ.ر) فهو تلبية بعض الحاجات أو الأهداف الاجتماعية المطلوبة من بعض الأفراد والفئات أو المجتمع ككل.[1]

من بين مسؤوليات (م.غ.هـ.ر) هي المعالجة المحاسبية للأموال التي تلقتها من الجهات المانحة. وتشمل هذه المسؤولية محاسبة الأموال الممنوحة لتستخدم في مشاريع معينة دون غيرها، أو تلك المنصوص على توجيه عائداتها لفئة محددة. بالتالي، فإن التركيز في (م.غ.هـ.ر) هو على المساءلة والإشراف والنظارة على هذه الموارد أكثر من تحقيق الأرباح. في كثير من الأحيان، تتلقى (م.غ.هـ.ر) هبات من المانحين التي تكون مقيدة لغرض معين. يتطلب هذا عادة الفصل بين هذه الأموال في حسابات منفصلة والمرور عبر إجراءات خاصة لغرض إعداد التقارير المالية. تسمى هذه

[1] individual Donors and the New Accounting Standards for Nonprofit : Teresa P. Gordon & Saleha B. Khumawala (1997), Bridging the Credibiiity of GAAP Organizations, Accounting Horizons, Vol. 11 No. 3, p49

المحاسبة بمحاسبة الصناديق، حيث يتم تصنيف الأنشطة وعرضها على أساس مستواها من التقييد المفروض (غير مقيدة، مقيدة مؤقتا، والمقيدة بشكل دائم). من خلال تجميع الأنشطة بهذه الطريقة، يمكن تجنب التقارير الضخمة والمعقدة.[1]

الأهداف الأساسية لوجود (م.غ.هـ.ر) لها تأثير كبير على كيفية استخدامها للموارد المتاحة، والتنافس على موارد جديدة في السوق. في كثير من الأحيان، تكافح هذه المؤسسات من أجل العثور على موارد لدعم وظائفها الإدارية لأنها دائما تفضل إنفاق مواردها على أنشطة البرامج.

على سبيل المثال، في سوق العمل التنافسي، قد تجد (م.غ.هـ.ر) صعوبة في تخصيص الموارد اللازمة لاجتذاب واستبقاء المهارات اللازمة لإدارة العمليات على نحو فعال. على عكس المنظمات الربحية، ليس لـ(م.غ.هـ.ر) خطط شراء أسهم مثلا لتعويض الموظفين لديها. بالإضافة إلى ذلك، تطبيق التكنولوجيا الجديدة مكلف جدا. هذه العوامل قد تخلق فجوة في الموارد بين الشركات التجارية و(م.غ.هـ.ر)، خاصة مع الصغيرة منها.[2]

ثانيا: المواضيع المحاسبية

هناك سبعة مواضيع محاسبية تنفرد بها (م.غ.هـ.ر)، أو على الأقل تختلف فيها عن المؤسسات الربحية. نختصر هذه المجالات في العناصر التالية:

1. المحاسبة على أساس "النقد" مقابل "الاستحقاق" *Cash versus Accrual*

أ. المحاسبة على أساس النقد

بعض (م.غ.هـ.ر)، خاصة الصغيرة منها، تستخدم الأساس النقدي للمحاسبة. هذا الأخير يعكس فقط المعاملات التي تنطوي على التدفقات النقدية الفعلية؛ أي، مثلا، لا تسجل الفواتير غير المسددة والمستحقة على المؤسسة، أو المبالغ المستحقة للمؤسسة، مثل تعهدات المنح من قبل الجهات المانحة.

الميزة الرئيسية للمحاسبة على الأساس النقدي هي بساطتها وسهولتها بالنسبة لغير المحاسبين، حيث يمكن بسهولة الحفاظ على السجلات على هذا الأساس. ولأنه يتم تسجيل المعاملات فقط عندما يتم استلام أو صرف النقدية، قد يكون دفتر الشيكات البسيط كل ما هو مطلوب للحفاظ على السجلات المالية للمؤسسة.[3]

---

[1] Leif Atle Beisland and Roy Mersland (2014), Earnings Quality in Nonprofit Versus For-Profit Organizations: Evidence from the Microfinance Industry, Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly 2014 ,652 (4)43 .Vol–12p ,671

[2] Teresa P. Gordon (2013), Not-for-profit accounting in a changing world of standard setting: What professors and students need to know, J. of Acc. Ed. 31 (2013) 232–243, p240

[3] *Halm Falk (1999), Towards a framework for not-for-profit accounting, Contemporary Accounting Research Vol. 8 No. 2 pp. 468-499, p460*

هناك سبب آخر للمؤسسات التي غالبا ما تبقي سجلاتها على أساس نقدي، وهو أنها تشعر بعدم الارتياح إزاء اعتبار التعهدات المستحقة (غالبا ما تسمى المساهمات المستحقة) كدخل حتى تكون النقدية في البنك. هذه المؤسسات عادة تدفع الفواتير فور استلامها على وجه السرعة؛ وعند نهاية الدورة، يكون لديها القليل جدا من الالتزامات غير المسددة. وفيما يتعلق بالدخل غير المسجل، فإن الأثر الصافي على الدخل غير المسجل في سنة واحدة أو اثنتين ليس جوهريا، ولا يؤثر كثيرا على الصورة المالية للمؤسسة.

ب. المحاسبة على أساس الاستحقاق

المحاسبة على أساس الاستحقاق تعني ببساطة حفظ سجلات المؤسسة بتسجيل المعاملات التي تنتج عن استلام وصرف المبالغ النقدية، بالإضافة إلى المبالغ التي تدين بها للآخرين، وتلك التي يدين بها الآخرون للمؤسسة.

طبقا لهذا الأسلوب، تسجل الإيرادات عند اكتسابها بغض النظر عن وقت التدفق النقدي. ولكن يجب أن تكون الإيرادات قابلة للتحقيق، بمعنى أنه يجب أن تكون المؤسسة قادرة في المستقبل على تحويل أية مبالغ ناتجة عن الاعتراف بالإيرادات إلى السيولة النقدية. وفقا لمبدأ الاستحقاق المحاسبي، تسجل (م.غ.هـ.ر) وعود المنح غير المشروطة كإيرادات (مبالغ مستحقة)، شريطة أن تكون المساهمة قابلة للتحقق، أي يُتوقع في نهاية المطاف تحصيل المساهمة. بالمقابل، تسجل المصاريف المستحقة على المؤسسة، والتي يتوقع تسديدها في دورات لاحقة.[1]

باختصار، يصبح أساس الاستحقاق المحاسبي أكثر ملاءمة عندما يكون للمؤسسة مصاريف مستحقة كبيرة أو دخل غير محصل في نهاية كل دورة، وهذه المبالغ تختلف من فترة لأخرى. إذا استخدمت الأساس النقدي، يكون من الصعوبة بمكان معرفة الوضعية المالية في الواقع. ومن شأن هذه المصاريف أو الدخل تحريف البيانات المالية. بالتالي، فإن المحاسبة على أساس الاستحقاق تعطي صورة أكثر دقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

مثال:

لمؤسسة خيرية خاصة أصول بمبلغ 200,000$. يستخدم الدخل من هذه الأصول، بالإضافة إلى كل المساهمات الحالية للمؤسسة، للمنح الدراسية الطبية للطلاب المحتاجين. الجدول أدناه يعرض اثنتين من القوائم المالية الأساسية المستخدمة تقريبا من (م.غ.هـ.ر)، وهي بيان المركز المالي وبيان الأنشطة. تظهر هذه البيانات حسب كل من الأساس النقدي والاستحقاق جنبا إلى جنب لسهولة المقارنة. في الممارسة الفعلية، فإن المؤسسة تقدم تقريرا واحدا حسب واحد من الأساسين.

[1] Warren Ruppel, *Not-for-Profit Accounting Made Easy*, second edition, 2007, John Wiley & Sons, Inc. USA, p 36

الجدول رقم (I-1): بيان المركز المالي على أساسي النقد والاستحقاق

المؤسسة الخيرية الخاصة (س) 31 ديسمبر، 2016		
الأصول:	النقد	الاستحقاق
النقدية	$ 13,616	$ 13,616
الاستثمارات	186,519	186,519
الأرباح والفوائد المستحقة		3,550
المساهمات المحصلة		2,000
مجموع الأصول	$200,135	$200,135
الخصوم:		
مصاريف مستحقة الدفع		1,354
ضرائب مستحقة الدفع		394
منح مستحقة الدفع خلال سنة 2017		12,150
منح مستحقة الدفع خلال سنة 2018		2,000
مجموع الخصوم	$200,135	15,898
صافي الأصول	189,787	189,787
مجموع الخصوم وصافي الأصول	$200,135	$200,135

Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition, p 24.

أما بيان النشاطات على أساس النقد والاستحقاق فيكون كالتالي:

الجدول رقم (I-2): بيان النشاطات على أساسي النقد والاستحقاق

المؤسسة الخيرية الخاصة (س) 31 ديسمبر، 2016		
الدخل:	النقد	الاستحقاق
المساهمات	$ 5,500	$ 7,500
الأرباح وفوائد الدخل	8,953	9,650
الأرباح عن التنازل عن الاستثمارات	12,759	12,759
مجموع الدخل	27,212	29,909
المصاريف الإدارية:		
رسوم استشارة خاصة بالاستثمارات	2,000	2,000
أتعاب المحاسب	2,350	2,500
ضرائب على النشاط	350	394
مصاريف أخرى	1,654	2,509
مجموع المصاريف	6,354	7,603

الدخل المتاح للمنح الدراسية	20,858	22,306
–المنح الدراسية	(17,600)	(21,800)
زيادة الدخل على المصاريف والمنح	$ 3,258	$ 3,258

Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition, p 24.

كما يظهر بسهولة من الميزانية، ينعكس عدد من العمليات التي لا تنطوي على النقد فقط على البيانات التي تمت على أساس الاستحقاق، وليس لها أي أثر في الجانب الذي تم على الأساس النقدي، وهذا بسبب أن هذه العمليات تنطوي على تدفق نقدي مؤجل، وهو ما لا يسمح بتسجيله على هذا الأساس كما بينا سابقا.

ت. المحاسبة على الأساسين معا

كمنهجية هجينة، تختار العديد من (م.غ.هـ.ر) الحفاظ على السجلات خلال السنة المالية على أساس نقدي، ثم تقوم بإعداد التعديلات اللازمة على القيود في دفتر اليومية لتحويل السجلات المحاسبية إلى أساس الاستحقاق في القوائم المالية. ولكن ينبغي توخي الحذر في استخدام هذا النهج عند إعداد الميزانية السنوية لأنشطة المؤسسة. مقارنة البيانات الشهرية المعدة على الأساس النقدي مع الميزانية السنوية على أساس الاستحقاق قد يؤدي إلى تباينات واضحة، خاصة في أنواع النفقات التي لا يتم تسجيلها على أساس نقدي، مثل الاهتلاكات. إضافة هذه النفقات الإضافية في نهاية العام قد يكون له تأثير سلبي على تحديد ما إذا كانت المؤسسة بقيت ضمن ميزانيتها خلال السنة المالية.

وهذا من شأنه أيضا أن يلغي فعالية الميزانية الشهرية أو الربع سنوية كأداة إدارة فعالة. لتفادي ذلك، يجب أن يتم إعداد التعديلات اللازمة على القيود في الوقت الذي يتم فيه إعداد الميزانية واعتمادها، حتى لا تكون هناك أي مفاجآت في نهاية العام لإدارة المؤسسة.[1]

2. محاسبة الصناديق

في محاسبة الصناديق، تقسم المبالغ إلى فئات وفقا للقيود التي تفرضها الجهات المانحة والمخصصات التي وضعها مجلس إدارة المؤسسة على استخدامها. توضع جميع المبالغ غير المقيدة هي في صندوق واحد، الأموال الموقوفة في قسم ثان، وتلك المقيدة مؤقتا في ثالث. تُستخدم محاسبة الصناديق بشكل واسع في (م.غ.هـ.ر) لأنها تضمن الامتثال للقيود القانونية، حيث يمكن للمؤسسة أن تقدم تقارير عن المبالغ الموكلة إليها من قبل الجهات المانحة، وإدارة العمليات وفقا لتوصيات مجلس الإدارة.

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, Op. Cit, p 19. & Warren Ruppel, Op. Cit, p 40

من ناحية أخرى، وكبديل لمحاسبة الصناديق، يمكن لبرامج المحاسبة المتاحة اليوم على الحواسيب أن توفر درجة عالية من المساءلة المطلوبة من (م.غ.هـ.ر). كلما تحولت هذه المؤسسات إلى أنظمة أكثر تطورا، كلما كان من المرجح أن محاسبة الصناديق تختفي تدريجيا عن الاستخدام.

3. التحويلات والاعتمادات

في (م.غ.هـ.ر). يتم في بعض الأحيان إجراء عمليات تحويل للأموال بين الفئات المختلفة للصناديق. لكن يجب الإفصاح بدقة عن هذه التحويلات لأنها يمكن أن تؤدي إلى إرباك القارئ للبيانات المالية. بعض المؤسسات تجعل أيضا "اعتمادات" أو "مخصصات" لمشاريع محددة المستقبل (أي تخصيص جزء من صافي الأصول لغرض مخصص من مجلس الإدارة).

4. معالجة الأصول الثابتة

في المؤسسات التجارية، يتم تسجيل الأصول الثابتة كأصول على الميزانية، وتهتلك على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها. تاريخيا، هذا ليس صحيحا دائما في (م.غ.هـ.ر)، على الرغم من اعتمادها مؤخرا لنموذج المؤسسات التجارية.*

5. المساهمات والتعهدات

في المؤسسات التجارية، لا وجود للتعهدات أو الوعود بالمساهمة. إذا كانت المؤسسة التجارية دائنة لأطراف أخرى، يتم تسجيل هذه المبالغ في حساب المستحقات. تعتبر المساهمات والتعهدات مواضيع فريدة بالنسبة لـ(م.غ.هـ.ر). قد لا يكون هناك أي قانون ملزم لتحصيل هذه المساهمات، وتفضل المؤسسة (لأسباب العلاقات العامة) سياسة عدم اتخاذ إجراءات قانونية لمحاولة تحصيل التعهدات غير المسددة. تسجل بعض (م.غ.هـ.ر) التعهدات لأنها تعرف من الخبرة السابقة أنها سوف تحصلها؛ البعض الآخر من (م.غ.هـ.ر) لا تسجلها لأنها تعلم أنه ليس لها حق ملزم قانونا في طلبها. من بين المشاكل المرتبطة بالمساهمات هي أين وكيف يتم الإبلاغ عن كل من المساهمات المقيدة وغير المقيدة في البيانات المالية.**

* أنظر تفصيل محاسبة الأصول الثابتة في المبحث الثاني من الفصل الثالث من هذا البحث.

**أنظر تفصيل محاسبة المساهمات في المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذا البحث.

.***أنظر تفصيل محاسبة الأصول المالية في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذا البحث

6. المحاسبة عن الاستثمارات والأصول المالية

مع صدور المعيار: SFAS 124، "المحاسبة عن بعض الاستثمارات المحتفظ بها من قبل (م.غ.هـ.ر)"، انتقلت هذه الأخيرة شيئا فشيئا إلى منهج القيمة السوقية العادلة لتقييم الأسهم والأدوات المالية التي تحمل قيمة سوقية يمكن تحديدها بسهولة والمتستخدمة من (م.غ.هـ.ر).

7. التقرير الوظيفي للنفقات

لمساعدة المانحين والدائنين وغيرهم في تقييم الجهود التي تبذلها المؤسسة لتقديم الخدمات، بما في ذلك تكاليف خدماتها وكيفية استخدامها للموارد، يجب أن يقدم بيان الأنشطة أو الملاحظات على البيانات المالية معلومات عن النفقات حسب التصنيف الوظيفي الخاص بها، مثل الفئات الرئيسية من خدمات البرامج والأنشطة الداعمة.

التقارير على الأساس الوظيفي للنفقات، كما يوحي اسمها، تصف النشاط التي تكبدت من أجله (م.غ.هـ.ر) المصاريف. التصنيفات الوظيفية التي يجب أن تستخدم هي:*

- نفقات البرامج؛
- نفقات دعم الخدمة، والتي تصنف أيضا كالتالي:
  - نفقات الإدارة والنفقات العامة؛
  - نفقات جمع الأموال.
  - نفقات تنمية العضوية

* أنظر تفصيل التقرير الوظيفي للنفقات في المبحث السادس من الفصل الثاني من هذا البحث.

المبحث الثاني: القوائم المالية الأساسية

نتطرق في هذا الفصل إلى البيانات المالية الأساسية لمؤسسات القطاع الثالث، وذلك بالتطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: بيان المركز المالي (الميزانية)
المطلب الثاني: بيان النشاطات
المطلب الثاني: بيان التدفقات النقدية

المطلب الأول: بيان المركز المالي (الميزانية)

بيان (قائمة) المركز المالي هي واحدة من القوائم المالية الأساسيّة لـ(م.غ.هـ.ر). وهي الميزانية؛ أي أين تُقيِّد أصول المؤسسة، خصومها وصافي أصولها. ويجب تقديم البيان بهدف تقيم المركز المالي للمؤسسة كجزء من مجموعة كاملة من البيانات الماليّة المعَدّة وِفقًا لـ(م.م.م.ع).

ينبغي لبيان المركز المالي تقديم معلومات حول سيولة المؤسسة إمّا بتسلسل الأصول والخصوم، أو بتصنيفها كأصول وخصوم متداولة وغير متداولة. ينبغي على البيان رؤية المؤسسة ككلّ وتقديم تقارير عن إجمالي الأصول، إجمالي الخصوم وإجمالي صافي الأصول. ينبغي على البيان أيضا الإبلاغ عن مجاميع صافي الأصول غير المقيّدة، فضلًا عن معلومات عن طبيعة ومبالغ صافي الأصول المقيَّدة بشكلٍ مؤقّت والمقيّدة بشكلٍ دائم (ما لم يتم الإفصاح عنها في الملاحظات الملحَقة للقوائم المالية).[1]

أولا: أهمية بيان المركز المالي

بيان المركز المالي مع مذكّرة الإفصاحات المطلوبة وغيرها من المعلومات الواردة في القوائم الماليّة، لها هدف مزدوج:[2]

أوّلا، يهدف بيان المركز المالي إلى التوضيح للقُرّاء (مثل الجهات المانحة، الدّائنين، الأعضاء وغيرهم) مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في تقديم الخدمات. قد يكون هذا الهدف هو الشّاغل الرّئيس للجهات المانحة المحتملة الرّاغبة في التّأكّد من أنها تُسهِم في المؤسسة التي ستكون موجودة لفترة معقولة من الزّمن. على سبيل المثال، قد تكون إحدى أكبر الجهات المانحة متردّدة في الإسهام بقيمة 10$ ملايين لبناء جناح جديد لمتحف غير ربحي إذا كان المركز المالي للمتحف هشًّا جدًّا؛ بحيث أنه قد لا يكون مر على وجوده سنة أو سنتين.

[1] FASB ASC 958-210 (SFAS 117)
[2] FASB ASC 958-210-45

وعلى العكس من ذلك، المركز المالي الضّعيف في أنواع أخرى من (م.غ.هـ.ر) قد يصبح جزءًا من بيان الحالة المقدّمة للمانحين المحتملين. على سبيل المثال، ملجأ المتشرّدين غير الرّبحي الذي يكافح شهرا بشهر لدفع فواتيره، قد يستعمل الوضع المالي الهشّ كجزء من التماسه العاطفي المؤثِّر للجهات المانحة لمساعدته وعدم اضطرارها لغلق أبوابها والتّوقّف عن تقديم الخدمات له. وفي كلتا الحالتين، بيان المركز المالي هو البيان الذي يقدّم معلومات أولية حول مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في تقديم الخدمات.

ثانيًا، ينبغي على بيان المركز المالي توفير معلومات عن السّيولة، المرونة المالية، القدرة على الوفاء بالالتزامات، وإذا ما كانت المؤسسة بحاجة إلى تمويل خارجي. قد لا تكون هذه المعلومات الشّاغل الرّئيس لدائني (م.غ.هـ.ر)، بما في ذلك الذين يقدّمون التّمويل؛ مثل البنوك، وتلك الجهات التي تقدّم الائتمان التّجاري مثل المقاولين والمورّدين، الذين تقوم المؤسسة بشراء السّلع والخدمات منهم. وباختصار، هؤلاء القرّاء للبيانات الماليّة يهتمون بمدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

يوفِّر بيان المركز المالي معلومات حول أصول المؤسسة، خصومها، وصافي أصولها في لحظة زمنيّة معيّنة. ويركّز هذا البيان على المؤسسة ككل. يُقيِّد البيان إجمالي الأصول والخصوم وصافي الأصول، والمجاميع المنفصلة للتّصنيفات الثلاثة لصافي الأصول والتي تتمثّل في: المجاميع غير المقيّدة، صافي الأصول المقيّدة بشكل مؤقّت وصافي الأصول المقيّدة بشكلٍ دائم. وينبغي أيضًا على البيان أن يوفّر معلومات عن طبيعة ومبالغ صافي الأصول المقيّدة بشكل مؤقّت وصافي الأصول المقيّدة بشكلٍ دائم ما لم يتم الإفصاح عنها في الملاحظات الملحَقة للقوائم المالية.

يختلف الأساس الذي يتم بموجبه إدراج الأصول والخصوم في بيان المركز المالي اعتمادًا على القواعد المحاسبية المحدّدة التي تحكم الأنواع المختلفة للخصوم والأصول. على سبيل المثال، يتم الإبلاغ عن معظم الاستثمارات التي تحتفظ بها (م.غ.هـ.ر) في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. الأصول الأخرى، مثل العقارات والآلات والمعدّات تُقيَّد في بيان المركز المالي بتكلفتها التّاريخية، مخفضة بمقدار الاهتلاك المتراكم، أو الإطفاء؛ حيثما ينطبق ذلك.[1]

ينبغي أن يعكس بيان المركز المالي الأصول والخصوم في مجموعات متجانسة معقولة. ومع ذلك، إذا كانت النّقدية والأصول الأخرى تخضع لقيود مفروضة من قبل الجهات المانحة؛ من خلال تقييد استخداماتها لأغراض طويلة الأجل، لا ينبغي أن تكون مجمّعة مع أصولٍ مماثلة مُتاحة للاستخدام الحالي.

ينبغي أن تقدّم السيولة وِفقًا لإحدى الصّيغ التّالية:[2]

---

[1] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso, *Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations*, Op. Cit, p22.

[2] *FASB ASC 958-210-45-6*

- الأصول المتتابعة حسب إمكانية تحويلها إلى سيولة، والخصوم وفقًا لقربها من الاستحقاق ونتائج استخدام النّقد في بيان المركز المالي؛
- تصنيف الأصول والخصوم في بيان المركز المالي كـأصول وخصوم متداولة، وغير متداولة.

ينبغي أن يركّز تصنيف الأصول والخصوم في (م.غ.هـ.ر) على السّيولة. بالنّسبة للغالبية العظمى من هذا النّوع من المؤسسات حتى تلك التي دوراتها التّشغيلية محدّدة بوضوح، الفترة الزّمنية محدّدة بسنة واحدة المستخدمة في التّعريف المذكور أعلاه؛ تبدو معقولة.

ينبغي توخّي الحذر في تصنيف الأصول المتداولة حيث ينبغي استثناء النقد والمطالبات النقدية التي يقتصر سحبها واستخدامها لأغراض أخرى، غير العمليات الجارية والمخصصة لنفقات الحصول على، أو إنشاء الأصول غير المتداولة، أو تم فصلها لتصفية الديون طويلة الأجل. فمن المرجّح أن يؤثّر هذا الاستثناء على عدد (م.غ.هـ.ر)، لأنه في كثير من الحالات:[1]

- تُقيِّد الجهات المانحة استخدامات النّقد والاستثمارات. هذه الأصول غالبا ما تكون غير مُتاحة للاستخدام في العمليات الجارية للمؤسسة؛
- الجهات المانحة أو (م.غ.هـ.ر) نفسُها يمكن أن تُعيّن الأموال التي سيتم استخدامها في شراء و/أو بناء الأراضي والمباني، أو غيرها من الأصول طويلة الأجل. هذه الأموال، التي تمّ الحصول عليها مرّات عديدة "في حملات رؤوس الأموال" ليست متاحة للاستخدام في عمليات المؤسسة؛
- (م.غ.هـ.ر) التي تُصدر ديونًا، يمكن أن تكون بحاجة للحفاظ على النّقدية والاستثمارات في صناديق احتياطيّة التي تهدف لتوفير حماية ائتمانية إضافية لأصحاب الدّيون. هذه الأموال الاحتياطيّة ليست متاحة للاستخدام في عمليات المؤسسة.*

ثانيا: شكل بيان المركز المالي

هناك وجهتا نظر عامتان أو شكلان شائعان لبيان المركز المالي، (م.م.م.ع) مرنة عموما وتُتيح استخدام أي منهما. بعض المؤسسات تُفضّل استخدام الشّكل "**المتوازن**"* التي تُعرض فيه الأصول في العمود الأيسر مع المجموع، والخصوم وصافي الأصول في العمود الأيمن مع المجموع. مجموع الأصول يساوي مجموع الخصوم وصافي الأصول؛ مما يُثبت

[1] *FASB ASB 210-10-45-4*

* يمكن للمؤسسة الإفصاح عن معلومات حول السّيولة؛ بما في ذلك معلومات حول القيود المفروضة على استخدام أصولٍ معيّنة، في الملاحظات الملحقة للقوائم الماليّة.

* انظر الملحق رقم: 1

أنّ الحسابات متوازنة. تُفضّل مؤسسات أخرى العرض **من أعلى إلى أسفل**** أكثر؛ أين يتم عرض الأصول أوّلا مع المجموع، ويتم عرض الخصوم ثانيا مع المجموع، وأخيرا يتم عرض صافي الأصول مع المجموع. هذا الأسلوب يؤكّد أن صافي الأصول يبيّن الفرق بين أصول وخصوم (م.غ.هـ.ر)، والتي تُعدّ مفهوما جيّدا للاتّصال. بالإضافة إلى ذلك، من وجهة نظر عمليّة بحتة هذا الشّكل عادة يكون أسهل من خلال عرضه في صفحة واحدة.

ثالثا: متطلّبات الإفصاح

ينبغي أن يتضمّن بيان المركز المالي أو الملاحظات الملحقة للقوائم المالية لـ(م.غ.هـ.ر) الإفصاحات التّالية:[1]

- الأصول والخصوم ينبغي تجميعها في مجموعات متجانسة معقولة؛
- المعلومات عن الأنواع المختلفة للقيود المفروضة من قبل الجهات المانحة تؤدّي إلى تقييد دائم ومؤقّت لصافي الأصول (ما لم يتم الإفصاح عنها في الملاحظات الملحقة للقوائم المالية)؛
- سيولة الأصول والخصوم سواء من حيث تسلسل الأصول والخصوم، أو عرض قائمة تصنيف ؛
- إذا تم عرض بيان المركز المالي، ينبغي أن تُقدّم المجاميع للأصول المتداولة والخصوم المتداولة؛
- النقدية أو الأصول الأخرى المخصّصة للأغراض طويلة الأجل، أو المتلقاة من الجهات المانحة مع فرض قيود على الأغراض طويلة الأجل تظهر بشكل منفصل عن الأصول المشابهة المتاحة للاستخدام الحالي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقديم بند خاص في البيان بعنوان "نقد" أو "نقد مكافئ"؛
- فئات هامة من الذّمم يتم عرضها على حدة، مثل: الحسابات المدينة، التّبرعات، الهبات، تسبيقات على المشتريات والمبالغ المستحقّة من المؤسسات التّابعة والموظّفين والمدراء.
- من جهة أخرى، ينبغي أن تُفصح الملاحظات على بيان المركز المالي عن المعلومات التالية؛ إذا لم يتم عرضها على وجه البيان:[2]
- سيولة الأصول والخصوم؛
- معلومات حول طبيعة ومبالغ الأصناف المختلفة للقيود المؤقتة والدّائمة على صافي الأصول. ينبغي أن تصف الملاحظات طبيعة القيود المؤقتة والدّائمة (المبالغ)؛ إذا لم تكن واضحة في وجه البيان. قد يتم إعلان بنود منفصلة في البيانات المالية ضمن صافي الأصول المقيّدة بشكلٍ دائم (أو في الملاحظات الملحقة للقوائم المالية)، للتّمييز بين الأنواع المختلفة للقيود. على سبيل المثال، الأرض المتبرَّع بها أو الأعمال الفنيّة يجب أن تستخدم لغرض محدّد، وأن

** انظر الملحق رقم: 2

[1] FASB ASC 958-210-45

[2] Ibid

يتم الحفاظ عليها وليس بيعها، ويمكن عرضها بشكل منفصل عن أموال الوقف الدّائمة، وهي أصول يتم التّبرّع بها مع النّص على أن يتم استثمارها لتزويد (م.غ.هـ.ر) بمصدر دخل دائم.

- يمكن تمييز صافي الأصول المقيّدة بشكل مؤقّت في أكثر من بند واحد؛ على سبيل المثال، صافي الأصول المقيّدة بشكل مؤقّت يمكن أن تدخل في أنواع مختلفة يتم الكشف عنها في بنود منفصلة عن بنود البيانات المالية (أو منفصلة عن الملاحظات الملحقة للقوائم المالية)، مثل: (أ) دعم أنشطة تشغيلية معيّنة؛ (ب) الاستثمار لفترة زمنية محدّدة؛ (ج) الاستخدام في فترة زمنية محدّدة أو (د) اقتناء الأصول التي تعمّر فترة طويلة.
- القيود التّعاقدية على استخدام أصول معيّنة.

المطلب الثاني: بيان النّشاطات

بيان النّشاطات هو الاسم الذّي يُطلق على البيان الذي يعكس جميع المعاملات والحسابات الماليّة للمؤسسة، من البداية حتى نهاية السّنة المالية التي تُسفِر عن الزّيادة أو النّقصان في صافي أصول المؤسسة.

عنوان البيان يمكن أن يكون واحدًا من عدّة أسماء مختلفة، بما في ذلك "بيان الإيرادات، النّفقات وصافي الأصول"، "إضافات رأس المال والتّغيرات في صافي الأصول" أو "بيان الدّخل والنّفقات". العنوان ليس مهمّا بشكل خاص طالما يُظهر البيان جميع الأنشطة ذات الصّلة.

يمكن تقسيم بيان النّشاطات إلى قسمين: ويُعامَل كلّ قسم على أنّه بيان منفصل؛ أي، قسم يعرض الإيرادات، النّفقات والإضافات غير المستهلَكة، وقسم يعرض التّغيرات في صافي الأصول. ومع ذلك، يبدو أن هناك هدفًا صغيرا لإنشاء بيان منفصل للتغيّرات في صافي الأصول؛ حيث أن هناك أنواعًا فقط من المعاملات تظهر عادة في قسم "التّغيرات في صافي الأصول" لبيان النّشاطات، هي تُشكّل الإضافة من فائض أو خسارة السّنة وبعض عمليات إعادة التّصنيف. كلّ مؤسسة ستقوم بإعداد بيان منفصل شامل لجميع النّشاطات.[1]

أولا: أهمية بيان النشاطات

يصف (م.م.م.م) الغرض من بيان النّشاطات، من أجل توفير معلومات حول:

- آثار المعاملات والأحداث والظّروف الأخرى التي تُغيّر مبالغ وطبيعة صافي الأصول؛
- علاقات تلك العمليّات والظّروف الأخرى بعضها ببعض، و
- كيف يتم استخدام موارد المؤسسة في تقديم برامج وخدمات مختلفة.[2]

[1] FASB ASC 958-225 (SFAS 117)
[2] FASB ASC 958-225-05-2

هناك فرق دقيق بين بيان النّشاطات لـ(م.غ.هـ.ر)، وبيان الأرباح لأخرى تجارية؛ وهو أنّ بيان النّشاطات يعكس التغيرات في طبيعة صافي الأصول، بالإضافة إلى التّغيرات في مبالغها. لأن بيان النّشاطات يعكس التّغيرات للأنواع الثلاثة لصافي الأصول (غير المقيّدة، المقيّدة بشكل مؤقّت والمقيّدة بشكل دائم) التّغير في نوع واحد من الأصول (عادة صافي الأصول المقيّدة بشكل مؤقت تُصبح صافي أصول غير مقيّدة)، هذا التّغيّر في طبيعة الأصل سينعكس على بيان النّشاطات.

المعلومات المقدّمة في بيان النّشاطات، بالإضافة إلى الملاحظات ذات الصّلة التي يتم الإفصاح عنها وغيرها من المعلومات في القوائم المالية، تهدف لتزويد القراء بمعلومات من شأنها أن:[1]

- تقييم أداء (م.غ.هـ.ر) خلال المدة التي تمّ الإبلاغ عنها، عمومًا سنتها المالية؛
- تقييم الجهود الخدماتية لـ(م.غ.هـ.ر)، ومدى قدرتها على مواصلة توفير الخدمات، و
- تقييم الكيفية التي يتصرّف بها مدراء (م.غ.هـ.ر) في إدارة المسؤوليّات، وغيرها من جوانب الأداء.

وعليه فإن بيان النّشاطات لـ(م.غ.هـ.ر) لا يوفّر فقط معلومات حول الزّيادة والنّقصان في صافي الأصول، ولكن أيضا كيف تمّ إنفاقها من قبل المؤسسة. بيان النّشاطات لـ(م.غ.هـ.ر) يقيّد التغيّرات في صافي الأصول، أو "الزّيادة/ النّقص في صافي الأصول"، وهذا التّغير يجب أن يساوي التّغير المذكور في بيان المركز المالي. على وجه الخصوص، ينبغي على بيان النّشاطات عرض التّغير في كلّ فئة من فئات صافي الأصول (أي: غير المقيّدة، المقيّدة بشكل مؤقّت والمقيّدة بشكلٍ دائم) للفترة المبيّنة. المعلومات عن إيرادات المؤسسة، الأرباح، الخسائر، النّفقات، إعادة التصنيف، ينبغي الإبلاغ عنها. ينبغي على بيان النّشاطات تطبيق كشف (م.م.م.ع)، وعرض الأحكام المتعلّقة بالبنود الاستثنائية، العمليات الموقوفة (غير المستمرّة)، التّغيرات المحاسبية، ويعرض المجموع الفرعي للتغّير في كل فئة من فئات صافي الأصول قبل تلك العناصر.[2]

ثالثا: عناصر التّغير في صافي الأصول

وفقًا لبيان مفاهيم المحاسبة الماليّة: (SFAC) وعناصر القوائم المالية، كل بند من البنود الواردة في بيان النّشاطات يمكن تصنيفها وفقًا لأحد المكوّنات التّالية:[3]

[1] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso, Not-for-Profit field guide, John Wiley & Sons, Inc. USA., p28.

[2] Warren Ruppel, *Not-for-Profit Accounting Made Easy*, second edition, 2007, JOHN WILEY & SONS, INC. USA, p46.

[3] Statement of Financial Accounting Concepts N°6, FASB, Retrieved on 03-02-2017 from: http://www.fasb.org/resources/ccurl/792/293/CON6.pdf

- **الإيرادات**: التّدفّقات النّقدية (أو ما يُعادلها) من تسليم أو تصنيع البضائع، تأدية الخدمات، أو غيرها من الأنشطة التي أُنجزت أو سوف تُنجز نتيجة للعمليات الرّئيسة أو المركزية للمؤسسة. قد تكون التّدفقات النّقدية إيرادات نقدية فعلية أو إيصالات نقدية متوقّعة.*
- **النّفقات**: التّدفّقات الخارجة أو تلك الناجمة عن استخدام الأصول أو تكبّد الخصوم (أو الاثنين معًا)، تسليم أو تصنيع البضائع، تأدية الخدمات، أو غيرها من الأنشطة التي تُمثّل العمليات الرّئيسة أو المركزية للمؤسسة؛
- **الأرباح**: الزيادات في صافي الأصول من الصّفقات الهامشية أو العرضية للمؤسسة، ومن جميع المعاملات الأخرى والأحداث والظروف التي تؤثّر على المؤسسة باستثناء تلك التي تنتج عن الإيرادات؛
- **الخسائر**: الانخفاضات في صافي الأصول من الصّفقات الهامشية أو العرضية للمؤسسة، ومن جميع المعاملات الأخرى والأحداث والظروف التي تؤثّر على المؤسسة باستثناء تلك التي تنتج عن النّفقات؛
- **إعادة التّصنيف**: الزّيادات في فئة واحدة من فئات صافي الأصول، والانخفاضات في فئة أخرى تؤدّي إعادة التّصنيف. ويحدث هذا عند الوفاء بالقيود الموضوعة من طرف الجهات المانحة ؛ إما بسبب مرور الوقت أو استيفائها وإزالتها بواسطة إجراءات المؤسسة للامتثال لتلك الشروط. في هذه الحالة، صافي الأصول المقيّدة مؤقّتا يُعاد تصنيفها كصافي أصول غير مقيّدة. (إعادة التّصنيف، وفقًا لذلك، لا تنطوي على التّدفّقات الدّاخلة، الخارجة أو تغيّرات أخرى في الأصول أو الخصوم).

إنّ تصنيف المبالغ كإيرادات، نفقات، أرباح أو خسائر يختلف تبعًا لطبيعة عمليّات كل مؤسسة، والممارسات المحاسبية التّاريخية. والأهم من ذلك، أنّ بيان النّشاطات يجب أن يُظهر هذه التّصنيفات من الزّيادة والنّقصان في صافي الأصول لكل فئة من الفئات الثلاثة (غير المقيّدة، المقيّدة بشكل مؤقّت أو المقيّدة بشكل دائم).

رابعا: تصنيف الإيرادات والنّفقات ، المكاسب والخسائر، وإعادة التصنيف

يُقيّد بيان النّشاطات الإيرادات كزّيادات في صافي الأصول غير المقيّدة ما لم يكن استخدام الأصول المتحصّل عليها محدودة بالقيود المفروضة من قبل الجهات المانحة. على سبيل المثال، الرّسوم المحصّلة من تقديم الخدمات والدّخل من الاستثمارات عموما غير مقيّدة. ومع ذلك، الدّخل من الأوقاف الدّائمة أو طويلة الأجل قد تكون مقيّدة من قبل الجهات المانحة وتزيد إما في صافي الأصول المقيدة بشكل مؤقّت أو المقيّدة بشكلٍ دائم.

* في حين أنّ هذا التعريف للإيرادات يعكس تعريف SFAC 6، تجدر الإشارة إلى أنّ (م.غ.هـ.ر) غالبا ما تتلقّى مساهمات تُدرج تحت اسم "إيراد" لكنها ليست في شكل نقدي. المواد والمستلزمات المتبرع بها؛ على سبيل المثال، تُسجّل كإيرادات مساهمة من قبل (م.غ.هـ.ر)؛ على الرّغم من أنه لن يتم تبادل أي رصيد نقدي. وبالمثل، في كثير من الحالات الخدمات المتبرَّع بها يتم تسجيلها من قبل المؤسسة غير الرّبحية كإيرادات (مع نفقات مقابلة). سيتم التطرق إلى المساهمات غير النقدية بالتفصيل لاحقا.

في حالة عدم وجود نص صريح أو كانت الظروف المحيطة باستلام المساهمة تجعل الجهات المانحة تُلغي ضمنيا القيد المستخدم، يتم تقييد المساهمات كإيرادات غير مقيّدة أو أرباح (دعم غير مقيّد)؛ مما يزيد صافي الأصول غير المقيّدة. مساهمات الجهات المانحة المقيّدة تدرج كإيرادات مقيّدة أو أرباح (دعم مقيّد)؛ مما يزيد في صافي الأصول المقيّدة بشكل مؤقّت أو صافي الأصول المقيّدة بشكلٍ دائم، حسب نوع التّقييد. ومع ذلك، المساهمات المقيّدة من قبل الجهات المانحة التي تجتمع قيودها في نفس فترة الإبلاغ، قد يم الإبلاغ عنها كدعم غير مقيّد بشرط أن تكون تقارير المؤسسة مستمرة من فترة لأخرى، وتُفصح عن سياستها المحاسبية.*

بيان النّشاطات أيضا يُقيّد الأرباح والخسائر المحقّقة من الاستثمارات والأصول الأخرى (أو الخصوم) كالزيادة أو النقصان في صافي الأصول غير المقيّدة؛ إلا إذا كان استخدامها بصفة مؤقّتة أو دائمة مقيّدا بشروط صريحة من قبل الجهات المانحة أو القانون. على سبيل المثال، صافي الأرباح على الأصول الاستثمارية، على النحو المعترف به في البيانات المالية، تُقيّد كزيادة في صافي الأصول غير المقيّدة؛ إلا إذا اقتصر استخدامها على غرض محدّد، أو فترة مقبلة. إذا قرّر مجلس الإدارة أنّ القانون ذي الصّلة يحتاج من المؤسسة أن تحتفظ بشكل دائم بجزء من الأرباح على الأصول المستثمرة وأموال الأوقاف، هذه المبالغ سوف تُقيّد كزيادة في صافي الأصول المقيّدة بشكلٍ دائم. بيان النّشاطات يقيّد النّفقات كانخفاض في صافي الأصول غير المقيّدة.

إنّ تصنيف العائدات، النّفقات، الأرباح والخسائر ضمن فئات صافي الأصول، لا يمنع من إدراج تصنيفات أخرى ضمن بيان النّشاطات. على سبيل المثال، ضمن فئة من فئات التّغير في صافي الأصول، مؤسسة ما قد تصنّف البنود كما يلي: تشغيلية، غير تشغيلية؛ قابلة للاستهلاك، غير قابلة للاستهلاك؛ مكتسبة، غير مكتسبة؛ أو بطرق أخرى. ويُشار إلى انتهاء صلاحية القيود المفروضة من قبل الجهات المانحة التي ترفع فئة واحدة من صافي الأصول وتخفض فئة أخرى في نفس الوقت بأنها معادة التّصنيف. ويطلب تسجيل إعادة التصنيف كعناصر منفصلة في بيان النّشاطات.[1]

I. معلومات عن المبالغ الإجمالية للإيرادات والنّفقات

للمساعدة في شرح العلاقات الرئيسة المستمرة لـ(م.غ.هـ.ر) في عملياتها ونشاطاتها المركزية؛ يُبلغ بيان النّشاطات عن المبالغ الإجمالية للإيرادات والنّفقات. وبعبارة أخرى، لا يتم الإبلاغ عن الإيرادات الصافية بعد خصم النّفقات ذات الصّلة، ولا عن النّفقات الصّافية بعد خصم الإيرادات ذات الصّلة. ومع ذلك، قد يتم الإبلاغ عن

* محاسبة المساهمات يتم مناقشتها بشكل مفصّل لاحقا (الفصل الثاني).

[1] FASB ASC 958-225-45-3

إيرادات الاستثمار الصافية بعد خصم النّفقات، مثل رسوم الاستشارات الاستثمارية؛ شريطة أن يتم الإفصاح عن مبلغ النّفقات إما على وجه بيان النّشاطات، أو في الملاحظات الملحقة للقوائم المالية.

إنّ بيان النّشاطات قد يُبلغ عن الأرباح والخسائر كمبالغ صافية؛ إذا كانت نتيجة للمعاملات الهامشية أو العرضية أو من أحداث وظروف أخرى، والتي قد تكون إلى حدّ بعيد خارجة عن إرادة المؤسسة وإدارتها.[1*]

2. معلومات عن عمليّات المؤسسة

يرخّص لـ(م.غ.هـ.ر) أن تُدرج تصنيفات إضافية للإيرادات، النّفقات، الأرباح والخسائر ضمن بيان النّشاطات. التّصنيف الأكثر شيوعًا الذي يُنظر إليه من النّاحية العملية هو الفصل بين العناصر التّشغيلية وغير التّشغيلية. الكثير من (م.غ.هـ.ر) تجد هذا مفيدا في الإبلاغ عن نتائج عملياتها بشكلٍ منفصل عن بنود أخرى من الأرباح والخسائر من الاستثمار، أو الأرباح والخسائر من بيع الممتلكات أو غيرها من الأصول الثّابتة التي لا علاقة لها بالعمليات التي تجري يوما بعد يوم في معظم المؤسسات.[2]

عندما تُبلغ المؤسسة عن نتائج عمليّاتها بشكل منفصل عن العناصر غير التّشغيلية (مثل تقارير الفائض من الإيرادات التّشغيلية على النّفقات التشغيلية، أو العكس). هذه المبالغ ينبغي الإبلاغ عنها ضمن بيان مالي، والذي يقوم على الأقل، بالإبلاغ عن التّغير في صافي الأصول غير المقيّدة خلال تلك الفترة. أساسا، تتطلّب (م.م.م.ع) أمرين: أن تقديم القائمة بذاتها أوقات العمليات فقط غير مناسب؛ وأن القارئ سوف يكون قادرًا على فهم أنواع العناصر التي تُعتبر تشغيلية أو غير تشغيلية.

3. معلومات عن جهود المؤسسة لتقديم الخدمات

إنّ أحد الاستخدامات الأكثر أهميّة للبيانات المالية لـ(م.غ.هـ.ر)؛ لاسيما بيان النّشاطات، هو تحديد مقدار إجمالي النّفقات التي تمّ صرفها على برنامج النّشاطات، الإدارة والنّشاطات العامة وأنشطة جمع الأموال. تحتوي (م.م.م.ع) على توجيهات محدّدة بشأن نفقات الإبلاغ في هذه التّصنيفات. المؤسسات التّطوعية الصّحية ومنظّمات الرّعاية الاجتماعية أيضا مُلزَمة بالإبلاغ عن نفقاتها في تصنيفها الطّبيعي (مثل: الإيجار، الأجور وما إلى ذلك). ويتم تشجيع (م.غ.هـ.ر) الأخرى لتقديم هذه المعلومات الإضافية حول تصنيف النّفقات الطّبيعي.*

---

[1] FASB ASC 958-225-45-17

* من بين هذه الظروف هي الإبلاغ عن الإيرادات والنّفقات الإجمالية لحفلات و المأدبات السنوية لجمع التّبرعات. وفقا للمعيار أعلاه، تستطيع المؤسسة الإبلاغ فقط عن مبالغ المناسبات الخاصة، حين تكون هذه المبالغ عرضية أو هامشية بالنسبة لنشاطات المؤسسة. في كثير من الحالات، تكون هذه الحفلات (أو المناسبات الخاصة الأخرى المماثلة) في الواقع نشاطات تجارية هامة للمؤسسة غير الربحية، لذلك ينبغي الإبلاغ عن الإيرادات والنّفقات الإجمالية لها.

[2] FASB ASC 958-225 & FASB ASC 958-225-45-9

* تُناقش هذه المتطلّبات المحدّدة لاحقا في مبحث التقرير حسب الوظائف (الفصل الثالث).

خامسا: عرض بيان النشاطات

إنّ (م.م.م.ع) لا تتطلّب شكلًا معيّنا لبيان النّشاطات؛ طالما يتم تصنيف الإيرادات، النّفقات، الأرباح والخسائر وإعادة التّصنيف بشكلٍ صحيح من قبل فئة صافي الأصول؛ ويتم عرض التّغير في صافي الأصول في

علاوة على ذلك، لا تطالب (م.غ.هـ.ر) بالإبلاغ عن "الدّخل الشّامل" كما هو الحال مع المؤسسات التّجارية الربحية. هناك ثلاثة أشكال لبيان النّشاطات:[1]

1. **عمود واحد:** هذا النموذج يعرض المعلومات في عمود واحد، بما أنه يعرض التّغيرات في الأصناف الثلاثة لصافي الأصول واحدًا تلو الآخر، يُشار إليه أيضا بالنموذج متعدّد الطّبقات. هذا الشّكل يستوعب بسهولة أكثر لعرض المبالغ المقارنة للسنة السّابقة.*
2. **متعدّد الأعمدة:** يعرض هذا النموذج عمودًا لكل فئة من فئات صافي الأصول، ويضيف عمودا إجماليا اختياريّا. هذا النموذج يركز على آثار انتهاء الصلاحية على القيود المفروضة من قبل الجهات المانحة؛ لأنه يؤدّي إلى إعادة التصنيف بين فئات صافي الأصول. ويتّسع أيضا لعرض المعلومات المجمّعة عن المساهمات وإيرادات الاستثمار للمؤسسة ككل.**
3. **بيانان منفصلان:** في هذا النموذج، يتم عرض بيانين منفصلين مع موجز المبالغ من بيات الإيرادات، النّفقات، وغيرها من التغيرات الحاصلة في صافي الأصول غير المقيّدة (البيان رقم 1)، وبيان عن التغيّرات في صافي الأصول (البيان رقم 2). إن أسلوب البيانين يركّز الاهتمام على التّغيرات في صافي الأصول غير المقيّدة. قد يكون هذا النموذج مفضّلا من قبل المؤسسات التي تعرض الأنشطة التّشغيلية الخاصة بها كمقبوضات (متحصّلات) استثنائية من عائدات القيود التي تفرضها الجهات المانحة والأرباح من المساهمات وإيرادات الاستثمار. ويبدو أن النموذج متعدّد الأعمدة هو من يحظى بشعبية كبيرة لإعداد التقارير المالية من قبل (م.غ.هـ.ر).*

سادسا: متطلّبات الإفصاح

ينبغي الإدلاء بالإفصاحات التالية في بيان النّشاطات:[2]

---

[1] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso, Not-for-Profit field guide, Op. Cit, p32.

* الملحق رقم 3 يعرض مثالا عن نموذج العمود الواحد.

** الملحق رقم رقم 4 يعرض مثالا عن النموذج متعدد الأعمدة.

* الملحق رقم رقم 5 يعرض مثالا عن نموذج البيانين المنفصلين.

[2] Elizabeth K. Keating & Peter Frumkin, How to Assess Nonprofit Financial Performance, October 2001, p 33, retrieved on 27-01-2017 from: http://www.nasaa-arts.org/Learning-Services/Past- Meetings/READING5.pdf.

- مبلغ الإيرادات غير المقيّدة حسب الفئة الرّئيسة؛
- مبلغ الدّعم غير المقيّد حسب مصدره الرّئيس؛
- مبلغ الإيرادات المقيّدة الحالية والدّعم حسب المصدر الرّئيس؛
- مبلغ الهبات والإيرادات الأخرى المقيّدة للأغراض غير الاستهلاكية؛
- التّغير في صافي الأصول حسب الفئة، وبشكل إجمالي؛

لا يوجد أي شرط يقضي بعرض إجمالي الدعم غير المقيّد والإيرادات غير المقيّدة. كل هذه العناصر لا بدّ أن تظهر؛ إلا أنه لا يوجد شرط لإظهار "الإضافات غير المستهلكة" والفائض قبل فصل هذا المبلغ.

بيان النّشاطات هو واحد من البيانات المالية الأساسية لعرض المركز المالي لـ(م.غ.هـ.ر)، والتغيرات في صافي الأصول وفقًا لـ (م.م.م.ع). يجب عرض مبلغ التّغير في كل فئة من فئات صافي الأصول وكذا التغيرات في إجمالي صافي الأصول في تلك الفترة للمؤسسة ككل.

المطلب الثالث: بيان التّدفّقات النّقدية

إنّ مشروع الإطار المفاهيمي لـ (م.م.م.م)، وعلى وجه التّحديد مفاهيم بيان المحاسبة الماليّة رقم: 1، تنصّ على أنّ "التّقارير الماليّة ينبغي أن توفّر معلومات تخدم المستثمرين والدّائنين الحاليين والمحتمَلين وغيرهم من المستخدِمين في صناعة استثمار وائتمان وقرارات أخرى عقلانيّة ".[1]

ولما كان الهدف النّهائي للقرارات الاستثمارية والائتمانية هو تعظيم التّدفّقات النّقديّة الصّافية؛ يلزم توفير معلومات لتقييم المبالغ، التّوقيت وعدم التّيقن من التّدفقات النّقدية المستقبلية المحتملة للمؤسسة. في بيئة غير ربحيّة، المانحون يستخدمون المعلومات الخاصة بالتّدفّق النّقدي لهذه الأسباب؛ فضلًا عن أسباب أخرى. على سبيل المثال، أحد المانحين الذين يرغبون في تقديم مساهمة كبيرة لإحدى الجامعات غير الرّبحية، سوف يرغب في تقييم ما إذا كانت الجامعة صحية من النّاحية المالية، مثل مستثمر طويل الأجل. من ناحية أخرى، الجهة المانحة لمنظمة تقدم الخدمات الإنسانية مثلا، قد يهتم أكثر بمعرفة أنّ المؤسسة محاصرة ماليًّا وبحاجة ماسّة للتّبرّع النّقدي.

بيان التّدفّقات النّقديّة من شأنه أن يساعد الجهات المانحة والدّائنين في تقييم الجوانب التّالية للمؤسسة:[2]

- القدرة على توليد تدفّقات نقديّة إيجابية في المستقبل؛
- القدرة على الوفاء بالتزاماتها وسداد مستحقّات البرامج؛

---

[1] SFAS 117, Financial Statements of Not-for-Profit Organizations, Retrieved on 03-02-2017 from: http://www.fasb.org

[2] Warren Ruppel, Op. Cit, P60.

- أسباب الاختلافات بين الدّخل والمقبوضات والمدفوعات النّقدية؛
- كلا الجانبين: النّقدي وغير النّقدي لاستثمارات الهيئات وتمويل معاملاتها.

بالنّسبة لمجموعة كاملة من البيانات الماليّة المعروضة وفقًا لـ (م.م.م.ع)، يجب تضمين بيان التّدفّقات النّقديّة عن كلّ فترة يتم فيها عرض بيان الأنشطة، بالإضافة إلى بيان المركز المالي. إذا تمّ عرض كلّ بيان بشكلٍ منفصل من هذين الأخيرين، لا يُشترط عرض بيان التّدفّقات النّقدية.

يُظهر بيان التّدفّقات النّقدية مقبوضات ومدفوعات المؤسسة خلال فترة زمنيّة، مصنّفة حسب المصادر والاستخدامات الرّئيسة. يتم تصنيف مقبوضات ومدفوعات المؤسسة كأنشطة تشغيليّة، أنشطة استثمارية أو أنشطة تمويليّة.[1]

أولا: أهمية بيان التدفقات المالية

ينبغي عرض بيان التّدفّقات النّقديّة بوصفه بيانًا ماليًّا أساسيًّا، كلّما تمّ إعداد البيانات المالية وفقًا لـ(م.م.م.ع). وينبغي تقديم بيان التّدفّقات النّقديّة في كلّ فترة يتم فيها تقديم بيان الأنشطة. كما لا يُشترط تقديم بيان التّدفّقات النقديّة إذا تمّ إعداد البيانات المالية على أساس محاسبي آخر عدا (م.م.م.ع). ومع ذلك، لا مانع من عرض بيان التّدفّقات النّقدية؛ عندما لا يتم إعداد البيانات الماليّة وفقًا لـ(م.م.م.ع).

الصّناديق الاستئمانية، الحسابات السّنوية (حسابات المعاش) المتغيّرة، أو الصّناديق المماثلة الشّائعة، والتي يتولّاها الأمين، أو المدير العام، أو الوصي، هي معفاة من شرط تقديم بيان التّدفّقات النّقدية إذا تم استيفاء جميع الشّروط التّالية:[2]

- كل الاستثمارات خلال هذه الفترة كانت ذات سيولة عالية؛
- تتم كل الاستثمارات بالقيمة السّوقية التي يمكن تحديدها بسهولة؛
- المؤسسة لديها دين ضئيل أو معدوم، على أساس متوسّط الديون غير المسدّدة خلال الفترة من متوسّط إجمالي الأصول؛
- تعرض المؤسسة بيان التغيرات في صافي الأصول.

ثانيا: تعريف النّقد وما في حكمه (النقد المعادل، أشباه النّقود)

يُدرج ضمن معنى "النّقد" لأغراض إعداد بيان التّدفّقات النّقدية ما يلي:[3]

---

[1] *FASB ASC 230 (SFAS 95)*
[2] *FASB ASC 230-10-15-4*
[3] Warren Ruppel, Op. Cit, P57.

- العملة؛
- الودائع تحت الطّلب لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (أو الحسابات الأخرى التي لديها نفس خصائص الحساب تحت الطّلب)؛
- النقد المعادل.

معايير (م.م.م.ع) الخاصة بالنّقد المعادل (أشباه النّقود) محدّدة بالنسبة للمقصود بالنّقد المعادل ؛ لأغراض إعداد بيان التّدفّقات النّقدية. أشباه النّقود قصيرة الأجل، واستثمارات ذات سيولة عالية والتي تستوفي كلا المعيارين التّاليين:

1. قابلية التّحويل بسرعة وسهولة إلى مبالغ نقدية معروفة؛
2. قرب تاريخ استحقاقها، مما يجعلها تقلّل من خطر التّغير في القيمة نتيجة التّغيّر في معدّلات الفائدة.

عمومًا، فإن الاستثمارات ذات تواريخ الاستحقاق الأصلية التي مدتها ثلاثة أشهر أو أقل، هي فقط التي يمكن إدراجها ضمن هذا التعريف لـالنّقد المعادل.

عند تطبيق هذا الاختبار، الاستحقاق الأصلي يعني الاستحقاق الأصلي لـ(م.غ.هـ.ر) التي تقوم بالاستثمار. على سبيل المثال: إذا قامت (م.غ.هـ.ر) بشراء سندات الخزينة الأمريكية مدتها خمس سنوات ولكن تاريخ استحقاقها بعد شهرين. هذه السندات يتم التّعامل معها على أنها نقد معادل على أساس تاريخ استحقاق (م.غ.هـ.ر) (وليس تاريخ استحقاق السندات في حدّ ذاتها) لأنها أقل من ثلاثة أشهر. من ناحية أخرى، إذا كانت (م.غ.هـ.ر) قد قامت بشراء هذه السندات قبل سنة واحدة على تاريخ استحقاقها، فلا تُعتبر هنا نقدًا معادلًا. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا تعتبر نقدا معادلا بعد مرور تسعة أشهر، عندما يتبقى لتاريخ الاستحقاق ثلاثة أشهر؛ حيث أن تاريخ استحقاق (م.غ.هـ.ر) هو سنة كاملة.[1]

ثالثا: تصنيف بيان التّدفّقات النّقديّة

يلزم تصنيف التّدفّقات النّقديّة ضمن الفئات الثّلاث التالية:

1. **أنشطة التّشغيل**: المعاملات غير المصنّفة على أنها أنشطة استثمار أو تمويل، والتي عادة تتضمن تلقي المساهمات، إنتاج وتسليم السّلع، أو تقديم الخدمات.
2. **أنشطة الاستثمار**: المعاملات التي تنخرط فيها المؤسسة، والتي تؤثّر على استثماراتها في الأصول (مثل: المشتريات والمبيعات)؛

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, p39.

3. **أنشطة التّمويل**: المعاملات التي تنخرط فيها المؤسسة لامتلاك وسداد رأس المال (مثل: القروض، المدفوعات، وما إلى ذلك)؛

كما يجب أن يُظهر بيان التّدفّقات النّقديّة صافي التّغيّر في النّقدية خلال الدورة، والإفصاح التّكميلي لأنشطة الاستثمار والتّمويل غير النّقديّة. وينبغي تصنيف جميع المقبوضات والمدفوعات النّقدية على أنّها أنشطة استثمار أو أنشطة تمويل؛ والإفصاح عن المعاملات غير النّقدية التي تشمل أنشطة الاستثمار والتّمويل، مثل شراء الأصول بافتراض الخصوم، بشكلٍ منفصل، وليس ضمن البيان. عندما تُقيّد الإيصالات النقدية أو المدفوعات النّقدية ضمن أكثر من تصنيف واحد، ينبغي أن تُدرج في الفئة التي تمثّل المصدر الغالب للتّدفّقات النّقدية لهذا العنصر. صافي النّقدية المقدّمة أو المستخدمة من قبل كلّ من هذه الفئات أو الأنشطة الثّلاثة، توفّر معلومات هامة لقرّاء القوائم المالية. ينبغي الحرص على التّأكد من أن فئة أنشطة التّشغيل لا تتضمّن تدفّقات نقديّة من أنشطة الاستثمار أو التّمويل.

الجدول رقم (I-3): تصنيفات التّدفّقات النّقدية لـ (م.غ.ه.ر)

التشغيل	
التّدفّقات النّقدية الدّاخلة:	**التّدفّقات النّقدية الخارجة:**
• المستفيدون من الخدمات	• سداد الفوائد
• المنح	• سداد الضّرائب
• المساهمات (غير طويلة الأجل)	• المنح
• الإيرادات من بيع السّلع أو الخدمات	• المدفوعات البرنامجية
	• المورّدين والموظّفين
الاستثمار	
التّدفّقات النّقدية الدّاخلة:	**التّدفّقات النّقدية الخارجة:**
• بيع الممتلكات	• شراء المعدات والممتلكات
• بيع/استحقاق الاستثمارات	• صرف القروض
• تحصيل القروض	
• البيع بالتّقسيط	
التّمويل	
التّدفّقات النّقدية الدّاخلة:	**التّدفّقات النّقدية الخارجة:**
• المساهمات المقيّدة والموجهة للأغراض طويلة الأجل	• سداد الدّيون قصيرة الأجل، الدّيون طويلة الأجل والتزامات رؤوس الأموال المؤجّرة
• القروض قصيرة الأجل	

• القروض طويلة الأجل • الفوائد والعائدات المقيّدة والموجّهة للأغراض ط أ	
أنشطة الاستثمار والتّمويل غير النّقدية	
(قد يتم الإفصاح عنها في البيان التّالي أو في الملاحظات الخاصة بالبيانات المالية)	• تسجيل المساهمات (التّبرّعات) العينية
• امتلاك أصل من خلال رأس مال مؤجّر	• مبادلة الأصول والخصوم غير النّقدية بأصول أو خصوم غير نقدية • الحصول على مبنى أو أصل استثماري، أو التّنازل عن الدّين كهبة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Richard F. Larkin & Marie DiTommaso, Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally 40Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations, 2011, John Wiley & Sons, Inc. USA, p

رابعا: عرض التدفقات النقدية

I. عرض أنشطة التّشغيل

يمكن عرض قسم الأنشطة التّشغيلية من بيان التّدفّقات النّقدية وفقًا للطّريقة المباشرة أو غير المباشرة. ومع ذلك، فقد أعرب (م.م.م.م) عن تفضيل الطّريقة المباشرة لعرض صافي النّقد الناتج من أنشطة التّشغيل. في الحالات التي يتم فيها استخدام الطّريقة المباشرة في هذه السنة، يتم استخدام الطّريقة غير المباشرة في السّنة المقبلة، ومن الممارسات الشّائعة إعادة التّأكيد على أنّ التّدفّقات النّقدية للسنّة الماضية تتوافق مع الأرقام المعروضة للسّنة الحالية، والكشف على أنّ السّنة الماضية مكرّرة (مجدّدة).[1]

أ. **العرض بالطّريقة المباشرة:** الطّريقة المباشرة هي الطّريقة التي يتم من خلالها عرض التّدفّقات النّقدية من أنشطة التّشغيل التي تتحصّل على صافي النّقد من عناصر المقبوضات والمدفوعات النّقدية للتّشغيل بدلًا من تعديل أنشطة التّشغيل للعناصر التي لم تؤثّر على الأموال. تعرض الطّريقة المباشرة العناصر التي تتأثّر بشكل مباشر بالتّدفّق النّقدي. ويتطلّب العرض بالطّريقة المباشرة، كحدٍّ أدنى، الفئات من المدفوعات والمقبوضات النّقدية التالية: [2]

- النّقدية التّي تمّ تجميعها من العملاء، متلقّي الخدمات والمنح والمساهمات غير المقيدة من قبل الجهات المانحة لتقتصر على الأغراض طويلة الأجل؛
- الفوائد والأرباح المستلَمة، غير المقيدة للأغراض طويلة الأجل؛
- النّقد المدفوع للموظّفين والمورّدين؛
- النّقد المدفوع للأغراض البرنامجية، مثل المنح المقدّمة للأفراد أو المنظّمات الأخرى؛

[1] Terry J. Ward & al, A Research Note On The Issue Of Non-Articulation And The Method Used To Calculate Net Operating Cash Flow, The Journal of Applied Business Research – January/February 2009, Volume 25, Number 1, P59-60.

[2] Warren Ruppel, Op. Cit, P59.

- المقبوضات النّقدية التّشغيلية الأخرى، إن وجدت؛
- الفوائد والضرائب على الدّخل المدفوعة؛
- المدفوعات النّقديّة التّشغيليّة الأخرى.

بما أنّ الطّريقة المباشرة تُظهر المقبوضات والمدفوعات النّقدية فقط، فليس هناك تعديلات ضرورية بالنسبة للنّفقات غير النّقدية مثل (الاهتلاك). فيما يلي تبيان كيفية عرض التّدفّقات النّقدية من الأنشطة التّشغيلية باستخدام الطّريقة المباشرة.[1]

الجدول رقم (I-4): مثال عن التّدفّقات النّقدية من أنشطة التّشغيل بالطريقة المباشرة

المقبوضات النّقدية من العملاء	$125,000
المقبوضات النّقدية من المنح	225,000
المقبوضات النّقدية من العقود ذات التكاليف المستحقة	52,000
	402,000
المدفوعات النّقدية للموظّفين	-75,000
المدفوعات النّقدية للمتعاقدين الثّانويين	-52,000
صافي النّقدية المحصّلة من أنشطة التّشغيل	$275,000

المصدر:

Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition

يُلاحظ أنه عندما يتم استخدام الطّريقة المباشرة، يجب تقديم جدول منفصل يقوم بالمطابقة أو التّسوية بين التّغير في صافي الأصول وصافي التّدفّقات النّقدية من أنشطة التّشغيل. كما يجب، كحدٍّ أدنى، تسوية التّغيّرات في الذّمم المالية الدّائنة والمدينة والمرتبطة بأنشطة التّشغيل والتّغيرات في المخزون في الجدول المنفصل.[2]

[1] الملحق رقم:6 يعرض نموذجا عن بيان التّدفّقات النّقدية بالطريقة المباشرة

[2] FASB ASC 230-10-45-29

ب. **العرض بالطّريقة غير المباشرة:** هذه الطّريقة تقتطع صافي النّقدية من الناتجة من أنشطة التّشغيل عن طريق ضبط بنود الإيرادات والنّفقات من أنشطة التّشغيل، وليست النّاتجة عن المعاملات النّقدية. ولأنها سهلة الإعداد، الطّريقة غير المباشرة هي الأكثر استخدامًا في عرض النّقدية من أنشطة التّشغيل، على الرّغم من تصريح (م.م.م.م) بتفضيل الطّريقة المباشرة. إنّ صافي التّغيّر في صافي الأصول والفروقات في التّدفّقات النّقدية أصبحت الفكرة المحوريّة. الصّيغة غير المباشرة تبدأ بالتّغير في صافي الأصول، وتقوم بالتّعديل لـ:[1]

- العناصر غير النّقدية أو تلك المتعلّقة بأنشطة الاستثمار أو التّمويل، مثل الاهتلاك وصّافي الأرباح المحقّقة وغير المحقّقة، أو الخسائر النّاجمة عن الاستثمارات؛ والتغيّرات خلال الدورة في الأصول والخصوم التّشغيلية.

بيان التّدفّقات النّقدية المعدّ باستخدام الطّريقة غير المباشرة يؤكّد على التغيّرات في جميع الفئات الرّئيسة من عناصر التّشغيل، بما في ذلك التغير في الذّمم الدّائنة والمدينة والمخزون.

الجدول رقم (I-5): مثال عن التّدفّقات النّقدية من أنشطة التّشغيل بالطريقة غير المباشرة

التّغيّر في صافي الأصول	$126,000
التعديلات لتسوية صافي الدّخل إلى صافي النّقدية النّاتج من أنشطة التّشغيل.	
الاهتلاك	31,000
(الزّيادة) أو النّقصان في:	
الذّمم المدينة (المستحقّات)	(9,200)
المخزون	21,325
المصاريف المدفوعة مسبقًا	2,240
(الزّيادة) أو النّقصان في:	
الحسابات الدّائنة	21,250
الالتزامات المستحقّة	(7,250)
المساهمات المقيدة للأغراض طويلة الأجل	(21,375)
النّقدية الصّافية النّاتجة عن أنشطة التّشغيل	$163,990

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, John Wiley & Sons, Inc. USA., p43

[1] Hugo Nurnberg, perspectives on the cash flow statement under FASB statement no. 95, Center for Excellence in Accounting and Security Analysis, 2006, Columbia Business School, retrieved on 07/02/17 from: http://www8.gsb.columbia.edu/rtfiles/ceasa/CashFlows-with-Disclaimer.pdf, p14-17.

يُلاحظ أنّه إذا تمّ عرض عناصر التّسوية في جدول منفصل، فإنّ بيان التّدفّقات النّقدية من شأنه أن يُظهر عنصرًا واحدًا من التّدفّقات النّقدية النّاتجة عن أنشطة التّشغيل، كالآتي:

النّقدية الصّافية الناتجة عن أنشطة التّشغيل	$163,990

ت. عرض البنود الاستثنائية (غير العادية) والعمليات المتوقّفة (غير المتمّمة)

لا يلزم عرض التّدفّقات النّقدية من العناصر غير العادية والعمليات المتوقّفة بشكلٍ منفصل عن بيان التّدفّقات النّقدية. ولذلك، فإنّ معايير تصنيف المعاملات والأحداث كتّشغيلية، استثمارية أو تمويلية تنطبق أيضًا على العناصر غير العادية والعمليات المتوقّفة، وينبغي أن تُعرض هذه العناصر في تلك الفئات.[1]

ث. الإبلاغ عن عمليات الوكالة

يمكن عرض صافي معاملات الوكالة في بيان التّدفّقات النّقدية؛ ومن المقبول أن يتم عرض فقط صافي الأصول والخصوم الناتجة عن معاملات الوكالة.في بعض الحالات، حيث تحصل المؤسسة على موارد ضخمة من معاملات الوكالة، قد يتم عرض المقبوضات والمدفوعات النّقدية الإجمالية ضمن بيان التّدفّقات النّقدية.

يُلاحظ أنّ التّغيرات في بعض الأصول والخصوم المتداولة لا تؤثّر على بيان الأنشطة، ولن تؤثّر على التّدفّقات النّقدية الناتجة عن أنشطة التّشغيل. بما أنه يتم تعريف أنشطة التّشغيل على أنّها تتضمّن جميع المعاملات وغيرها من الأحداث التي لا يتم تعريفها على أنّها أنشطة استثمار أو تمويل؛ التّدفّقات النّقدية الناتجة من أنشطة التّشغيل لا تقتصر على التّأثير على النّقدية النّاتجة من المعاملات والأحداث الأخرى، التي تم عرضها في بيان الأنشطة الخاص بالمؤسسة، بل يتضمّن معاملات الوكالة؛ إن وُجدت.[2]

ج. تسويات أخرى للتّوصّل إلى صافي التّدفّقات النّقدية من الأنشطة التّشغيلية

عند استخدام الطّريقة غير المباشرة لعرض التّدفّقات النّقدية من أنشطة التّشغيل، بعض التّسويات الأخرى للوصول إلى صافي التّدفّقات النّقدية من أنشطة التّشغيل تُعدّ ضرورية. وتتضمّن بعض الأمثلة على هذه التّسويات أو التّعديلات ما يلي:[3]

- إطفاء (اهتلاك) الخصم على وعود المنح المعطاة بغير شروط؛

[1] FASB ASC 230-10-45-24.
[2] FASB ASC 230-10-45-8
[3] Ibid

- المدخلات غير النّقدية للأصول والخصوم التّشغيلية الحاليّة، مثل تسجيل مخصّصات مؤونات للوعود غير القابلة للتّحصيل غير المقيدة للأغراض طويلة الأجل، أو توفير احتياطي لتقادم المخزون؛
- إطفاء الأصول المعنوية أو المصاريف المؤجّلة، مثل حقوق الطّبع والنّشر، القوائم البريدية والعلامات التّجارية؛
- الزّيادة في القيمة النّقدية للتأمين على الحياة، صافية بعد الأقساط المدفوعة؛
- المساهمات المقيّدة من قبل الجهات المانحة والموجهة للأغراض طويلة الأجل؛
- الضّرائب على الدخل المؤجلة الناتجة من دخل الأعمال الخاضع الضّريبة، أو صافي الدّخل الاستثماري الخاضع للرسوم الضّريبية؛ إن وُجِدت؛
- الإيرادات المؤجّلة؛
- الاهتلاكات؛
- الأرباح والخسائر المحقّقة وغير المحقّقة من الاستثمارات؛
- الأرباح والخسائر المرتبطة بالتنازل عن الأصول غير المتداولة؛
- العوائد من الاستثمارات طويلة الأجل من الأسهم العادية في مؤسسة ربحية ما، باستخدام طريقة حقوق الملكية؛
- حصة الأقلية من الفائدة في الشّركات الرّبحية التّابعة؛
- قسط الذّمم المباعة طويلة الأجل.

ينبغي أن تنعكس هذه التّسويات إما في البيان في حدّ ذاته أو في جدول منفصل. عندما يتم استخدام الطّريقة المباشرة، ينبغي استبعاد العناصر من بيان التّدفّقات النّقدية لأنّ هذه الطّريقة تعكس فقط المقبوضات والمدفوعات النّقدية. ومع ذلك، يتم عرض العناصر في التسوية الخاصة بالتّغير في صافي الأصول إلى صافي النّقدية الناتجة من أنشطة التّشغيل.

2. التّدفّقات النّقدية من الأنشطة الاستثمارية

تتضمّن أنشطة الاستثمار ما يلي:[1]

- إقراض المال وتحصيل القروض؛
- اقتناء وبيع، أو التّصرّف في الأوراق المالية التي لا تُعدّ نقدًا معادلًا؛
- اقتناء وبيع، أو التنازل عن الأصول الإنتاجية التي من المتوقّع أن تُولّد عائدًا على مدى فترة طويلة من الزّمن؛
- الحصول على نقديّة من المساهمات المقيّدة من قبل الجهات المانحة والموجهة لأغراض طويلة الأجل، التي لم يتم استيفاء قيودها، والنّقد لا يزال مقبوضًا.

[1] FASB ASC 230-10-50-4

هناك أنشطة استثمار معيّنة، مثل تملّك الأصول بافتراض الخصوم، أو تبادل الأصول، فهي معاملات غير نقديّة، على الرّغم من أنها لا تنطوي على مقبوضات أو مدفوعات نقديّة، فيجب عرضها بشكلٍ منفصل.

أ. مناقشة إجمالي وصافي التّدفقات النّقدية

إنّ ما يتم التّأكيد عليه في بيان التّدفّقات النّقدية هو إجمالي المقبوضات والمدفوعات النّقدية. على سبيل المثال، عرض صافي التّغير في السّندات مستحقّة الدّفع من شأنه أن يضفي الغموض على الأنشطة التّمويلية للمؤسسة من خلال عدم الكشف بشكلٍ منفصل عن التّدفّقات النّقدية الدّاخلة من إصدار السّندات والتّدفّقات النقدية الخارجة من جراء إعادة شرائها. تم تحديد بعض الاستثناءات من هذه القاعدة العامة، حيث أنّ التّدفّقات النّقدية يمكن أن تُعرض صافية من خلال الأنشطة التالية:[1]

- المقبوضات والمدفوعات النّقدية من شراء وبيع النّقد المعادل؛
- المقبوضات والمدفوعات النّقدية المتعلّقة بالاستثمارات التي لا تُعدّ نقدًا معادلًا، القروض المستحقة، والديون عندما تكون مدة الاستحقاق الأصلية للأصول والخصوم هي ثلاثة أشهر أو أقل؛
- المقبوضات والمدفوعات النّقدية من المعاملات التي تقوم فيها المؤسسة بمسك أو إنفاق النقدية نيابة عن عملائها (مثل: جمع ودفع الضّرائب على المبيعات).

على الرّغم من أنّ (م.م.م.ع) تسمح بعرض صافي التّدفّقات النّقدية من الأنشطة السّابقة، فالمعاوضة أو التصفية غير مشروطة. فعرض إجمالي التّدفّقات النّقدية من هذه الأنشطة، بدلا من الصافي، قد يكون مفضّلًا في بعض الحالات.

ب. مشتريات الأصول طويلة الأجل

ينبغي الإبلاغ عن شراء الأصول طويلة الأجل على أنّها تدفّقات نقدية خارجة من الأنشطة الاستثمارية. كما ينبغي على (م.غ.هـ.ر) أن تعرض في بيان التّدفّقات النّقدية قيمة الأصول المشتراة، ومبالغ الدّفعة الأولى المرتبطة بشراء الأصل بافتراض الخصوم.

يجب أن يشمل استثمار التّدفّقات النّقدية الدّفعات المسبقة، والدفعة الأولى أو المبالغ المدفوعة في نفس الوقت الذّي يتم فيه شراء الأصول؛ فضلًا عن افتراض سداد أي مدفوعات بعد ذلك الوقت، ينبغي أن تُصنّف على أنها أنشطة تمويل بما أنّ هذه المدفوعات ستمثّل سداد الدّين المفترض لشراء الأصول. وينبغي الإفصاح عن الخصوم بشكلٍ منفصل.[2]

ت. مبيعات الأصول طويلة الأجل

[1] FASB ASC 230-10-45-7,8,9

[2] FASB ASC 958-230-55-5A

ينبغي الإبلاغ عن المبيعات طويلة الأجل على أنّها تدّفقات نقديّة داخلة من أنشطة الاستثمار. الفائدة؛ إذا تم جمع أيٍّ منها، ينبغي أنّ تُصنّف على أنّها تدفّقات نقدية من أنشطة التّشغيل.

التّدفّقات النّقدية من المشتريات، المبيعات، مبالغ التّأمين المستردّة من تحصيل العناصر غير المعروفة وغير المرسملة، ينبغي عرضها على أنها أنشطة استثمار في بيان التّدفّقات النّقدية.[1]

ث. المساهمات

تُعتبر المقبوضات من المساهمات المقيّدة من قبل الجهات المانحة لأغراض طويلة الأجل أنشطة تمويل، وليست أنشطة تشغيل. ولأغراض خاصة ببيان التّدفّقات النّقدية، يتم استبعاد النّقدية المقيّدة من النّقد والنّقد المعادل.

إذا لم يتم إنفاق المساهمات المقيّدة لأغراض طويلة الأجل خلال الفترة المحدّدة من قبل الجهات المانحة، يجب أن يُعرض التّدفّق النّقدي الدّاخل والتّدفّق النّقدي الخارج المتعلق بها في بيان التّدفّقات النّقدية.

ج. الاستثمارات

إذا كان لمؤسسة ما مبالغ لا ينطبق عليها تعريف النّقدية، يجب أن تُقرّر ما إذا كانت تمثّل بالنسبة لها نقدًا معادلًا، أو غيرها من الاستثمارات قصيرة الأجل. يُسمح للمؤسسة بوضع سياسة فيما يتعلّق بالاستثمارات قصيرة الأجل ذات درجة عالية من السّيولة، بتواريخ استحقاق أصلية والتي مدّتها ثلاثة أشهر أو أقل تُعتبر نقدًا معادلًا، ويتم الإبلاغ عنها على أنها استثمارات قصيرة الأجل. بعد أن يتم وضعها، ينبغي أن تتم متابعة السّياسة باستمرار. إنّ التّغير في نمط الاستثمارات يُصنّف على أنّه نقد معادل، وهو تغيير في المبدأ المحاسبي الذي يطالب بتقديم البيانات المالية للفترة السّابقة؛ بغرض المقارنة.

المشتريات والمبيعات من الاستثمارات التي تصنّف على أنها نقد معادل هي جزء من إدارة النّقد للمؤسسة، وليست جزءًا من أنشطتها التّشغيلية، الاستثمارية والتّمويلية. ومن ثمّ؛ ينبغي إدراج صافي التّغيّر في النّقد المعادل ضمن صافي التّغير في النّقد والنّقد المعادل المعروض في بيان التّدفّقات النّقدية. وبناءً على ذلك، المشتريات والمبيعات من النّقد المعادل لا تحتاج أن تُعرض بشكلٍ منفصل. من جهة أخرى، لا ينبغي أن تُصنّف المشتريات والمبيعات من الاستثمارات من غير النّقد المعادل على أنها أنشطة استثمار في بيان التّدفّقات النّقدية.[2]

ح. الفائدة وعائدات الدّخل

[1] Idem
[2] Warren Ruppel (2007), Op. Cit, P44

ينبغي أن تُصنّف المقبوضات من الفوائد والعائدات غير المقيّدة من قبل الجهات المانحة والموجهة لأغراض طويلة الأجل على أنها تدفّقات نقدية من أنشطة التّشغيل، وليست تدفّقات نقدية من أنشطة الاستثمار.

خ. السندات والقروض المستحقّة

يُعدّ طلب القروض نشاطًا استثماريًّا. ينبغي أن يُعرض المبلغ الأصلي للقرض على أنه نقدية مستخدمة في أنشطة استثمارية. كما ينبغي أن تُعرض المبالغ الأصلية المجمعة للقروض على أنّها نقدية ناتجة من أنشطة استثمارية. ويجب أن تظهر الفوائد المجمّعة من القروض على أنّها نشاط تشغيلي. ويمكن عرض، بشكل صاف، التّدفّقات النّقدية المتعلقة بالاستثمارات أو القروض المستحقة ذات تاريخ استحقاق أصلي من ثلاثة أشهر أو أقل.

د. شراء أو بيع شركة تابعة

عندما يتم شراء أو بيع شركة تابعة، ينبغي أن تعرض بيانات التّدفّقات النّقدية المبالغ النقدية المدفوعة للحصول على الشّركة التّابعة (أو العائدات النّقدية من البيع)؛ كنشاط استثمار.

3. التّدفّقات النّقدية من أنشطة التّمويل

تشمل أنشطة التّمويل ما يلي:[1]

- الحصول على الموارد من الملاك، وتزويدهم بالعائد على استثمارهم؛
- الحصول على الموارد المقيّدة من الجهات المانحة، الموجهة للأغراض طويلة الأجل؛
- اقتراض الأموال وسداد المبالغ المقترَضة، وإلاّ تسوية الالتزام؛
- الحصول على، ودفع الموارد الأخرى، من الدّائنين على ائتمان طويل الأجل.

أ. المساهمات المقيّدة ودخل الاستثمار

ينبغي أن تُصنّف المقبوضات من المساهمات المقيّدة للأغراض طويلة الأجل على أنّها أنشطة تشغيل. ومن الأمثلة على هذا النّوع من المساهمات، شراء أو إنشاء مرافق، بما في ذلك الممتلكات، المعدات أو أي أصل معمّر لفترة طويلة، وإنشاء أو إضافة وقف دائم. ينبغي أن يُصنّف الدّخل من الاستثمار المقيّد من قبل الجهات المانحة للأغراض طويلة الأجل على أنّه نشاط تمويل، وليس إيراد تشغيلي.

ب. الدّيون قصيرة الأجل والدّيون طويلة الأجل

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, P55

يتم الإبلاغ عن المقبوضات النّقدية من كلّ من القروض القصيرة وطويلة المدى على أنها تدفّقات نقدية داخلة من أنشطة التّمويل. وينبغي الإبلاغ عن سداد الالتزامات النّقدية القصيرة وطويلة المدى على أنها تدفّقات نقدية خارجة منفصلة عن أنشطة التّمويل. التّدفقات النّقدية المتعلّقة بالقروض ذات تواريخ استحقاق أصلية بثلاثة أشهر أو أقل يمكن أن تُعرض على أساس المبلغ الصافي.

ت. أنشطة الاستثمار والتّمويل غير النّقدية

بعض الأنشطة الاستثمارية والتّمويلية لا يترتب عليها مقبوضات ومدفوعات نقدية خلال الدورة. يتم استبعاد هذه الأنشطة غير النّقدية من بيان التّدفّقات النّقدية؛ على الرّغم من أنه يجب الإفصاح عنها وعرضها بشكلٍ منفصل. هناك خياران لتقديم هذا الإفصاح؛ إما وضع جدول تكميلي على وجه بيان التّدفّقات النّقدية، أو في الملاحظات الخاصة بالبيانات المالية.

فيما يلي بعض الأمثلة عن الأنشطة الاستثمارية والتّمويلية غير النّقدية:

- اقتناء الأصول بافتراض الخصوم ؛
- الحصول على الأصول بالدخول في عقد رأس مال مؤجّر؛
- مبادلة الأصول أو الخصوم غير النّقدية بأصول أو خصوم غير نقدية أخرى؛
- تمويل البائع وتمويل الطّرف الثالث.

غالبًا ما تتلقّى (م.غ.هـ.ر) هبات متمثلة في أوراق مالية من قبل الجهات المانحة، ينبغي عرضها كأنشطة استثماريّة غير نقدّية. وهذا يبقى صحيحًا حتى لو كان لـ(م.غ.هـ.ر) سياسة للتّصفية الفورية للأوراق المالية المتلقّاة من الجهات المانحة.

ث. الهبات من الأصول طويلة الأجل

تتلقّى (م.غ.هـ.ر) مساهمات في شكل أراض، مبان، معدّات عناصر مجمعة، أو غيرها من الأصول المعمرة. ويرجع ذلك إلى المزايا الضّريبية المعطاة للجهات المانحة بشأن مساهمة الملكية المقدّرة. مساهمات الأصل هذه لا يترتّب عليها مقبوضات نقديّة، وهي بالتالي؛ تُعتبر معاملات استثمارية وتمويلية غير نقديّة.[1]

ج. إصدار أسهم العضوية الاجتماعية

ينبغي الإبلاغ عن المقبوضات النّقدية من إصدار أسهم العضوية كتدفّقات نقدية داخلة من أنشطة تمويليّة. المعاملات التالية المتعلّقة بإصدار أسهم نادي العضوية لا تؤثّر على التّدفّقات النّقدية، وينبغي الإفصاح عنها على أنها نشطات استثماريّة أو تمويلية غير نقديّة.

[1] FASB ASC 958-230-55

- أسهم رأس المال الصّادرة للذّمم المدينة أو الاعتبارات غير النّقدية الأخرى، مثل الممتلكات والمعدات؛
- أسهم رأس المال الصّادرة لتسوية الدّيون.

خامسا: متطلّبات الإفصاح

فيما يلي عرض لمتطلّبات الإفصاح المتعلّقة ببيان التّدفّقات النّقدية:[1]

- ينبغي عرض السّياسة المحاسبيّة لتحديد ما هي العناصر التي يتم التعامل معها على أنها نقد أو نقد معادل ، وينبغي أن تُستثنى المشتريات من النّقد المعادل والمساهمات المقيّدة الموجّهة للأغراض الاستثمارية طويلة الأجل. ويجب استخدام المصطلحات الوصفية مثل النّقد والنّقد المعادل بدلًا من مصطلحات مثل "الأموال"؛
- ينبغي أن يظهر الأثر الصّافي للتّدفّقات النّقدية وشبه النّقدية خلال الفترة المعنية، بطريقة من شأنها أن تُمكِّن قارئ البيان المالي من التّوفيق بين بداية ونهاية النّقد والنّقد المعادل؛
- يجب أن تُصنّف المقبوضات والمدفوعات النّقدية على أنّها أنشطة تشغيليّة، استثمارية وتمويليّة. التّدفّقات النقدية الدّاخلية والخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتّمويلية ينبغي أن تُعرض بشكلٍ منفصل؛
- ينبغي أن يكون المبلغ الإجمالي للنّقد والنّقد المعادل الظاهر في بداية ونهاية الفترة في بيان التّدفّقات النّقدية هو نفسه الظاهر في بيان المركز المالي؛ كما تكون العناصر تحت عنوان واحد أو المجاميع الفرعية؛
- ينبغي أن تُعرض تسوية التّغير في صافي الأصول إلى التّغير في صافي التّدفّقات النّقدية من الأنشطة التّشغيلية، التي تعرض جميع الفئات الرّئيسة للتوفيق بين العناصر بشكل منفصل؛ بما في ذلك، على الأقل التغيرات خلال الفترة المعنية في الذّمم المدينة والدّائنة المتعلّقة أنشطة التّشغيل والمخزون؛
- الفئات التالية من المقبوضات والمدفوعات النّقدية التّشغيلية، ينبغي أن تظهر بشكل منفصل، عند استخدام الطّريقة المباشرة:
- النّقدية المحصّلة من العملاء، متلقي الخدمة، المنح و المساهمات. لا ينبغي أن تشتمل النّقدية المحصلة على تلك المحصلة من قبل الجهات المانحة والمقيدة للأغراض طويلة الأجل؛
- الفوائد والعائدات المستلمة غير المقيّدة من قبل الجهات المانحة للأغراض طويلة الأجل؛
- النّقدية المدفوعة للمورّدين والموظّفين والمقاولين الآخرين، أو المستفيدين من المنح للأغراض البرنامجية؛
- المقبوضات والمدفوعات النقديّة التشغيليّة الأخرى؛
- الفوائد والإيرادات الضريبية المدفوعة (إن وجدت).
- المعاملات الاستثمارية والتّمويلية غير النّقدية، ينبغي عرضها إما في شكل سردي أو تلخيصها في جدول؛

[1] Ibid

- إذا تم استخدام الطّريقة غير المباشرة لعرض التّدفّقات النّقدية من الأنشطة التّشغيلية، ينبغي الإفصاح عن مبالغ الفوائد المدفوعة (الصافي من مبالغ الفوائد التي تم رسملتها)، والضرائب على دخل الأعمال غير ذات الصلة، أو الرسوم الضريبية؛ إن وجدت، والمدفوعة خلال الفترة المعنية.

المبحث الثالث:: قضايا أخرى للقوائم المالية

بعد الإلمام بالقوائم المالية الأساسية لمؤسسات القطاع الثالث، سنحاول من خلال هذا المبحث تناول أهم القضايا ذات الصلة بالبيانات المالية الأساسية بما فيها المعلومات المالية المقارنة والتقارير المرحلية والأحداث اللاحقة وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: المعلومات المالية المقارنة
المطلب الثاني: التقارير المرحلية والأحداث اللاحقة

المطلب الأول: المعلومات المالية المقارنة

على الرغم من أنها ليست مطلوبة، تزيد البيانات المالية المقارنة من فائدة المعلومات المالية المقدمة للقارئ. يتم تعزيز عروض القوائم المالية اذا كانت هذه البيانات المالية لمدة سنتين على الأقل. قراء القوائم المالية، بما في ذلك الجهات المانحة، ومجالس الإدارة، لجان المراجعة، الدائنون، وما إلى ذلك، أصبحوا يتوقعون وجود المعلومات المقارنة في القوائم المالية.

تساعد البيانات المالية المقارنة القراء على فهم الاتجاهات الحالية للتغييرات التي تؤثر على المؤسسة. هي أيضا تسمح للقارئ أن يضع بيانات العام الحالي في سياق تاريخي. تماما مثل المستثمرين في عالم التجارة، تحس الجهات المانحة لـ (م.غ.هـ.ر) عموما بالارتياح مع المعلومات الوفيرة التي توفرها البيانات المالية المقارنة. كما أنها تضفي قدرا من الثقة في مستقبل المؤسسة عبر التاريخ المقدم من البيانات السابقة. فمن الأفضل عموما تقديم جميع البيانات، بما فيها قائمة المركز المالي، بيان الأنشطة، بيان التدفقات النقدية، وبيان النفقات الوظيفية (إذا لزم الأمر) لمدة سنة سابقة على الأقل. وينبغي أيضا إدراج البيانات الخاصة بالإفصاحات المتعلقة بالسنة السابقة.

في بعض الأحيان، تعرض (م.غ.هـ.ر) معلومات المقارنة لسنة أو سنوات سابقة بشكل إجمالي بدلا من صافي الأصول. قد لا تتضمن مثل هذه المعلومات الموجزة تفاصيل كافية لتشكل عرضا بما يتفق مع (م.م.م.ع). إذا تم تلخيص المعلومات المالية للسنة السابقة ولا تشمل الحد الأدنى من المعلومات (على سبيل المثال، إذا كانت قائمة النشاطات لا

تعرض الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر الصافية)، ينبغي أن توصف طبيعة معلومات العام الماضي عن طريق استخدام العناوين المناسبة على وجه القوائم المالية وفي مذكرة للبيانات المالية.[1]

مثال عن عرض معلومات الأصول الصافية

غالبا ما تقع (م.غ.هـ.ر) في حيرة بين تقديم المعلومات في البيانات المالية عن الصناديق وتلبية متطلبات (م.م.م.ع) المتعلقة بعرض الأصول الصافية. في ما يلي سنوضح في مثال على الكيفية التي يمكن أن يتحقق فيها كل من الأمرين الاثنين:*

هناك نوعان من البيانات المالية الرئيسية التي يريد أن يراها معظم القراء. أهم هذه البيانات هو قائمة النفقات الوظيفية، التي تقدم معلومات عن النفقات في تصنيفاتها الوظيفية والطبيعية؛ ويليها في الأهمية، بيان المركز المالي. إذا كان قد تم بمهارة تلخيص جميع المعاملات في هاتين القائمتين، فمن الممكن حينها تقديم جدول ثالث يبين المعلومات المفصلة حولهما. بالتالي، مفتاح العرض الناجح في هذا الجدول الثالث يظهر المجاميع التي تربط مرة أخرى ببيان النفقات الوظيفية.

البيانات المالية لمعهد بحوث مرض السكري The J. W. M. Diabetes Research Institute هي مثال جيد على كيفية توفير تفاصيل جوهرية دون الانتقاص من الفهم الشامل للقارئ حول نتائج العمليات. تتعلق هذه البيانات بالخدمات الطبية ومعهد أبحاث، ولكن النموذج سيكون نفسه تقريبا في أي نوع من المؤسسات الأخرى.[2]

الانطباع الاول للقارئ حول هذه القوائم المالية أنها تبدو حتما معقدة وصعبة الفهم، خاصة فيما يتعلق بالجدول الثالث الذي يعرض تغيرات في الصناديق الفردية. قبل دراسة هذا الجدول، سندرس الجدوليين الأول والثاني لنأخذ انطباعا عاما عن أحداث الدورة الجارية.* ننظر أولا إلى المجاميع النهائية على بيان الأنشطة ووصف عناصر الإيرادات والنفقات. ينبغي أن يركز القارئ على الصورة الكلية قبل النظر في بعض التفاصيل من الصناديق الفردية، وينبغي أن يتم نفس الشيء مع بيان المركز المالي. ننظر أولا في المجموع، وبعد ذلك في تفاصيل الصناديق.

بيان النشاطات للصناديق الفردية (الجدول الثالث) هو الأكثر صعوبة. وبصرف النظر عن العديد من الصناديق الفردية، يُظهر هذا البيان أيضا أن هذه الصناديق مقسمة حسب نوع القيود المرتبطة بكل صندوق. بعض الصناديق تحتوي على قيود فقط فيما يتعلق بأصل القرض، أما الصناديق الأخرى فتحتوي على قيود تخص كلا من الدخل و

[1] FASB ASC 958-205-55-31

* سيتم التطرق إلى محاسبة الصناديق لاحقا في الفصل الثاني من هذا البحث.

[2] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso, Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations Op. Cit, p53-56.

* الملاحق رقم: 7، 8، و 9 تتضمن هذه الجداول.

أصل القرض. من ناحية أخرى، إذا كان القارئ ليس مهتما بهذه التفاصيل، فإن بيان الأنشطة يلخص بوضوح جميع الإيرادات والمصاريف.

ثمة ملاحظة أخيرة حول الانطباع العام لهذه البيانات؛ إذا عرضت هذه البيانات في شكل بيان منفصل، بما في ذلك بيانات منفصلة لكل صندوق، المجموعة الناتجة من البيانات ستؤدي بالتأكيد إلى خلط مفاهيم معظم القراء، لأنه سيكون هناك فقط الكثير من التفاصيل غير الضرورية.بالتالي، قلة قليلة من القراء سيكون لديهم القدرة على فهم معنى الصورة المالية العامة لهذه المؤسسة.

أولا: بيان الأنشطة (الجدول الأول):

في بيان الأنشطة، عدد الأعمدة هو فقط العدد المطلوب لإظهار الفئات الثلاثة من الأصول الصافية، مع الفئة غير المقيدة مقسمة إلى صندوق الاستثمار وصندوق التشغيل (العام). في حين أن هناك أنواع من القيود المرتبطة مع مختلف المبالغ المقيدة، لم تبذل أي محاولة للإشارة إلى هذا الأمر على وجه البيان لأن هذا يمثل تفاصيل من الأفضل أن تدرج في بيان ملحق.

1. إعادة التصنيف

هناك نوعان من إعادة التصنيف في الجزء السفلي من هذا البيان.؛ الأول هو إعادة التصنيف من الفئة المقيدة بشكل دائم من الوقف الذي أفرج عن قيوده المفروضة من طرف الجهة المانحة؛ إعادة تصنيف مبلغ 7,119 $ ذهبت مباشرة إلى الفئة غير المقيدة (صندوق الاستثمار). النوع الثاني من إعادة التصنيف هو من الصندوق العام غير المقيد إلى صندوق الاستثمار غير المقيد أيضا بمبلغ 42,119 $. في عمود الصندوق العام غير المقيد، لم يظهر إلا المبلغ الصافي $35,000.

و تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد أي مساهمات أو مكاسب تظهر مباشرة في صندوق الاستثمار؛ جميع المساهمات غير المقيدة أو المكاسب هي معروضة في الصندوق العام غير المقيد. يمكن لمجلس الإدارة نقل أي جزء من هذا الدخل لصندوق الاستثمار، ولكن لا ينبغي أن تظهر هذه الإيرادات مباشرة في هذا الصندوق؛ يجب الإبلاغ عن الدخل غير المقيد في البداية في الصندوق العام غير المقيد.

2. دخل الاستثمار غير المقيد

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار غير المقيد لمبلغ الدخل 92,793 $، (81,142 $ من الأوقاف و11,651 $ من صناديق الاستثمار غير المقيدة) تم عرضها مباشرة في الصندوق العام غير المقيد*. بالتالي، لن يكون مناسبا لمجلس الإدارة ترك هذا المبلغ في صناديق الوقف والاستثمار غير المقيدة، لأن هذا الدخل لا يحتوي على قيود على استخداماته. لمساعدة

* أنظر العمود الثاني من الجدول الثالث في الملحق رقم: 9

القارئ على رؤية مقدار الدخل لكل صندوق بشكل منفصل، يظهر هذا الدخل غير المقيد أيضا في بيان التغيرات في الصناديق الفردية في العمود "مُبَلغ مباشرة في الصندوق العام" (أي الجدول الثالث).

3. الأرباح والخسائر

لقد أُظهرت الأرباح، ومجموعها 296,480 $، في كل من الفئات الثلاثة بشكل جزئي. يجب أن تظهر مكاسب صناديق الاستثمار غير المقيدة بشكل كلي في الصندوق العام غير المقيد. هذه المكاسب، كما هو الحال مع دخل الاستثمار، تمثل دخلا غير مقيد، وينبغي الإبلاغ عليها على هذا النحو. لا يوجد أي سبب حتى لا يعيد مجلس الإدارة تصنيفَ كلٍ أو جزءٍ من هذه المكاسب مرة أخرى إلى صندوق الاستثمار غير المقيد، ولكن يجب أن يتم التعامل معها على أنها إعادة تصنيف.

4. المقارنة مع أرقام العام السابق

يمكن إضافة عمود إضافي لبيان المركز المالي وبيان الأنشطة لإظهار الأرقام الفعلية في العام الماضي حتى يكون للقارئ نقطة مرجعية. هذه المقارنة تكون عادة في عمود المجاميع، على الرغم من أنها في بعض الأحيان تتم فقط في الصندوق العام غير المقيد. إذا كان عمود المقارنة هو العمود الإجمالي، ينبغي أن يكون هذا العمود الإضافي بجانب العمود الكلي للسنة الحالية لجعلها أسهل للقارئ. إذا كانت المقارنة فقط في الصندوق العام غير المقيد، ينبغي إعدادها مع رؤوس كما هو مبين أدناه. بدلا من المقارنة بأرقام العام الماضي، كان بالإمكان المقارنة بميزانية هذا العام.

ثانيا: بيان المركز المالي (الجدول الثاني)

لم يتم اعتماد الأصول الثابتة كفئة منفصلة؛ بدلا من ذلك، تم إدراجها كجزء من الفئة غير المقيدة. هذا يبسط إلى حد كبير مشكلة الاهتلاك لأن هذا الأخير يمكن التعامل معه تماما بنفس الطريقة التي سيتم التعامل بها معه من قبل أي مؤسسة تجارية ربحية. من بين الأسباب الرئيسية لماذا يفضل كثير من القراء إدراج الأصول الثابتة في فئة منفصلة هو أن رصيد الصندوق العام غير المقيد يمثل الأصول المتداولة للمؤسسة. في المثال لدينا صافي أصول 886,225$ هي في معظمها متكونة من الأصول الثابتة. لو تم عرض الأصول الثابتة على حدة، كان يمكن أن يكون رصيد الصندوق العام غير المقيد فقط 67,675 $، ولكن هذا الرقم له أهمية محدودة بسبب وجود الأصول المتداولة غير المقيدة الأخرى المتوفرة للأغراض العامة. الأصول المتداولة الأخرى غير المقيدة هي 301,044$ من صناديق الاستثمار غير المقيدة. قد يجادل البعض بأن مبالغ الأصول الثابتة لا ينبغي أن تدرج في الفئة غير المقيدة، لأن المؤسسة لا يمكن أن توجد دون مبانيها مثلا. قد يكون الأمر كذلك، ولكن لا يوجد سبب يجبر المؤسسة في مثالنا هذا على استخدام المباني الحالية، لأنها يمكن

أن تبيعها وتبني أخرى على أراض أقل تكلفة أو في موقع أفضل. بدلا من ذلك، يمكن أن تستأجر الممتلكات. وهذه كلها من صلاحيات مجلس الإدارة؛ ولأنه حر في اتخاذ مثل هذه القرارات، وجب أن تكون هذه الأصول غير مقيدة.[1]

هناك حل بديل يتجنب مشكلة خلط صافي الأصول مع الأصول الثابتة وهو إظهار الأصول الثابتة على سطر منفصل. يوصى بهذا النهج كلما كانت الأصول الثابتة تمثل جزءا كبيرا من إجمالي الأصول، لاسيما إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة غير ذات سيولة كبيرة. إذا كانت لمؤسسة ما رصيد كبير من صافي الأصول غير المقيدة؛ ولكن أكثره ممثل من الأصول الثابتة، قد لا يكون هناك ما يكفي من النقدية المتاحة لدفع الفواتير الحالية عند استحقاقها. في بعض الأحيان يمكن لمؤسسة ما أن يتجاوز رصيد أصولها الثابتة إجمالي صافي الأصول غير المقيدة. في هذه الحالة، يوجد عجز فعلي في الموارد المتاحة ومتاعب مالية خطيرة قد لا تكون بعيدة.

في كثير من (م.غ.هـ.ر) يعرض بيان المركز المالي المعادلة: [الأصول – الخصوم = صافي الأصول].

في هذا المثال، المنهج المتبع لبيان المركز المالي هو المنهج التقليدي الذي يعتمد المعادلة:[الأصول= الخصوم +صافي الأصول]*

مجموع الأصول	$3,798,900
الخصوم	$ 96,230
صافي الأصول	3,702,670
مجموع الخصوم و صافي الأصول	$3,798,900

يمكن أن نستنتج مما سبق أن كلا من المنهجين المعروضين مقبول، ولكن الأول أنسب للمؤسسات ذات الخصوم القليلة، أي المؤسسات الصغيرة.

ثالثا: بيان التغيرات في الصناديق الفردية (الجدول الثالث)

نلاحظ العبارة في الجزء العلوي من هذا البيان:"جميع الإيرادات والنفقات تم عرضها بشكل كلي في بيان الأنشطة". هذه العبارة أو أي شرح مماثل يساعد القراء على الانتباه بأنه لا يجب عليهم إضافة الإيرادات والنفقات المبينة في هذا البيان إلى المبالغ المبينة في بيان الأنشطة (الجدول الأول) من أجل الحصول على مجموع المداخيل والنفقات.

[1] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso, Not-for-Profit field guide, Op. Cit, p45.

* أنظر بيان المركز المالي لهذا المثال في الملحق رقم:8

1. المداخيل المقيدة من الأوقاف الموجهة لأغراض خاصة

المداخيل المترتبة عن الأوقاف المؤبدة والمؤقتة، التي اشترط واقفوها أن تصرف لجهة معينة، يجب أن تسجل مباشرة في صندوق خاص من أجل هذا الهدف. نلاحظ أنه في صندوق الوقف Malmar لم يتم عرض دخل الاستثمار، على الرغم من أنه تم فعلا تحصيل مبلغ 4,970$، ولكن تم تسجيلها في صندوق منفصل، وهو صندوق الإصلاحات (Malmar repair fund). هذا المبلغ 4,970$، يضاف إليه مبلغ 108$ من الدخل المكتسب على هذا الصندوق المقيد نجد 5,078$ تم عرضها في العمود الثالث لهذا البيان.

2. الصناديق الوقفية الأخرى

هناك نوعان من الصناديق الوقفية الأخرى مع القيود المفروضة على الدخل. في الحالتين، تم ترك المداخيل في صندوق الوقف. وتم افتراض أن الجهة المانحة أوصت أن الدخل يجب أن يتراكم لفترة من الزمن قبل أن يتم صرفه. لا يوجد إفصاح عن شروط الصندوق على هذا البيان، ولكن إذا كانت هذه الشروط معتبرة، يمكن إضافة حاشية أو تهميش للتوضيح للقراء. ومع ذلك، يوصى بتجنب الحواشي والتهميشات قدر المستطاع.

لا يوجد سبب معين يمنع من إعطاء أسماء للاستثمارات غير المقيدة. في هذا المثال، يتم عرض جميع الاستثمارات غير المقيدة في صندوق Elmer C. Bratt . في حين أنه ليس من الواضح من هذا البيان، فإن معظم الاستثمارات مجمعة معا، والصناديق الفردية لديها نسبة أو حصة فائدة في المحفظة الاستثمارية الإجمالية. وبما أن جميع الصناديق الفردية مجمعة معا، كل يحصل على حصته من الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع الاستثمارات.

رابعا: البيانات الداعمة الأخرى (الجدول الرابع)

هناك بيانات أخرى يمكن إدراجها مع البيانات الثلاثة التي ناقشناها أعلاه. على سبيل المثال، العديد من القراء يفضلون الكثير من التفاصيل حول أنواع النفقات أكثر مما هو مبين بشكل كلي في بيان الإيرادات والمصاريف، وربما يحبذون أيضا وجود مقارنة مع الميزانية أو الأرقام الفعلية للعام الماضي. كما هو الحال مع كل البيانات الداعمة أو التكميلية، يجب أن تكون هذه الأخيرة مصممة بحيث يمكن للقارئ أن يرى بوضوح أن البيانات المتوفرة في هذه الجداول مرتبطة بالبيان الرئيسي.*

يجب أن ينتبه القارئ أن توفير جدول من النفقات حسب تصنيفها الطبيعي (الأجور، الإيجار، وما إلى ذلك) وتصنيفها الوظيفي (البرامج، الإدارة وجمع التبرعات) مثل تلك المعروضة في هذا البيان (باستثناء معلومات الميزانية

* الملحق رقم: 10 يظهر شكل هذا النوع من الجداول الداعمة حسب المثال الجاري.

المقارنة) هي مطلوبة من قبل (م.م.م.ع) للمؤسسات الصحية والرعاية الاجتماعية التطوعية، وتشجع جميع (م.غ.هـ.ر) لتضمين هذه المعلومات في القوائم المالية الأساسية.[1]

القارئ المهتم بالتفاصيل يمكن أن يحصل على قدر كبير من المعلومات بالنظر في هذا النوع من التحليل.ولكن، يجب أن نتذكر أن تقديم المزيد من التفاصيل، يمكن أن يجعل القارئ يضيع بين الكم الهائل من المعلومات. لا تُحسَن البيانات المالية بالضرورة عن طريق تقديم تفاصيل أو جداول داعمة إضافية، لأنها غالبا ما تنتقص من فعاليتها الشاملة.

المطلب الثاني: التقارير المرحلية والأحداث اللاحقة

أولا: التقارير المرحلية

التقارير المرحلية هي التقارير المالية لفترة أقل من سنة، وعموما لمدة ثلاثة أشهر (التقارير ربع السنوية). الغرض من تقديم التقارير الفصلية هو تزويد مستخدمي البيانات المالية بالمزيد من المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان. بالنسبة لـ(م.غ.هـ.ر)، الغاية من تقديم التقارير الفصلية هو تحقيق هدف من هدفين اثنين:[2]

- قد يطلب مجلس أمنائها هذه المعلومات لمساعدته في مسؤوليات الإدارة. هذا ومن المرجح أن تشمل أيضا المقارنة بين الميزانية و النتائج الفعلية كل ربع سنة؛
- المؤسسات المدينة (إما مع المقرضين من القطاع الخاص أو الديون من القطاع العام) يمكن أن يطلب منها إعداد التقارير المالية المرحلية.

الهدف الأساسي من التقرير المرحلي هو تقديم تقييمات متكررة وفي الوقت المناسب لأداء المؤسسة. ومع ذلك، الإبلاغ المؤقت ينطوي على أوجه قصور؛ بما أن فترة التقرير تم تقليصها فإن الأخطاء في التقدير والتخصيص لها أثر كبير. التخصيص السليم لنفقات التشغيل السنوية ذو أهمية بالغة، وغالبا ما تتركز نفقات التشغيل السنوية الأخرى في فترة مرحلية واحدة، ولكن تستفيد عمليات السنة الكاملة. ومن الأمثلة على ذلك نفقات الإشهار والإصلاحات الرئيسية و صيانة المعدات. آثار التقلبات الموسمية وظروف السوق المؤقتة الأخرى قد تحد من الموثوقية، القابلية للمقارنة، والقيمة التنبؤية للتقارير المرحلية. على سبيل المثال، تواجه العديد من (م.غ.هـ.ر) زيادة في المساهمات في شهر ديسمبر مع اندفاع الجهات المانحة للحصول على التخفيضات الضريبية قبل نهاية السنة.

هناك اثنتان من وجهات النظر المتميزة حول التقارير المرحلية. حسب الأولى، تعتبر الفترة الانتقالية **جزءا** لا يتجزأ من الفترة المحاسبية السنوية. وتقدر نفقات التشغيل السنوية ثم تخصص للفترات المرحلية على أساس التوقعات السنوية

[1] SFAS 117, Op. Cit, P.95.
[2] Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, P422-425

لمستويات النشاط مثل حجم المبيعات. ولا بد من تعديل نتائج الفترات المرحلية اللاحقة لتعكس أخطاء التقدير. حسب وجهة النظر الثانية، تعتبر الفترة المرحلية فترة محاسبية **منفصلة**. وبالتالي، لا توجد تقديرات أو مخصصات مختلفة عن تلك المستخدمة لتقديم التقارير السنوية. يتم إدراج نفقات التشغيل السنوية في الفترة الانتقالية التي تكبدتها، بغض النظر عدد الفترات الانتقالية التي تحصلت فيها المؤسسة على أرباح.

و يرى أنصار الرأي الأول أن إجراءات الاعتراف بالنفقات ضرورية لتجنب التقلبات المضللة في النتائج من فترة إلى أخرى. كما تفيد نتائج الفترات المرحلية في التنبؤ بالنتائج السنوية، وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات لمستقبل المؤسسة. ويرى أنصار الرأي الثاني أن النتائج المرحلية لأغراض التنبؤ بالأرباح السنوية لها آثار غير مرغوب فيها. على سبيل المثال، قد تضلل نقطة تحول في اتجاه الأرباح خلال العام وتؤدي إلى اتخاذ قرارات متسرعة بناء على حدث قد يكون عابرا.[1]

عادة، لا تطبق (م.غ.هـ.ر) أحكام (م.م.م.ع) المتعلقة بالتقارير المالية المرحلية لأنها ليست شركات تجارية. ومع ذلك، لا يحظر عليها تطبيق هذا الجزء من (م.م.م.ع) إذا أرادت القيام بذلك. الإرشادات الموضحة أدناه بالتأكيد توفر إطارا مفيدا لـ(م.غ.هـ.ر)، والتي يمكن أن يتحقق بشكل جيد عن طريق اتباع المبادئ التوجيهية العامة لهذه المبادئ. في الأساس، ينبغي أن ينظر إلى كل فترة مرحلية كجزء من مجمل السنة المالية أو الجبائية. يجب أن تكون النتائج مبنية على تطبيق المبادئ المحاسبية نفسها التي تستخدمها المؤسسة في إعداد البيانات المالية. وبطبيعة الحال، يمكن تعديلها إذا حدث تغيير في الممارسة أو السياسة المحاسبية خلال العام الحالي.

I. الاعتراف بالإيرادات والنفقات

توفر (م.م.م.ع) المبادئ التوجيهية لتسجيل بالإيرادات والنفقات خلال الفترات المرحلية كالتالي: [2]

- ينبغي تسجيل الإيرادات خلال الفترات المرحلية على نفس الأساس المتبعة للسنة الكاملة. ينبغي الاعتراف بأي مساهمة في الفترة التي تم تحصيلها، حتى لو كانت تمول أنشطة في غضون فترات لاحقة من السنة.
- يجب أن لا تحول الإيرادات الموسمية إلى سنوية؛

[1] Statement on Auditing Standards No. 100, (SAS 100), *Interim Financial Information*, The American Institute of Certified Public Accountants, retrieved on: 13/02/2017 from:
http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/AICPA_ProposedRule_InterimFinancialInformation_8July2010/$FILE/AICPA_ProposedRule_InterimFinancialInformation_8July2010.pdf

[2] FASB ASC 270-10

- المصاريف المرتبطة مباشرة مع الإيرادات، مثل تكاليف المواد والأجور والمزايا الإضافية للموظفين، يجب تسجيلها في نفس فترة الإيرادات ذات الصلة. تحوز (م.غ.هـ.ر) في كثير من الأحيان على عقود لسداد التكاليف، تدخل مثل هذه العقود ضمن هذه الفئة؛
- ينبغي تحميل التكاليف (باستثناء تكاليف المنتجات التي تعامل على أنها مخزونات) للفترة المرحلية التي ظهرت فيها، أو تخصيصها بين فترات مرحلية بناء على أفضل تقدير للتكاليف؛
- يجب الاعتراف بالأرباح والخسائر في الفترة المرحلية التي تنشأ فيها، وعدم تأجيلها لفترات لاحقة خلال السنة المالية نفسها؛
- المبالغ الدقيقة لبعض التكاليف والنفقات، مثل الاهتلاك و مكافآت نهاية العام، قد لا تكون معروفة حتى نهاية العام. عادة، ومع ذلك، يمكن تقدر هذه التكاليف بشكل معقول خلال الفترات الانتقالية. وينبغي تقدير هذه التعديلات والتكاليف والنفقات التقديرية المخصصة لفترات مؤقتة، حتى تتحمل الفترات المرحلية جزءا معقولا من المبلغ السنوي المتوقع؛
- التغيرات في التقديرات المحاسبية ينبغي أخذها بعين الاعتبار في: (1) الفترة التي حدث فيها التغيير إذا كان يؤثر على هذه الفترة فقط أو (2) فترة التغيير والفترات المستقبلية، إذا كان التغيير يؤثر على كل منهما؛
- لا ينبغي أن يؤدي هذا التغير إلى إعادة الصياغة أو التعديل بأثر رجعي للمبالغ المدرجة في البيانات المالية لفترات سابقة أو من خلال تقديم تقارير شكلية لهذه المبالغ.[1]

2. المخزونات

إن معظم (م.غ.هـ.ر) ليس فيها عمليات تصنيع أو تجزئة معتبرة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى قضايا محاسبية جرد معقدة. ولكن بالنسبة للمؤسسات التي يوجد فيها مثل هذه العمليات، تم توفير التوجيهات اللازمة من مجلس معايير المحاسبة المالية كما هو مبين أدناه. تستخدم المبادئ المستعملة لتحديد انهاء المخزون وتكلفة البضاعة المباعة في التقارير السنوية في تقارير مؤقتة، على الرغم من أن التعديلات التالية على المبادئ المحاسبية للمخزونات قد يكون أنسب في الفترات المرحلية:[2]

- طريقة الربح الإجمالي يمكن أن تستخدم لتقدير تكلفة البضاعة المباعة وإنهاء المخزون. بسبب أن الجرد المادي لا يؤخذ عادة في الفترات المرحلية، تستخدم العديد من المؤسسات طريقة الربح الإجمالي لتقدير المخزون وتكلفة البضاعة المباعة أو تكاليف أخرى. (م.غ.هـ.ر) التي تستخدم طريقة الربح الإجمالي خلال الفترات المرحلية، عندما

[1] FASB ASC 250-1
[2] FASB ASC 270-10

تختلف هذه الطريقة عن تلك المستعملة في فترة سابقة، يجب أن توفر التعديلات اللازمة لتتوافق مع الجرد المادي السنوي؛

- عندما يتم تصفية المخزونات على طريقة الوارد أخيرا–الصادر أولا "LIFO" خلال الفترة الانتقالية، ولكن من المتوقع أن تستبدل في نهاية السنة، لا ينبغي للمؤسسة أن تُضمن أثر هذه التصفية في البيانات المالية للفترة الانتقالية. بدلا من ذلك، يجب أن تعكس تكلفة المبيعات والمصاريف الأخرى التكلفة المتوقعة لاستبدال المخزونات على طريقة LIFO. ومع ذلك، (م.غ.هـ.ر) نادرا ما تستخدم طريقة LIFO لمحاسبة المخزون؛
- عندما يتم استخدام نظام التكاليف المعيارية، لا ينبغي إظهار الفروق في التكاليف المعيارية أثناء الفترات المؤقتة، بل ينبغي تأجيلها حتى نهاية العام. ولكن مرة أخرى، (م.غ.هـ.ر) تعتبر من المستخدمين القلائل لنظام التكاليف المعيارية.

3. التكاليف والنفقات الأخرى

يتم تسجيل معظم التكاليف والنفقات الأخرى في فترات مؤقتة عند ظهورها. ومع ذلك، النفقات التي يستفاد منها بشكل واضح في أكثر من فترة مؤقتة واحدة (على سبيل المثال، مصاريف الصيانة السنوية أو الضرائب على الممتلكات) يجوز تخصيصها بين الفترات المرتبطة بها. يبنى التخصيص على مدة المصاريف، فوائدها، أو نشاطها المتعلق بالفترات. يجب أن تكون إجراءات التخصيص هذه متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المؤسسة بتاريخ التقارير في نهاية العام. ومع ذلك، إذا لم يكن بالإمكان ربط التكلفة بسهولة مع الفترات الأخرى المؤقتة، يجب أن لا يتم تحميل هذه التكاليف بشكل عشوائي لتلك الفترات. ويتضح تطبيق هذه المبادئ في الأمثلة أدناه:[1]

- تكاليف نهاية السنة التي مست فترتين أو أكثر من الفترات المرحلية (على سبيل المثال: الإصلاحات السنوية الكبيرة) يجب أن تحمل لفترات مرحلية من خلال استخدام التأجيل أو الاستحقاق؛
- التخفيضات الممنوحة للعملاء على أساس الكمية المشتراة والمبنية على حجم المبيعات السنوية، يجب تقسيمها على الفترات المرحلية على أساس المبيعات للعملاء خلال الفترة المتعلقة بالمبيعات السنوية المقدرة؛
- الضرائب على الممتلكات (والتكاليف المشابهة) يجوز تأجيلها أو تسويتها في تاريخ نهاية العام لتعكس تكلفة العمليات لمدة سنة كاملة، ونفس الإجراءات بالنسبة لتكاليف الفترات المرحلية؛
- يجوز تأجيل تكاليف الإشهار لفترات لاحقة خلال السنة المالية نفسها إذا كان يستفاد منها بشكل واضح في الفترات اللاحقة. ويمكن تحميل تكاليف الإشهار لفترات تسبق وقت حصول الخدمة إذا تضمن برنامج الإشهار بوضوح ترتيبات المبيعات؛

[1] Idem

- التكاليف والنفقات التي تخضع للتعديل في نهاية العام، مثل التعهدات غير القابلة للتحصيل، ينبغي تقديرها وتحميلها للفترات المرحلية بطريقة معقولة.

4. ضرائب الدخل غير المرتبطة

في كل فترة مرحلية، ينبغي على المؤسسة أن تحقق أفضل تقديرات لمعدل الضريبة الفعلي المتوقع لكامل السنة المالية على أي من المداخيل غير ذات صلة. يجب أن يعكس هذا التقدير المعدلات المتوقعة لضرائب الدولة، الإعفاءات الضريبية وتقنيات التخطيط الضريبي الأخرى. ومع ذلك، تنعكس التغييرات في التشريعات الضريبية في الفترات المؤقتة فقط بعد تاريخ نفاذ هذا القانون. ينبغي الاعتراف بتأثير الضرائب من الخسائر في الأرباع الأولى من السنة فقط عندما يمكن تحميل هذه الخسائر لدورات سابقة، أو عندما يكون تحميلها لدورات لاحقة مضمونا إلى حد ما.

5. العمليات غير المستمرة وفوق العادة

يجب الإبلاغ عن العناصر غير العادية على حدة في الفترة الانتقالية التي تحدث فيها.كما يتم التعامل بالطريقة نفسها لغيرها مع الأحداث غير العادية أو التي تحدث بشكل غير منتظم، ولا ينبغي محاولة تخصيص هذه العناصر خلال السنة المالية بأكملها. يتم تحديد الأهمية النسبية عن طريق ربط هذه العناصر بالنتائج السنوية للعمليات.

6. العناصر الطارئة

بشكل عام، ينبغي تسجيل العناصر الطارئة أو الإفصاح عنها بنفس الطريقة المطلوبة للتقارير السنوية. يجب أن يتم تقييم الأهمية النسبية للعناصر الطارئة عن طريق ربطها بالنتائج السنوية المتوقعة. تمنح بعض العناصر المرتبطة بتعديلات تتعلق بفترات مؤقتة سابقة، مثل تسوية الدعاوى القضائية، معاملة خاصة في التقارير المؤقتة. إذا كانت مثل هذه العناصر مادية ومتعلقة مباشرة بالفترات المرحلية السابقة للسنة المالية الحالية، فينبغي الإبلاغ عنها على النحو التالي:[1]

- يتم تضمين الجزء المتعلق مباشرة بالفترة المرحلية الحالية في دخل هذه الفترة؛
- يعاد إظهار الفترات السابقة المؤقتة لتعكس الأجزاء المتصلة مباشرة بها؛
- يتم التعرف على الجزء المتعلق مباشرة بالسنوات السابقة في دخل الربع المكرر، أو المعاد إظهاره من العام الحالي.

7. الموسمية

تخضع عمليات العديد من (م.غ.هـ.ر) لتغيرات موسمية معتبرة. وينبغي لهذه المؤسسات أن تفصح عن موسمية أنشطتها لتتجنب التقارير المرحلية المضللة. وفي هذا الصدد، تقترح (م.م.م.ع) أن هذه تدعم هذه المؤسسات الإفصاحات بمعلومات لفترة اثنا عشر شهرا للسنة الحالية والسابقة. تتلقى العديد من (م.غ.هـ.ر) مبالغ كبيرة من

[1] FASB Statement 5, *Accounting for Contingencies*, FASB ASC 450.

التبرعات في شهر ديسمبر من كل سنة. قد يكون هذا التباين الموسمي إفصاحا ملائما في التقارير المالية المرحلية التي تشمل هذا الشهر.

8. متطلبات الإفصاح

عموما، متطلبات الإفصاح عن البيانات المالية المرحلية هي نفسها المعتمدة للبيانات المالية السنوية؛ ولكن، البيانات المالية المرحلية تحتاج إلى النظر فيها. إذا تم عرض البيانات المالية المرحلية وفقا لـ (م.م.م.ع)، سوف تطبق متطلبات الإفصاح للبيانات المالية تباعا. ومع ذلك، إذا تم عرض البيانات المالية المرحلية فقط كوسيلة لإعلام مجلس الإدارة (أو حتى كبار المتبرعين ، المقاولين، أو المقرضين) عن حالة الأنشطة والوضعية المالية؛ ففي هذه الحالة يمكن لإدارة المؤسسة أن تختار عدم الكشف عن البيانات المالية والهوامش المتعلقة بها. على الرغم من أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تعديل تقرير مدقق الحسابات الذي يصاحب البيانات المرحلية. في كثير من الأحيان، لا يُطلب من المراجعين المستقلين تقديم أي ضمان على المعلومات المالية المرحلية التي يتم إعدادها من قبل الإدارة في (م.غ.هـ.ر).[1]

ثانيا: الأحداث اللاحقة

تعرف الأحداث اللاحقة بأنها: "الأحداث أو المعاملات التي تحدث بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل إصدار القوائم المالية. هناك نوعان من الأحداث اللاحقة:[2]

يتكون النوع الأول من الأحداث أو المعاملات التي تقدم أدلة إضافية حول الظروف التي كانت سائدة في تاريخ الميزانية، بما في ذلك التقديرات المتضمنة في عملية إعداد القوائم المالية (الأحداث اللاحقة المعترف بها). ويتكون النوع الثاني من الأحداث التي توفر أدلة حول الظروف التي لم تكن موجودة في تاريخ الميزانية ولكن نشأت بعد ذلك التاريخ (الأحداث اللاحقة غير المعترف بها).

هناك نوعان من الأمثلة غالبا ما تستخدم لشرح هذه المفاهيم المعدلة لتناسب بيئة (م.غ.هـ.ر):

1. **الأحداث اللاحقة المعترف بها:** (م.غ.هـ.ر) ما لديها تعهدات مالية مستحقة من متبرع غير مسددة في 30 جوان من السنة، ولأن المتبرع غالبا ما تكون لديه صعوبات مالية، اعتقدت المؤسسة أن هناك فرصة جيدة في المستقبل أن يتخطى المتبرع الصعوبات المالية ويدفع المستحقات. بالتالي، لم تسجل المؤسسة أي مؤونة عن عدم إمكانية التحصيل لهذا المستحق. في 15 جويلية (بعد نهاية العام، ولكن قبل إصدار القوائم المالية، أو المتاحة التي ستصدر) أعلن المتبرع إفلاسه، وهذا يعني أنه لن يستطيع دفع المستحقات. حيث ظهر هذا الحدث بعد نهاية العام أي بعد

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, p426
[2] FASB ASC 855-10-50

إعداد بيان المركز المالي. وفقا لذلك، سيعترف بهذا الحدث اللاحق (أي سيتم ترصيد مبلغ التعهدات المستحقة على المتبرع المفلس).[1]

2. **الأحداث اللاحقة غير المعترف بها:** سنستمر في المثال أعلاه، نفس المؤسسة لديها مبنى تم تدميره جراء حريق وقع في 14 جويلية.قبل هذا التاريخ، وبتاريخ 30 جوان، تاريخ بيان المركز المالي، كان المبنى على ما يرام تماما. لن يتم تسجيل هذا الحدث اللاحق بسبب أن حالة المبنى لم تتأثر في 30 جوان. هذا الحدث اللاحق سيتم الإفصاح عنه في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، دون أي تعديل على القيمة الدفترية للمبنى.

بالنسبة للأحداث اللاحقة غير المعترف بها، (م.م.م.ع) تنص على أنه قد تكون هناك بعض الأحداث اللاحقة من هذا النوع التي يجب الافصاح عنها حتى تكون البيانات ال غير مضللة. في مثل هذه الأحداث، فإنه يجب على المؤسسة الافصاح عن ما يلي:[2]

- طبيعة الحدث؛
- تقدير أثره المالي، أو بيان أن هذا التقدير لا يمكن أن يتم.

[1] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, p60

[2] FASB ASC 855-10-50-2.

المبحث الرابع: إعداد الميزانية والموضوعات المحاسبية الخاصة ببعض (م.غ.ه.ر)

بعد التطرق إلى القوائم المالية المحاسبية الأساسية لمؤسسات القطاع الثالث، نتناول من خلال هذا المبحث عنصرا لا يقل أهمية عن القوائم المالية وهو كيفية إعداد الميزانيات الخاصة بها. وإلى جانب ذلك، نرى أنه من الضروري استعراض المعالجة المحاسبية المتعلقة ببعض (م.غ.ه.ر) على غرار النوادي والمؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية وغيرها، وهذا وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: أهمية الميزانيات لـ(م.غ.ه.ر)
المطلب الثاني: المواضيع المحاسبية الخاصة ببعض (م.غ.ه.ر)

المطلب الأول: أهمية الميزانيات لـ(م.غ.ه.ر)

من المهم جدا لأي مؤسسة استباق توقع أي مشاكل مالية محتملة، حتى يتسنى للإدارة اتخاذ خطوات لحل هذه المشاكل في الوقت المناسب. الميزانية التي تعدها الإدارة ويوافق عليها المجلس هي الأداة الرئيسية التي ينبغي استخدامها. تمثل الميزانية أيضا فرصة للتخطيط للمستقبل لعدة سنوات في محاولة للتنبؤ بالاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على برامج المؤسسة. لا ينبغي الخلط بين الإبلاغ عن النتائج الفعلية من الميزانية وبين التقارير المالية تحت (م.م.م.ع). غالبا ما تعتمد (م.غ.ه.ر) منهجيات إعداد الميزانية التي تشمل بعض، ولكن ليس كل، متطلبات (م.م.م.ع).

على سبيل المثال، قد يتم إعداد الميزانية على أساس يتفق مع أساس الاستحقاق المحاسبي لمعظم الإيرادات والنفقات. من ناحية أخرى، الميزانيات المعدة من قبل (م.غ.ه.ر) لا تشمل دائما الاهتلاكات باعتبارها من نفقات الميزانية. قد يتفاجأ مجلس الإدارة بالفروق بين النتائج على أساس الميزانية، وتلك على أساس (م.م.م.ع)، ولكن يجب أن تسعى الإدارة لفهم هذه الاختلافات التي قد يكون لها أثر في مؤسسات معينة.

أولا:المواضيع الأساسية للميزانية

1- وظائف الميزانية

الميزانية هي "خطة العمل"، وهي تمثل برنامج عمل المؤسسة للأشهر أو السنوات القادمة، معبَّرا عنها باللغة النقدية. هذا يعني أنه يجب أن يكون للمؤسسة أهدافا محددة قبل أن تتمكن من إعداد الميزانية. إذا كانت الإدارة لا تعرف أين تتجه المؤسسة بشكل عام، فإنه سيكون من الصعب للغاية القيام بأي تخطيط هادف.

الوظيفة الأولى للميزانية هي تسجيل واقعية أهداف المؤسسة للسنة القادمة من الناحية النقدية. الميزانية هي خطة مالية للعمل تنتج عن قرارات مجلس الإدارة للبرنامج المستقبلي للمؤسسة.

الوظيفة الثانية للميزانية هي توفير أداة لرصد ومراقبة الأنشطة المالية طوال السنة. يمكن اعتبار الميزانية نقطة مرجعية من شأنها أن تكون بمثابة إنذار مبكر للمجلس حول تحقق أهدافه المالية من عدمها. حتى يمكن للميزانية توفير هذا النوع من المعلومات والسيطرة، يجب توفر العناصر الأربعة التالية:[1]

- يجب أن تكون الميزانية مصممة بشكل دقيق، ويتم إعدادها أو الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة؛
- يجب تقسيم الميزانية إلى فترات تقابل القوائم المالية الدورية؛
- يجب أن تعد البيانات المالية في الوقت المناسب على مدار العام، ومقارنتها بالميزانية مع تفسير الانحرافات الكبيرة إن وجدت؛
- يجب أن يكون مجلس الإدارة مستعدا لاتخاذ إجراءات مباشرة إذا أشارت المقارنة بين البيانات المالية والميزانية إلى وجود مشكلة.

2- خطوات إعداد الميزانية

لكي تكون الميزانية فعالة، يجب أن تكون ناتجة عن جهد مشترك لمجموعة من الأفراد، وهذا يجعلها الوثيقة التي تشكل أساس العمل في المؤسسة. وفيما يلي نستعرض الخطوات الأساسية التي يجب المرور عبرها لإعداد ميزانية مدروسة:[2]

- **إعداد قائمة الأهداف الأساسية للسنة اللاحقة:** هذه العملية تكون أساسا لإعادة تقييم الأولويات للبرامج القائمة. ولأن المجتمعات ليست ساكنة، المؤسسة التي لا تعيد باستمرار تقييم وتحديث برامجها هي في خطر التخلف عن الركب؛
- **تقدير تكلفة كل هدف بعناية:** بالنسبة للبرامج المستمرة، النفقات الفعلية وميزانية العام السابق، وكذلك ميزانية العام الحالي والنفقات الفعلية المقدرة، ستكون مفيدة بوصفها نقطة البداية في تقدير هذه التكلفة. بالنسبة للبرامج الجديدة أو التعديلات على البرامج القائمة، قد يكون قدر كبير من العمل ضروريا لتقدير هذه التكاليف بدقة؛

[1] Jack M. Ruhl and Ola M. Smith (2013), The Accounting Entity, Relevance, and Faithful Representation: Linking Financial Statement Notes to the FASB and IASB Conceptual Frameworks, Issues in Accounting Education, Vol. 28, No. 4, p1016

[2] Gregory S. Allison & others (2009), Op. Cit, P11-22

- **تقدير الإيرادات المتوقعة**: عندما تكون التبرعات من الأعضاء أو الجمهور المصدر الرئيسي للدخل، يجب إجراء دراسة متأنية للمناخ الاقتصادي المتوقع في المجتمع. عندما يكون معدل البطالة مرتفعا أو تكون سوق الأوراق المالية منخفضة، لا يتوقع زيادة المساهمات. في مؤسسات أخرى، يعتمد مقدار الدخل على مدى نجاحها في بيع برامجها؛
- **مقارنة الإيرادات المتوقعة بتكاليف تحقيق الأهداف**: في هذه المرحلة من العملية، عادة ما تتجاوز التكاليف الدخل. لذلك، ماهي البرامج الأكثر أهمية؟، هل يمكن تخفيض التكاليف المتوقعة، وأين يمكن تحصيل الدخل الإضافي؟ ربما تعتبر عملية التوفيق بين الإيرادات والمصاريف المتوقعة أهم خطوة لأنها المرحلة التي تحدد فيها خطة البرنامج للعام المقبل، ومن المهم جدا النظر في مبالغ الإيرادات والنفقات. قد تقلل المؤسسة في تقدير المداخيل أو تبالغ فيها. مثلا، إذا تم تقليل تقدير النفقات بنسبة 15٪، والمبالغة في تقدير الدخل بنسبة 10٪، سيكون هناك عجز قدره 25٪، وإذا لم يكن للمؤسسة احتياطيات كافية، فإنه من المرجح أنها في ورطة كبيرة قبل نهاية العام الجاري. إذا كان للمؤسسة احتياطيات نقدية قليلة، أو لديها احتمال ضئيل للحصول على موارد إضافية بسرعة، فيجب أن تبني هامش أمان واقعي في الميزانية؛[1*]
- **تقديم الميزانية النهائية**: الخطوة الأخيرة تتمثل في تقديم الميزانية النهائية المقترحة إلى الهيئة المناسبة للمصادقة عليها. قد تكون هذه الهيئة مجلس الإدارة بكامل أعضائه أو معظمهم على الأقل. لا ينبغي أن يكون هذا مجرد إجراء شكلي، ولكن يجب أن يلتزم جميع الأشخاص بخطة العمل الموضوعة والمصادق عليها من طرف هذه الهيئة.

3- **المسؤولية عن إعداد الميزانية**

إعداد الميزانية ينطوي على سياسة اتخاذ القرارات في كل مؤسسة. قد يكون أمين الصندوق أكثر شخص مؤهل للتعامل مع الأرقام، ولكنه عادة ليس الشخص الذي يتخذ القرارات المصيرية للمؤسسة. لهذا السبب، يجب أن تتكون لجنة الميزانية من الأشخاص المسؤولين عن القرارات السياسية. هذا يعني عادة أن المجلس نفسه يمثل هذه اللجنة، أو يعين لجنة فرعية من أعضاء مجلس الإدارة. ينبغي أن يكون أمين الصندوق عضوا في هذه اللجنة، ولكن يجب الحرص على ألا يسيطر على العملية.[2]

هذا لا يعني أن دراسات التكلفة التقديرية المفصلة وتقديرات الإيرادات لمختلف الأنشطة لا يمكن تفويضها للموظفين؛ لكن القرارات النهائية بشأن ما هي الأهداف والأولوية النسبية يجب أن تتم على مستوى مجلس الإدارة.

---

* هناك تفصيل واسع فيما يخص مستويات الاحتياطات الواجب اتخاذها لمواجهة العجز الناتج عز زيادة النفقات عن الإيرادات. يرجى الاطلاع على:
Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, P400-405

[1] Grzegorz Michalski (2014), Intrinsic Liquidity Value for Non-Profit Organizations, Economics, Management, and Financial Markets Volume 6(1), 2011, pp. 1012–1019, ISSN 1842-3191, p1012

[2] The Virginia Society of Certified Public Accountant (2011), *Budgeting: A Guide for Small Nonprofit Organizations*, Virginia, USA, p2

لنأخذ على سبيل المثال مدرسة خاصة مستقلة. للوهلة الأولى، قد لا يبدو أن العديد من القرارات ستأخذ على مستوى مجلس الإدارة. الغرض من المدرسة هو التعليم فقط، لذلك قد يبدو أن إعداد الميزانية سيكون بسيطا روتينيا. ولكن هناك العديد من القرارات التي يتعين القيام بها، والتي ستؤثر على النفقات بالدرجة الأولى. من بين هذه القرارات نجد ما يلي:

- هل يجب شراء معدات أكثر تطورا للمساعدة في تعليم علوم الكمبيوتر؟
- هل يجب توظيف مدرس اللغة الأجنبية لصفوف معينة؟
- هل يجب التركيز أكثر على الدورات العلمية؟
- هل يجب أن ترفع المدرسة الرواتب في السنة القادمة لرفع مستوى الموظفين؟
- هل يجب التعاقد مع وكالة مختصة لجمع التبرعات ؟
- هل يجب زيادة الرسوم الدراسية؟

الكثير من هذه الأسئلة وغيرها تواجه المجلس، ومما لا شك فيه أن هذا الأخير يعتمد على الموظفين لتقديم توصيات للإجابة عنها، ولكن المجلس هو المسؤول عن سياسة المؤسسة، فالميزانية تمثل سياسة ومسؤولية، وهذه المسؤولية لا يمكن تفويضها.

4- الميزانيات الشهرية والفصلية

بعد إعداد الميزانية السنوية، يجب تقسيمها إلى أجزاء يمكن مقارنتها بالبيانات المالية المرحلية المعدة على أساس شهري أو ربع سنوي. بعض المؤسسات تقوم بذلك عن طريق قسمة إجمالي الميزانية على اثنى عشر، ثم تبين المبالغ الناتجة كميزانية شهرية، وهو ما يتم مقارنته بالإيرادات والمصاريف الشهرية الفعلية. في حين أنها أفضل من عدم إجراء أي مقارنة، يمكن أن تؤدي هذه الطريقة إلى نتائج مضللة عندما لا تحدث المداخيل أو النفقات على أساس موحد على مدار العام، كما هو الحال عادة. الميزانية المختصرة التالية، وهي لكنيسة صغيرة، توضح هذا المعنى:

الجدول رقم 1-6: مثال عن ميزانية فصلية ($)

نهاية الفصل (ثلاثة أشهر) في 31 مارس

	الميزانية السنوية	الميزانية السنوية ÷ 4	الفعلية
المساهمات	120,000	30,000	35,000
-النفقات	(120,000)	(30,000)	(30,000)
الفائض	--	--	5,000

المصدر: Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition, p401

الاستنتاج المنطقي الذي يمكن استخلاصه هو أن الكنيسة سوف يكون لها فائض في نهاية الإثني عشر شهرا بحوالي 20,000$ (أربع مرات الزيادة الفصلية 5000$). إذا تم الاعتماد على هذا الاستنتاج، قد تتلكئ المؤسسة عن جهود جمع التعهدات ووعود المنح غير المستلمة بعد، وربما تتساهل في المشتريات. وهذا سيكون خطأ فادحا إذا كان، حسب النمط العادي لتجميع التعهدات، يجب تجميع 40,000$ في الربع الأول بدلا من 35,000$ الفعلية. يمكن للميزانية الشهرية أو الفصلية أن تؤدي إلى استنتاجات مضللة ما لم تُعطَ رعاية كبيرة في إعدادها.

تخصيص ميزانية سنوية لفترات شهرية أو ربع سنوية

من أفضل وأسهل الطرق لتخصيص الميزانية السنوية لفترات أقصر هي: أولا، تحليل الإيرادات والنفقات الفعلية للسنة السابقة، وثانيا: تخصيص ميزانية هذا العام بناء على النفقات الفعلية في العام الماضي. للتوضيح، نرجع إلى المثال السابق ونفترض أن دخل الكنيسة في العام الماضي كان 100,000$، ولكن من المتوقع أن يكون 120,000$ هذا العام. يمكن إعداد ميزانية للعام الجديد على النحو التالي:

الجدول رقم 1-7: مثال عن ميزانية فصلية (المبالغ بالدولار)

	الميزانية الفعلية للسنة السابقة	٪	الميزانية الجديدة
المداخيل:			
الربع الأول	30,000	٪30	36,000
الربع الثاني	25,000	٪25	30,000
الربع الثالث	25,000	٪25	30,000
الربع الرابع	20,000	٪20	24,000
	100,000	٪100	120,000

المصدر:

Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition, p402

في هذا المثال، افترضنا أن الزيادة في الدخل من 20,000$ ستستلم بنفس النمط للسنة السابقة. إذا كان هذا الافتراض غير صحيح، يجب أن يتم تعديل الإيرادات المتوقعة. على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن هبة بمبلغ 10,000$ ستستلم في الربع الأول، وأخرى بمبلغ 10,000$ بنفس نمط إيرادات العام الماضي؛ ستكون الحسابات المتبعة للوصول إلى الميزانية الجديدة مختلفة نوعا ما، كما هو مبين أدناه:

الجدول رقم 1-8: مثال عن ميزانية فصلية (المبالغ بالدولار)

	الميزانية الفعلية للسنة س	٪	الميزانية الجديدة عدا الهبات الخاصة	الهبات الخاصة	الميزانية الإجمالية
الربع الأول	30,000	٪30	36,000	10,000	43,000
الربع الثاني	25,000	٪25	30,000	--	27,500

الربع الثالث	25,000	٪25	30,000	--	27,500
الربع الرابع	20,000	٪20	24,000	--	22,000
	100,000	٪100	120,000	10,000	120,000

المصدر:

Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, John Wiley & Sons, Inc. USA, p255

إذا تم تحصيل دخل 35,000 $ في نهاية الربع الأول فقط بالمقارنة بميزانية قدرها 43,000$، فسيكون من الواضح أن على الكنيسة البدء باتخاذ الخطوات المناسبة لزيادة مساهماتها، وإلا ستكون قاصرة عن تلبية ميزانيتها لهذا العام.

يجب أن يتم التعامل مع النفقات بنفس الطريقة. عموما، تميل النفقات إلى الظهور بمعدل أكثر اتساقا. في العديد من الطرق، جانب النفقات في الميزانية هو أكثر أهمية من جانب الدخل، لأنه من السهل زيادة الإنفاق على الأشياء التي لم تكن مدرجة في الميزانية من جمع مساهمات إضافية. إذا تم مقارنة الميزانية بانتظام مع النفقات الفعلية من أجل تحديد الانحرافات، يمكن أن تكون أداة فعالة للتركيز على النفقات غير الواردة في الميزانية.

مثال توضيحي عن ميزانية النفقات

يعتبر نادي The Valley Country Club، وهو نادٍ رياضي، مثالا جيدا على المؤسسة التي يجب أن تكون حذرة للغاية عند إعداد ميزانية لمداخيلها ونفقاتها. للنادي مبنى كبير وملعب للغولف، وترتبط كل أمواله بهذه الأصول الثابتة وليس هناك فائض نقدي لتغطية العجز. وفقا لذلك، كل خريف، عندما يبدأ المجلس في إعداد الميزانية للسنة التالية، فإنه يدرك أنه لا يستطيع تحمل أي عجز. بما أن الميزانية مهمة جدا، يعمل المجلس بأكمله كلجنة للميزانية للعمل على خطط السنة المقبلة.[1]

يعد مدير النادي، بمساعدة أمين الصندوق، ورقة عمل قبل الاجتماع. ورقة العمل هذه تتضمن النفقات الفعلية للعام الحالي حتى الآن، تقدير المبالغ النهائية لهذا العام، وميزانية العام الحالي.*

بالنظر في ورقة العمل هذه، نلاحظ أولا أن النفقات تم تجميعها حسب الوظيفة الرئيسية، حتى يتسنى للمجلس أن يركز الاهتمام على أنشطة النادي. العرض البديل هو عرض قائمة النفقات حسب النوع: الرواتب، اللوازم، والمواد الغذائية..، ولكن هذا لا يبين تكلفة كل نشاط من الأنشطة الرئيسية. هناك حاجة إلى معرفة تكلفة كل نشاط لتحديد ما إذا كان النادي يحقق ربحا أو خسارة فيها.

هناك ثلاثة أعمدة للميزانية المقترحة: الحد الأدنى، الحد الأقصى والمبلغ النهائي. بعد نظر المجلس في كل عنصر، يقوم بتسجيل كل من الحد الأدنى والحد الأقصى لأنها مناسبة. لم تبذل أي محاولة في البداية لتثبيت مبلغ الميزانية النهائي.

[1] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2011), Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations, Op. Cit, P255 & Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, p405

* الملحق رقم: 14 يبين ورقة العمل لميزانية النفقات للنادي

فبعد النظر في جميع العناصر، وبعد أن تم الاستعراض الأولي للدخل المحتمل، أصبح المجلس في وضع يُمكِّنه من وضع الأحكام.

بعد الانتهاء من عرض ورقة العمل التي تبين الأرقام النهائية لهذا العام، الخطوة التالية هي تقسيم الميزانية إلى أقسام فرعية شهرية. كما هو الحال مع العديد من المنظمات، تكون مصاريف ومداخيل النوادي موسمية. في هذه الحالة، يتم تقسيم الميزانية إلى أقسام شهرية على افتراض أن النفقات سوف تظهر بنفس نمط العام الحالي، وذلك بالطريقة التي نوقشت أعلاه.

5- **البيانات المرحلية في الوقت المناسب**

سوف لن يكون للميزانية المدروسة بعناية أي قيمة تُذكر إذا لم يتم مقارنتها على مدار السنة مع النتائج الفعلية للعمليات. هذا يعني أنه يجب إعداد البيانات المالية المرحلية في الوقت المناسب.*

ماذا يقصد بالوقت المناسب؟ هذا يعتمد على مدى الانحراف عن ميزانية المؤسسة الذي يمكن تحمله قبل حدوث عواقب وخيمة. إذا كان الرصيد النقدي منخفضا جدا، لا تستطيع أي مؤسسة تحمل جهلها بوضعيتها المالية في الوقت المناسب. إذا كانت المؤسسة غير قادرة على إعداد البيانات المالية الشهرية أو الفصلية في غضون عشرين يوما من نهاية الدورة، فلا معنى للمعلومات في الوقت الذي يتم تلقيها من قبل صانعي القرارات.[1]

أهمية مقارنة الميزانيات

يجب أن تظهر البيانات المالية الداخلية أيضا الميزانية، ولنفس الفترة من الزمن. لا يمكن مقارنة الأرقام المؤقتة لفصل ما مع أرقام الميزانية لمدة سنة كاملة بسهولة. لذلك يجب أن تكون الميزانية أيضا معدة على أساس فصلي. يمكن أيضا إظهار الأرقام الفعلية في العام الماضي لنفس الفترة وميزانية السنة الكاملة الحالية إذا كان ذلك مفيدا. ومع ذلك، فإن كثرة المعلومات من شأنها أن تنتقص، بدلا من أن تساعد، من فهم القارئ للمعلومات المقدمة.*

هذا البيان المالي يعطي القارئ قدرا كبيرا من المعلومات حول أنشطة النادي للفترتين. بدلا من وجود فائض صغير في شهر جوان،كان هناك عجز قدره 6,240$، وبدلا من وجود فائض من 7,500$ لمدة ستة أشهر،كان هناك عجز بحوالي 5,000$. يجب أن يكون مجلس الإدارة قلقا إزاء هذه الانحرافات من الميزانية. هذا النوع من العرض يجعل من السهل رؤية

* يرجى الرجوع إلى المناقشة حول إعداد التقارير المرحلية في مبحث قضايا أخرى للقوائم المالية من الفصل الأول.

[1] J. Wild, et. al (2011), Fundamental Accounting Principles 20th ed. - (McGraw-Hill, 2011), p949

* الملحق رقم: 15 يظهر بيان الإيرادات والنفقات لنادي The Valley Country Club لكل من شهر جوان والأشهر الستة الأولى، مع مقارنات الميزانية لتسليط الضوء على الانحرافات في الميزانية.

الانحرافات؛ الانحرافات السلبية يمكن تحديدها بدقة وبسرعة، ويمكن استكشاف أسبابها لتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها لتدراك آثارها ومنع تكرارها.

نلاحظ أن كلاً من أرقام الشهر الحالي والسنة الحالية، حتى تاريخ البيان، مبينة على هذا البيان. الأرقام الشهرية تعطي صورة حالية لما هو بصدد الحدوث، والتي لا يمكن معرفتها من أرقام الستة أشهر. غالبا ما تكون مقارنات ميزانية العام حتى التاريخ الحالي أكثر كشفا للمعلومات من المقارنات الشهرية، وهذا بسبب إمكانية تعويض التقلبات الطفيفة في الإيرادات والنفقات على مدى عدة أشهر، والتي يمكن أن تكون كبيرة نوعا ما في شهر واحد، حيث لا يمكن تعويضها.

العرض البديل

تم عرض المداخيل والنفقات المتعلقة بمطعم النادي بشكل إجمالي في البيان السابق. كعرض بديل، يمكن إظهار صافي الدخل للنادي قبل النظر في العمليات المتعلقة بالمطعم. ويصبح البيان كالتالي:

الجدول رقم 1-9: العرض البديل الأول لنفقات ومداخيل النادي (المبالغ بالدولار)

المداخيل (باستثناء المتعلقة بالمطعم)	120,050
النفقات (باستثناء المتعلقة بالمطعم)	147,560
زيادة النفقات على المداخيل (باستثناء المتعلقة بالمطعم)	(27,510)
المطعم:	
المداخيل الإجمالية	168,500
النفقات	(145,650)
المداخيل الصافية	22,850
زيادة النفقات على المداخيل	(4,660)

المصدر: Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, John Wiley & Sons, Inc. USA, p256

الاحتمال الآخر هو إظهار صافي دخل المطعم فقط في البيانات، وربما في قسم الإيرادات. ويصبح البيان كالتالي:

الجدول رقم 1-10: العرض البديل الثاني لنفقات ومداخيل النادي (المبالغ بالدولار)

المداخيل (باستثناء المتعلقة بالمطعم)	120,050
المداخيل الصافية للمطعم	22,850
المداخيل الإجمالية	142,900
النفقات (باستثناء المتعلقة بالمطعم)	(147,650)
المداخيل الصافية	22,850
زيادة النفقات على المداخيل	(4,660)

المصدر: Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, John Wiley & Sons, Inc. USA, p259

كلا من العرضين البديلين مقبول، ولكن العرض الأنسب يعتمد على إبراز أهمية أنشطة المطعم.

الميزانية المتغيرة

التقنية أو الأسلوب الذي كثيرا ما يستخدم في إعداد الميزانية عندما تزيد التكاليف بتزايد حجم النشاطات هو ربط تكاليف الميزانية بالمداخيل. على سبيل المثال، تكون الميزانية النهائية للنفقات (الملحق:14)، والعلاقة مع ميزانية الإيرادات لعمليات المطعم على النحو التالي:

الجدول رقم 1-11: ربط تكاليف الميزانية بمداخيل النادي (المبالغ بالدولار)

	المبالغ	النسبة من الدخل ٪
المداخيل	290,000	100
المواد الغذائية والمشروبات	130,000	45
الرواتب والأجور:		
المطبخ	50,000	17
غرفة المعيشة	32,000	11
النادل	16,000	6
اللوازم، الصيانة والإصلاحات	18,000	6
	246,000	85

المصدر: Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition, p407

وإذا كانت كل التكاليف تزيد بشكل متناسب مع زيادة الدخل، يتم ببساطة إعداد أرقام الميزانية الجديدة كل شهر على أساس الدخل الفعلي. باستخدام أرقام الستة أشهر (الملحق 15)، تكون مقارنة الميزانية لنشاط المطعم لفترة الستة أشهر على الشكل التالي:

الجدول رقم 1-12: ميزانية النادي كل شهر على أساس الدخل الفعلي (المبالغ بالدولار)

	الميزانية الفعلية	الميزانية المتغيرة	الانحرافات من الميزانية المتغيرة
المداخيل	168,500	*180,000	(11,500)
النفقات الإجمالية	145,650	**143,225	(2,425)
الصافي	22,850	36,775	(13,925)

* الميزانية الأصلية لمدة ستة أشهر

** 85٪ من الدخل الفعلي للستة أشهر، اعتمادا على العلاقة بين ميزانية النفقات والدخل كما هو مبين أعلاه.

المصدر: Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition, p408

الملاحظة الهامة هنا هي أنه في حين أن مقارنة الميزانية الأصلية (الملحق 15) أظهرت انحرافا غير ملائم من الميزانية بمبلغ $4,150 فقط، الانحراف غير الملائم الناتج عن هذه الميزانية الأخيرة هو أعلى بكثير، $13,925. إذا كانت الميزانية المتغيرة دقيقة، هذا يعني أنه لم يتم تتبع التكاليف بعناية كافية. البيانات المالية تُظهر فقط في الميزانية المتغيرة للنفقات؛ لن يتم استخدام الميزانية الأصلية. هذا النوع من الميزانية أكثر صعوبة لأنه في كل شهر يتوجب على أمين الصندوق أو المحاسب إعادة حساب النفقات على أساس الدخل الفعلي. يمكن بعد ذلك إجراء مقارنة الميزانية بشكل أكثر وضوحا. خلافا لذلك، سيكون من الصعب جدا على مجلس الإدارة الحكم على نتائج نشاط المطعم.

- **التقرير السردي حول الانحرافات عن الميزانية**

الكثير من التفاصيل المعروضة في الميزانية (الملحق 14) لم تظهر على البيانات المالية المرحلية (الملحق 15). إذا رأى المجلس ذلك مناسبا، يمكن إعداد جداول دعم لتوفير أكبر قدر من التفاصيل. ولكن ينبغي عدم المبالغة حتى لا يضيع الوقت والتكاليف في إعداد التفاصيل التي لن يتم استخدامها.[1]

ربما يكون مدير النادي، في مثال النادي السابق، الشخص المؤهل لإعداد هذا التقرير الملخص. ثم ينبغي أن يعاد النظر فيه من قبل أمين الصندوق قبل اجتماع المجلس. كما يجب أن يناقش التقرير فقط أسباب الانحرافات الكبرى، ويكون مصاحبا للبيانات المالية حتى يتم الرد على الأسئلة التي أثارها البيان فورا.

التقرير التالي هو مثال عن نوع موجز من التقارير لتفسير انحرافات النفقات من الميزانية. يمكن أن يكون هذا النوع من التقارير غير رسمي، المهم أنه يفسر الانحرافات عن الميزانية الأصلية.

[1] J. Wild, et. al (2011), Op. Cit, P950

مثال عن تقرير سردي معد من طرف مدير نادي Valley Country Club حول الانحرافات عن الميزانية

تقرير مدير النادي إلى مجلس الإدارة

انحرافات النفقات من الميزانية، جوان 2015

صيانة المساحات الخضراء والملعب ($2,650)

كما تذكرون، كان شهرا أفريل وماي ممطرين إلى حد ما، بالإضافة إلى ظروف التربة غير الملائمة؛ كل هذا ألزمنا بإعادة تهيئة حوالي 25٪ من الملعب، والتي لم نُعِد لها ميزانية ($1,850). وكان لدينا أيضا بعض الإصلاحات غير المتوقعة لنظام الري بالرش ($1500). لمدة 6 أشهر حتى الآن، تجاوزنا الميزانية بمبلغ $1,650 فقط، وأنا واثق من أنه لن يتم تجاوز الميزانية السنوية.

صيانة مبنى النادي ($450)

كان من المقرر أن نشرع في أشغال طلاء مبنى النادي في شهر ماي، ولكن بسبب الأمطار لم نستطع إنجاز ذلك حتى هذا الشهر. نفقات السنة حتى هذا التاريخ هي $900 في ظل الميزانية.

أنشطة الغولف ($3,500)

بعد الموافقة على الميزانية، قرر المجلس إعلان بطولة مفتوحة للغولف بهدف استقطاب أعضاء جدد. بلغت نفقات هذه البطولة بالإضافة إلى الجوائز $2,850. وحتى الآن، تلقت لجنة العضوية 13 طلبا جديدا للانضمام للنادي.

المصدر: Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, p261 & Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition, p412

ثانيا: المخطط الخماسي والخطة التوضيحية

I- المخطط الخماسي الرئيسي

قبل هذا الجزء تركزت مناقشاتنا حول تقنيات إعداد الميزانية للعام الحالي. في هذا الجزء نتطرق إلى تقنيات التخطيط إلى أبعد من فترة الاثني عشر شهرا التي تظهرها معظم الميزانيات. من بين الطرق الأكثر فعالية، والتي يمكن للمؤسسة من خلالها تجنب ما هو غير متوقع، هي الإعداد والتحديث الدوري لمخطط خماسي رئيسي. الغرض من هذه الخطة الخماسية هو إجبار المجلس على أن يتطلع إلى الأمام ويستبق المشاكل، وحتى الأهداف المسطرة.

تطوير المخطط الخماسي يتطلب جهدا كبيرا. يمكن أن يكون أمين الصندوق الشخص الذي يبادر ويدفع المجلس نحو وضع هذه الخطة، ولكن لا يمكن أن يعده بمفرده. كما نوقش في وقت سابق، حتى تكون أي عملية فعالة، يجب أن يتعاون كل الطاقم على وضع خطة عمل تشمل برنامج المؤسسة وتخصيص الموارد. هذه الخطة تشمل الإجراءات المقترحة التالية:[1]

[1] J. Wild, et. al (2011), Op. Cit, P970-975

تحديد الأهداف

بعد أن يقوم كل عضو من أعضاء لجنة إعداد المخطط الخماسي بشكل مستقل بتحديد أهداف المؤسسة في المستقبل، ينبغي أن تجتمع اللجنة وتناقش هذه الأهداف بشكل مشترك. قد لا يكون هناك اتفاق مبدئي بين الأعضاء، وإذا لزم الأمر، ينبغي تمديد المناقشات في محاولة لوضع حزمة من الأهداف يتفق عليها جميع الأعضاء. إذا لم تصل اللجنة إلى اتفاق بعد مناقشات طويلة، يجب أن تعود إلى المجلس للاستشارة.

تقدير التكاليف

هذه المرحلة أصعب من سابقتها لأنه هناك الكثير من الأمور المستقبلية التي تجهلها المؤسسة عن تفاصيل الطريقة التي سيتم بها إنجاز كل هدف. ومع ذلك، إن أفضل تقدير يتم من قبل اللجنة. بعد ربط التكاليف المتوقعة بالمبالغ المرتبطة لكل هدف لخمسة سنوات، فإن الخطوة التالية هي جمع كل التكاليف لمعرفة مبلغ المداخيل الواجب تحصيلها. حتى هذه النقطة، لم يتم إعطاء أي اعتبار حقيقي للطريقة التي سيتم بها تمويل هذه الأهداف. وهذا أمر مهم، لأنه في التخطيط طويل المدى على المؤسسة أن تحدد أهدافها أولا، ثم البحث عن وسيلة للوصول إليها.[1]

التخطيط للدخل

هذه الخطوة النهائية لتحديد كيف سيتم رفع المداخيل هي عادة ليست صعبة كما تبدو. ومن الممكن أنه خلال هذا المخطط الخماسي ظهور مصادر جديدة للدخل؛ ربما سيتم التعاقد مع مؤسسة خيرية خاصة، أو ربما تتحصل المؤسسة على مساهمات ترفع رأس المال، وغيرها. الشيء المهم هو أن المؤسسة ليس لها الحق في الوجود إلا لخدمة المجتمع أو مصالح الأعضاء. إذا أرادت المؤسسة مواكبة العصر، يجب أن تكون قادرة على الحصول على الدعم الكافي لتحقيق أهدافها؛ إذا لم يحدث ذلك، هذا دليل واضح على أن أهدافها ليست مهمة بما فيه الكفاية لتبرير الدعم.[2]

2- **الخطة الرئيسية التوضيحية**

نتيجة هذه العملية برمتها هي الخطة الرئيسية التي ينبغي أن توجه المجلس في التخطيط لمستقبل المؤسسة. و ينبغي مراجعة هذه الخطة مرة كل سنة أو سنتين على الأقل لتحديثها وتوسيع نطاقها.

[1] Edward J. McMillan (2003), not for profit budgeting and financial management, John Willey & Sons, Inc, New Jersy, USA, p53

[2] Laurence Scot (2010), The Simplified Guide to Not-for-Profit Accounting, Formation, and Reporting, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, p78

الملحق رقم: 16 يعرض مثالا عن خطة رئيسية بسيطة لمركز لتنمية الموارد البشرية. أنشئ هذا المركز لمساعدة الأفراد في تطوير قدراتهم وتنميتها من خلال التفاعل في مجموعات الدراسة. كما يحتوي المركز على الموظفين الفنيين القائمين على تنظيم وإدارة البرامج، والتي تتم في مبنى مستأجر.

نلاحظ أنه في هذه الخطة، لم تتم الإشارة للنفقات المستقبلية حسب النوع (الرواتب، الإيجار، واللوازم، الخ)، بل تمت من حيث أهداف المؤسسة. هذا التمييز مهم لأن المركز يدفع هذه النفقات فقط لتعزيز بعض الأهداف.

الملاحظة الأخرى التي تم تسجيلها هي أن شكل هذا المخطط لم يبدأ بإظهار الدخل ومن ثم خصم المصاريف كما هو الحال في المنهج التقليدي. بدلا من ذلك، تم ذكر الأهداف أولا، و بعد أن وافقت المؤسسة على هذه الأهداف، بدأت بالعمل على كيفية زيادة الدخل اللازم. وهذا راجع لكون هذه المؤسسة لم تُوجَد لجمع الأموال ودفع النفقات، وإنما لتحقيق أهداف معينة.

لم تبذل أي محاولة في هذه الخطة لتحقيق التوازن بين مبالغ الدخل والنفقات باستثناء بشكل عام. في كل عام، هناك فائض مشار إليه. هذا يدل على أنه في حين أن المجلس حقق أفضل تخمين لكيفية رفع الدخل، هناك عدد كبير من الأمور المجهولة عند العمل مع الميزانية لمدة خمس سنوات. مع مرور كل سنة، يتم تحديث هذه الخطة الخماسية، تصبح مصادر الدخل، وكذلك التكاليف، أكثر وضوحا. الشيء المهم هو أن مجلس الإدارة وضع الخطط التي يعتزم القيام بها في المستقبل، وكيف يتوقع الآن تمويل مثل هذه الخطط.

كخلاصة يمكن أن تكون الميزانية أداة مهمة وفعالة للغاية بالنسبة للمجلس في إدارة شؤون المؤسسة. ومع ذلك، من أجل إعداد ميزانية ذات معنى، يجب على المؤسسة تحديد أهدافها وغاياتها بعناية. ولأن الأولويات تتغير، ينبغي أن يشارك كل الطاقم الإداري في عملية إعداد الميزانية والمصادقة عليها. مباشرة بعد إعداد الميزانية، يجب مقارنتها مع النتائج الفعلية في الوقت المناسب على مدار العام لضمان تحديد الانحرافات المحتملة. بنفس القدر من الأهمية، يجب على مجلس الإدارة أن يتخذ إجراءات تصحيحية فورية في حالة اكتشاف أي مشكل. يعتمد الهيكل المالي السليم لأي مؤسسة على ميزانية مدروسة، نظام تقارير في الوقت المناسب، واستعداد المجلس لاتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة للانحرافات المحتملة.

المطلب الثاني: المواضيع المحاسبية الخاصة ببعض (م.غ.هـ.ر)

يناقش هذا المطلب بعض المشاكل المحاسبية والتقارير المتخصصة من عدة أنواع محددة من مختلف (م.غ.هـ.ر). كما يحدد المشاكل المحاسبية الفريدة لهذه المؤسسات.

أولا: الجمعيات المهنية، النوادي ومنظمات الأداء الفني

1- **الجمعيات المهنية**

المنظمات والجمعيات المهنية هي تلك المنظمات التي تعتمد على العضوية، والتي تم تأسيسها لغير غرض ديني أو اجتماعي. وهي تضم الجمعيات التجارية والأكاديمية، الاتحادات التجارية، وما شابه ذلك. مصادر المداخيل الرئيسية لهذه المنظمات هي المستحقات أو رسوم العضوية، الإيرادات من المعارض التجارية، والاشتراكات في منشورات المنظمة.

التقارير على أساس وظيفي

يمكن أن تستمر المنظمات والجمعيات المهنية طالما أن الأعضاء مقتنعون بأن الخدمات المقدمة من طرف المنظمة تبرر الرسوم وغيرها من المستحقات التي يدفعونها دوريا؛ بمعنى أنه يجب على الأعضاء رؤية فائدة أموالهم. وهذا يعني للمنظمة حاجة ماسة وحقيقية للتواصل مع أعضائها. التقارير الفنية هي واحدة من أكثر الطرق فعالية في التواصل لأنها تلزم مجلس الإدارة بتحديد برامج المنظمة، وبعد ذلك الإبلاغ عن تكلفة كل من هذه البرامج.

على الرغم من أن (م.م.م.ع) تسمح بتفصيل النفقات حسب الوظيفة، والتي يتعين الإبلاغ عنها في الملاحظات على القوائم المالية (مع تبين النفقات حسب التصنيف الطبيعي في القوائم المالية الأساسية)، يفضل المنظرون عرض المصاريف الوظيفية في البيان المالي الرئيسي أين يمكن ملاحظتها بسهولة أكبر من قبل القراء. يمكن أن تُظهر المعلومات عن طريق التصنيف الطبيعي (الرواتب، الإيجارات، السفر، وغيرها) في الملاحظات إذا رغبت المنظمة في ذلك.[1]

الإبلاغ عن الأقسام أو المجموعات

تضع العديد من الجمعيات المهنية، الوطنية والإقليمية أقساما منفصلة، مجموعات أو غيرها من الوحدات المحلية التي تعمل في مناطق جغرافية معينة أو في بعض التخصصات. هذه الوحدات غالبا ما تعمل بشكل مستقل، على الرغم من أنها من الناحية القانونية جزء من المنظمة الرئيسية. عادة، يكون لمجلس إدارة المنظمة الرئيسية المسؤولية القانونية النهائية على أنشطتها وشؤونها المالية. السؤال الذي كثيرا ما يطرح هو: هل ينبغي الإبلاغ عن الشؤون المالية لهذه الأقسام والمجموعات على أساس مشترك مع المنظمة الرئيسية؟[2]

الوضع الأكثر شيوعا للجمعيات والجمعيات المهنية هو أن يتلقى القسم أو المجموعة جزء من أمواله من المنظمة الوطنية الرئيسية كسداد للمستحقات ولتغطية الأحداث المحلية. بدلا من ذلك، قد تجمع المنظمة المحلية مستحقات الأعضاء بالكامل وتحول جزءا للمنظمة الوطنية. في حين قد يكون من الناحية الفنية مجلس إدارة المؤسسة الوطنية هو

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, p357
[2] Ibid, p358

المسؤول القانوني النهائي، الترابط المالي هو عادة ليس مماثلا لتلك المنصوص عليها في (م.م.م.ع) التي تتطلب البيانات المالية الموحدة. وفقا لذلك، التوحيد غير ملزم عادة في مثل هذه الحالة.*

من جهة أخرى، إذا كان القسم المحلي تحت السيطرة الكاملة للمنظمة الوطنية، مع اعتماد أنشطتها اعتمادا كليا على إدارة واضحة من المنظمة الوطنية؛ وإذا كانت الأنشطة التي يتم تنفيذها تقوم بها المنظمة الفرعية كمندوب للمنظمة الوطنية، يكون حينها فقط، التوحيد المحاسبي مطلوبا.

المشكلة الكبرى في إعداد البيانات المالية الموحدة تتعلق بتكلفة وصعوبات إعداد الوحدات المحلية للبيانات المالية بشكل موحد، وفي الوقت المناسب. إذا كانت المنظمة الأم حريصة على تقديم نظرة شاملة عن أنشطتها، فينبغي أن تختار البيانات المالية الموحدة.

- **استخدام محاسبة الاعتمادات *Appropriation Accounting***

لأغراض الميزانية الداخلية، تتبع المنظمات والجمعيات المهنية في كثير من الأحيان تقنيات محاسبة الاعتماد، والتي بموجبها يتم تسجيل مصاريف في وقت إصدار طلبات شراء السلع أو الخدمات التي ستستلم في فترات مستقبلية. وهذه الطريقة المحاسبية ليست مقبولة لأغراض التقارير المالية الخارجية. بعض المنظمات والجمعيات المهنية تستخدم مصطلح "الاعتماد" بشكل غير صحيح عندما تريد استعمال مصطلح "النفقات". إن استخدام مصطلح "الاعتماد" يساء فهمه بسهولة ويجب تجنبه.[1]

2- **النوادي**

تشمل النوادي أنواعا عديدة من المنظمات، بدءا من النوادي الاجتماعية الصغيرة التي تعقد اجتماعات غير رسمية، إلى أندية أكبر من ذلك بكثير، والتي تملك المباني والمعدات وغيرها من الممتلكات.

معظم النوادي تفرض رسوما على الأعضاء الجدد: رسوم مبدئية، أو مدفوعات أسهم رأس المال، أو في بعض الأحيان مزيج من الاثنين. فهل يجب معاملة هذه المبالغ على أنها إيرادات، وتسجل كجزء من زيادة الإيرادات على مصاريف الدورة؟ الجواب يعتمد على طبيعة المدفوعات.

- **أسهم رأس المال**

الأندية هي عادة النوع الوحيد من (م.غ.هـ.ر) التي لديها أسهم رأس المال تمثل حصص الأعضاء في المنظمة. توفرها النوادي عادة من أجل استرداد أسهم رأس المال عند انتهاء العضوية، أو حق النقل المباشر لملكية الأسهم

* أنظر تفصيل المعالجة المحاسبية للتوحيد المحاسبي في مبحث: عمليات الاندماج والاستحواذ من الفصل الثالث.

[1] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, p270

للآخرين. وفقا لذلك، لا تعتبر مدفوعات أسهم رأس المال إيرادات، وينبغي الإبلاغ عنها بمثابة إضافة مباشرة لصافي أصول المؤسسة. ستعرض هذه الإضافة بعد خانة: "فائض الإيرادات على المصاريف"، وقبل "التغير في صافي الأصول". ولأن هذه المدفوعات ليست تبرعات للنادي، فلا يمكن أن تظهر في واحدة من الفئات المقيدة من صافي الأصول . وبالتالي، افتراضيا، يجب أن تدرج في الفئة غير المقيدة، على الرغم من أنها ينبغي أن تعتبر، إلى حد ما في طبيعتها، من الإضافات إلى رأس مال النادي. يوصي المنظرون أن يظهر مبلغ صافي الأصول غير المقيدة التي تعزى إلى هذه الإضافات كبند منفصل في صافي الأصول غير المقيدة في الميزانية.[1]

- **الرسوم المبدئية**

الرسوم المبدئية أو الأولية هي رسوم غير قابلة للاسترداد، والتي تعتبر عادة مساهمات يجب الإبلاغ عنها كإيرادات. معظم الأندية التي لديها رقم أعمال معتبر تنظر إلى الرسوم المبدئية كدخل إضافي قابل للانفاق، والذي ينبغي الإبلاغ عنه على هذا النحو. يتم الإبلاغ عن الرسوم المبدئية في فئة الأصول غير المقيدة ، إلا إذا، كما هو متبع في بعض الأندية، كان من المعلوم والمتفق بين الأعضاء أن هذه الرسوم خاصة بعمليات تطوير رأس مال النادي. في هذه الحالة، تعتبر الرسوم مقيدة مؤقتا.

بدلا من ذلك، يجادل البعض بأن الرسوم المبدئية مماثلة لمدفوعات رأس المال التي يجب الإبلاغ عنها بمثابة إضافة مباشرة لصافي الأصول، مثل أسهم رأس المال، لأن هذه الرسوم تمثل حصة العضو الجديد من الأسهم. وينبغي الإبلاغ عنها كإيرادات في بيان الأنشطة. وبهذه الطريقة، يرى القارئ كل الإيرادات المستلمة من طرف النادي. بما أن الرسوم المبدئية لا تسترد، فهي تمثل بشكل واضح إيرادات للنادي، رغم أنها دخل مختلف عن الإيرادات السنوية العادية من المستحقات أو المبيعات.

تسمح بعض الأندية بدفع الرسوم المبدئية بالتقسيط على مدى عدة سنوات. في هذه الحالة، ينبغي الإبلاغ عن هذه الرسوم مع اقتراب موعد دفع الأقساط. ليس من المناسب أن تسجل كامل الرسوم في تاريخ انضمام العضو إلى النادي؛ في معظم الحالات، فإن النادي لن يصر على الدفع إذا استقال العضو قبل تاريخ استحقاق الأقساط اللاحقة.[2]

- **محاسبة الأصول الثابتة**

ينبغي على النوادي التي تملك المباني والأصول الثابتة الرئيسية الأخرى رسملة هذه الأصول واتباع الممارسات المحاسبية للاهتلاكات. هذا مناسب بما أن الأندية بحاجة إلى معرفة تكلفة خدمات معينة يتم تقديمها لضمان أن هيكل

[1] SFAS 150, *Accounting for Certain Financial Instruments with Characteristics of Liabilities and Equity*, FASB ASC 480-10.

[2] Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, p360

التسعير يغطي جميع التكاليف. ولأن الأصول الثابتة تفقد قيمتها مع الزمن، يمثل الاهتلاك عملية تخصيص تكاليف الأصول على مدى أعمارها الإنتاجية. خلاف ذلك، هو ترك إدارة النادي والأعضاء مع فهم غير كافٍ لتكاليف تقديم خدمات معينة، مع احتمال الحاجة إلى تقييم خاص في تاريخ شراء أصول ثابتة جديدة.

- **الدخل غير المتعلق بالأعمال**

توفر العديد من الأندية خدمات ليس فقط للأعضاء، ولكن لضيوفهم أيضا، وفي بعض الحالات لعامة الجمهور ككل. إذا كان الدخل غير المرتبط بالأعمال معتبرا يمكن أن يعرض النادي لخطر زوال ميزة الإعفاء الضريبي، فضلا عن إنشاء الدخل الخاضع للضريبة. وفقا لذلك، من المهم جدا أن الأندية تتعقب العائدات والنفقات المتعلقة بغير الأعضاء. هذا عادة ما ينطوي على نظام مفصل للتقارير ومسك الدفاتر.[1]

3- منظمات الأداء الفني Performing Arts Organizations

تشمل منظمات الأداء الفني مجموعة واسعة من المنظمات: المجموعات المسرحية، الباليه، الأوبرا، السمفونيات، وما شابه ذلك. في معظم الحالات، تعتمد هذه المنظمات على مبيعات التذاكر كمصدر أساسي للدخل، ولكنها تعتمد بشكل كبير على الدعم الشعبي أيضا. وهي تتراوح في حجمها من تلك المعتمدة في نشاطاتها على المتطوعين بشكل كلي، إلى المجموعات المهنية.

- **الاعتراف بالمصاريف**

مشكلة التقارير الأساسية للعديد من منظمات الفنون المسرحية هي توقيت الاعتراف بالمصاريف لمنتجات معينة لم يتم تنفيذها بعد. فهل يجب على الشركة المسرحية التي تكبدت تكاليف لأداء مسرحية جديدة، التي لن تفتح حتى الدورة القادمة، تسجيل هذه التكاليف في الفترة الحالية، أو ينبغي تأجيلها حتى الفترة اللاحقة؟ القاعدة العامة هي تأجيل التكاليف لربطها مع الإيرادات. ينبغي أن تنتهي الفترة المشمولة بالتقرير السنوي لمعظم منظمات الفنون المسرحية بعد وقت قصير من نهاية الموسم مباشرة ، وهذا للحد من هذا النوع من القضايا، فضلا عن عدد كبير من مشاكل مسك الدفاتر.[2]

[1] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2011), Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations, Op. Cit, P238

[2] Idem

الاعتراف بإيرادات التذاكر

السؤال ذو الصلة هو متى يتم الاعتراف وتسجيل إيرادات التذاكر: هل عندما تباع أو في تاريخ الأداء؟ يجب أن تسجل عائدات التذاكر عند اكتسابها، أي في تاريخ الأداء. هذا مهم بشكل خاص للمنظمات التي ليها مبيعات تذاكر سلفا لموسم لاحق.

يجب توزيع الإيرادات من مبيعات تذاكر الموسم والاشتراكات بالتناسب خلال العروض التي تغطيها الاشتراكات. أحيانا تكون أسعار التذاكر للمناسبات الخاصة أعلى من المعتاد، وتتضمن ما يمكن اعتباره مساهمات. بما أنه يجب الإفصاح عن المساهمات على حدة لمانحيها (لأغراض الاقتطاع الضريبي)، ينبغي على المنظمة تسجيل هذا الجزء من سعر التذكرة كمساهمة.[1]

تسجيل الأزياء وأدوات المسرح كأصول ثابتة

هل ينطبق تسجيل الأصول الثابتة على الأزياء ومعدات المسرح؟ في المبدأ، "نعم"، ولكن في الواقع نادرا ما يتم تطبيق ذلك. المعنى الضمني لتسجيل الأصول الثابتة هو أنها تملك قيمة مستقبلية، والتي من شأنها أن تدر إيرادات تمتص تكاليفها. ربما هذا يمكن أن ينطبق على شركة أداء فني لديها أصول تستعملها موسما بعد آخر. في هذه الحالة، يجب أن تسجل الأزياء ومعدات المشاهد كأصول، ويتم اهتلاكها على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها.

من جهة أخرى، فإن معظم شركات الفنون المسرحية لا تؤدي نفس العروض على جدول منتظم، بالتالي فإن الأصول المستخدمة من الأزياء ومعدات المشاهد ربما تضمن قيمتها للموسم الأول فقط. إذا كان الأمر كذلك، ينبغي صرفها حاليا.

عرض القوائم المالية

بما أن المساهمات عادة ما تكون جزءا أساسيا من مداخيلها، ينبغي أن تفكر منظمات الفنون المسرحية في شكل بيان يؤكد على دور هذه الهبات في الحفاظ على قدرة المنظمة على السداد. الصيغة الموصى بها هي إظهار أول خسارة من العمليات، ثم دخل المساهمات. فيما يلي، في شكل مختصر جدا، مثال على ذلك:

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, p363

الجدول رقم 1-13: عرض القوائم المالية لمنظمات الفنون المسرحية

مبيعات التذاكر		500,000
-المصاريف:		
تكاليف الإنتاج	(600,000)	
العامة والإدارة	(50,000)	(650,000)
الخسارة من العمليات		(150,000)
مداخيل المساهمات	170,000	
تكاليف جمع التبرعات	(10,000)	160,000
الفائض السنوي		10,000

المصدر:

Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition, P363

ثانيا: مؤسسات المرافق العامة والمؤسسات الخيرية الخاصة

1- **مؤسسات المرافق العامة**

- **المكتبات**

وهي المكتبات غير الهادفة للربح والمكتبات غير الحكومية. أما المكتبات التي تديرها الحكومة فعادة ما تتبع المبادئ المحاسبية للصناديق المشتركة للمؤسسات الحكومية.

رغم عدم وجود معايير صريحة تلزم بتسجيل الكتب كأصل في البيانات المالية، هناك حجة نظرية قوية بأنها يجب أن تسجل كذلك. هناك طريقة واحدة لتبسيط عملية حفظ سجلات الكتب لمكتبة ما، وهي استخدام كمية قياسية كقيمة لكل إصدار، بدلا من تتبع التكلفة الحالية أو القيمة العادلة لكل كتاب مكتسب على حدة، ومن ثم تكون البيانات الوحيدة المطلوبة هي عدد وحدات الإصدار المعروفة دائما.

من جهة أخرى، عندما يتم تسجيل الكتب كأصل، فإن الممارسات المحاسبية للاهتلاك مناسبة بشكل طبيعي لأن معظم الكتب مؤرخة. في حين أنه من الصعب تحديد عمر موحد لجميع أنواع الكتب، فإن العمر من ثلاث إلى عشر سنوات معقول جدا. لا ينبغي تطبيق ممارسات الاهتلاك لمجموعة الكتب النادرة التي من المرجح أن تحتفظ بقيمتها على مدى فترة طويلة من الزمن. وفقا لذلك، ينبغي أن يستمر في تسجيل الكتب النادرة، التي ترتفع قيمتها باستمرار، بالتكلفة التاريخية في تاريخ الاقتناء، ولا يتم تحيينها بالقيمة العليا.[1]

- **المتاحف**

[1] Paul A. Copley (2011), Essentials of Accounting for Governmental And Not-For-Profit Organizations, Tenth Edition, Mc Grow Hill Irwin, USA, P301

تشمل المتاحف جميع المؤسسات غير الحكومية التي تحافظ على مجموعة من التحف والمقتنيات المعروضة للجمهور، مع، أو دون، رسوم الدخول. بعض المتاحف التي لا تجمع رسوم الدخول تقترح أن يدفع الزوار مساهمات خاصة.

أ. تقييم المقتنيات كأصول

السؤال المثير للجدل هو هل من المفيد والعملي تضمين المقتنيات والتحف في ميزانية المتحف أو المنظمات المماثلة (حدائق الحيوان، المشاتل، المكتبات، الخ). ترك الأدب المحاسبي السابق هذا العرض بشكل اختياري لكل منظمة. الأمر يختلف عمليا؛ على الرغم من أن معظم المتاحف لا تشمل هذا المبلغ (أو تستخدم مبلغا رمزيا)، هناك أقلية كبيرة لا تقوم برسملة كل مقتنياتها أو أجزاء منها.

أولئك الذين يفضلون رسملة المقتنيات يحتجون بالقول بأن المقتنيات تندرج تحت تعريف الأصول (البيان رقم: 06 للمفاهيم الأساسية لـ (م.م.م.م). بالتالي، ينبغي أن تسجل حتى لا يتم حذف قيمة موارد كبيرة من البيانات المالية. أما أولئك الذين يعارضون رسملتها، بما في ذلك العديد من القائمين على المتاحف، فيحتجون بالعديد من الحجج، ومنها:[1]

- أي قيمة مسجلة لاحقا لعملية استحواذ مبدئية لا معنى لها نظرا للتقلبات الواسعة في الأسواق لمثل هذه العناصر، وصعوبة التنازل عن البعض منها؛
- سيكون من المستحيل تقريبا لمتحف من أي حجم تقييم العمل المطلوب لإنشاء قيمة أولية لمجموعة مقتنياته، إن لم تتم رسملتها سابقا (بعض المتاحف لديها عشرات الملايين من المقتنيات)، ولا الحفاظ على السجلات الجارية؛
- حتى إذا كان من الممكن الحصول على قيم دقيقة لإدراجها في الميزانية ستكون في أحسن الأحوال لا معنى لها (لأن معظم المجموعات لا يمكن، أو لن يتم، أبدا بيعها، ولا ينظر المقرضون إليها كضمان للقروض)، أو تكون في أسوأ الأحوال ضارة (إجبار قراء القوائم المالية على التركيز على القيمة الضخمة للمقتنيات بدلا من التركيز على التشغيل الحقيقي لأصول المؤسسة).

بالنسبة للمنظمات تختار عدم الرسملة، سوف تُظهر عمليات الاستحواذ كانخفاض في صافي الأصول، ولن يتم الإبلاغ عن العناصر المتبرع بها، لا بالزيادة ولا بالنقصان، في صافي الأصول. وتطلب بعض الإفصاحات عن هذه المقتنيات.*

ب. محاسبة الأصول الثابتة

[1] Michael O'Hare & others, *Capitalizing Art Museum Collections: Awkward for Museums but Good for Art and for Society*, University of California, 2005, P3-14

* سبق تفصيل هذا الأمر في مبحث محاسبة المساهمات والمقتنيات المجمعة من الفصل الثاني.

باستثناء المقتنيات المجمعة، يجب على المتاحف رسملة واهتلاك باقي أصولها.

ت. المرافق المساهم بها

تتطلب (م.م.م.ع) أن تعكس المتاحف، التي تتلقى مرافق دون إيجار (أو إيجار مخفض)، قيمة هذه المرافق باعتبارها مساهمات ومصاريف على حد سواء. وينطبق هذا على المتاحف التي تشغل المباني المملوكة للدولة، باستثناء بعض الحالات التي يكون فيها المبنى نفسه عملا فنيا، فإنه قد لا يكون من الممكن تحديد قيمة الإيجار بشكل موضوعي.

2- **المؤسسات الخيرية الخاصة**

يستخدم مصطلح "المؤسسات الخيرية الخاصة" للإشارة إلى تلك المنظمات التي لا تلتمس عموما أموالا من الجمهور، وتعتمد مداخيلها بشكل أساسي على الأوقاف. في بعض الأحيان، تتلقى المؤسسات الخيرية الخاصة هبات جديدة ولكنها تأتي من عدد قليل نسبيا من الأفراد.

- **توقيت تسجيل الالتزام عن المنح المقدمة للآخرين**

في حين أن هذا لا يقتصر على المؤسسات الخيرية فقط، ولكنه محل جدل واسع في هذا النوع من (م.غ.هـ.ر). في أحيان عديدة، تهب هذه المؤسسات المنح المستحقة في أقساط على مدى عدة سنوات. تعتمد الدفعات اللاحقة على الأداء المرضي أو الامتثال لاتفاقية المنحة الأصلية؛ وعلى هذا النحو، يكون الالتزام عن الدفعات المستقبلية مشروطا إلى حد ما. تتعلق المسائل المحاسبية هنا بتوقيت تسجيل هذه الالتزامات والمصاريف ذات الصلة من قبل المؤسسة.

تاريخيا، اتخذت هذه المؤسسات ثلاثة مناهج محتملة: المنهج الأول يفضل الاستمرار في معالجة المدفوعات للمؤسسات المستفيدة من المنح على أساس نقدي. ووفقا لذلك، تسجل التزامات المنح المستقبلية كمصاريف فقط عندما يتم دفعها (لا يسجل أي التزام بما أن الدفع النقدي يتزامن مع التسجيل كمصاريف).

يعتمد المنهج الثاني على تسجيل كل من المصاريف والمتطلبات للالتزام الكلي في الوقت الذي يتم فيه إبلاغ المؤسسة المستفيدة من عزم المؤسسة المانحة على منحها مبالغ معينة.

القليل من المؤسسات تتبع المنهج الثالث، أين تسجل بكلا الحالتين: كمصاريف والتزام. هذه المبالغ يخصصها مجلس الأمناء لمجالات معينة (على سبيل المثال، أبحاث السرطان). يحدث هذا الإجراء عادة قبل اختيار المستفيدين من المنح، وهو غير ملزم لأن الهدف منه هو فقط التأكد أين تنفق المؤسسة هذه الأموال. حيث يتم تسجيل هذه "الاعتمادات"، تعامل المؤسسة، على نحو فعال، المبلغ الذي خَلُص المجلس أنه سينفق في مجال معين في المستقبل

كمصروف. يتم هذا التسجيل في وقت الاعتماد، تمييزا له عن التسجيل وقت إبلاغ المستفيدين بالمنحة التي ستمنح لهم.[1]

المشكلة الحقيقية تكمن في تحديد متى تخضع المنحة لمتطلبات الأداء الروتينية فقط، والتي لا تتطلب مراجعتها والموافقة عليها لاحقا. معظم قرارات المنح تتضمن لغة تتطلب بعض التقارير المرحلية من قبل المؤسسة المستفيدة ومراجعة من قبل المؤسسة المانحة. السؤال الذي يجب أن يطرح هو متى تصبح: "متطلبات الأداء الروتينية" أساسا لإعادة تقييم منح المؤسسة في كل مرة تتلقى تقريرا من قبل المستفيدين؟

لا توجد إجابة سهلة عن هذا السؤال، فمن الضروري فحص النص الوارد في وثيقة التبليغ بالمنحة بعناية دقيقة. إذا كان من الواضح أن المؤسسة قد اتخذت القرار لجعل المدفوعات السنوية المقبلة رهينة بتنفيذ المؤسسة المستفيدة لبعض القيود والشروط، والتي تستطيع هذه الأخيرة الوفاء بها؛ عندها تكون المنحة غير مشروطة أساسا، ويجب أن يتم تسجيل المبلغ الكامل من الدفعات المستقبلية. من ناحية أخرى، إذا كان نص المنحة يشير ببساطة إلى النية العامة للمؤسسة هي النظر في الطلبات المستقبلية بشكل إيجابي، أي تخضع لمراجعة شاملة في ذلك الوقت، فإن الدفعات المستقبلية ستكون مشروطة، ولن تسجل حتى يتم استيفاء الشرط. هذا لن يشكل نوعا من التزام المنح الذي ينبغي الإبلاغ عنه، لأنه يتوقف على قرار محتمل في المستقبل.

مثال:01: نص المنحة يشير إلى عدم تسجيل الدفعات المستقبلية

يمنح مجلس أمناء مؤسسة D. E. Martin Foundation إلى مؤسسة Karen J. Sylvestre لرعاية المرأة مبلغ 100,000$ لتأسيس برنامج لرعاية المراهقات الفارات من بيوتهن في منطقة Detroit. سيقوم طاقم المؤسسة بمراجعة دقيقة لاستخدامات هذه الأموال خلال الأشهر الاثني عشر الأولى، وبناء على تقييمهم لفعالية البرنامج، سيتم النظر في طلبات سنوية إضافية بمبلغ 100,000$ لتمويل برامج السنتين الثانية والثالثة.

المصدر:

Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition, P367 & Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2011), Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA.

فمن الواضح أن المؤسسة سوف تحقق العام المقبل في استخدامات مبلغ المنحة الأول، ثم تتخذ قرارا بشأن الدعم في المستقبل. ومع ذلك، على أساس نية المؤسسة المانحة، يمكن للمؤسسة المستفيدة وضع خطة برنامجها على افتراض أنه من المرجح الحصول على الدعم الإضافي في السنتين التاليتين.

[1] Paul A. Copley (2011), Op. Cit, P305

مثال: 02: نص المنحة يشير إلى وجوب تسجيل الدفعات المستقبلية بالكامل

في هذه الحالة، يبدو واضحا إلى حد ما أن المؤسسة المانحة التزمت لمدة ثلاث سنوات، لذلك ينبغي تسجيل كامل المبلغ: 300,000$ (مخفضة للقيمة الحالية) كمصروف وكالتزام على حد سواء، في تاريخ تنفيذ المنحة. (بالمقابل، تسجل المؤسسة المستفيدة الأصول والإيرادات).

هدف (م.م.م.ع) من كل ما سبق هو أنه يجب على المؤسسة المانحة تسجيل المنح إذا كانت الدفعات المستقبلية ستتم بشكل روتيني، أما إذا لم تتخذ المؤسسة بعد قرارا نهائيا بشأن هذه الدفعات، فلا يجب أن تسجلها.*

قد يتساءل القراء حول سبب تسجيل مبلغ الالتزامات باعتبارها خصوما ومصاريفا على حد سواء في العام

يمنح مجلس أمناء مؤسسة D. E. Martin Foundation إلى مؤسسة Karen J. Sylvestre لرعاية المرأة مبلغ 300,000$ لتأسيس برنامج لرعاية المراهقات الفارات من بيوتهن في منطقة Detroit. ستقوم المؤسسة بدفع مبلغ 100,000 بشيك، ومبلغ إضافي مماثل خلال السنتين المقبلتين. دفع المبالغ المستقبلية يتوقف على استلام المؤسسة لتقرير من طرف المؤسسة المستفيدة يتضمن بالتفصيل استخدامات مبلغ المنحة الأول، تقييم نتائج البرنامج، والميزانيات التفصيلية في بداية كل سنة.

المصدر:

Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition, P367 & Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2011), Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA.

الحالي. تعتمد إيرادات المؤسسات الخيرية مستمدة بصورة رئيسية على مداخيل الأموال الوقفية، لهذا يجب أن تسجل الدفعات في السنوات المقبلة كمصاريف في تاريخ إنشاء الدخل التي سيتم استخدامه لسداد التزامات المنح.

⇦ مؤسسات المجتمع المدني

تختلف مؤسسات المجتمع المدني عن المؤسسات الخيرية الخاصة أساسا في كون مصدر مساهماتها هو المجتمع بصفة عامة، بدلا من شخص واحد أو عائلة. وهذا من شأنه أن يظهر اعتبارات ضريبية قانونية معينة، ولكنها لا تؤثر على

* لهذه المسألة علاقة مباشرة بالتفرقة بين التعهدات المشروطة والمقيدة. هذا المفهوم ينطبق على كل من المتعهِد والمتعهد له على حد سواء. يرجى الرجوع إلى مبحث المعالجة المحاسبية للمساهمات أين تم التطرق لهذا التمييز.

المعالجة المحاسبية أو التقارير المالية. وفقا لذلك، كل المبادئ المحاسبية وطريقة إعداد التقارير التي نوقشت أعلاه تنطبق على مؤسسات المجتمع المدني وكذلك جميع المؤسسات الخيرية الخاصة الأخرى.[1]

ثالثا: المؤسسات الدينية، التعليمية والإعلامية

1- **الدينية**

الكنائس

في هذا القسم، نناقش الأبرشيات الفردية والكنائس تمييزا لها عن المنظمات الدينية التي سنتطرق إليها لاحقا في هذا الفصل. عادة ما تتلقى هذه المنظمات الإيرادات كمساهمات مباشرة من الأعضاء.

أ. المحاسبة على الأساس النقدي *Cash Basis Accounting*

معظم الكنائس تحتفظ بسجلات محاسبية على أساس نقدي للمحاسبة، وذلك أساسا لسهولة حفظ السجلات. عادة ما يكون هذا مناسبا، على الأقل لأغراض البيانات المالية الداخلية المرحلية. ومع ذلك، إذا كانت هناك أي مبالغ مادية من الالتزامات أو الأصول غير المسجلة في نهاية الفترة المحاسبية، فينبغي أن تنعكس على البيانات المالية.

لا يقترح، على سبيل المثال، أن يتم تسجيل الأرباح غير المحصلة أو الفائدة على الاستثمارات إذا لم تكن مبالغها معتبرة في مجموعها. ولعل أسهل طريقة لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة للمستحقات هو أن نسأل ما إذا كان المجلس قد يتخذ قرارات مختلفة حول إدارة المنظمة إذا تم الإبلاغ عن جميع المستحقات في البيانات المالية. إذا كان الجواب "نعم"، فهي مادية ويجب أن يتم تسجيلها.

العديد من الكنائس تستمر في تقديم التقارير على أساس نقدي، وليس هناك من سبب للتغيير ما دام المجلس يعترف بحدود هذا النوع من التقارير. إذا تم ذلك، يُوصَى بعرض العناصر الأساسية من الأصول والخصوم غير المسجلة في الملاحظات في نهاية الدورة. وفي الوقت نفسه، فإنه من المهم أن ندرك أنه إذا دققنا البيانات المالية للكنيسة، فإن أي محاسب مستقل لن يكون قادرا على القول أنه تم إعداد القوائم المالية وفقا لـ (م.م.م.ع) إذا تم إعدادها على الأساس النقدي (إلا إذا كانت، في رأي المحاسب، المبالغ غير المسجلة غير مادية).[2]

ب. الأصول الثابتة والاهتلاكات

[1] Lester M. Salamon (2001), *Scope and structure: the anatomy of the America's nonprofit sector, from the nature of the nonprofit sector*, edited by J. Steven Ott, Westview Press, p24

[2] Paul A. Copley (2011), Op. Cit, P397

تعتبر محاسبة الأصول الثابتة والاهتلاكات للكنائس مجالا صعبا بسبب تعقيد عملية مسك الدفاتر. معظم الكنائس لا تطبق مبدأ رسملة الأصول الثابتة، والقليل منها يطبق الممارسات المحاسبية للاهتلاكات. ومع ذلك، ينبغي تسجيل الأصول الثابتة كأصول، واتباع طرق محاسبة الاهتلاكات.

ت. كفاءة موظفي مسك الدفاتر

المشكلة الأخرى التي تواجه في محاسبة الأصول الثابتة والاهتلاكات هي أن الكنائس كثيرا ما تواجه صعوبات في مسك الدفاتر. عادة، أمين الصندوق هو الشخص الذي يقوم بتسجيل وحفظ السجلات. نوعية السجلات والبيانات المالية متعلقة مباشرة بكفاءات الأفراد وتوفر الوقت. بالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يتم تغيير القائمين على هذه المنظمات الدينية، ومن بينهم أمناء الصناديق وبعضهم أقل مهارة من سابقيهم. وبالتالي، فإنه من الأهمية بمكان أن يوضع نظام بسيط حتى لا تتعقد الأمور في وقت ما في المستقبل.

المؤسسات الدينية الأخرى عدا الكنائس

مصطلح " المؤسسات الدينية،" الذي سيناقش هنا، يستبعد الكنائس الفردية التي تمت مناقشتها سابقا. كما تتضمن أيضا المنظمات الدينية المؤسسة لخدمة الاحتياجات الخاصة على أساس إقليمي أو وطني، وكذلك المنظمات المعنية بالإدارة الوطنية للكنائس أو أنشطتها المحلية والخارجية.

أ. القوائم المالية المجمعة

أحد الأمور الصعبة للمنظمات الدينية هو تحديد المنظمات المترابطة معها ماليا من أجل إعداد البيانات المالية الموحدة على النحو المطلوب من قبل (م.م.م.م).* مفتاح تحديد متى يكون التوحيد مناسبا يعتمد بشكل كبير على العلاقة المالية بين هذه المنظمات. لا يوجد أي شرط لإعداد البيانات المالية المجمعة إلا إذا تم تحويل كافة الأموال المجمعة من قبل المؤسسات الفرعية للمؤسسة المعدة للتقارير، أو استخدامها لمصلحتها. وهكذا، على سبيل المثال، لا تُلزَم أبرشية ما بتوحيد البيانات المالية لوحدات الكنيسة الفردية في نطاق ولايتها لأغراض التقارير. في حين أنه يمكن لوحدات الكنيسة الفردية جمع الأموال باسم الكنيسة، هذه الأموال ستستخدم إلى حد كبير لأغراض محلية، و ينقل جزء منها فقط إلى الأبرشية.[1]

ب. المخصصات من المؤسسات الأخرى

تتلقى المنظمات الدينية في كثير من الأحيان مخصصات من المنظمات المنتسبة لها محليا أو إقليميا. وعادة ما يتم إنشاء تخصيص من قبل المنظمة "الأم" في بداية السنة المالية. السؤال المحاسبي الذي غالبا ما يطرح هنا حول توقيت

---

* *FASB ASC 958-810*

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, P369

الاعتراف بالدخل؛ فهل ينبغي أن يكون في بداية العام عندما يتم تحديد المخصصات، في تاريخ دفعها، أو بالتناسب على مدار السنة؟

إلا إذا كان المبلغ الواجب دفعه من قبل المنظمة الأم مؤهلا ليكون تعهدا غير مشروط، ينبغي أن يكون الاعتراف بالدخل عادة على أساس تناسبي على مدار العام، نظرا لأنها فعليا مدفوعات مقابل خدمات يفترض أن يتم تقديمها على مدار العام. تبين التجربة أنه عادة لا يتم دفع المبلغ الكامل للمخصصات، لذلك، يجب تسجيل المبلغ الذي يتوقع تحصيله فقط على أساس تناسبي. كما يجب مراجعة المبالغ غير المدفوعة في نهاية العام لإمكانية التحصيل.[1]

ثانيا: المؤسسات التعليمية

1. مؤسسات البحث العلمي

مؤسسات البحث العلمي هي تلك المنظمات التعليمية التي لا تهدف للربح، والمؤسسة في المقام الأول لإجراء أبحاث في مجالات معينة، عادة بموجب عقد مع الوكالات الحكومية، المؤسسات الخاصة، أو أطراف ثالثة.

يجب أن تسجل إيرادات العقد كإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء شروط العقد. في معظم الحالات، يحدث هذا عندما يتم تكبد النفقات التي يمكن أن تفرض على العقد.

تتلقى بعض المنظمات البحثية والعلمية منحا غير مقيدة لاستخدامها في تنفيذ البرامج أو تغطية نفقاتها العامة. عادة ما تقدم هذه المنظمات ميزانيات للمنظمات المانحة تتضمن الإطار الزمني ونوع الأنشطة التي سيتم تنفيذها بهذه الأموال. عندما تكون هذه المنح بمثابة عملية شراء لخدمات المؤسسة من طرف المانح، ينبغي أن يكون الاعتراف بهذه المنح غير المقيدة على أساس إطار زمني؛ أي، بالتناسب خلال الفترة التي تحددها المنحة. إذا قدمت المنظمة البحثية ميزانية للجهة المانحة تشير إلى الاستخدام غير المتكافئ لهذه الأموال غير المقيدة، ينبغي عندها الاعتراف بإيرادات المنحة في الفترة الزمنية المنصوص عليها في الميزانية المقدمة. إذا كانت مبالغ المنحة متعلقة بهبات غير مشروطة للجهات المستفيدة، فإنه ينبغي الاعتراف بها مثل كل الهبات الأخرى، أي، فور استلام الهبة أو التعهد.

الاعتراف بالإيراد هو مستقل عن الاستلام الفعلي للنقد في إطار المنحة. في بعض الحالات، يدفع المانحون مبلغ المنحة بأكمله مقدما، وفي حالات أخرى، بشكل متأخر. عندما يتم دفع المنحة التي هي شراء للخدمات مقدما، يجب أن تسجل على أنها "إيرادات منحة مؤجلة" في الميزانية. إذا كانت في جوهرها مساهمة، يتم تسجيلها كإيرادات فور

[1] Ibid, P370

استلامها. عندما يتم دفع المنحة بشكل متأخر، يتم تسجيلها كمبالغ مستحقة التحصيل في وقت الاعتراف بالإيرادات.[1]

2. المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة

المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة هي تلك المؤسسات التي تقدم تعليما دون المستوى الجامعي، والتي تعتمد في مداخيلها على الرسوم الدراسية والتبرعات من مصادر خاصة. ويستثنى من هذه الفئة أنظمة المدارس التي تدعمها الحكومة.

تقليديا، تميل المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة إلى اتباع الدليل المحاسبي المعتمد في الكليات والجامعات، الذي لا يشجع الإبلاغ عن الاهتلاكات. ومع ذلك، تلزم (م.م.م.ع) بوضوح المدارس الخاصة باستخدام محاسبة الاهتلاك. رغم ذلك، لم تكن معظم المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة تتبع تقنيات محاسبة الاهتلاك في الماضي. في رأي المنظرين، أحد أسباب المشاكل المالية في هذه المدارس هو أنها لم تكن تدرك تماما التكلفة الحقيقية لتشغيلها؛ وبناء على ذلك، جعلت الرسوم الدراسية الخاصة بها منخفضة جدا. الاهتلاك هو تكلفة، وإن لم يكن تكلفة نقدية، ينبغي الإبلاغ عنه كمصاريف حتى تعكس البيانات المالية بدقة التكاليف الفعلية للمدرسة.[2]

ثالثا: المؤسسات الإعلامية

وتشمل محطات البث العامة ومحطات الإذاعة والتلفزيون غير التجارية.

1. المنح المتلقاة لإنتاج برامج

كثيرا ما تطرح تساؤلات حول ما إذا كانت المنح المحصلة لضمان إنتاج برامج معينة عبارة عن مساهمة أو عملية تبادل. تكون وعود تقديم المساهمات إما مشروطة أو غير مشروطة؛ مثال المشروطة أن يقول المانح: "سوف تتلقى هذه المنحة فقط إذا وافقت على إنتاج هذا البرنامج"، ولم تقرر المحطة بعد إنتاج البرنامج، أو أن إنتاج البرنامج يتوقف على قدرة المحطة على استقطاب أموال إضافية كافية لتغطية تكاليف الإنتاج المتوقعة. يمكن الحصول على المنح من مؤسسة

[1] Warren Ruppel (2007), Op. Cit, P94

[2] Gregory S. Allison & others (2009), *Financial Accounting for Local and State School Systems*, National Center for Educational Statistics, U.S. Department of Education, USA, p141-148.

البث العام، محطات الإذاعة العامة الأخرى، منظمات الأعمال، المؤسسات والأفراد، أو الحكومات. تهدف بعض المنح لتغطية تكاليف إنتاج برامج جديدة، والبعض الآخر لتغطية نفقات بث برامج موجود ة.*

يتوقع أن معظم المنح لمؤسسات البث العامة ستكون عبارة عن مساهمات، إلا في الحالات التي يحتفظ المانح بالحقوق المستقبلية للسيطرة على استخدام البرنامج النهائي.[1]

2. مستحقات الأعضاء / التعهدات

يعتبر مساهمةً عادة المبلغُ الزائد عن أي علاوة معتبرة تقدم لعضو ما، لأن الأعضاء يحصلون، خلافا لذلك، على فوائد محدودة جدا. يمكن تسجيل التعهدات الشفوية المحصل عليها خلال الحملات المباشرة على الهواء لجمع التبرعات إذا دعمت بأدلة ملموسة. عادة ما تعتبر بطاقات التعهد التي يملؤها العمال في الاستوديو، بعد تلقيهم وعودا عبر المكالمات الهاتفية، أدلة كافية للسماح بتسجيل هذه التعهدات.[2]

* تمت مناقشة الفرق بين المساهمات ومعاملات التبادل في مبحث المعالجة المحاسبية للمساهمات في الفصل الثاني. أما الخدمات المقدمة من المتطوعين فتعالج مثل المساهمات من الخدمات. وتعالج الأصول المتبرع بها، بما في ذلك استخدام المرافق والمعدات المجانية أو مخفضة الإيجار، وفقا لـ(م.م.م.ع) . ويجب أن تتتبع تكاليف إنتاج البرامج المتطلبات الموجودة في: FASB ASC 920 - 926

[1] Table 5.1& AICPA *NFP Audit Guide*, par. 5.09-5.13,

[2] Idem

خلاصة الفصل الأول

يعمل القطاع الثالث على الحفاظ على التوازن بين القطاعين العام والخاص، من خلال تحمل العبء عن الدولة في الكثير من الخدمات، لاسيما في مجالات الصحة، التعليم، الخدمات الإنسانية، والمنفعة الاجتماعية العامة.

باختصار، اتجه القطاع التطوعي لتوفير رأس المال الاجتماعي للمجتمع. فهو حر بما فيه الكفاية من القيود التي تقيد القطاع الربحي (الحاجة المستمرة لإظهار الربح)، والقطاع العام (الحاجة للحفاظ على السيطرة)؛ لذلك فإن مؤسسات هذا القطاع لها أن تتصرف دون الالتزام بمبدأ أو فكرة معينة تقيد نشاطها.

من بين مسؤوليات (م.غ.هـ.ر) هي المعالجة المحاسبية للأموال التي تلقتها من الجهات المانحة. وتشمل هذه المسؤولية محاسبة الأموال الممنوحة لتستخدم في مشاريع معينة دون غيرها، أو تلك المنصوص على توجيه عائداتها لفئة محددة. بالتالي، فإن التركيز في (م.غ.هـ.ر) هو على المساءلة والإشراف والنظارة على هذه الموارد أكثر من تحقيق الأرباح.

بعض (م.غ.هـ.ر)، خاصة الصغيرة منها، تستخدم الأساس النقدي للمحاسبة. هذا الأخير يعكس فقط المعاملات التي تنطوي على التدفقات النقدية الفعلية؛ وهو عكس أساس الاستحقاق المطبق في (م.غ.هـ.ر) الكبيرة التي تستفيد من هذا المبدأ في تسجيل التعهدات ووعود المنح في الدورات اللاحقة.

إن القوائم المالية الأساسية لـ(م.غ.هـ.ر) هي: بيان المركز المالي (الميزانية)، بيان النشاطات وبيان التدفقات النقدية. يوفِّر بيان المركز المالي معلومات حول أصول المؤسسة، خصومها، وصافي أصولها في لحظة زمنيّة معيّنة؛ يوفر بيان النشاطات معلومات حول آثار المعاملات والأحداث والظّروف الأخرى التي تُغيّر مبالغ وطبيعة صافي الأصول؛ أما بيان التّدفّقات النّقديّة فمن شأنه أن يساعد الجهات المانحة والدّائنين في تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفّقات نقديّة إيجابية في المستقبل والوفاء بالتزاماتها وسداد مستحقّات البرامج.

إلى جانب القوائم المالية، يكتسي إعداد الميزانيات لمؤسسات القطاع الثالث أهمية بالغة، حيث يساعد على معرفة مركزها المالي وتقديم صورة صادقة عن وضعيتها المالية.

الفصل الثاني: المواضيع المحاسبية الخاصة بالمؤسسات غير الهادفة للربح

الثاني: المواضيع المحاسبية الخاصة بالمؤسسات غير الهادفة للربح

تتمتع الـ(م غ هـ ر) بخصائص تميزها عن المؤسسات التجارية، ومن أهمها اعتبار الربح وسيلة وليس غاية في حد ذاته، وهو ما انعكس على بياناتها المالية، وجعلها متميزة هي الأخرى عن تلك المتعلقة بالمؤسسات الربحية، وفي هذا الفصل سنستعرض مختلف المواضيع المحاسبية الخاصة بالـ(م غ هـ ر)، وذلك وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: محاسبة الصناديق وصافي الأصول

المبحث الثاني: محاسبة المساهمات والمقتنيات المجمعة

المبحث الثالث: الأصول المالية

المبحث الرابع: المؤسسات الشقيقة التابعة

المبحث الخامس: اتفاقيات تقسيم الفوائد

المبحث الأول: محاسبة الصناديق وصافي الأصول

يتناول هذا المبحث أهم المواضيع الخاصة بمؤسسات القطاع الثالث، وهي محاسبة الصناديق وصافي الأصول التي تعبر عن التزام المؤسسة غير الهادفة للربح للقيود والشروط المفروضة من الجهات المانحة حيث تقسم إلى مقيدة مؤقتا، ومؤبدة وغير مقيدة. هذه العناصر سيتم تناولها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: فئات الصناديق

المطلب الثاني: طرق العرض في البيانات المالية

المطلب الثالث: صافي الأصول

المطلب الأول: محاسبة الصناديق

تستعمل العديد من (م.غ.هـ.ر) محاسبة الصناديق لأغراض حفظ السجلات الداخلية والتقارير المالية الخارجية. محاسبة الصناديق تفصل الأصول والخصوم وأرصدة الصناديق إلى وحدات محاسبية منفصلة مرتبطة بأنشطة محددة والقيود التي فرضتها الجهات المانحة، أو الأهداف المسطرة من طرف كل مؤسسة.

(م.غ.هـ.ر) غير ملزمة باستخدام محاسبة الصناديق في عرض القوائم المالية. ولكن، لا يزال يتعين تصنيف مبالغ الصناديق التي يتم تقديمها في البيانات المالية في تصنيف الأصول الصافية المناسبة: غير المقيدة، المقيدة مؤقتا، أو المقيدة بشكل دائم. البيانات المالية التي أُعدت باستخدام محاسبة الصناديق ولم يتم فيها تقديم هذه التصنيفات للأصول الصافية لا تعتبر موافقة لـ(م.م.م.ع).

تعتبر محاسبة الصناديق غريبة نوعا ما بالنسبة لـ (م.غ.هـ.ر). بالتالي، هذا النوع من المحاسبة غير مألوف لدى معظم قراء البيانات المالية التجارية. لذلك، الغرض من هذا المبحث هو شرح هذا المفهوم وكيف يمكن أن يكون مفيدا. وعلى الرغم من متطلبات إعداد التقارير الخارجية لـ(م.م.م.ع) والقضاء على اشتراط تقديم معلومات عن الصناديق لإعداد التقارير الخارجية، قد تجد بعض (م.غ.هـ.ر) أن استمرار استخدام الصناديق لأغراض المراقبة الخاصة بها قد يكون مفيدا للغاية. ولكن، قد يختلف تطبيق هذا النوع من المحاسبة من مؤسسة لأخرى. كمثال على ذلك، قد تختار

مؤسسة ما استخدام صندوق واحد لمحاسبة جميع أنشطة أصولها الثابتة. وقد تختار أخرى إنشاء صناديق متعددة، أي صندوق واحد لكل نوع من الأصول.[1]

الصندوق هو جزء معين من مؤسسة ما؛ بعض المؤسسات لديها صندوق واحد فقط، وأخرى لديها عدة صناديق. يمكن أن تكون للصناديق خصائص مختلفة: بعضها غير مقيد من الناحية القانونية، أي أنها متاحة لكل نشاطات المؤسسة، تستعملها كما تريد . وهناك صناديق أخرى مقيدة قانونيا نتيجة الاشتراطات التي تضعها الجهات المانحة على الأموال الموقوفة التي تشكل الصندوق. عادة، كل الهبات التي لديها نفس النوع من التقييد (على سبيل المثال، كل الهبات الممنوحة لغرض أبحاث على السرطان أو جميع الأوقاف المؤبدة) يتم تجميعها معا في صندوق منفصل للأغراض المحاسبية. بالإضافة إلى ذلك، قد يقرر مجلس إدارة مؤسسة ما تخصيص بعض الموارد المتاحة في صندوق أو صناديق منفصلة (للاستثمار مثلا)، فهذه الصناديق عادة ما تكون غير مقيدة.

كثير من الناس يخلط بين "الصناديق" و"الأصول" (وخاصة النقدية)، أو ما هو معروف من قبل المحاسبين بـ"رصيد الصندوق". والمصطلحات الثلاثة مختلفة تماما:[2]

- الصندوق هو أي جزء من المؤسسة الذي يتم فيه الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المنفصلة؛
- الأصول هي الأشياء الثمينة التي تملكها أو تسيطر عليها المؤسسة. وتشمل الأصول النقدية والاستثمارات والممتلكات، والمبالغ المستحقة للمؤسسة؛

رصيد الصندوق هو رقم حسابي يتم الحصول عليه عن طريق طرح مجموع الخصوم من إجمالي الأصول. بل هو التمثيل العددي للثروة الصافية للمؤسسة، ولكن لا يوجد لديه أهمية أخرى. أرصدة الصناديق لا وجود لها إلا على الأوراق. على عكس الأصول، ليس للصناديق قيمة جوهرية ولا يمكن إنفاقها. كل من الأصول وأرصدة الصناديق (وكذلك الخصوم والإيرادات، والنفقات) هي جزء من السجلات المحاسبية للصندوق. تستخدم (م.م.م.ع) مصطلح "صافي الأصول" لوصف هذا العنصر من البيانات المالية.*

[1] Regina E. Herzlinger (1990), advantages of fund accounting in nonprofits, Harvard Business Review, P95

[2] Maria Aurora F. Tolentino & al (2006), Non-Profit Sector Accounting: Issues and Recommendations from Asia Pacific Societies, P33

* سيتم شرح تصنيفات صافي الأصول بالتفصيل لاحقا في مبحث "صافي الأصول" من هذا الفصل.

أولا: المفاهيم والقواعد الخاصة بالصناديق

تطورت محاسبة الصناديق كوسيلة لتسجيل الموارد أين كان استخدام تلك الموارد محدودا بالقانون، الجهات المانحة الوكالات المتعاقدة، مجلس إدارة المؤسسة، أو غيرها. من أجل الحفاظ على السجلات بالطريقة التي وفرت الاعتراف بهذه القيود لأغراض داخلية، وضعت بعض (م.غ.هـ.ر) سلسلة من صناديق منفصلة لمجموعة متنوعة من الأغراض المحددة. ويتكون كل صندوق من مجموعة من الأصول ذات التوازن الذاتي، الخصوم، ورصيد الصندوق.

تعكس محاسبة الصناديق مفهوم المساءلة، الإشراف أو النظارة، وتستخدم أساسا من قبل (م.غ.هـ.ر) والمنظمات غير الحكومية التي هي المسؤولة قانونيا عن مراقبة استخدام بعض الموارد لأغراض محددة فقط أو خلال فترات زمنية محددة. كمثال على هذا المفهوم، يمكن إيراد الأمثلة التالية:

- مؤسسة تربوية خيرية تتلقى مبلغ 150,000 من جهة مانحة تشترط أن يستخدم في برنامج تربوي خاص بذوي الاحتياجات الخاصة: أي لا يحق للمؤسسة استخدام المبلغ في غير هذا البرنامج؛
- مركز ثقافي خيري يقرر إنشاء مكتبة ملحقة بتكلفة تقديرية بمبلغ 500,000؛ فيبدأ حملة لجمعه يحدد فيها الغرض من المساهمة بدقة: هذا يعني لا يمكن استغلال الأموال المجمعة في غير مشروع المكتبة؛
- تلقى نادي الكشافة مبلغ 250,000 من أحد الكشافة القدامى يشترط أن يحتفظ به كصندوق وقفي دائم: مما يعني أنه لا يمكن صرف أصل الهبة أبدا، بل مداخيل استثمارها فقط؛
- منحت مؤسسة خيرية صحية هبة بمبلغ 100,000 لتستغل في السنة اللاحقة فقط: أي لا يمكن صرف الهبة هذه السنة، ولا بعد نهاية السنة اللاحقة.

ثانيا: فئات الصناديق

المؤسسة التي تتلقى العديد من المساهمات المقيدة، ولكل منها نوع مختلف من التقييد، تواجه مشكلة عملية تتمثل في التعقب والإبلاغ عن العديد من الصناديق المستقلة. في حين أنه من الممكن الاحتفاظ بسجلات منفصلة على أي عدد من الصناديق المقيدة، عادة ما يتم تجميع هذه الأموال عن طريق نوع التقييد من الجهة المانحة. على سبيل المثال، في صندوق حملة لبناء كلية، يمكن لأحد الواقفين أن يحدد أن الهبة المتبرع بها يجب استخدامها في مبنى جديد لقسم الكيمياء مثلا؛ وقد يشترط آخر أن تستغل هبته في بناء مرقد، وهكذا. كلا المثالين يمثلان مساهمات مقيدة لفئة من الصناديق يشار إليها عادة بصناديق البناء.

في الماضي، أعطيت مجموعة واسعة من الأسماء لفئات مختلفة من الصناديق. ومع ذلك، هناك أربع فئات أو مجموعات من الصناديق هي الأكثر استخداما من قبل (م. غ.هـ.ر) لأغراض إعداد التقارير. وصف الصندوق أو عنوانه يدل على النوع العام للقيود على الصناديق. وفيما يلي نوضح المجموعات الأربع الأكثر شيوعا:[1]

2- الصندوق المتداول غير المقيد: Current unrestricted fund

الصندوق المتداول غير المقيد هو الصندوق الذي يشمل الأنشطة العامة للمؤسسة. ويعرف أيضا بالصندوق غير المقيد، صندوق التشغيل، الصندوق العام ، الصندوق المتداول، أو الصندوق العام الحالي. لا يحتوي هذا الصندوق على موارد مقيدة، و يمكن لمجلس الإدارة استخدام مبالغ الصندوق لتنفيذ كل الأغراض التي تضمن بقاء واستمرارية المؤسسة. جميع المساهمات غير المقيدة، والهدايا والإيرادات الأخرى ينبغي أن تسجل في هذا الصندوق، باستثناء المعاملات التي تنطوي على نوع آخر من الصناديق.

3- الصندوق المخصص من مجلس الإدارة: *Board-designated fund*

الصناديق المخصصة من قبل مجلس الإدارة هي فئة فرعية من الصناديق غير المقيدة. تؤسس هذه الصناديق عندما يقوم المجلس بنقل أو فصل جزء من الأموال غير المقيدة في صندوق ينوي استخدامه لغرض محدد. يخصص المجلس موارد معينة لأغراض معينة، غالبا كجزء من عملية وضع الميزانية. في بعض الأحيان، قد يرغب المجلس رسميا في فصل الموارد التي يرغب في الاستفادة منها لغرض معين، وخصوصا عندما يمكن أن يمتد هذا الغرض على مدى فترة طويلة من الزمن.

4- الصندوق المقيد المتداول: *Current restricted fund*

الصندوق المقيد المتداول هو ذلك الصندوق الذي يمثل الموارد المقدمة إلى مؤسسة لإنفاقها في تمويل أنشطتها العادية، ولكن فقط لأغراض محددة معينة. كما يعرف هذا الصندوق بأسماء أخرى مثل: صندوق الأغراض المحددة، أو صندوق الواقفين المقيد. فمثلا، في المثال الذي ذكرناه سلفا حول المؤسسة التربوية الخيرية التي تلقت مبلغ 150,000 من جهة مانحة تشترط أن يستخدم في برنامج تربوي خاص بذوي الاحتياجات الخاصة، سوف يضاف هذا المبلغ لهذا الصندوق. في بعض المؤسسات، مثل هذه المبالغ الصغيرة نسبيا، وكثيرا ما تستخدم في السنة المستلمة أو في العام التالي.

العديد من الهبات يقتصر على غرض معين تنفذه المؤسسة عادة كجزء من أنشطتها الحالية. ومع ذلك، قد تكون المساهمات ممنوحة لغرض ليس جزءا من الأنشطة العادية للمؤسسة، أو ربما ستكون كذلك قبل أن يُحتاج إلى هذا المال.

[1] Warren Ruppel (2007), Op. Cit, P40-42

المنح المقيدة من قبل الجهات المانحة لأغراض أخرى عدا الأنشطة الحالية (على سبيل المثال، المساهمة في صندوق بناء أو صندوق وقف) تُصنف عادة في فئة منفصلة من الصناديق.

5- صندوق الوقف المقيد: Restricted endowment fund

يطلق اسم صندوق الوقف المقيد على الصندوق الذي يحتوي على موارد اشترط فيها الواقف أن يُستغل الدخل المحصل عليه من استثمار أصل الوقف فيها مع الإبقاء على هذا الأصل ثابتا، إما إلى الأبد (الوقف الدائم) أو لفترة محددة (الوقف المؤقت). عموما، الدخل في حد ذاته ليس مقيدا، ويمكن استخدامها لتنفيذ الأنشطة الجارية للمؤسسة، ولكن قد يضع الواقف شروطا أيضا على استخدامات دخل الأموال الموقوفة.

إذا تم تحصيل أموال الوقف المؤقتة، يجب أن تبقى في صندوق الوقف لفترة من الزمن. بعد انقضاء هذه الأخيرة، يمكن استخدام المبلغ الأصلي من قبل مجلس الإدارة كما يشاء، إلا إذا تم تحديد غرض آخر من قبل الجهة المانحة. والاحتمال الآخر هو في حالة وفاة الواقف تصبح أمواله الموقوفة، والتي كانت مقيدة، متاحة لاستخدامات أخرى.[1]

بعض الجهات المانحة، لا تضع القيود رسميا، ولكن قد تعبر عن الأفضلية في أن الهبة الممنوحة توضع في صندوق الوقف. ومع ذلك، إذا كان القرار الفعلي يرجع إلى مجلس الإدارة، يجب اعتبار هذه الأموال غير مقيدة قانونيا، ويجب أن تضاف إلى الصندوق المتداول غير المقيد.

6- صندوق الأصول الثابتة: *fixed asset fund*

صندوق الأصول الثابتة هو ذلك الصندوق الذي يتم فيه تسجيل تكلفة الأصول الثابتة (مثل الأراضي والمباني والأثاث والتجهيزات والمعدات وغيرها). السبب الرئيسي لاستخدام هذا الصندوق هو أن مجلس الإدارة يريد فصل هذه الأصول من الصندوق غير المقيد. عندها، سيمثل الصندوق غير المقيد أكثر النشاط الحالي للمؤسسة. الأصول الثابتة مثل المباني غير متوفرة حقا، بمعنى أنه لا يمكن تحويلها بسهولة إلى سيولة. لذلك، تعتقد العديد من المؤسسات أن الأصول الثابتة ينبغي أن توضع في صندوق منفصل.[2]

الأصول الثابتة هي جزء ضروري من الموارد المتوفرة لمجلس الإدارة لتحقيق الأغراض التي تشكلت المؤسسة من أجلها؛ إنشاء صندوق مستقل للأصول الثابتة قد يعني للبعض أن الأصول الثابتة هي بطريقة أو بأخرى لا علاقة لها

[1] يشار أيضا إلى هذا النوع من الهبات بمصطلحات أخرى مثل: الهبات المؤجلة، الدخل مدى حياة الواقف أو الهبات السنوية.
[2] سبق مناقشة الإبلاغ عن الأصول الثابتة في الفصل الأول.

بالعمليات اليومية للمؤسسة. فصل الأصول الثابتة في صندوق منفصل قد يسبب أيضا مشاكل معتبرة في مسك الدفاتر. هذا صحيح بصفة خاصة إذا كانت المؤسسة تسجل الإهتلاك على الأصول الثابتة في الصندوق المتداول غير المقيد. وضع الإهتلاك في الصندوق المتداول غير المقيد، ومن ثم نقله إلى صندوق الأصول الثابتة قد يربك الكثير من القراء.

7- تصنيفات بديلة:

- **قابلية الاستهلاك:** في بعض الحالات، يحبذ مستخدمو القوائم المالية أن تصنف الصناديق على أساس قابليتها لتغطية النفقات الجارية لتعزيز أهداف المؤسسة. الصناديق القابلة للاستهلاك هي: الصناديق المتداولة المقيدة وغير المقيدة. أما الصناديق غير القابلة للاستهلاك فهي: صناديق الأصول الثابتة وصناديق الوقف.[1]
- **الصناديق المدارة:** بعض المؤسسات تفضل تصنيف مجموعة صناديقها وفقا لاستخدام الموارد. هذه المؤسسات عادة ما يكون لديها ثلاث مجموعات من الصناديق:[2]
  - صناديق التشغيل (بما في ذلك الصناديق المتداولة المقيدة و غير المقيدة)؛
  - صناديق الورشات؛
  - صناديق الوقف.

المطلب الثاني: طرق عرض الصناديق في البيانات المالية

تشمل طرق عرض الصناديق في البيانات المالية مجموعة نموذجية من القوائم المالية، وكذا الاقتراض المشترك بين الصناديق:[3]

أولا: مجموعة نموذجية من القوائم المالية حسب محاسبة الصناديق:

يتضمن البيان أدناه بيانات مبسطة لـ (م.غ.هـ.ر) لديها الصناديق التقليدية الأربعة المنفصلة: الصندوق المتداول غير المقيد، الصندوق المتداول المقيد، صندوق الأصول الثابتة وصندوق الوقف. هذا العرض هو نموذجي لمؤسسة صغيرة تستخدم محاسبة الصناديق.

---

[1] قد يتساءل القارئ لماذا تصنف الأصول الثابتة غير قابلة للاستهلاك هنا، في حين أننا اعتبرناها غير مقيدة في وقت سابق. منطق هذا النهج يعتمد على ما إذا كانت قابلة للإنفاق أم لا، أكثر من اعتمادها على القيود القانونية. كما نوقش سابقا، تستخدم الأصول الثابتة في الأنشطة الحالية للمؤسسة، وبهذا المعنى فهي قابلة للاستهلاك. ولكن بالمقابل، عندما تصنف الصناديق حسب قابليتها للاستهلاك ، يصبح لتصنيف الأصول الثابتة في الصناديق غير المستهلكة معنى أفضل.

[2] إذا تم استخدام هذا التصنيف، يجب بيان ما إذا كانت كل أرصدة الصناديق مقيدة أو غير مقيدة بشكل واضح.

[3] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2011), Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations, Op. Cit, P80-84

الجدول رقم:2-1 :مجموعة نموذجية من قوائم الدخل، كل صندوق في بيان منفصل

بيان الدخل والنفقات، والتغيرات في صافي الأصول للسنة المالية المنتهية في 31 أوت 20X1

الصندوق المتداول غير المقيد		الصندوق المتداول المقيد	
الإيرادات		**المساهمات**	**24000**
التبرعات والهبات	85000	المصاريف	
الرسوم المستحقة على الخدمات	110000	جوائز مقدمة للرياضيين	15000
مداخيل الاستثمار من صندوق الوقف	20000	برنامج المواطنة	5000
مداخيل أخرى	13000	أخرى	3000
مجموع المداخيل	**228000**	**مجموع المصاريف**	**23000**
المصاريف		زيادة المساهمات على المصاريف	1000
خدمات البرنامج	140000	**صافي الأصول، بداية السنة**	**10000**
إدارة	43000		
التبرعات المجمعة	12000		
مجموع المصاريف	**195000**		
زيادة الإيرادات على المصاريف	33000		
صافي الأصول، بداية السنة	**7000**		
المبلغ المحول إلى صندوق الأصول الثابتة	(25000)		
صافي الأصول، نهاية السنة	**15000**		
صندوق الوقف		**صندوق الأصول الثابتة**	
المداخيل		**صافي الأصول، بداية السنة**	50000
التبرعات والهبات	25000	المبلغ المحول من الصندوق العام	25000
الأرباح عن بيع الاستثمارات	46000	**صافي الأصول، نهاية السنة**	**75000**
المجموع	**71000**		
صافي الأصول، بداية السنة	**250000**		
صافي الأصول، نهاية السنة	**321000**		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition, p690.

الميزة الرئيسية لمحاسبة الصناديق هي أن أنشطة كل صندوق مبينة بشكل منفصل. أي أن المساءلة واضحة جدا لأنه يمكن للقارئ أن يرى بالضبط ما حدث. من جهة أخرى، العيب الرئيسي لمحاسبة الصناديق هو أنه من الصعب أن نفهم مجموع أنشطة المؤسسة دون مراجعة متأنية لجميع البيانات. على سبيل المثال، ما هو مجموع زيادة الإيرادات على النفقات لجميع الصناديق؟ للإجابة على هذا السؤال لا بد من جمع ثلاثة مبالغ: (33000+1000+71000= 105000) الموجودة في ثلاثة بيانات منفصلة.

طريقة عرض البيانات في الجدول شكلها بسيط جدا. بعض المؤسسات تسجل إيرادات الاستثمار غير المقيدة في صندوق الوقف بشكل غير صحيح؛ ومن ثم تنقل هذا الدخل إلى الصندوق المتداول غير المقيد في خانة "زيادة الإيرادات على النفقات". في هذا المثال، كان يمكن إظهار مبلغ 20,000 في صندوق الوقف ثم تحويله إلى الصندوق المتداول غير المقيد، ولكن هذا غير صحيح. دخل الوقف غير المقيد، كما يدل عليه اسمه، لا شروط عليه من الواقف، لذا ينبغي الإبلاغ عن مثل هذا الدخل مباشرة في الصندوق المتداول غير المقيد. إذا كان قد تم التعامل مع هذا الدخل بشكل خاطئ كمبلغ محول، فإن فائض الإيرادات في الصندوق المتداول غير المقيد سيظهر فيه فقط 13,000 ، وذلك لأن تحويل مبلغ 20,000 سيظهر بعد خانة فائض الدخل؛ ففي الواقع، سجل الصندوق غير المقيد فائضا من الدخل بمبلغ 33,000.

ثانيا: الاقتراض المشترك بين الصناديق: *Interfund borrowing*

كما لوحظ سابقا، من بين مشاكل تعدد الصناديق المنفصلة هو أن هناك في بعض الأحيان صعوبة في الحفاظ على جميع المعاملات منفصلة تماما. ففي المثال السابق، عادة ما تنفد السيولة في الصندوق المتداول غير المقيد خلال أشهر الصيف، فيجيز مجلس الإدارة قرضا نقديا من الصناديق الأخرى. من الناحية النظرية يمكن بسهولة تتبع هذه القروض، ولكنها قد تشوش على القارئ الذي هو غير مُطلع بشكل واسع على مثل هذه البيانات الدقيقة. يبين الجدول التالي ميزانية الصناديق الأربعة المستخدمة من قبل مركز ماكلين لخدمة المجتمع.

الجدول رقم: 2-2 : ميزانية نموذجية ، كل صندوق في بيان منفصل للسنة المالية المنتهية في 31 أوت 20X1

الصندوق المتداول غير المقيد			
الأصول		الخصوم	
الصندوق	50000	حسابات دائنة	17000
التعهدات المستحقة	13000	مستحقة لصناديق أخرى	31000

الصندوق المتداول المقيد			
الأصول		الخصوم	
سيولة	11000	حسابات دائنة	3000
المستحقة من الصناديق الأخرى	3000		

صافي الأصول			15000
المجموع	63000		63000
صندوق الوقف			
الأصول		الخصوم	
سيولة	3000		
مستحقات من ص غير م	23000		
استثمارات	295000		
صافي الأصول			321000
المجموع	321000		321000

صافي الأصول			11000
المجموع	14000		14000
صندوق الأصول الثابتة			
الأصول		الخصوم	
مستحقات من الصندوق غير المقيد	5000		
التجهيزات	70000		
صافي الأصول			75000
المجموع	75000		75000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, John Wiley & Sons, Inc, p83.

نلاحظ أن الصندوق المتداول غير المقيد قد اقترض مبلغ 31000، (أي: 3000 من الصندوق المتداول المقيد، 5000 من صندوق الأصول الثابتة، و23000 من صندوق الوقف). في حين أن هذا واضح تماما لشخص على دراية بمحاسبة الصناديق، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للقارئ غير المطلع على مثل هذه المواضيع الخاصة. لهذا السبب، يجب التنويه إلى مايلي:[1]

- لا ينبغي لأي صندوق أن يقترض من صندوق آخر إلا إذا كانت لديه مصادر مالية موثوقة لتسديد هذا الدين في غضون فترة زمنية معقولة. لا معنى للإدارة المالية لتمويل عملية عجز على أساس مستمر من خلال الاقتراض المشترك بين الصناديق؛
- قبل أن يتم اقتراض موارد من الصناديق المقيدة قانونا، ينبغي استشارة مستشار قانوني حول ما إذا كانت هذه القروض مسموح بها أم لا. من غير المناسب تماما لمؤسسة ما جمع التبرعات لمبنى مثلا، ثم إقراضها لمساعدة العمليات المالية لديها؛
- بعض المؤسسات تحاول تقسيم الصناديق إلى عدد كبير من الصناديق المنفصلة: أي صندوق منفصل لكل جهة رئيسية مانحة. مع تزايد عدد الصناديق، سيكون هناك المزيد من التحويلات المالية بين الصناديق و يزداد التعقيد.

[1] Warren Ruppel (2007), Op. Cit, P43

مما سبق، نستخلص أن محاسبة الصناديق هي مجرد الإجابة المنطقية لمشكلة تسجيل المبالغ المقدمة إلى مؤسسة ما لأغراض مقيدة. لا توجد هناك أي صعوبة تذكر بشكل خاص حول المفاهيم ذات الصلة، ولكن كلما زاد عدد الصناديق، هناك احتمال كبير أن القارئ للبيانات المالية لن يفهم تماما العلاقة بين الصناديق، وبالتالي لن يكون قادرا على تتبع الشؤون المالية العامة للمؤسسة. لهذا السبب، يجب توخي الحرص الشديد عند إعداد القوائم المالية وفقا لطريقة محاسبة الصناديق.[1]

المطلب الثالث: صافي الأصول

ورد تعريف صافي الأصول في بيان (م.م.م.م) لمفاهيم المحاسبة المالية ، تحت فصل عناصر القوائم المالية بـ: "الحصة المتبقية من أصول مؤسسة ما بعد طرح الخصوم". بلغة أكثر بساطة، صافي الأصول يمثل الفرق بين أصول وخصوم المؤسسة.[2]

لا يمكن قياس صافي الأصول بشكل مستقل عن الأصول والخصوم. التغيرات في صافي الأصول هي ناتجة عن العمليات والأحداث والظروف الأخرى التي يتغير فيها إجمالي الأصول والخصوم بنسب مختلفة. في العديد من (م.غ.هـ.ر)، تشمل هذه التغييرات التحويلات من الأصول التي وردت من الجهات المانحة التي لا تتوقع تلقي أي فائدة أو منفعة اقتصادية بالمقابل. الغاية من العرض والإفصاح عن صافي الأصول هو مساعدة المانحين وغيرهم من المستخدمين على تقييم جهود المؤسسة لتوفير السلع والخدمات للمستهلكين، كفاءتها وفاعليتها في توفير مثل هذه الخدمات، واستمرار قدرتها على القيام هكذا.

يجب الإبلاغ عن صافي الأصول في ثلاث فئات مختلفة: (1) غير مقيدة، (2) مقيدة مؤقتا، أو (3) مقيدة بشكل دائم. كما يجب أن يُعرض مجموع صافي الأصول وإجمالي كل من الفئات الثلاث من صافي الأصول في بيان المركز المالي. يمثل بيان الأنشطة التغييرات في كل من الأنواع الثلاثة من صافي الأصول. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن توفر الشروحات والملاحظات المتممة للقوائم المالية معلومات عن طبيعة و مبالغ الأنواع المختلفة من القيود المؤقتة والدائمة.[3]

[1] يمكن إعداد الميزانية بشكل يجمع بين طريقتي الصناديق وصافي الأصول، ويتم هذا باعتماد تصنيف الصناديق المدارة (تشغيلية، ورشات، وقفية)، وتدرج الفئات المختلفة لصافي الأصول (مقيدة دائما، مؤقتة، غير مقيدة) ضمن جانب الأصول من الميزانية.

[2] FASB - 958-10

[3] Idem

أولا: صافي الأصول غير المقيدة ***Unrestricted net assets***

صافي الأصول غير المقيدة هي تلك غير المقيدة، لا مؤقتا ولا بشكل دائم. ولذلك، فإنها تشمل جميع الأصول الصافية غير المقيدة من قبل الجهات المانحة أو القانون. صافي الأصول غير المقيدة تنتج عموما من إيرادات الخدمات المقدمة، إنتاج وتوزيع السلع، التبرعات غير المقيدة، الأرباح من الاستثمار في الأصول المدرة للدخل، رفع المساهمات، أو أداء وظائف إدارية.

الحدود الوحيدة على استخدام صافي الأصول غير المقيدة هي حدود مجلس الإدارة الناتجة عن طبيعة المؤسسة والبيئة التي تعمل فيها، وكذا القيود الناجمة عن الاتفاقات التعاقدية مع الموردين والدائنين. قد تكون المعلومات حول القيود المفروضة على استخدام صافي الأصول غير المقيدة مفيدة لقارئ القوائم المالية. وهذا يشمل، على سبيل المثال، معلومات عن القرارات الطوعية من قبل مجلس إدارة المؤسسة بتحديد جزء من صافي أصولها غير المقيدة لتعمل بمثابة الوقف (وتسمى أحيانا الوقف المخصص للمجلس).

مثال آخر على حدود مجلس الإدارة على استخدام صافي الأصول غير المقيدة قد تكون الأصول التي تجمع لمشروع كبير سيحدث في المستقبل. بما أن الهدف من وجود (م.غ.هـ.ر) هو توفير الخدمات، فإن الكشف عن مثل هذه الأنواع من القيود يساعد على تفسير لماذا قد يكون هناك مبالغ كبيرة من صافي الأصول غير المقيدة التي لم يتم استخدامها لأغراض ما. قد تكون هذه المعلومات مهمة جدا خاصة عند إعداد التقارير للجهات المانحة التي قد لا تفسر البيانات المالية كما تتوقع المؤسسة بسبب غياب هذه المعلومات.[1]

ثانيا: صافي الأصول المقيدة مؤقتا ***Temporarily restricted net assets***

صافي الأصول المقيدة مؤقتا هي الأصول الصافية المقيدة استخداماتها إما بالمدة التي فرضتها الجهات المانحة، أو الأغراض التي منحت لأجلها. تتطلب القيود الزمنية استخدام الأموال الموقوفة في فترة معينة أو بعد تاريخ محدد. وكمثال على القيود الزمنية، أن يساهم أحد المانحين بمبلغ 20000 في عام 2016، ولكنه يشترط أن المؤسسة لا تستخدم الأموال للغرض المقصود حتى عام 2017.*

ينتج صافي الأصول المقيدة مؤقتا عادة من ما يلي:[2]

---

[1] Laurence Scot (2010), Op. Cit, p47

* بدلا من ذلك، قد يشترط الواقف أن تستغل مساهمته في برنامج محدد دون سواه؛ عندها تكون المساهمة مقيدة من جهة الغرض وليس الزمن.

[2] Ibid, p48

- المساهمات والتدفقات الأخرى من الأصول المحدودة استخداماتها بالشروط التي فرضتها الجهات المانحة والتي تنتهي صلاحيتها بمرور الزمن، أو يمكن الوفاء بها وإزالتها وفقا لتلك الشروط؛
- زيادة قيمة الأصول الأخرى أو انخفاض قيمتها التي تخضع لنفس أنواع الشروط؛
- إعادة التصنيف إلى فئات أخرى من صافي الأصول نتيجة لشروط المانحين، انتهاء صلاحيتها قبل مرور الزمن، أو الوفاء بها وإزالتها.

يتم إجراء إعادة التصنيف عموما من صافي الأصول المقيدة مؤقتا إلى غير المقيدة، وليس العكس. تعرض المؤسسة المصاريف المتعلقة بصافي الأصول المقيدة مؤقتا كانخفاض في صافي الأصول غير المقيدة على بيان الأنشطة، الذي يعكس تحويل صافي الأصول من المقيدة مؤقتا إلى غير المقيدة. بعبارة أخرى، نفترض أن أحد المانحين وضع قيودا على غرض مساهمته، ثم استخدمت الأموال من طرف المؤسسة حسب الشروط، عندها يتم تسجيل الانخفاض في صافي الأصول المتعلقة بإنفاق الأموال باعتباره انخفاضا في صافي الأصول غير المقيدة. بما أنه تم الوفاء بتقييد الغرض، ينعكس تحويل صافي الأصول المقيدة مؤقتا لغير المقيدة على بيان الأنشطة.[1]

ثالثا: صافي الأصول المقيدة بشكل دائم *Permanently restricted net assets*

صافي الأصول المقيدة بشكل دائم هي تلك الأصول التي يشترط مانحوها أن تحتفظ بها المؤسسة إلى الأبد. تزيد هذه الأصول عندما تتلقى المؤسسة مساهمات لا تنقطع فوائدها الاقتصادية مع مرور الوقت، ولا يمكن إزالتها من طرف المؤسسة. على سبيل المثال، المساهمات النقدية أو الأوراق المالية المقيدة من قبل الجهة المانحة على شرط أن يتم استثمارها إلى الأبد (يعني أن المؤسسة لا يمكنها أن تتصرف في أصل المال الموقوف). قد يتغير صافي الأصول المقيدة بشكل دائم أيضا نتيجة للزيادة والنقصان في الأصول الموجودة، والتي تخضع لقيود دائمة. على سبيل المثال، ينبغي اعتبار الزيادات في القيمة الدفترية للأصول التي يتم استثمارها بشكل دائم، بسبب القيود التي فرضتها الجهات المانحة، كزيادة في صافي الأصول المقيدة بشكل دائم. باختصار، صافي الأصول المقيدة بشكل دائم تنتج عن ما يلي:[2]

- المساهمات المقيدة بشكل مؤبد من طرف الجهات المانحة؛
- الزيادة أو النقصان في الأصول الموجودة والتي تخضع لقيود دائمة من قبل الجهات المانحة أو القانون (مثل الأرباح غير المحققة على الأصول المقيدة بشكل دائم، والتي هي أيضا مقيدة بشكل دائم)؛

[1] Erica Harris & al (2015), The Effect of Nonprofit Governance on Donations: Evidence from the Revised Form 990, The Accounting Review: Vol. 90, No. 2, p582

[2] Ibid, p583

- إعادة التصنيف من فئة أخرى من الأصول الصافية نتيجة لشروط المانحين (عادة من صافي الأصول المؤقتة).*

رابعا: شكل نموذجي لعرض صافي الأصول على القوائم المالية

تتطلب (م.م.م.ع) أن يظهر بيان المركز المالي إجمالي صافي الأصول و مبالغ كل من الفئات الثلاث من صافي الأصول. كما ينبغي أن يظهر بيان الأنشطة التغييرات في كل فئة من فئات صافي الأصول والتغيير الكلي في مجموعها. ينبغي إظهار معلومات حول ما يلي على وجه القوائم المالية أو في الشروحات المرفقة:[1]

- الأنواع المختلفة من القيود الدائمة، مثل تلك المتعلقة بجمع العناصر والأصول المحبسة بشكل مؤبد؛
- الأنواع المختلفة من القيود المؤقتة، مثل تلك المتعلقة بدعم الأنشطة التشغيلية المحددة، الاستخدام في فترات مستقبلية محددة، أو الاستحواذ على الأصول طويلة الأجل.

فيما يلي نعرض شكلا نموذجيا لقسم صافي الأصول من بيان المركز المالي الخاص بمؤسسة مفترضة للرعاية الاجتماعية:

الجدول رقم: 2-3 : طريقة عرض الأصول الصافية على المركز المالي

صافي الأصول غير المقيدة، الموجهة من مجلس الإدارة لـــ:	
إنفاق رأس المال	xxx
الاستثمارات	xxx
غير المحددة بعد	xxx
مجموع صافي الأصول غير المقيدة	xxxx
صافي الأصول المقيدة مؤقتا، المقيدة لـــ:	
نشاطات رعاية الأطفال	xxx
نشاطات رعاية المسنين	xxx
مجموع صافي الأصول المقيدة مؤقتا	xxxx
صافي الأصول المقيدة بشكل دائم، المقيدة لـــ:	
صندوق وقف منح الطلاب	xxx
صندوق وقف المباني	xxx
مجموع صافي الأصول المقيدة بشكل دائم	xxxx
مجموع صافي الأصول	xxx,xx

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2011), Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, p 71.

* قد يحدث أن يضع الواقف قيودا على كل من أصل المساهمة والمداخيل المستقبلية المترتبة عنها؛ عندها يكون صافي الأصول مقيدة تقييدا مزدوجا.

[1] Maria Aurora F. Tolentino & al, Op. Cit, p15

خامسا: متطلبات الإفصاح

يجب أن تفصح (م.غ.هـ.ر) عن ما يلي كما هو مطلوب من قبل (م.م.م.ع):[1]

1. طبيعة وحجم الأنواع المختلفة من القيود الدائمة أو المؤقتة (المبينة على القوائم المالية أو الملحقات).
2. الحدود المعتبرة على صافي الأصول غير المقيدة، مثل:

- الحدود في العقود مع الموردين، الدائنين، أو غيرهم؛
- الحدود الناجمة عن العهود المتعلقة بالقروض؛
- القيود المفروضة ذاتيا، مثل القرارات الطوعية من مجلس الإدارة.

3. متطلبات الإفصاح المتعلقة بالصناديق الوقفية هي كما يلي:

- وصف تفسير مجلس الإدارة للقوانين التي تحكم تصنيف الأصول الصافية بما فيها الصناديق الوقفية المقيدة؛
- وصف السياسة المعتمدة في تخصيص إنفاق أصول الوقف؛ أي، سياسة صرف الأوقاف؛
- وصف سياسات استثمار الوقف، بما في ذلك أهداف المداخيل، محددات المخاطر، وكيفية ارتباط الأهداف بسياسة الإنفاق والاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق الأهداف؛
- تركيبة الأصول الوقفية من فئات الأصول الصافية في نهاية الدورة، حسب نوع كل صندوق، والتي تظهر صناديق الوقف المقيدة من الجهة المانحة بشكل منفصل عن تلك المخصصة لمجلس الإدارة؛
- المقاربة بين الرصيد الافتتاحي والختامي لصندوق الوقف، في مجموعه وصافي الأصول، بما في ذلك، على الأقل،
- عائد الاستثمار مقسما إلى: الدخل (بما فيه من فوائد و إيجارات وأرباح...) وصافي تقييم الاستثمارات؛
- المساهمات، المبالغ المخصصة للإنفاق، إعادة التصنيف و التغييرات الأخرى؛
- إجمالي مبالغ العجز أو النقص لجميع الصناديق المقيدة التي كانت القيمة العادلة لأصولها في تاريخ إعداد الميزانية أقل من المستوى المطلوب من الجهات المانحة أو القانون المنظم لها.

[1] FASB 958-30-45-1 to 958-30-45-7

المبحث الثاني: المحاسبة عن المساهمات والمقتنيات المجمعة

ويتناول هذا المبحث مشاكل التسجيل والإبلاغ عن المورد الأساسي الأهم لـ (م.غ.هـ.ر)، ألا وهو المساهمات أو التبرعات التي تعتمد عليها هذه المؤسسات. وتعرف المساهمات على أنها:"نقل غير مشروط للأموال أو غيرها من الأصول إلى مؤسسة، لغرض تسوية أو إلغاء التزاماتها، في شكل تطوعي دون مقابل. وتشمل الأصول الأخرى الأوراق المالية والأراضي والمباني، استخدام المرافق والمواد واللوازم، الأصول المعنوية، الخدمات، والوعود غير المشروطة لهذه العناصر في المستقبل ".[1] ونناقش هذا الموضوع من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الدعم القابل للاستهلاك

المطلب الثاني: الهبات العينية

المطلب الثالث: المساهمات غير القابلة للاستهلاك حاليا

المطلب الأول: الدعم القابل للاستهلاك *Expendable Current Support*

ونعني به الدعم الموجه للاستغلال والانتفاع به، ونميز بين المساهمات غير المقيدة ، المساهمات الحالية المقيدة، والأوراق المالية الاستثمارية.

أولا: المساهمات غير المقيدة: *Unrestricted contributions*

يناقش هذا القسم من البحث الهبات النقدية غير المقيدة البسيطة؛ أما تلك غير المقيدة في أشكال أخرى، مثل التعهدات، الهبات من الأوراق المالية، من المعدات واللوازم، فستناقش في الأقسام اللاحقة. المبادئ المحاسبية العامة لهذا القسم تطبق على جميع الهبات غير المقيدة المستلمة بأي شكل من الأشكال.

1. **الممارسات التاريخية**: يجب تسجيل جميع المساهمات غير المقيدة في فئة صافي الأصول غير المقيدة. هذا المبدأ تتبعه معظم (م.غ.ه.ر). بعض المؤسسات كانت تطبق طريقة إضافة المساهمات غير المقيدة مباشرة إلى رصيد الصندوق (الآن صافي رصيد الأصول) إما في بيان تغيرات منفصل في أرصدة الصندوق، أو في قسم رصيد الصندوق أين كان يستعمل

[1] SFAS 116 (FASB ASC 958-605), *Accounting for Contributions Received and Contributions Made*, p06

البيان المجمع من الدخل والمصاريف والتغييرات في أرصدة الصندوق. واختارت مؤسسات أخرى الإبلاغ عن بعض أو كل مساهماتها مباشرة في صندوق استثماري غير مقيد، والأسوأ من ذلك، وضعت مؤسسات أخرى المساهمات غير المباشرة في صندوق الوقف كما لو كانت هذه المبالغ غير مقيدة. ونتيجة لكل هذه الممارسات أصبح من الصعب لقراء القوائم المالية التعرف على مقدار وطبيعة المساهمات الواردة. في بعض الأحيان يتم ذلك عمدا في محاولة لإقناع القراء أن المؤسسة في حاجة ماسة إلى المزيد من المساهمات.[1]

2. المعالجة المحاسبية:

ينبغي الإبلاغ عن المساهمات غير المقيدة في فئة صافي الأصول غير المقيدة في بيان النشاطات؛ أو، إذا تم استخدام البيان الموحد للإيرادات والمصروفات والتغيرات في صافي الأصول، ينبغي أن تظهر هذه المساهمات غير المقيدة قبل الوصول إلى خانة "زيادة المداخيل على المصاريف". من غير المقبول الإبلاغ عن المساهمات غير المقيدة في بيان تغيرات منفصل لصافي الأصول أو الإبلاغ عن مثل هذه الهبات في فئة مقيدة من صافي الأصول.[2]

3. مشتريات صفقة *Bargain purchases*

يسمح للمؤسسات أحيانا بشراء السلع أو الخدمات بسعر مخفض يتم منحه من قبل البائع كاعتراف بالوضع الخيري أو التعليمي للمؤسسة. في مثل هذه الحالات، يكون البائع قد منح فعلا هبة للمشتري أي المؤسسة. لذلك، يجب أن يسجل هذا التخفيض كهبة إذا كان المبلغ معتبرا. على سبيل المثال، إذا كانت المؤسسة تشتري سلعة بـ50 $ التي تباع عادة بـ 80 $، فينبغي تسجيل تكلفة الشراء بـ 80 $، مع فارق 30 $ كمساهمة.[3]

4. القروض الحسنة وضمانات القروض *Interest-free loans and loan guarantees*

دائما يطرح السؤال حول ما إذا كان ينبغي للمؤسسة الاعتراف بالمساهمات عندما تكون المستفيدة من قرض حسن (أو قرض بمعدل أقل من أسعار السوق). يتم قياس إيرادات المساهمة بالفرق بين القيمة العادلة للقرض بأسعار السوق والقيمة العادلة للقرض بمعدله المعلن؛ وهو في الأساس الفرق بين المبالغ النقدية المحصلة والقيمة المخصومة للقرض. بما أنه يجب مرور زمن قبل أن تكون هذه المساهمة متاحة للمؤسسة، فينبغي الإبلاغ عن الإيرادات كجزء من صافي الأصول المقيدة مؤقتا. على مدى عمر القرض، تتراكم قيمة القرض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، مع مصاريف

[1] Paul A. Copley (2011), Op. Cit, P310
[2] Ibid, P311
[3] Warren Ruppel (2007), Op. Cit, P66

فائدة مقابلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي إعادة تصنيف مبلغ القرض المتراكم من صافي الأصول المقيدة مؤقتا إلى غير المقيدة.[1]

5. عرض المساهمات في بيان النشاطات:

أ. طريقة العمود الواحد:

يمكن عرض المساهمات غير المقيدة في بيان الأنشطة التعامل بعدة طرق؛ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات التي لا تكون فيها رسوم الخدمات المقدمة عاملا هاما، عادة ما يتم الإبلاغ عن المساهمات في القسم العلوي من البيان جنبا إلى جنب مع جميع المصادر الأخرى للدخل، على النحو التالي:

الجدول رقم:2-4 مثال عن طريقة العمود الواحد لعرض المساهمات غير المقيدة في بيان الأنشطة

المداخيل:	
المساهمات	50,000
المداخيل الأخرى	10,000
المجموع	60,000
المصاريف	(55,000)
الزيادة في صافي الأصول	**5,000**

بالنسبة لبعض المؤسسات الأخرى، قد يكون فصل المساهمات عن مداخيل رسوم الخدمات أكثر ملاءمة من أجل التوصل إلى فائض أو عجز قبل أن إضافة المساهمات. وفيما يلي مثال مبسط لهذا النوع من العرض:

رسوم الخدمات	150,000
– المصاريف	(175,000)
–فائض المصاريف عن رسوم الخدمات قبل المساهمات	(25,000)
المساهمات	40,000
الزيادة في صافي الأصول	**15,000**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, John Wiley & Sons, Inc p 71.

ب. عرض متعدد الأعمدة:

[1] Ibid, P67

تفضل بعض المؤسسات عرض الاستثمارات غير المقيدة على حدة في عرض عمودي. بعض المؤسسات لديها سياسة لمعالجة المبلغ الكلي من أنواع معينة من الهبات، على سبيل المثال جميع الوصايا بهذه الطريقة. وتحدد مؤسسسات أخرى بشكل دوري المبلغ الذي يتم الإبقاء عليه في حساب مخصص ثم تعيد تصنيف الأصول الكافية للوصول إلى هذا المبلغ المطلوب. هناك طريقة بديلة، وهي تحديد المقدار الذي يجب الإبقاء عليه في عمود التشغيل وإعادة تصنيف جميع المبالغ التشغيلية فوق المبلغ المستهدف. ويتم ذلك للتأكيد على أن هذه الأصول تعتبر من قبل الإدارة غير متوفرة (على الأقل في المستقبل القريب) لتغطية مصاريف التشغيل. ومن الأمثلة على هذا النوع العرض التالي:

الجدول رقم:2-5 مثال عن طريقة العرض المتعدد الأعمدة لعرض المساهمات غير المقيدة في بيان الأنشطة

	المساهمات غير المقيدة		
	التشغيل	الاستثمارات	المجموع
الدعم و المداخيل:			
المداخيل غير المقيدة الأخرى	200,000		200,000
الوصايا	125,000		125,000
المجموع	325,000		325,000
المصاريف (بالمجموع)	(195,000)		(195,000)
فائض الدعم و المداخيل عن المصاريف	130,000		130,000
تحويل الوصايا إلى صندوق الاستثمارات	(125,000)	125,000	
صافي الأصول:			
بداية السنة	60,000	300,000	360,000
نهاية السنة	65,000	425,000	490,000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2011), Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc, p 81.

تجدر الإشارة إلى عدة نقاط:

- نلاحظ أن كل الأعمدة الثلاثة وصفت بشكل واضح أنها "غير مقيدة" وبالتالي فإن القارئ لن يخلط عمود الاستثمار بصندوق الوقف المقيد؛
- يتم تضمين عمود "المجموع" لغرض إظهار مجموع جميع المبالغ غير المقيدة المتاحة للمؤسسة؛
- يتم عرض جميع المداخيل غير المقيدة في عمود "التشغيل". وهذا لأن كل المداخيل غير المقيدة متاحة قانونيا للتشغيل، ولكن قبل قرار المجلس بتوجيه المبالغ لأغراض أخرى. يعتبر قرار المجلس بتحويل الوصايا إلى الاستثمارات إعادة تصنيف في هذا العمود.

ثانيا: المساهمات الحالية المقيدة: ***Current restricted contributions***

هي المساهمات التي يمكن استخدامها لتغطية المصاريف الجارية للمؤسسة، على الرغم من اقتصارها على بعض الأغراض الخاصة (المشار إليها باسم "تقييد الغرض")، أو أثناء أو بعد وقت محدد (المشار إليها باسم "قيود الزمن"). كمثال على الأول الهبات الموجهة "لأبحاث السرطان" مثلا (تقييد الغرض)، وكمثال على الثاني أن يشترط الواقف أن تستخدم هبته في سنة مالية محددة. في الواقع، التمييز بين الهبات المقيدة وغير المقيدة ليس واضحا دائما. في كثير من الحالات، اللغة المستخدمة من قبل الجهة المانحة تترك مجالا للشك في ما إذا كان هناك حقا قيد على الهبة.

1. المعالجة المحاسبية:

تنص (م.م.م.ع) على اعتبار المساهمات المتداولة المقيدة (التي قد تكون إما هبات نقدية أو وعود غير مشروطة بالمنح) كدخل أو دعم في الدورة المحصلة فيها، في تصنيف صافي الأصول المقيدة مؤقتا. في هذا المنهج، يتم الاعتراف بالهبات كإيرادات كما وردت، وتدرج المصاريف عند تحملها. وينعكس الدخل غير المنفق كجزء من صافي الأصول المقيدة مؤقتا. يبين البيان التالي بيان الأنشطة والمركز المالي للمؤسسة the Johnstown Eye Foundation التي تتبع هذا المنهج.

الجدول رقم:2-5 مثال عن طريقة الإبلاغ عن المساهمات المتداولة المقيدة كمداخيل إجمالية في صافي الأصول المقيدة مؤقتا للسنة المالية المنتهية في 30 جوان 2015 لمؤسسة The Johnstown Eye Foundation

بيان النشاطات	المداخيل المؤقتة		
	غير المقيدة	المقيدة	المجموع
الزيادة في صافي الأصول:			
المساهمات المقيدة		50,000	50,000
المداخيل الأخرى	320,000		320,000
صافي الأصول الخالي من القيود	40,000	(40,000)	
	360,000	10,000	370,000
- الإنخفاض في صافي الأصول	(355,000)		(355,000)
صافي الزيادة في صافي الأصول	5,000	10.000	15,000
صافي الأصول: بداية السنة	100,000	25,000	125,000
صافي الأصول: نهاية السنة	105,000	35,000	140,000

بيان المركز المالي	المداخيل المؤقتة		
	غير المقيدة	المقيدة	المجموع
النقدية	40,000	35,000	75,000
الأصول الأخرى	85,000		85,000
المجموع	125,000	35,000	160,000
الذمم الدائنة	20,000		20,000
صافي الأصول: نهاية السنة	105,000	35,000	140,000
المجموع	125,000	35,000	160,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition, p 24.

يمكن للقارئ أن يرى بوضوح أن المؤسسة تلقت هبات بمبلغ 50,000$، أنفقت 40,000$، و لديها هبات غير مقيدة لم تنفق بعد بمبلغ 25000$ من السنوات السابقة. الآثار المترتبة على هذا العرض هو أن مبلغ 50,000$ يعتبر دخلا في تاريخ تحصيله، وبما أنه قد تكون هناك قيود على استخدام المبلغ، يعتبر مجلس الإدارة هذا المبلغ كموارد للمؤسسة.

الهبات الموجهة لمشاريع محددة: تتلقى العديد من المؤسسات هبات من أطراف ثالثة لإنجاز مشاريع أو أنشطة محددة. هذه الهبات تختلف عن الهبات المقيدة الأخرى أساسا في درجة المساءلة للمؤسسة المتلقية، في تقديم التقارير إلى المؤسسة المانحة على استخدام هذه الأموال. ترتيب هذه العملية مشابه لأداء المقاول الخاص على أساس تجاري ربحي. في هذه الحالة، فإن الهبة هي في الأساس شراء للخدمات. سيتم معالجتها وفقا لمبادئ المحاسبة الربحية التي تدعو إلى الاعتراف بالإيرادات بالتوازي مع إنجاز العمل بموجب العقد. في حالات أخرى، تتلقى المؤسسة هبة لمشروع معين، وتكون ملزمة بمحاسبة النفقات بدقة، وربما ترجع المبالغ غير المنفقة؛ وبذلك الهدف من الهبة هو تعزيز برامج المؤسسة ولا تستفيد منها الجهة المانحة. هذا النوع من الهبات هو حقا هبة وليس عملية شراء للخدمات.[1]

2. **الدفع المسبق مقابل تعويض التكلفة:** يمكن أن تنظم المنح والعقود في شكل من الشكلين التاليين: (أ) يحول الدافع المبلغ، ثم ينفق المدفوع له هذه الأموال. (ب) تغطي المؤسسة المستفيدة النفقات من أموالها الخاصة ثم تتلقى تعويضا عن هذه النفقات تسدد من قبل الجهة المانحة.

في حالة عقود الشراء، المبالغ المحولة إلى المؤسسة في وقت سابق من نفقاتها يجب أن تعامل على أنها إيرادات مؤجلة إلى أن يحين الوقت الذي يتم فيه تحمل النفقات. عندما تتم النفقات ولمّا تحصل التعويضات من طرف الجهة المانحة، يجب تسجيل هذه المبالغ كقابلة للتحصيل حتى تعكس التزام المانح.

في حالة المنح الفعلية (الهبات)، يجب الاعتراف بالمدفوعات المسبقة كإيرادات فور استلامها، كما هو الحال مع جميع المساهمات. ويتم إثبات التعويضات كإيرادات عندما تستحق. وهو نفس الأسلوب الذي يستخدم بموجب تعويض التكاليف في عقود الشراء.

[1] FASB ASC 720-25-15

تسجل بعض المؤسسات المبلغ الكامل للمنحة كمبلغ مستحق في تاريخ تحصيله، مقابل دخل المنحة المؤجل في جانب الخصوم من الميزانية. وهذا غير مناسب في ظل (م.م.م.ع). إذا اعتبر مبلغ المنحة بالكامل تعهدا غير مشروط، يجب أن يسجل كإيرادات حالية غير مؤجلة. [1]

ثالثا: الأوراق المالية الاستثمارية

في كثير من الأحيان، تتلقى المؤسسة مساهمات في شكل أوراق مالية: أسهم وسندات. يجب أن تسجل هذه المساهمات بنفس الطريقة التي تسجل بها الهبات النقدية. المشكلة الوحيدة التي عادة ما تواجه هي صعوبة تحديد أساس معقول للتقييم في حالة الأسهم دون قيمة سوقية موضوعية.

يجب أن تسجل هذه الأوراق بالقيمة السوقية العادلة في تاريخ استلامها. الأسهم والسندات القابلة للتسويق لا تنطوي على أي مشكلة في التقييم. كما ينبغي أن تسجل بقيمتها السوقية في تاريخ استلامها، أو إذا بيعت بعد ذلك بوقت قصير، تسجل بالمبالغ المستلمة فعلا.

المطلب الثاني: الهبات العينية Gifts- in- kind

أولا: الأصول الثابتة و التموينات:

المساهمات من الأصول الثابتة يمكن أن تسجل بطريقتين: إما كمداخيل غير مقيدة أو مقيدة مؤقتا في تاريخ استلامها. إذا تم الإبلاغ عن الهبة في البداية على أنها مقيدة مؤقتا، يزول التقييد بشكل تقديري على مدى العمر الإنتاجي للأصل. يعتبر زوال القيود بمثابة إعادة تصنيف من صافي الأصول المقيدة مؤقتا إلى غير المقيدة. وتبقى الأصول غير القابلة للاهتلاك مثل الأراضي في فئة الأصول المقيدة مؤقتا إلى أجل غير مسمى لحين التنازل عنها.

ويجب أن تسجل اللوازم والمعدات بسعر الشراء المعتاد للعناصر المماثلة. يمكن عادة الحصول على قيمة المعدات المكتبية المستخدمة من أحد المتعاملين في مثل هذه العناصر. في حين أن تقييم العقارات المتبرع بها أكثر صعوبة، وعادة ما يكون من الضروري الحصول على تقييم خارجي لتحديد القيمة.[2]

[1] Idem

[2] Laurence Scot (2010), Op. Cit, p148

ثانيا: المساهمات من خدمات المتطوعين

تعتمد العديد من المؤسسات بشكل شبه كامل على المتطوعين لتنفيذ برامجها. فهل يجب أن تضع هذه المؤسسات قيمة على هذه الخدمات المساهم بها وتسجيلها بوصفها "مساهمات" في بياناتها المالية. الجواب هو: نعم تحت ظروف محددة وهي:[1]

أ. الخدمات تخلق أو تعزز الأصول غير المالية؛ أو

ب. الخدمات:

- تتطلب مهارات متخصصة؛
- يتم توفيرها من قبل أشخاص تتوفر فيهم هذه المهارات، و
- عادة ما يجب شراؤها إذا لم تُحصَّل عن طريق التبرع.

إذا لم يتم استيفاء أي شرط، لا تسجل قيمة للخدمات، على الرغم من تشجيع الإفصاح في حاشية البيانات المالية.

ينبغي أن تنعكس القيمة المخصصة للخدمات المساهم بها كإيرادات في قسم البيانات المالية أين يتم عرض المساهمات غير المقيدة الأخرى. في معظم الحالات، من المناسب الإفصاح عن قيمة هذه الخدمات في سطر منفصل.

في جانب النفقات، ينبغي أن تخصص قيمة الخدمات في برنامج وفئات خدمات الدعم بناء على طبيعة العمل المقدم. إذا تم استخدام المتطوعين لإنشاء الأصول الثابتة، يجب رسملة المبالغ بدلا من تحميلها كنفقات. إذا لم يتم رسملة بعض المبالغ، لن يؤثر تسجيل الخدمات على زيادة الإيرادات على النفقات، لأن كلاً منهما يقابل الآخر. يظهر الجدول التالي مثالا مبسطا للإبلاغ عن خدمات المساهم بها.

[1] Ibid, p149-150 & Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, p110

الجدول رقم 2-6 : مثال على بيان النشاطات أين يتم الإبلاغ عن قيمة الخدمات المساهم بها من طرف المتطوعين

بيان النشاطات		
الزيادة في صافي الأصول:		
رسوم الخدمات	200,000	
المساهمات	50,000	
قيمة الخدمات المساهم بها	75,000	
الدخل الإجمالي		325,000
الانخفاض في صافي الأصول:		
برامج الخدمات:		
مساعدة المسنين	100,000	
مساعدة الفقراء	100,000	
مساعدة الشباب	50,000	
مجموع برامج الخدمات		250,000
الخدمات الداعمة:		
الإدارة	40,000	
جمع التبرعات	10,000	
مجموع الخدمات الداعمة		50,000
مجموع النفقات		300,000
صافي الزيادة في صافي الأصول		25,000
صافي الأصول: بداية السنة		100,000
صافي الأصول: نهاية السنة		125,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, John Wiley & Sons, Inc. USA. p 24.

ثالثا: استخدام المرافق

في بعض الأحيان تعطى المؤسسة حق استخدام مبنى أو غيره من المرافق، سواء دون أي تكلفة أو بتكلفة مخفضة إلى حد كبير. ينبغي أن تنعكس قيمة مثل هذا المرفق في البيانات المالية، سواء من حيث الدخل أو المصاريف. القيمة المستخدمة يجب أن تكون القيمة السوقية العادلة للمرافق بسعر المثل، فيما لو قامت المؤسسة باستئجار هذه المرافق. هذا يعني أنه إذا تم التبرع بمرافق مكلفة جدا، فإن التقييم المستخدم يجب أن يكون بأقل قيمة لسعر المثل. إذا تم منح

المؤسسة حق استخدام مرافق فريدة من نوعها في التصميم وليس لها أي غرض بديل، قد يكون من المستحيل تحديد سعر المثل للمرافق المماثلة. هذا يحدث في كثير من الأحيان مع المتاحف التي تشغل المباني المملوكة للحكومة.[1]

رابعا: الخدمات المقدمة من المؤسسات الأخرى

تستفيد بعض (م.غ.هـ.ر) من الخدمات المقدمة دون تكلفة من قبل مؤسسات أخرى، التي غالبا ما تكون مرتبطة بالمؤسسة المستفيدة بطريقة أو بأخرى. كمثال على ذلك، (م.غ.هـ.ر) التي تستغل مكاتب تابع لشركة أخرى، تستخدم معدات المكاتب، ويؤدي مهامها موظفو هذه الشركة دون تكلفة. في البيانات المالية المنفصلة للمؤسسة، ينبغي الإبلاغ عن قيمة الخدمات المجانية سواء مساهمات كانت أو نفقات. ويتم الإبلاغ عن النفقات في الفئات المناسبة لطبيعة والغرض من الخدمات المقدمة.

فيما يخص القيمة العادلة، هناك جدل كبير حول كيفية تقييمها. وهناك ثلاثة أساليب لقياسها وهي كالتالي:[2]

أ. **أسلوب السوق Market Approach:** هذا المنهج يستخدم الأسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة لمعاملات السوق التي تنطوي على أصول متطابقة أو متشابهة. على سبيل المثال، الأسهم التي تلقتها المؤسسة والتي يتم تداولها في الأسواق المالية، عادة تستخدم منهج تقييم تحديد سعر حصة الأسهم في تاريخ تحصيل الهبة لتقييم هذه الأخيرة.

ب. **أسلوب الدخل Income Approach:** يستخدم هذا المنهج أساليب التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية (مثل التدفقات النقدية أو الأرباح) إلى مبلغ حالي واحد (أي مخفض). على سبيل المثال، المؤسسة التي تتلقى تعهدا غير مشروط طويل الأجل تستخدم القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المتوقعة لتحديد قيمة التعهد.

ت. **أسلوب التكلفة Cost Approach:** يستند هذا المنهج على المبلغ الحالي المطلوب لاستبدال قدرة الأصل على تقديم الخدمات. يشار إلى هذا النهج عادة بتكلفة الاستبدال الحالية. على سبيل المثال، قد تقيم المؤسسة خدمات قانونية بسعر المثل لتلك الخدمات فيما لو أجرت محاميا للقيام بها.*

بتطبيق هذه الأساليب، تستخدم المؤسسة نوعا من المدخلات في طريقة التقييم. تحدد (م.م.م.ع) فئتين واسعتين من هذه المدخلات، هما كالتالي:[3]

---

[1] Janina Stankiewicz (2013), The methods of raising philanthropic funds in the management of non-governmental organization determinants, Versita Management Journal, Vol.17, No. 2, p72;

[2] FASB ASC 820-10, *"Fair Value Measurements"*, May 2011, p 90

* في بعض الحالات، استخدام تقنية تقييم واحدة قد يكون كافيا. في حالات أخرى، يجب استخدام أساليب التقييم الثلاثة إذا تعددت الظروف.

[3] Ibid, P92

أ. **مدخلات يمكن ملاحظتها Observable Inputs:** هي التي تعكس الافتراضات المستعملة من طرف المشاركين في السوق في تسعير أصل أو التزام المطور اعتمادا على تاريخ السوق المحصل من مصادر مستقلة عن المؤسسة.

ب. **مدخلات لا يمكن ملاحظتها Unobservable Inputs:** هي تلك التي تعكس الافتراضات المستعملة من طرف المؤسسة نفسها حول افتراضات المشاركين في السوق في تسعير أصل أو التزام اعتمادا على المعلومات المتاحة.

المطلب الثالث: المساهمات غير القابلة للاستهلاك حاليا

أولا: الهبات الوقفية *Endowment gifts*

ينبغي تسجيل مساهمات صندوق الوقف المقيد كإيرادات عند استلامها في فئة مقيدة من صافي الأصول: وتسجل مؤقتة في حالة الهبات الوقفية المحدودة زمنيا، ودائمة إذا كانت غير محدودة. من أساليب تسجيل الهبات الوقفية في بيان الأنشطة. يوضح الجدول التالي طريقة العرض متعدد الأعمدة:

الجدول رقم 2-7: مثال عن طريقة عرض متعدد الأعمدة لفصل المداخيل غير المقيدة من المقيدة

بيان النشاطات	المداخيل المؤقتة		
	غير المقيدة	المقيدة	المجموع
الدعم والدخل:			
المساهمات	125,000	50,000	175,000
المداخيل الأخرى	200,000		200,000
المجموع	325,000	50,000	375,000
- مجموع النفقات	(310,000)		(310,000)
صافي الزيادة في صافي الأصول	15,000	50,000	65,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition, p 104.

Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2011), Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc, p107

ثانيا: التعهدات (وعود المنح)

التعهد هو وعد بالمساهمة بمبلغ محدد لمؤسسة ما. عادة، تلتمس المؤسسة التعهدات من الجهات المانحة لأن هذه الأخيرة إما لا تريد أو غير قادرة على تقديم المساهمة نقدا بالمبلغ المطلوب من قبل المؤسسة في وقت الإلتماس. وقد تلجأ

المؤسسة إلى تحفيز المانحين على تقسيط مساهماتهم. على سبيل المثال، قد يتعهد أحد المانحين بدفع مبلغ 20$ شهريا للعام المقبل. حيث تجد المؤسسات الجهات المانحة أكثر سخاء عندما يتم تقسيم مساهماتهم وتوزيعها على مدى فترة من الزمن.

قد لا تكون التعهدات قابلة للتنفيذ من الناحية القانونية. وهذه النقطة هي التي يدور حولها النقاش إلى حد كبير بسبب أنه من الصعب على المؤسسات فرض التعهد قانونيا. إن الدعاية السلبية التي ستنجم عن مثل هذا النزاع القانوني ستضر فقط بجمع الأموال في المستقبل. المعيار المهم هو: هل سيتم جمع التعهدات، وهل هي ذات مبالغ معتبرة ؟ إذا استوفت هذه المعايير، ثمة هناك سؤالان محاسبيان: هل يجب تسجيل التعهدات كأصول في تاريخ تلقي التعهد؟ إذا كان الجواب "نعم"، متى يجب الاعتراف بالتعهدات كمداخيل؟[1]

1. تسجيل التعهدات كأصول:

تتحصل العديد من المؤسسات على جزء كبير من مداخيلها عن طريق التعهدات. مع مرور السنين تستطيع معظم المؤسسات التنبؤ بنسبة التعهدات القابلة للتحصيل. تتطلب أدبيات المحاسبة أن تسجل التعهدات غير المشروطة المتوقع جمعها كأصول، وتسجل بدلاً (مؤونة) للجزء الذي تشير التقديرات إلى أنه غير قابل للتحصيل.

2. التعهدات المخفضة إلى القيمة الحالية:

يلتزم المستفيدون والمانحون للتعهدات القابلة للتحصيل فيما بعد الدورة المحاسبية الحالية بخصم التعهدات إلى قيمتها الحالية، وذلك باستخدام معدل الفائدة المناسب. مثلا، فإن القدرة على الحصول على 1000$ بعد سنتين هو ما يعادل تلقي حوالي 900$ الآن (على افتراض أن نسبة الفائدة هي 5٪) ، لأن مبلغ 900 $ يمكن استثماره وكسب 100 $ من الفائدة على مدى العامين المقبلين. كلما ارتفع معدل الفائدة المستخدم، كلما انخفضت القيمة الحالية للتعهد، بما أن المبلغ الأقل من شأنه كسب المزيد من الفائدة بمعدل أعلى ويكون لا يزال يساوي المبلغ الكامل لـ1000 $.

المبادئ العامة التي تحكم أي أسلوب لحساب القيمة الحالية هي على النحو التالي:[2]

- ينبغي أن تعكس التدفقات النقدية ومعدلات الخصم الافتراضات المستخدمة من طرف المشاركين في السوق في تسعير الأصول أو الخصوم؛
- ينبغي أن تأخذ التدفقات النقدية ومعدلات الخصم بعين الاعتبار فقط العوامل الخاصة بالأصول أو الخصوم المراد قياسها؛

---

[1] Warren Ruppel, Op. Cit, P68-70

[2] FASB 136, *Transfers of Assets to a Not-for-Profit Organization or Charitable Trust That Raises or Holds contributions for Others*, P 21– 22

- لتجنب ازدواجية حساب أو حذف آثار عوامل المخاطر، ينبغي أن تعكس معدلات الخصم الافتراضات التي تنسجم مع تلك المتأصلة في التدفقات النقدية. على سبيل المثال، معدل الخصم الذي يعكس التوقعات حول افتراضات العجز عن السداد المستقبلية هو مناسب في حالة استخدام التدفقات النقدية التعاقدية للقروض، ولكنه غير مناسب إذا تم تعديل التدفقات النقدية نفسها لتعكس حالات العجز عن السداد الممكنة؛
- يجب أن تكون الافتراضات حول التدفقات النقدية ومعدلات الخصم متسقة داخليا. على سبيل المثال، التدفقات النقدية الاسمية (التي تشمل آثار التضخم) يجب أن تكون مخفضة بمعدل يتضمن آثار التضخم؛
- ينبغي أن تكون معدلات الخصم بما يتفق مع العوامل الاقتصادية الأساسية للعملة التي تتم بها التدفقات النقدية.

3. التعهدات لفترات طويلة *Pledges for extended periods*

في بعض الأحيان، تقدم الجهات المانحة تعهدا مفتوحا الدعم لفترة ممتدة من الزمن. على سبيل المثال، يتعهد أحد المانحين بدفع مبلغ 5000$ سنويا لمدة عشرين عاما. فهل من المناسب أن يسجل هذا التعهد كأصل للعشرين عاما كاملة؟ في معظم الحالات، لا، لأنه من شأنه تحريف البيانات المالية. معظم المؤسسات لا تسجل مثل هذه التعهدات إلى ما بعد فترة قصيرة نسبيا. التعهدات على المدى الطويل مشروطة بطبيعتها على استمرار رغبة المانحين في تسديد الدفعات، وبالتالي هي صعبة الجمع. لذلك، ينبغي على المؤسسة أن تنظر بعناية فائقة إلى احتمال تحصيل التعهدات قبل تسجيلها في الفترات المستقبلية الأكثر من خمسة أعوام.

4. بدل التعهدات غير القابلة للتحصيل *Allowance for uncollectible pledges*

تماما مثل المؤسسات التجارية التي لا يمكن أن تحصل جميع مستحقاتها لدى الآخرين، لا تستطيع (م.غ.هـ.ر) جمع كل التعهدات. ولكن المؤسسات التجارية تقاضي عادة مدينيها لتحصيل الديون غير المسددة، أما (م.غ.هـ.ر) فلا . السؤال المهم الآخر هو كيف يجب أن يكون حجم البدل عن التعهدات غير القابلة للتحصيل. معظم المؤسسات لديها خبرة سابقة للمساعدة في الإجابة عن هذا السؤال. مثلا، مع مرور السنين، لا يتم جمع 10٪ من التعهدات لمؤسسة ما، هذه النسبة هي ربما الرقم الصحيح للاستخدام. ليس هناك من شك حول تسجيل البدل في الميزانية؛ فهو يسجل مقابل المبلغ المستحق تحصيله. مثلا، إذا كان لدى المؤسسة تعهدات مستحقة مجموعها 75,000$، ويقدر أن 10٪ من هذا المبلغ ستكون غير قابلة للتحصيل، يتم خصم بدل من 7,500$ ويظهر المبلغ الجديد 67,500.[1]

[1] Laurence Scot (2010), Op. Cit, P59 & Paul A. Copley (2011), Op. Cit, P381

ثالثا: الوصايا *Bequests*

الوصايا هي نوع خاص من التعهدات، بل هي أكثر التعهدات مشروطية: يجب أن يحدث حدث غير مؤكد جدا في المستقبل من أجل أن تصبح مستحقة الدفع. وفقا لذلك، لا ينبغي أبدا أن تسجل الوصايا قبل وفاة الموصي، ليس لأن الموت غير مؤكد، ولكن لأنه يمكن أن يغير وصيته مادام على قيد الحياة.

بعد وفاة الموصي، يتم إعلام المؤسسة بحصتها من الوصية، ولكن هذا الإعلام قد يحدث بمدة طويلة قبل حيازتها على الأصول الموقوفة. فهل يجب أن تسجل مثل هذه الوصية في تاريخ الإعلام أو في وقت الاستلام؟ المنهج السليم هو عدم تسجيل أي شيء إلى أن يمكن تقدير الأصول المحصلة بدقة. في ذلك الوقت، يجب أن يتم تسجيل المبلغ بنفس الطريقة التي تسجل بها الهبات.[1]

رابعا: معاملات التبادل Exchange Transactions

بالإضافة إلى الدعم الذي تتلقاه من المساهمات والتعهدات، يمكن لـ (م.غ.هـ.ر) الحصول على عائدات من خلال الرسوم مقابل الخدمات التي تقدمها. غالبا ما تسمى هذه الأنواع من الإيرادات "رسوم مقابل الخدمة" أو "معاملات التبادل".في أبسط صورها، بيع عنصر من متجر هدايا تابع لمتحف هو عملية تبادل؛ يدفع المشتري المال للمتحف مقابل الهدية التي تم شراؤها، فليس هناك هبة في هذه العملية. مثال آخر أكثر تعقيدا يتمثل في عقود الخدمات الاجتماعية مع الدولة أو الهيئات الحكومية المحلية لتقديم أنواع معينة من الخدمات الاجتماعية. على سبيل المثال، يمكن أن توفر (م.غ.هـ.ر) مأوى مؤقتا للمشردين، رعاية الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، أو تشغيل برامج ما بعد المدرسة للطلاب الصغار. في هذه الحالات، تعوض المؤسسة على أساس أداء الخدمات (أي عدد أيام الخدمة المقدمة لعدد من العملاء).[2]

خامسا: متطلبات الإفصاح

يجب على المؤسسة أن تفصح عن ما يلي:[3]

- السياسة المحاسبية للمؤسسة حول القيود الزمنية على استخدام الأصول المعمرة المساهم بها عندما لا تضع الجهات المانحة شروطا حول فترة استخدام الأصول؛
- السياسة المحاسبية التي تصنف من خلالها المساهمات المقيدة من الجهات المانحة كغير مقيدة إذا تم استيفاء القيود في نفس الفترة التي يتم فيها تحصيل المساهمات؛

---

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, P119

[2] Ibid, P120-121

[3] SFAS 116, *Accounting for Contributions Received and Contributions Made*, P21

- يجب على المؤسسة المستفيدة من التعهدات غير المشروطة الإفصاح عن: (أ) المبالغ من التعهدات المستحقة في أقل من سنة واحدة، من سنة إلى خمس سنوات، وأكثر من خمس سنوات. (ب) مبلغ بدل التعهدات غير القابلة للتحصيل؛
- يجب على المؤسسات المستفيدة من التعهدات المشروطة الإفصاح عن: (أ) مجموع مبالغ التعهدات، (ب) وصف مبلغ كل مجموعة من التعهدات ذات الخصائص المماثلة، مثل مبالغ الوعود المشروطة لإنشاء برامج جديدة.

يجب الإفصاح عن المعلومات التالية حول الخدمات المساهم بها:

- وصف للبرنامج أو الأنشطة التي استخدمت فيها الخدمات المساهم بها؛
- وصف لطبيعة الخدمات المساهم بها المحصلة خلال الدورة،
- المبلغ المحتسب كإيرادات خلال هذه الدورة.

المطلب الرابع: المقتنيات المجمعة collections

المجال الوحيد من المحاسبة المالية، الذي يعتبر فريدا من نوعه إلى حد ما بالنسبة لـ (م.غ.هـ.ر)، هو المحاسبة عن المقتنيات المجمعة. المقتنيات المجمعة هي الأعمال الفنية، الكنوز التاريخية، والأصول المشابهة المحددة في معايير المحاسبة المالية كما يلي:[1]

- الأصول المعروضة للجمهور العام، للتعليم، أو للبحث في تعزيز الخدمات العامة من تحقيق مكاسب مالية؛
- الأصول المحمية، الخالية من الديون والالتزامات، تحت الرعاية، والمحتفظ بها؛
- الأصول تحت سياسة تنظيمية تتطلب أن تستخدم العائدات من مبيعاتها للحصول على مقتنيات أخرى.

يمكن لـ (م.غ.ه.ر) وضع سياسة محاسبية لمعالجة المقتنيات من السياسات التالية: إما رسملة جميع المقتنيات، رسملة فقط المقتنيات بعد اعتماد المعيار 116، أو عدم رسملة المقتنيات. مباشرة بعد اعتماد سياسة ما، يجب أن تطبق على الدوام.

يجب أن تسجل المقتنيات المرسملة كأصول في بيان المركز المالي. إذا تم الحصول على المقتنيات في عملية تبادل (أي تم شراؤها ولم يتبرع بها)، فيجب أن تسجل بتكلفة شرائها. ولكن، إذا تم الحصول عليها كمساهمة، يجب أن تقاس بالقيمة العادلة في تاريخ التبرع بها. ولكن قد يكون من الصعب الحصول على القيمة العادلة للمقتنيات بسبب طبيعة الأصول.[2]

[1] Ibid, P23
[2] *FASB ASC 958-605-25-19*

بالنسبة للمقتنيات التي لم يتم رسملتها، فلا يجب تسجيل أي أصول عند تحصيل المقتنيات. ولكن لا يزال بإمكان المؤسسة عرض المقتنيات على بيان الأنشطة بشكل منفصل عن الإيرادات، المصاريف، الأرباح والخسائر دون مبلغ على الخانة المخصصة لها؛ يكفي إعلام القارئ ببساطة أنه قد تم تحصيل مقتنيات دون تحديد قيمتها.[1]

تعتمد المعالجة المحاسبية للمقتنيات المجمعة على السياسة المعتمدة من طرف المؤسسة. لا تلزم (م.م.م.ع) المؤسسات برسملة الأصول المتضمنة في المقتنيات. عند اعتماد أحكام المعيار 116، للمؤسسة الخيارات الثلاثة التالية:

- رسملة كل المقتنيات، بما فيها العناصر التي تم اقتناؤها في فترات سابقة، ولم يتم رسملتها، وتلك التي سيتم اقتناؤها في الدورات اللاحقة؛
- عدم رسملة أي عنصر من المقتنيات السابقة، الحالية أو اللاحقة؛
- رسملة فقط المقتنيات المحصلة بعد اعتماد المعيار رقم: 16.

أولا: رسملة كل المقتنيات

يجب على المؤسسات التي تختار سياسة رسملة كل المقتنيات متابعة سياسة محاسبية متسقة وثابتة لهذه العناصر. ينبغي الاعتراف بالمقتنيات التي يتم الحصول عليها في معاملات التبادل كأصول في الفترة المحصلة فيها، وتقاس بالتكلفة. هذه المعالجة تتفق مع أي نوع آخر من مشتريات الأصول الرأسمالية.[2]

ينبغي الاعتراف بالمقتنيات بقيمتها العادلة في فترة الاستلام. يجب أن تسجل هذه العناصر كأصول وكإيرادات مساهمة. تستند القيمة العادلة عادة، من حيث المفهوم، على أسعار السوق المدرجة. ومع ذلك، العديد من المقتنيات هي فريدة من نوعها، ومن غير المرجح أن يكون لديها أسعار متداولة في السوق. إذا كانت أسعار السوق ليست متاحة، يمكن أن تستند القيمة العادلة على أسعار السوق المدرجة للسلع المماثلة، التقديرات، أو أساليب التقييم الأخرى. من المرجح أيضا أن تكون الجهات المانحة مهتمة في تحديد القيمة العادلة لاعتبارات ضريبية.

في الحالات التي لم يتم فيها رسملة المقتنيات قبل اعتماد المعيار رقم: 116، قد تجد المؤسسة من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الحصول على التكلفة الأصلية أو القيمة العادلة للعناصر المقتناة في تاريخ المساهمة. إذا كان هذا هو الحال، يمكن للمؤسسة تقييم العناصر على النحو التالي:[3]

- بالتكلفة أو القيمة العادلة لهذه العناصر في تاريخ حيازتها، أو؛

[1] FASB ASC 958-605-25-19
[2] NFP Audit Guide, para 7.07
[3] *FASB ASC 958-360-40-2*

- بالتكلفة أو القيمة السوقية الحالية لهذه العناصر في تاريخ اعتماد المعيار رقم: 116، أيهما أكثر واقعية.

إذا تبرعت المؤسسة بمقتنيات مرسملة لـ (م.غ.ه.ر) أخرى ، فينبغي عليها:[1]

- تخفيض أصولها بالقيمة الدفترية للأصل المتبرع به؛
- تسجيل مصاريف مساهمة تساوي القيمة العادلة للأصل، و؛
- الاعتراف بربح أو خسارة بالفرق.

وينبغي عرض المبلغ المرسمل في بيان المركز المالي في بند منفصل، تحت عنوان "المقتنيات" أو " العناصر المقتناة"

ثانيا: عدم رسملة المقتنيات

بعض المؤسسات تختار سياسة عدم رسملة المقتنيات، وهو مقبول إذا تم استيفاء المعايير المذكورة سابقا. في هذه الحالة، لا ينبغي تسجيل المقتنيات سواء كأصول أو كإيرادات مساهمة. هذه المعالجة المحاسبية مسموح بها حتى إذا تم شراء المقتنيات، ولم يتبرع بها من الجهات المانحة.

فيما يلي وصف لكيفية تنظيم المعلومات في البيانات المالية في الحالات التي لا يتم فيها رسملة المقتنيات المجمعة.

يجب أن يعرض بيان الأنشطة ما يلي:[2]

- تكاليف العناصر التي تم شراؤها كانخفاض في الفئة المناسبة من صافي الأصول؛
- التحصيلات من بيع المقتنيات كزيادة في الفئة المناسبة من صافي الأصول؛
- التحصيلات من مبالغ التأمينات المسترجعة على المقتنيات الضائعة أو التالفة كزيادة في الفئة المناسبة من صافي الأصول.

ينبغي أن تظهر المقتنيات على وجه بيان الأنشطة بمعزل عن الإيرادات، المصاريف، الأرباح والخسائر. كما ينبغي أن يعرض بيان المركز المالي بندا منفصلا دون أي مبلغ للعناصر المقتناة. وينبغي الإبلاغ عن التدفقات النقدية، من عمليات الشراء، المبيعات، والمبالغ المستردة من التأمينات عن العناصر التي لم يتم رسملتها، كأنشطة استثمارية في قائمة التدفقات النقدية. إذا تبرعت المؤسسة بعنصر غير مرسمل لمؤسسة أخرى، لا ينبغي إظهار هذه المساهمة على وجه البيانات المالية، ولكن يجب الإفصاح عنها في الملاحظات.[3]

[1] *Ibid.*
[2] *FASB ASC 958-360-45-5*
[3] *FASB ASC 958-230-55-5A*

ثالثا: رسملة المقتنيات بعد تبني المعيار 116

إذا كانت سياسة المؤسسة هي رسملة المقتنيات بعد تبني المعيار 116 فقط، ستكون المعالجة المحاسبية هي نفسها بالنسبة للمقتنيات المرسملة كما هو موضح سابقا. في بعض الحالات، الأعمال الفنية التي لا تفي بالمعايير المذكورة سابقا تتطلب معاملة خاصة. يجب أن تسجل هذه العناصر كأصول بالتكلفة إذا اكتسبت في عملية تبادل، أو بالقيمة العادلة إذا وردت كمساهمة. وينبغي أن تعرض بشكل منفصل في بيان المركز المالي ويعترف بها في بيان الأنشطة كدعم يرفع من فئة الأصول الصافية المناسبة. بدلا من ذلك، قد يتم الإفصاح عن هذه العناصر في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

رابعا: متطلبات الإفصاح

ينبغي أن تصف المؤسسة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية سياستها المحاسبية للاعتراف بالمساهمات من المقتنيات المجمعة. وتطلب إفصاحات إضافية عندما تختار المؤسسة عدم رسملة المقتنيات، أو رسملتها بعد اعتماد المعيار: 116. وفي هذه الظروف، ينبغي تقديم الإفصاحات الإضافية التالية:[1]

- وصف المقتنيات المجمعة، بما في ذلك أهميتها النسبية للمؤسسة، وسياساتها المحاسبية في إدارة هذه العناصر؛
- إذا كانت هذه العناصر غير مرسملة، ولم تعد في المتناول خلال الدورة:
- أ. وصف لهذه العناصر، سواء التالفة، الضائعة، أو غير ذلك؛
- ب. القيمة العادلة لهذه العناصر.

[1] *FASB ASC 958-360-50-5, 6*

المبحث الثالث: الأصول المالية

في عام 1995 أصدر (م.م.م) المعيار SFAS 124 تحت عنوان:"محاسبة بعض الاستثمارات لـ(م.غ.هـ.ر)". وكان لهذا البيان تأثير كبير على القيمة المبلغ عنها للاستثمارات في بيان المركز المالي. متطلبات هذا المعيار تؤثر على الاستثمارات في الأوراق المالية ذات القيمة العادلة القابلة للتحديد، وجميع الاستثمارات في سندات الدين. كما نص المعيار على متطلبات الإفصاح عن معظم الاستثمارات التي تحتفظ بها (م.غ.هـ.ر).

من جهة أخرى، تتطلب (م.م.م.ع) أن المؤسسات تسجل جميع المشتقات المالية كأصول أو خصوم في بيان المركز المالي وقياسها بالقيمة العادلة. ينطبق هذا التوجيه على (م.غ.هـ.ر) التي تسجل التغير في القيمة العادلة للمشتقات كتغيير في صافي الأصول في فترة التغيير.

سنغطي في هذا الجزء من البحث أيضا الاستثمارات الأخرى التي غالبا ما تكون مملوكة من قبل (م.غ.هـ.ر)، ولا سيما تلك ذات المحافظ الاستثمارية الكبيرة المتعلقة بالأوقاف. وتشمل الاستثمارات الأخرى الاستثمارات في القطاع العقاري، الرهن العقاري، صناديق رأس المال الاستثماري، فوائد الشراكة والأوراق المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بسهولة.

وعليه سيتضمن هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: تقييم الأصول المالية

المطلب الثاني: تجميع الاستثمارات والاستثمارات البديلة

المطلب الثالث: طريقة حقوق الملكية في المحاسبة

المطلب الأول: تقييم الأصول المالية

يتم تسجيل الاستثمارات في الأوراق المالية التي يمكن تحديد قيمتها العادلة بسهولة وجميع سندات الدين في البداية بتكاليف الشراء (والتي تشمل الوساطة المالية ورسوم المعاملات وغيرها من التكاليف المتعلقة بالاستحواذ) إذا تم شراؤها، أو تسجل بالقيمة العادلة إذا وردت عن طريق مساهمة. تتطلب (م.م.م.ع) أن الاستثمارات في سندات الدين

والاستثمارات في الأوراق المالية ذات القيمة العادلة الممكن تحديدها بسهولة أن تقاس بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي.

أولا: مفاهيم متعلقة بالأوراق المالية:

1. **سندات الدين:** سند الدين هو أي ورقة مالية تمثل علاقة دائن مع مؤسسة أخرى. ويشمل أيضا الأسهم الممتازة التي من شروطها أن يتم إعادة شرائها من قبل الشركة المصدرة أو استردادها حسب اختيار المستثمر. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن التزامات الرهن العقاري المضمونة أو الأوراق المالية التي يتم إصدارها في شكل أسهم ولكن يطلب اعتبارها غير ذلك، بغض النظر عن كيفية تصنيفها (أي ما إذا كانت رأس مال أو دين) في بيان المركز المالي. ومع ذلك، تستثني عقود الخيارات، العقود المالية الآجلة، عقود الإيجار وعقود المبادلة.[1]
2. **الأسهم:** الأسهم هي عبارة عن أوراق مالية تمثل ملكية حصة في مؤسسة ما (مثل الأسهم العادية، الممتازة، أو أسهم رأس المال الأخرى)، أو الحق في الحصول على فوائد حصة في مؤسسة ما (مثل الأوامر، الحقوق وخيارات الشراء)، أو للتنازل عن حصة ملكية في مؤسسة ما بأسعار ثابتة أو محددة (مثل خيارات البيع). ومع ذلك، لا يشمل هذا الاصطلاح الديون القابلة للتحويل أو الأسهم الممتازة التي من شروطها أن يتم إعادة شرائها من قبل الشركة المصدرة أو استردادها حسب اختيار المستثمر.[2]

تجدر الإشارة إلى أن القيمة العادلة للأوراق المالية هي المبلغ الذي يمكن شراؤها أو بيعها به في صفقة مالية. كما أن أسعار السوق المدرجة تقدم عموما المقياس الأكثر موثوقية للقيمة العادلة.* عندما لا تتوفر الأسعار المدرجة في السوق، يمكن تقدير القيمة العادلة على أساس القيمة السوقية للأوراق المالية المماثلة. تنشأ الأرباح والخسائر غير المحققة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار، وتحدث عند بيع الاستثمارات بخلاف قيمتها الدفترية. يجب الإبلاغ عن الأرباح والخسائر غير المحققة على الاستثمارات في الديون والأسهم على بيان الأنشطة كزيادة أو نقصان في صافي الأصول غير المقيدة، إلا إذا كان استعمالها مقيدا بصفة مؤقتة أو دائمة.[3]

[1] FASB ASC 958-320-55

[2] FASB ASC 958-320-25-2

* أسعار السوق المدرجة هي أحدث وآخر الأسعار المتداولة لاستثمار ما. تتغير الأسعار المدرجة للاستثمارات مثل الأسهم والسندات والسلع والمشتقات باستمرار على مدار اليوم مع وقوع الأحداث التي تؤثر على الأسواق المالية والقيمة المتوقعة للاستثمارات المختلفة.

[3] FASB ASC 958-320-45-3

ثانيا: تقارير الأرباح والخسائر المحققة

الأرباح أو الخسائر المحققة التي تظهر على بيان الأنشطة والناتجة عن بيع الاستثمارات يجب أن لا تتضمن أي أرباح أو خسائر غير محققة، ولكن يمكن أن تتضمن تلك المعترف بها، التي يحتمل الإبلاغ عنها في فترة سابقة. يوفر المثال التالي شرحا على ذلك:[1]

- قامت المؤسسة بشراء أسهم قيمتها العادلة 30,000 دولار في دورة ن؛
- في نهاية دورة ن، أصبحت قيمتها العادلة 40,000 دولار ؛
- في دورة ن+1، بيعت الأسهم بمبلغ 45,000 دولار.

في نهاية دورة ن، تسجل المؤسسة أرباحا غير محققة قدرها 10,000 (الفرق بين القيمة العادلة في نهاية دورة ن وتكلفة الشراء). بالإضافة إلى ذلك، سيتم رفع القيمة الدفترية للأسهم إلى 40,000 باعتبارها القيمة الجديدة لها.في دورة ن+1، عندما يباع الاستثمار، فإن المؤسسة تحقق ربحا قدره 5,000 (الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للأصل في تاريخ البيع).

ثالثا: الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المالية

تقسم (م.م.م.ع) متطلبات الإفصاح عن الأصول والخصوم التي يتم تسجيلها بالقيمة العادلة إلى ثلاثة مستويات مختلفة، اعتمادا على المدخلات إلى أساليب التقييم. نلخص هذه المستويات فيما يلي:[2]

المستوى الأول: أسعار السوق المدرجة في الأسواق النشطة للأصول والخصوم المتطابقة.

المستوى الثاني: أسعار السوق المدرجة في الأسواق النشطة للأصول المتشابهة ، أو المدخلات الممكن ملاحظتها، مثل أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان، ومعدلات التخلف عن السداد.

المستوى الثالث: المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها، والتي هي الافتراضات الخاصة بالمؤسسة حول أسعار الأصول أو الخصوم المقدمة من طرف المتعاملين في السوق.

نعرض فيما يلي بعض الأمثلة عن هذه المستويات:

الجدول رقم:2- 7: مستويات القيمة العادلة للأصول المالية

المستوى الأول	
الأسهم وبعض سندات الدين	أسعار الأسهم والسندات المدرجة في الأسواق النشطة
سندات الخزينة الأمريكية	على عكس العديد من الأوراق المالية الأخرى ذات الدخل الثابت، يمكن غالبا الحصول على سعر السوق المدرج لسندات الخزينة الأمريكية.

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, P512

[2] FASB ASC 820-10

صناديق الاستثمار	القيمة العادلة تساوي القيمة الصافية للأصول، وهو السعر الذي يمكن به الحصول على أسهم إضافية.
المستوى الثاني	
سندات الدين الأخرى	عموما، تستند القيمة العادلة للأوراق المالية ذات الدخل الثابت على أسعار السوق للأوراق المالية المشابهة (غير المتطابقة)، على أساس الاستحقاق، معدل الفائدة، مخاطر الائتمان، الخ.
شهادات الإيداع	عموما ليست مدرجة في الأسواق النشطة، ويتم تقدير القيمة العادلة في طول الفترة الزمنية لتاريخ الاستحقاق، معدل الفائدة ومخاطر الائتمان (إن لم تكن مؤمنة بالكامل).
بعض الاستثمارات البديلة	قد تصنف الاستثمارات البديلة مع صافي قيمة الأصول المبلغ عنها في المستوى الثاني
المستوى الثالث	
معظم الاستثمارات البديلة	تصنف عادة في المستوى الثالث إلا إذا حملت خصائص المستوى الثاني.
العقارات	قد تكون مبنية على مجموعة متنوعة من أساليب التقييم، ولكن في كثير من الأحيان تصنف في المستوى الثالث.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: FASB ASC 820-10, *"Fair Value Measurements"*

رابعا: الأصول المالية في صناديق الوقف المقيدة

يتم إنشاء صناديق الوقف المقيدة من الجهات المانحة عندما تنص هذه الأخيرة على أن يتم استثمار الأصول لفترة محددة من الوقت أو بشكل دائم. تحدد شروط المانحين تصنيفات الأرباح والخسائر الناتجة عن المبيعات من صناديق الوقف المقيدة. الأوراق المالية المحتفظ بها بشكل دائم بسبب قيود المانحين قد تؤدي أيضا إلى أرباح أو خسائر، تزيد أو تنقص من صافي الأصول المقيدة بشكل دائم بسبب القانون المحلي. ومع ذلك، في حالة عدم وجود قيود المانحين أو القانون المحلي التي تقيد استخدام الأرباح، فإن هذه الأرباح تعالج مثل دخل الاستثمار. بناء على ذلك، تكون الأرباح غير مقيدة إذا كان دخل الاستثمار غير مقيد، أو تكون مقيدة مؤقتا إذا كان دخل الاستثمار مقيد مؤقتا من قبل الجهات المانحة. [1]

يجب أن تعطى المحاسبة عن الخسائر في صناديق الوقف عناية كبيرة، خاصة عندما تكون هناك خسائر في الاستثمارات. في هذه الحالة، الاستثمارات المسجلة سابقا (التي عادة تكون مقيدة مؤقتا حتى يتم استخدامها من قبل المؤسسة) تخفض إلى الصفر، يعني أن أي خسائر إضافية أخرى لن يتم اعتبارها كنقص في صندوق الأوقاف المقيدة بشكل دائم. بدلا من ذلك، سوف يتم تسجيل هذه الخسائر كتخفيض لصافي الأصول غير المقيدة، و يبقى صندوق

[1] FASB ASC 958-205-45-17

الأوقاف المقيدة بشكل دائم كما نصت عليه الجهات المانحة. وبطبيعة الحال، فإن هذه المعالجة المحاسبية ستتغير اذا وجدت هناك أي شروط أو قوانين تنص على معالجة مختلفة لخسائر الصناديق الوقفية المقيدة بشكل دائم.[1]

خامسا: دخل استثمار الأصول المالية

يشمل دخل الاستثمارات أرباح الأسهم والفوائد والإيجارات، والمدفوعات المماثلة. كما ينبغي الإبلاغ عن هذه الإيرادات كزيادة في صافي الأصول غير المقيدة، المقيدة مؤقتا أو المقيدة بشكل دائم، وهذا يتوقف على شروط المانحين، أو القانون الواجب تطبيقه على استخدام الدخل. على سبيل المثال، إذا لم تكن هناك أي قيود مفروضة على استخدام الدخل من الجهات المانحة، يجب الإبلاغ عنها كزيادة في صافي الأصول غير المقيدة، إلا إذا كان الدخل من أصول صندوق الوقف المقيدة. في هذه الحالة، يعتبر الدخل مقيدا مؤقتا إلى أن يخصص للإنفاق من قبل المؤسسة. يمكن أن يحدث هذا الاعتماد من قبل إجراءات محددة لمجلس الإدارة، من خلال إدراجها في الميزانية التي وافق عليها المجلس، أو من خلال سياسة الإنفاق التي وافق عليها المجلس مثل وجود معدل للإنفاق، على سبيل المثال، 5٪ من قيمة الأصول الموقوفة.

قد تنص جهة مانحة على أن يتم استثمار هبة إلى الأبد، مع استخدام الدخل الناتج عنها لدعم برنامج محدد. يجب أن تسجل الهبة في صافي الأصول المقيدة بشكل دائم، أما دخلها فيسجل في صافي الأصول المقيدة بشكل مؤقت. إذا تم استيفاء القيود المفروضة على الدخل، يجب الإبلاغ في بيان الأنشطة عن إعادة تصنيف من صافي الأصول المقيدة مؤقتا لغير المقيدة.[2]

المطلب الثاني: تجميع الاستثمارات والاستثمارات البديلة

أولا: تجميع الاستثمارات

تجمع (م.غ.هـ.ر) أحيانا جزءا أو كل استثماراتها لأغراض إدارة المحافظ. قد يختلف عدد وطبيعة هذه المحافظ من مؤسسة إلى أخرى. يتم تعيين حصص الملكية في البداية (عادة من خلال الاستخدام) لمختلف فئات التجميع على أساس القيمة السوقية للسيولة والأوراق المالية الموضوعة من قبل كل المشاركين. يتم استخدام القيمة السوقية الحالية

[1] FASB ASC 958-205-47-22 & 24

[2] . *NFP Audit Guide,* para 8.07

لتحديد عدد الوحدات المخصصة للأصول الإضافية المجمعة. ويتم تخصيص إيرادات الاستثمارات والأرباح والخسائر المحققة بشكل عادل على أساس عدد الوحدات المخصصة لكل مشارك.[1]

يجدر الإشارة إلى أن (م.م.م.م) تناول المحاسبة لـ "الاستثمارات الأخرى"، وهي تلك الاستثمارات التي لا تغطيها (م.م.م.ع). وتشمل، الاستثمارات في العقارات، الرهن العقاري، صناديق رأس المال الاستثمارية، فوائد الشراكة، النفط والغاز، والأوراق المالية التي ليس لها قيمة عادلة يمكن تحديدها بسهولة.

على وجه التحديد، توفر (م.م.م.ع) التوجيهات التالية للاستثمارات الأخرى حسب نوع (م.غ.ه.ر) كالتالي:[2]

1. المعاهد والجامعات:

يمكن الإبلاغ عن الاستثمارات الأخرى لمؤسسات التعليم العالي التي تم الحصول عليها عن طريق الشراء بتكلفة شرائها، أما تلك التي تم تحصيلها كهبات فتقدر بالقيمة السوقية أو القيمة المقدرة في تاريخ استلامها.

2. منظمات الصحة والرعاية الاجتماعية التطوعية:

ينبغي لمنظمات الصحة والرعاية الاجتماعية التطوعية تقييم الاستثمارات الأخرى بالتكلفة إذا تم شراؤها، وبالقيمة السوقية العادلة إذا تم تحصيلها كأوقاف. إذا كانت القيمة السوقية لمحفظة الاستثمارات الأخرى أقل من المبلغ المسجل، فإنه قد يكون من الضروري تخفيض القيمة الدفترية للمحفظة إلى السوق، أو توفير بدلٍ للانخفاض في القيمة السوقية. إذا كان من المتوقع أن المؤسسة سوف تحقق خسارة ناتجة عن التنازل عن استثمار ما، فينبغي تخصيص مؤونة للخسارة المتوقعة في الفترة التي حدث فيها الانخفاض في القيمة.[3]

3. المؤسسات غير الهادفة للربح الأخرى

(م.غ.هـ.ر) التي ليست من الأنواع السابقة يجب عليها تسجيل الاستثمارات الأخرى إما بالقيمة العادلة، أو بالقيمة الصغرى بين التكلفة والقيمة العادلة. ينبغي تسجيل الانخفاض في الاستثمارات عندما يكون إجمالي القيمة السوقية أقل من قيمتها الدفترية. المبالغ المستردة من القيمة السوقية الإجمالية في فترات لاحقة يجب أن تسجل في تلك الفترات، شريطة أن القيمة الدفترية لا تتجاوز التكلفة الأصلية.[4]

---

[1] *NFP Audit Guide,* para 8.13
[2] *FASB ASC 325-35& 35-1*
[3] *FASB ASC 958-325-35-3 to 5*
[4] *FASB ASC 958-325-35-6 and 7*

ثانيا: الاستثمارات البديلة

أصدر (م.أ.م.ق) دليلا خاصا بالاستثمارات البديلة، لمساعدة المؤسسات ومدققي حساباتها في التعامل مع هذا الموضوع. رغم تصميم هذا الدليل في المقام الأول لمدققي البيانات المالية، لكنه يركز على كيفية تقييم المراجعين عملية الإدارة لتحديد تقييم الاستثمارات البديلة المسجلة في بيان المركز المالي. كما يؤكد هذا الدليل أنه من مسؤولية الإدارة وضع ضوابط داخلية مناسبة على استثماراتها في الاستثمارات البديلة. عادة ما يحصل مدققو الحسابات على أدلة المراجعة الملائمة فيما يتعلق بوجود وتقييم الاستثمارات البديلة في ثلاثة أشكال:[1]

الشكل (1): أسعار سوقية واضحة (مثل معاملات الشراء أو البيع الأخيرة)؛

الشكل (2): تفاصيل الاستثمارات الأساسية؛

الشكل (3): بيانات المراجعة المالية للاستثمارات البديلة.

ثالثا: انخفاض قيمة الأصول المالية المبلغ عنه كتكلفة

في حين أن معظم استثمارات (م.غ.ه.ر) تقيم بالقيمة العادلة، قد تكون هناك استثمارات تسجل بالتكلفة في تاريخ الحصول عليها[2]. تتطلب (م.م.م.ع) لتقييم ومحاسبة الانخفاض في هذه الاستثمارات بعض المتطلبات يمكن إيجازها في ثلاث خطوات:[3]

1. **الخطوة الأولى:** يجب تحديد أولا ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الاستثمار أو لا. و ينبغي أن يتم التقييم على مستوى الأصل المعني، أي مستوى وطريقة التجميع المستخدمة لقياس الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة على الديون والأوراق المالية. مثلا، الأسهم العادية التي تملكها المؤسسة من الممكن أنه تم شراؤها في عدة تواريخ مختلفة؛ سيكون لكل عملية شراء أساس تكلفة خاص بها. ومع ذلك، فإن (م.م.م.ع) تسمح بتقييم الانخفاض على أساس التكلفة المتوسطة، طالما أنه نفس الأساس المستخدم في قياس الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة.

وتشمل مؤشرات الانخفاض في قيمة الأصول، ولكن لا تقتصر على ما يلي:[4]

- تدهور كبير في أداء الأرباح، التصنيف الائتماني، جودة الأصول أو آفاق الأعمال التجارية؛
- تغيير سلبي كبير في المحيط التنظيمي، الاقتصادي أو التكنولوجي للمؤسسة؛

---

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, p513

[2] انخفاض الأصول يحدث عندما تكون قيمتها السوقية أقل من القيمة المسجلة في ميزانية المؤسسة. وهذا يؤدي إلى تخفيض مبلغ الأصل إلى سعر السوق. الأصول المعرضة للانخفاض هي شهرة المحل، الحسابات المدينة كالعملاء والأصول طويلة الأجل.

[3] *FASB ASC 320-10-35*

[4] *FASB ASC 825-10-50*

- تغيير سلبي كبير في حالة السوق العامة، المنطقة الجغرافية أو الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة؛
- العوامل التي تثير مخاوف كبيرة حول قدرة المؤسسة على الاستمرارية، مثل التدفقات النقدية السلبية من الصفقات، نقص رأس المال العامل، أو عدم الامتثال للمتطلبات القانونية لرأس المال أو تعهدات الدين.

إذا كان مؤشر الانخفاض موجودا، ينبغي على المؤسسة تقدير القيمة العادلة للاستثمار. إذا كانت القيمة العادلة لهذا الاستثمار أقل من تكلفتها، وجب الانتقال إلى الخطوة الثانية.

2. **الخطوة الثانية:** الهدف من هذه الخطوة هو ما إذا كان الانخفاض في الأصول مؤقتا غير مؤقت، أي دائما. بالنسبة لسندات الدين، إذا كان من المحتمل أن المؤسسة ستكون غير قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقا للشروط التعاقدية لهذه السندات، وجب اعتبار أن انخفاضا غير مؤقت قد حدث. نفس الحالة إذا كان الانخفاض في قيمة الورقة المالية يرجع إلى زيادة في أسعار الفائدة في السوق، أو تغير في أسعار صرف العملات الأجنبية منذ الحصول على الاستثمار.[1]

العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقدير ما إذا كانت خسارة الائتمان موجودة، والفترة التي من المتوقع أن تتعافى فيها سندات الدين، هي كالتالي:[2]

- طول الفترة الزمنية التي كانت فيها القيمة العادلة أقل من أساس التكلفة؛
- الظروف المعاكسة التي تتعلق على وجه التحديد بالورقة المالية، الصناعة أو المنطقة الجغرافية؛
- التقلبات التاريخية والضمنية للقيمة العادلة للورقة المالية؛
- أي تغييرات على تقييم الورقة المالية من قبل وكالة التصنيف؛
- الزيادات أو الانخفاضات الإضافية في القيمة العادلة بعد تاريخ الميزانية.

من جهة أخرى، يجب على المؤسسة، عند تقييم الانخفاضات **الدائمة**، الأخذ بعين الاعتبار كل المعلومات المتاحة حول الأوراق المالية محل التقييم، والتي يجب أن تتضمن ما يلي:[3]

- أقساط المدفوعات المتبقية للورقة المالية؛
- سرعة تحصيل المدفوعات المسبقة؛
- الوضعية المالية لمصدر الأوراق المالية؛

[1] *FASB ASC 320-10-35-32*
[2] *FASB ASC 320-10-35*
[3] *Idem*

- حالات العجز عن السداد المتوقعة؛
- قيمة الضمانات ذات الصلة.

3. **الخطوة الثالثة:** الهدف من هذه الخطوة هو الاعتراف بالانخفاض في الأصول كخسارة في القيمة إذا كانت الخسارة غير مؤقتة. إذا خلصت المؤسسة إلى أن الانخفاض غير مؤقت، ينبغي تسجيل الانخفاض كخسارة في القيمة، مساويا للفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة العادلة في تاريخ الميزانية للفترة التي تم فيها التقييم. حينها، تصبح القيمة العادلة للاستثمار أساس التكلفة الجديدة.

المطلب الثالث: طريقة حقوق الملكية في المحاسبة

يتم استخدام طريقة حقوق الملكية من قبل (م.غ.هـ.ر) لمحاسبة استثمار في شركة ربحية عندما يكون لها القدرة على التأثير بشكل ملحوظ على السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركة. طريقة حقوق الملكية في المحاسبة لديها في الأساس نفس الاستخدام من قبل المؤسسات في القطاع الربحي. كما هو الحال في القطاع الربحي، عندما تستخدم مؤسسة ما هذه الطريقة، يتم تسجيل الاستثمار الأصلي بسعر التكلفة. بعد ذلك، يتم تعديل قيمة للاستثمار كما يلي:[1]

- زيادة حصة المؤسسة النسبية من أرباح الشركة الربحية؛
- انخفاض حصة المؤسسة النسبية من خسائر الشركة الربحية؛
- انخفاض للأرباح التي تلقتها المؤسسة من الشركة الربحية.

يجب أن يتضمن بيان المركز المالي هذا الأصل الموجود في المؤسسة الربحية . وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عنه في بيان الأنشطة. طريقة حقوق الملكية هذه تسمح للمؤسسة المستثمرة بدمج حصتها النسبية من النتائج التشغيلية للشركة المستثمر فيها في أرباحها الخاصة. ومع ذلك، بدلا من إدراج حصتها من كل عنصر في بياناتها المالية (على سبيل المثال: المبيعات، تكلفة المبيعات والمصاريف التشغيلية، الخ) ، تشمل فقط حصتها من صافي دخل الشركة المستثمر فيها كبند منفصل في مداخيلها.

أولا: القواعد المحاسبية لطريقة حقوق الملكية

يفترض أن يكون لمؤسسة ما القدرة على التأثير بشكل ملحوظ على مؤسسة أخرى إذا كان تملك (مباشرة أو غير مباشرة) 20٪ أو أكثر من أسهم حق التصويت فيها. لا ينبغي على (م.غ.هـ.ر) استخدام طريقة حقوق الملكية لمحاسبة مداخيلها في (م.غ.هـ.ر) أخرى، إذا كان لديها القدرة على التأثير بشكل كبير على السياسات المالية والتشغيلية

[1] FASB ASC 325-20

لها. بدلا من ذلك، ينبغي على هذه المؤسسة تدعيم الاستثمار إذا كان لديها القدرة على التحكم في تلك المؤسسة الأخرى ولها مصلحة اقتصادية فيها. كما يجوز لـ(م.غ.هـ.ر) أن تسجل حصة ملكيتها في مؤسسة ربحية بالقيمة السوقية إذا كانت تسجل محفظتها الاستثمارية بالقيمة السوقية أيضا.

من جهة أخرى، تحدد نسبة الملكية الطريقة المحاسبية التي يتطلبها استثمار الأرباح في مؤسسة ربحية. عندما تمتلك المؤسسة أقل من 20٪، فالطريقة المحاسبية المستخدمة لحساب الاستثمار هي التكلفة أو القيمة السوقية. يجب أن تستخدم طريقة حقوق الملكية عندما تكون نسبة الملكية 20٪ إلى 50٪. عندما تكون النسبة أكثر من 50٪، ينبغي توحيد حسابات المؤسسة الربحية: أي تصبح (م.غ.هـ.ر) هي الشركة الأم و المؤسسة الربحية فرعا لها.

توفر قاعدة 20٪ بعض الاتساق في تطبيق طريقة حقوق الملكية. حيث تعتمد قدرة المستثمر على التأثير بشكل كبير على المؤسسة المستثمر فيها على مجموعة متنوعة من العوامل، وتتطلب تقييم جميع الظروف. على سبيل المثال، إذا كانت المؤسسة (م.غ.هـ.ر) تملك أقل من 20٪ من المؤسسة الربحية، لكن لديها نفوذ كبير بسبب وجودها في مجلس الإدارة والمشاركة في صنع السياسات، يجب محاسبة الاستثمار وفقا لطريقة حقوق الملكية.[1]

تفترض (م.م.م.ع) أن المستثمر لديه القدرة على ممارسة تأثير هام إذا كان يمتلك 20٪ أو أكثر في المؤسسة المستثمر فيها. وقد لا يمكن للمستثمر ممارسة هذا التأثير في مثل الحالات التالية:[2]

- فشل محاولات (م.غ.ه.ر) في الحصول على تمثيل في مجلس إدارة المؤسسة الربحية المستثمر فيها؛
- رفع المؤسسة الربحية المستثمر فيها دعوى قضائية أو شكوى ضد المؤسسة المستثمرة؛
- تركز أغلبية حصص الشركة المستثمر فيها بين مجموعة صغيرة من المساهمين الذين يديرونها دون النظر إلى وجهة نظر (م.غ.ه.ر)؛
- سعي (م.غ.ه.ر) إلى مزيد من المعلومات المالية أكثر مما هو متاح للمساهمين الآخرين، ولكن دون جدوى.

ثانيا: تطبيق طريقة حقوق الملكية

وفقا لطريقة حقوق الملكية، تسجل الاستثمارات مبدئيا بالتكلفة، ويظهر الاستثمار في بيان المركز المالي للمؤسسة كمبلغ واحد، وتسجل حصة (م.غ.هـ.ر) من أرباح المؤسسة الربحية في بيان الأنشطة كمبلغ واحد.

[1] Donald E. Kieso et al (2012), Intermediate Accounting, 14th ed, John Willey & Sons, Inc, New Jersy, USA, p1401-1403

[2] *Idem*

ينبغي أخذ الاعتبارات الأخرى التالية بعين الاعتبار عند تطبيق في تطبيق طريقة حقوق الملكية:[1]

- أي فرق بين التكلفة وصافي أصول المؤسسة الربحية يجب أخذه بعين الاعتبار، حيث يفترض أن المؤسسة الربحية هي وحدة تابعة تخضع لمبدأ التوحيد المحاسبي. ويجب أن يكون الفرق متعلقا بالأصول العينية والمعنوية على أساس القيمة العادلة، وأي فرق لا يمكن ربطه بأصول محددة ينبغي اعتباره شهرة محل؛
- ينبغي أن تستند حصة المؤسسة في نتائج التشغيل للمؤسسة الربحية على الأسهم العادية، دون النظر إلى الأسهم المشابهة؛
- يجب محاسبة صفقات رأسمال المؤسسة الربحية التي تؤثر على حصة المؤسسة كما لو أنها إحدى الشركات التابعة؛
- ينبغي أن تسجل المؤسسة خسارة للانخفاض في قيمة الاستثمار التي هي غير مؤقتة؛
- يجب على المؤسسة التوقف عن تطبيق طريقة حقوق الملكية عندما تساوي حصتها من خسائر المؤسسة المستثمر فيها المبلغ المسجل للاستثمار فيها.

عندما تفقد المؤسسة القدرة على التأثير على السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة الربحية المستثمر فيها، فإنه ينبغي عليها:

- إيقاف تراكم حصتها من أرباح أو خسائر المؤسسة الربحية المستثمر فيها؛
- البدأ بمحاسبة الاستثمار وفقا لطريقة التكلفة أو القيمة السوقية؛ تكلفة الاستثمار هي قيمته الدفترية في تاريخ استحالة محاسبته بطريقة حقوق الملكية.

ثالثا: مثال عن كيفية تطبيق طريقة حقوق الملكية

في 30 جوان من السنة ن، اشترى المتحف الطبيعي، وهو (م.غ.هـ.ر)، 30٪ من شركة أوتوسات (وهي مؤسسة ربحية) بـ50,000 $. وكان مجموع صافي القيمة الفترية لهذه المؤسسة هو 110,000 $. الفرق بين المبلغ المدفوع 50,000 $ و30٪ من القيمة الدفترية للشركة أي 33,000$، هو شهرة المحل (17,000$) ويتم إطفاؤها على مدى 15 عاما. سجلت الشركة أوتوسات أرباحا بمبلغ 25,000 $ لفترة الستة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر من السنة ن، و50,000 لفترة الاثني عشر شهرا المنتهية في 31 ديسمبر ن+1.

الجدول رقم 2-8: مثال عن كيفية تطبيق طريقة حقوق الملكية

نهاية السنة ن	الاستثمار	الأرباح
الاستحواذ على 30٪ من شركة أوتوسات	50,000	0
الأرباح الموزعة المدفوعة	(6,000)	_
الحصة من الأرباح= 25000 × ٪ 30	7,500	7,500
31 ديسمبر ن، الأرصدة	51,500	7,500

[1] *NFP Audit Guide,* para 3.71-80.

نهاية السنة ن+1		
الأرباح الموزعة المدفوعة	(10,000)	_
الحصة من الأرباح= 50000 × ٪ 30	15,000	15,000
31 ديسمبر ن+1، الأرصدة	56,500	22,500

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Warren Ruppel (2007), Not-for-Profit Accounting Made Easy, second edition, John Wiley & Sons, Inc. USA, P98

رابعا: متطلبات الإفصاح

1. **بالنسبة للاستثمارات:**

ينبغي أن تفصح (م.غ.هـ.ر) عن المعلومات التالية:[1]

أ. بالنسبة لبيان المركز المالي الأخير:

- القيمة الدفترية وطبيعة كل استثمار، أو مجموعة من الاستثمارات التي تمثل تركيزا كبيرا على مخاطر السوق؛

ب. بالنسبة لكل بيانات المركز المالي:

- القيمة الدفترية الإجمالية لكل نوع من الاستثمارات؛
- تحديد القيمة الدفترية للاستثمارات الأخرى عدا سندات الدين والأوراق المالية ذات القيمة العادلة الممكن تحديدها بسهولة؛
- الطرق والفرضيات الهامة المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للاستثمارات الأخرى عدا الأدوات المالية، إذا كانت تسجل بالقيمة العادلة؛
- إذا كانت القيمة العادلة لجميع أصول الصناديق الوقفية المقيدة أقل من المبالغ المطلوبة من قبل الجهات المانحة أو القانون، يجب إظهار المبلغ الكلي للعجز.

ت. بالنسبة لكل بيانات النشاطات المقدمة:

- معلومات عن مكونات العائد على الاستثمار، بما في ذلك دخل الاستثمار ، الأرباح والخسائر الصافية الناتجة عن الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة، وصافي الأرباح والخسائر المحققة على الاستثمارات المسجلة بغير القيمة العادلة؛
- إذا تم تقسيم عائد الاستثمار إلى مبالغ تشغيلية وغير تشغيلية، ينبغي مطابقة مبالغ عائد الاستثمار مع تلك المسجلة في بيان الأنشطة؛
- وصف للسياسة المستخدمة لتحديد حجم عائد الاستثمار المدرجة في المبالغ التشغيلية؛
- مصاريف الاستثمار المسجلة في بيان الأنشطةكانخفاض في إيرادات الاستثمار؛
- طريقة تسجيل الأرباح المقيدة ومداخيل الاستثمار التي تم الوفاء بقيودها في نفس الدورة، إذا اختارت المؤسسة عرضها كغير مقيدة؛

[1] FASB ASC 825-10

- بالنسبة **للمعاهد والجامعات،** مقدار دخل الاستثمار، المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة من الاستثمارات الأخرى، عدا سندات الديون والأوراق المالية المفصح عنها في البيانات المالية أو الملاحظات المرفقة؛

ث. بالنسبة للاستثمارات المقيمة بطريقة **التكلفة،** يجب على المستثمر أن يفصح عن المعلومات الإضافية التالية:

- مجموع القيمة الدفترية لجميع الاستثمارات المقيمة بطريقة التكلفة؛
- القيمة الدفترية الإجمالية لجميع الاستثمارات المقيمة بطريقة التكلفة التي لم تخضع لتقييم الانخفاض؛
- حقيقة أن القيمة العادلة لا يمكن تقديرها إذا لم توجد أحداث محددة أو تغيرات في الظروف، التي قد يكون لها تأثير سلبي كبير على القيمة العادلة للاستثمار؛ وهذا بسبب أن: (1) تقدير المستثمرين أنه من غير العملي تقييم القيمة العادلة للاستثمار، أو (2) المستثمر معفى من تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية.

2. **الافصاح في طريقة حقوق الملكية:**

وفيما يلي الإفصاحات اللازمة عن استثمارات (م.غ.هـ.ر) في مؤسسة ربحية وفقا لطريقة حقوق الملكية: [1]

أ. تحديد المؤسسة الربحية والحصة التي تملكها (م.غ.ه.ر)؛

ب. عندما تكون الحصة المملوكة 20٪ أو أكثر، ولكن لا تتبع طريقة حقوق الملكية، يجب الإفصاح عن الأسباب لماذا لا يتم استخدام هذه الطريقة. كما يجب أيضا الإفصاح عن أسباب استخدام طريقة حقوق الملكية إذا كانت حصة المؤسسة أقل من 20٪؛

ت. القيمة الإجمالية للاستثمار على أساس السعر المدرج عندما يكون سعر السوق المدرج متاحا؛

ث. توفير معلومات موجزة عن أصول وخصوم المؤسسة الربحية، والإفصاح عن نتائج العمليات إذا كانت الاستثمارات بطريقة حقوق الملكية، في مجملها، مهمة للوضعية المالية لـــ (م.غ.ه.ر) أو التغيرات في صافي الأصول.

[1] FASB ASC 825-10-50

المبحث الرابع: المؤسسات الشقيقة التابعة Affiliated Organizations

ترتبط (م.غ.هـ.ر) غالبا مع مؤسسات أخرى، سواء ربحية أو غير ذلك. قد ينجم عن هذا الترابط أنواع مختلفة من العلاقات. برزت مؤخرا قضايا كثيرة حيث تم مثلا نقل الدين من المؤسسة الأم إلى مؤسسات أخرى منتسبة لها، بغرض تقديم صورة صحية عن الوضعية المالية للمؤسسة الأم نفسها.

في عالم (م.غ.هـ.ر)، "الملكية" الفعلية لمؤسسة من طرف أخرى نادرا ما توجد، على الرغم من أنه قد تملك المؤسسة في بعض الأحيان مؤسسة تشغيلية إما أنشأتها بنفسها أو تم التبرع بها. غالبا ما ترتبط المؤسسات التابعة باتفاقات من مختلف الأنواع، ولكن مستوى الرقابة في مثل هذه الاتفاقات هو عادة بعيد عن مفهوم الملكية.

وعليه سيتم تغطية هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أنواع العلاقات بين المؤسسات الشقيقة

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة المقررة للبيانات المالية

المطلب الثالث: الهبات العابرة

المطلب الأول: أنواع العلاقات بين المؤسسات الشقيقة

أولا: المؤسسات الشقيقة المُجمِّعة للمساهمات

وهي توجد في معظم الأحيان في مجالات الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية والثقافية مثل: المتاحف، الفنون المسرحية، وما شابه ذلك. عادة ما تستخدم الجامعات الحكومية المؤسسات التابعة لجمع الأموال التي يتم الاحتفاظ بها خارج الميزانية المقدمة إلى المجلس التشريعي للولاية. تفعل المستشفيات في كثير من الأحيان الشيء نفسه، للحفاظ على الأصول من قاعدة المستخدمة لحساب معدلات التعويض في الرعاية الصحية. بعض الكليات لديها أيضا مجموعة من الشركات التابعة لها تجمع الأموال لتمويل نشاطات الكلية، خاصة الرياضية منها، التي غالبا ما يشار إليها باسم النوادي المدعمة؛ وهذا يمنح النشاط الممول المزيد من المرونة المالية مما لو اقتصر على ما يخصص له بموجب الميزانية العادية للمؤسسة.[1]

[1] Warren Ruppel, Op. Cit, P126

ثانيا: المؤسسات الشقيقة المحتفظة بالأصول

المؤسسات التي لديها أصول زائدة عن الحاجة لتمويل أنشطتها، أو التي لديها صناديق وقفية معتبرة، ولتتجنب الإجابة عن الأسئلة المحرجة من المتبرعين حول هباتهم؛ تقوم بوضع الأصول في مؤسسة قانونية مستقلة. وقد يكون هذا لأهداف أخرى مثل: أن إدارة المحفظة الاستثمارية تكون أكثر كفاءة، وأن الأصول محمية ضد الدعاوى القضائية المحتملة الناجمة عن أنشطة برنامج المؤسسة الأم (خاصة في مجالات الرعاية الصحية ورعاية الأطفال، وما إلى ذلك).

يحدث الاختلاف على هذا الأمر عندما ينشئ أحد المانحين مؤسسة منفصلة قانونيا (وقفا، مؤسسة خيرية، أو صندوقا داخل مؤسسة خاصة)، ثم ينص على أن الدخل من الصندوق يذهب إلى مؤسسة محددة، عادة ما تكون إلى الأبد. قد يكون، وقد لا يكون، للمؤسسة المستفيدة أي سلطة على إدارة استثمارات الصندوق، أو على مبالغ وتوقيت توزيع الدخل ، أو التصرف في أصول الصندوق.[1]

ثالثا: المؤسسات التابعة لبرنامج النشاطات

تنشئ بعض المؤسسات مؤسسات منفصلة قانونيا، للقيام بمهام معينة لفائدة البرنامج داخل المجال العام من أنشطتها. قد يكون مثلا لدى الجامعة مؤسسة بحثية تعمل خصيصا في مجال معين من البحوث. تمويل هذه المؤسسات في بعض الأحيان يأتي بالكامل من المؤسسة الرئيسية، أو من مصادر محددة للمؤسسة التابعة لها. ومن الأمثلة الأخرى مؤسسات النشر أو مراكز الدراسات التابعة للجامعات مثل مؤسسة "Villa I Tatti" وهي مركز دراسة فن تابع لجامعة هارفارد في فلورنسا بإيطاليا، أو مخبر تابع لمستشفى، وغير ذلك.

وتشمل هذه المؤسسات تلك التي يشار إليها عادة باسم "الأنشطة المساعدة" للجامعات مثلا (مثل الخدمات الغذائية، إسكان الطلبة، الأنشطة الترفيهية، ومرافق ركن السيارات)، أو الأنشطة التي تدعم عمليات مستشفى (مثل غسيل الملابس، أو مبنى لمكاتب الأطباء). ومن الأمثلة الأخرى: صناديق التقاعد وشركات التأمين، خطط منافع الرعاية الاجتماعية، وشركات الاستثمار أو الإدارة.[2]

[1] Laurence Scot (2010), Op. Cit, p183

[2] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso, Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations Op. Cit, p155

رابعا: المؤسسات الشقيقة التابعة لنفس الشركة الأم

وتشمل المؤسسات الخيرية الوطنية الكبرى ومنظمات الخدمة الخاصة بالرعاية الصحية أو الموجهة للشباب (مثل: السرطان، القلب، الرئة، الكشافة، وما إلى ذلك). توجد أيضا مع بعض الجمعيات المهنية والتجارية، مثل الجمعيات الطبية، القانونية، المحاسبية، والعمل، والجمعيات المماثلة.

معظم الطوائف الدينية في هذه الفئة أيضا بالنسبة مثل: المساجد، الكنائس و المعابد. تختلف درجة السيطرة على الهيئات المحلية من طرف الوطنية اختلافا كبيرا. هناك عامل إضافي يعقد من طريقة المعالجة المحاسبية لمؤسسات الدينية هو وجود مجموعتين مختلفتين من القواعد الحاكمة: قواعد لاهوتية (يشار إليها أحيانا باسم القانون الكنسي)، والقواعد الإدارية العلمانية على أساس القانون المدني.

المطلب الثاني: تحديد المؤسسة المقررة للبيانات المالية

هناك نوعان من القضايا هنا، ولكنها تنطوي على نفس المفاهيم. وهي:[1]

- الهبات لمؤسسة واحدة (مثلا، المؤسسة التابعة المجمعة للأموال) التي يتم تمريرها في وقت لاحق لمؤسسة أخرى (المؤسسة الأم)؛
- متى يجب الجمع بين البيانات المالية للمؤسسات التابعة مع المؤسسة المركزية أو الأم، حتى تقدم هذه الأخيرة القوائم المالية.

المفهوم الكامن وراء الجمع بين البيانات المالية للشركات التابعة هو تقديم معلومات إلى القارئ حتى يكون لديه صورة كاملة للوضعية المالية لمجموعة المؤسسات التي تعمل على نحو فعال كوحدة واحدة. أحد المحددات الرئيسية الذي يؤثر على توحيد الشركات التابعة هو درجة السيطرة التي تمارسها مؤسسة واحدة على أخرى. بما أن الأسلوب العادي لقياس مثل هذه السيطرة (ملكية أسهم التصويت) لا ينطبق عادة على بيئة (م.غ.ه.ر)، يجب أن تستخدم عوامل أخرى.

في كثير من الأحيان، يكون لـــ (م.غ.ه.ر) معاملات أو استثمارات في مؤسسات أخرى، سواء ربحية كانت أو(م.غ.ه.ر)، والتي ترتبط بها أو تتحكم في استخدام أموالها. هذا القسم من هذا الفصل يتناول أربعة مجالات رئيسية في فهم طبيعة هذه العلاقات وتأثيرها الجوانب المحاسبية والتقارير المالية. المجالات الرئيسية التي يغطيها هذا القسم هي كما يلي:[2]

- إفصاحات الأطراف ذات العلاقة؛
- الاستثمارات في المؤسسات الربحية؛

[1] Ibid, p156

[2] *FASB ASC 850-10, SFAS 57(Related-party Disclosures), p12.*

- (م.غ.ه.ر) المترابطة ماليا؛

أولا: الإبلاغ عن المؤسسات ذات الصلة

الأطراف ذات العلاقة هي تلك المؤسسات التي لها سيطرة أو تأثير معتبر على السياسات الإدارية أو التشغيلية لمؤسسة أخرى لدرجة أن تكون هذه الأخيرة ممنوعة من متابعة مصالحها الخاصة. تتطلب (م.م.م.ع) أن تشمل البيانات المالية الإفصاح عن المعاملات المادية مع الأطراف ذات الصلة غير ترتيبات التعويضات وبدلات النفقات، أو بنود أخرى مماثلة في سير العمل العادي. عموما، يجب أن يتضمن الإفصاح عن طبيعة العلاقة، ووصفها، مبلغ الصفقة، وشروط المعاملات. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت هناك مؤسسة أو أكثر تحت السيطرة المشتركة، يجب الإفصاح عن طبيعة هذه العلاقة.

فيما يلي أمثلة من المعاملات مع الأطراف ذات الصلة المعروفة في (م.غ.هـ.ر):[1]

- مشتريات السلع أو الخدمات من أعضاء مجلس الإدارة؛
- المدفوعات، أو التحصيلات من و إلى الشركات التابعة؛
- المكاتب المؤجرة، أو المتبرع بها، من طرف أعضاء مجلس الإدارة أو المؤسسات ذات الصلة؛
- الأصول الشخصية المضمونة أو المتعهد بها من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

ثانيا: الاستثمارات في الشركات الربحية

تقوم (م.غ.هـ.ر) أحيانا باستثمارات في مؤسسات ربحية بغرض تعظيم الأرباح، أو قد تشكل مؤسسات ربحية فرعية لاعتبارات ضريبية. على سبيل المثال، تتوقع (م.غ.هـ.ر) توليد مبالغ كبيرة من الإيرادات التجارية من خلال بيع البضائع التي تحمل شعارها أو علامتها التجارية؛ قد يكون هناك مزايا ضريبية تدفعها لتمكين مؤسسة ربحية لإدارة هذه الأنشطة.

ينص (م.م.م.م) على التوجيهات التالية للمعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الربحية:[2]

- يجب على (م.غ.ه.ر) توحيد حسابات المؤسسة الربحية التي تمارس فيها رقابة مالية من خلال الملكية المباشرة أو غير المباشرة. وتعتمد الطريقة التي يتم بها عرض الوضعية المالية، نتائج العمليات، والتدفقات النقدية للمؤسسة الربحية في البيانات المالية للمؤسسة المسيطرة على طبيعة أنشطة هذه المؤسسة؛

[1] *FASB ASC 850-10-05-3*
[2] *FASB ASC 958-810 & FASB ASC 323-10*

- يجب أن تستخدم (م.غ.ه.ر) طريقة حقوق الملكية للإبلاغ عن الاستثمارات في الأسهم المشتركة في المؤسسة الربحية، إذا دعت الحاجة إلى استخدام هذه الطريقة.

ثالثا: المؤسسات غير الهادفة للربح المترابطة ماليا

في معظم الحالات، لا تملك (م.غ.هـ.ر) أسهم الملكية ذات حق التصويت التي يمكن شراؤها أو الحصول عليها من قبل المؤسسات المماثلة الأخرى. وفقا لذلك، القواعد التي تنطبق على توحيد إحدى (م.غ.هـ.ر) مع أخرى ليست واضحة نسبيا كما هو الحال مع الاستثمارات في المؤسسات الربحية والشركات التابعة. يستند كيفية الترابط ماليا والتوحيد على الإرشادات التالية الموصوفة من قبل (م.م.م.م) على النحو التالي:[1]

1. **ملكية حصة الأغلبية في التصويت:** يمكن لـــ (م.غ.ه.ر) توحيد مؤسسة أخرى مثلها من خلال الملكية المباشرة أو غير المباشرة، إلا إذا كانت هذه الرقابة مؤقتة، فيمنع فيها التوحيد من طرف (م.م.م.ع)، التي توفر المثال التالي لتعريف حصة أغلبية التصويت:

"للمؤسسة (ب) مجلس إدارة من خمسة أعضاء، وهناك حاجة إلى التصويت بالأغلبية البسيطة للموافقة على قرارات المجلس. سيكون للمؤسسة (أ) حصة الأغلبية في التصويت في مجلس المؤسسة (ب) إذا تم منح ثلاثة أو أكثر من أعضاء مجلس إدارة (ب) حق التصرف في هذا المجلس من طرف المؤسسة (أ). ومع ذلك، إذا عمل ثلاثة من أعضاء مجلس المؤسسة (أ) في مجلس إدارة (ب)، ولكن المؤسسة (أ) ليس لديها القدرة على إلزام هؤلاء الأعضاء بالعمل في المؤسسة (ب)، فليس للمؤسسة (أ) حصة الأغلبية في التصويت في مجلس المؤسسة (ب)".

2. **الرقابة والمصلحة الاقتصادية:** ينبغي على المؤسسة توحيد مؤسسة أخرى مثلها، إذا كانت المؤسسة المقررة لديها أيضا رقابة على هذه الأخيرة، سواء عن طريق ملكية حصة معتبرة أو أغلبية التصويت في المجلس. ولا يجوز التوحيد إذا كانت هذه الرقابة مؤقتة.
3. **المصلحة الاقتصادية دون رقابة بالأغلبية:** يمكن لأي (م.غ.ه.ر) ممارسة رقابة على مؤسسة أخرى لها مصلحة اقتصادية فيها بوسائل أخرى، غير ملكية حصة معتبرة أو أغلبية التصويت. في مثل هذه الظروف، فإنه يسمح للمؤسسة، دون إلزام، بتوحيد المؤسسة الأخرى.

رابعا: الإفصاحات

يجب الإفصاح عن المعلومات التالية حول المعاملات المادية مع الأطراف ذات الصلة:[2]

- وصف المعاملات وآثارها على البيانات المالية لكل دورة تم فيها عرض بيان الأنشطة؛

[1] *FASB ASC 958-810.*

[2] *FASB ASC 958-810-15*

- المبالغ المستحقة من وإلى الأطراف ذات الصلة في تاريخ كل بيان مركز مالي، وشروط وطريقة تسويتها؛
- إذا كان التغيير في صافي الأصول أو المركز المالي يمكن أن يتغير بشكل معتبر نتيجة للملكية المشتركة، أو الرقابة الإدارية للمؤسسة المقررة والمؤسسات الأخرى، يجب الإفصاح أيضا عن طبيعة هذه السيطرة، حتى ولو لم تكن هناك صفقات بين هذه المؤسسات؛
- بما أن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة لا يفترض أن تجري تحت التنافسية وظروف السوق الحرة، لا يجب أن تتضمن الإفصاحات السابقة أن المعاملات أجريت على أساس التنافس الحر إلا إذا أمكن إثبات ذلك؛
- إذا كانت المؤسسة المقررة تسيطر على (م.غ.ه.ر) من خلال شكل آخر من الرقابة، عدا أغلبية التصويت ولها مصلحة اقتصادية فيها؛ ينبغي أن تتضمن الإيضاحات حول البيانات المالية الإفصاحات التالية: (أ) تعريف المؤسسة الأخرى وطبيعة علاقتها مع المؤسسة المقررة التي تؤدي إلى الرقابة عليها، (ب) ملخص البيانات المالية للمؤسسة الأخرى بما في ذلك: (1) مجموع الأصول والخصوم وصافي الأصول والإيرادات والنفقات، (2) الموارد المتوفرة لصالح المؤسسة المقررة أو التي هي تحت سيطرتها.
- إذا تم عرض القوائم المالية الموحدة للمؤسسات المترابطة ماليا، ينبغي الإفصاح عن أي قيود وضعت من طرف المؤسسات خارج المؤسسة المقررة، على التوزيعات من المؤسسة تحت الرقابة إلى المؤسسة المقررة، وأي عدم توافر لصافي أصول المؤسسة المسيطر عليها للاستخدام من قبل المؤسسة المقررة.

المطلب الثالث: الهبات العابرة Pass-Through Gifts

غالبا ما يطرح مشكل تسجيل الهبات العابرة من قبل المؤسسة التابعة كدخلها الخاص، متبوعة بمصاريف المنح عندما ينتقل المال إلى المؤسسة الأم؛ أو تسجيلها باعتبارها مبلغا محتفظا به نيابة عن مؤسسة أخرى؛ غالبا ما تسمى هذه الهبات بالعابرة لأنها تمر من خلال مؤسسة إلى أخرى.

لتحديد المعالجة المحاسبية للمعاملات التي تنقل فيها الأصول إلى مؤسسة أخرى، فمن الضروري أولا تقييم مدى حرية التصرف الممارسة في هذه المؤسسة على استخدام الأصول المنقولة. إذا كانت حرية التصرف ضئيلة أو معدومة، فالمعاملة هي معاملة وكالة. إذا كان لديها حرية التصرف في استخدام الأصول، فالمعاملة عبارة عن مساهمة، تبادل، أو مزيج من الإثنين.

تحدث معاملة الوكالة عندما تتلقى المؤسسة موارد من الجهات المانحة يمكن أن توزعها فقط على جهة معينة من الأفراد أو المؤسسات دون غيرها مقيدة بنص المانح. إذا لم تجد هذه الجهة، وجب عليها أن تعيد المساهمة إلى الجهة المانحة.[1]

أولا: إمكانية التطبيق

تنطبق قواعد (م.م.م.ع) في المقام الأول على المعاملات التي تكون فيها مؤسسة ما (أي الجهات المانحة) تمنح مساهمة عن طريق تحويل الأصول إلى مؤسسة غير ربحية (المشار إليها باسم المؤسسة المستفيدة) التي توافق على استخدام تلك الأصول نيابة عن أو تنقلها (مع أو دون دخل الاستثمار) للمستفيد الذي تم تحديده من قبل الجهة المانحة. تنطبق هذه القواعد أيضا على المعاملات التي تتم بطريقة مشابهة ولكنها ليست مساهمات لأن التحويلات قابلة للإلغاء والسداد، وهي متبادلة.

عدا حالتين اثنتين، المبينة أدناه، المؤسسة المتلقية؛ التي تقبل الأصول من الجهات المانحة وتوافق على استخدامها نيابة عن، أو تنقلها للمستفيد الذي تم تحديده من قبل الجهة المانحة، لا تمثل الموهوب له في هذه العملية (هذه القاعدة تنطبق أيضا على أي عائد على استثمار هذه الأصول). في هذه الحالات، يجب على المؤسسة المتلقية تسجيل أصل والتزام للنقدية والأصول المالية التي تتلقاها مقاسة بالقيمة العادلة للأصول. عندما تتلقى أصولا غير مالية في هذا النوع من المعاملات، يجوز تسجيل أصل والتزام من قبل المستفيد، ولكنه غير إجباري. الحالتان المستثناة هما كالتالي:[2]

1. **الحالة الأولى**: تعمل المؤسسة المستفيدة كموهوب له إذا أعطى المانح صراحة للمؤسسة المتلقية قوة التباين*: وهي القوة من جانب واحد لإعادة توجيه استخدام الأصول المنقولة إلى المستفيد الآخر. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون قوة التباين أحادية، وهذا يعني أن المؤسسة المتلقية يمكن أن تتجاوز تعليمات المانح، دون الحاجة لموافقته أو المستفيد المحدد، أو أي طرف معني آخر.
2. **الحالة الثانية**: إذا كانت المؤسسة المتلقية والمستفيد المحدد مترابطين ماليا والمؤسسة المتلقية ليست وصيا، يجب أن تسجل هذه الأخيرة المساهمة عندما تتلقى الأصول (المالية أو غير

[1] *FASB ASC 958-605-25, (SFAS 136).*

Ibid[2]

* قوة التباين تمنح مجلس إدارة المؤسسة القدرة على تعديل أي قيد أو شرط على توزيع الأموال لأي غرض أو أغراض خيرية محددة، أو إلى مؤسسة أو مؤسسات خيرية محددة. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان للمؤسسة أصول في صندوق ما، يكون لمجلس الإدارة السلطة على إزالة مجلس أمناء الصندوق في ظروف معينة.

المالية) التي تم تحديد المستفيدين منها من قبل المانح. كمثال على ذلك، المؤسسة التي تحتفظ وتستثمر الأصول للمستفيد المحدد أو لمجموعة من الشركات التابعة لها، والتي يكون فيها المستفيد المحدد أحد الأعضاء. هذه المؤسسة تكون عموما مترابطة ماليا مع المؤسسة أو المؤسسات التي تدعمها، وتعترف بإيرادات المساهمات عندما تتلقى الأصول من الجهات المانحة.

ثانيا: المحاسبة من قبل المستفيدين

توفر(م.م.م.ع) أيضا إرشادات بشأن متى يمكن للمستفيدين المحددين الاعتراف بحقوقهم في الأصول التي تحتفظ بها المؤسسة المتلقية. فيمكنهم ذلك ما لم يتم منح المؤسسة المتلقية بوضوح قوة التباين.

إذا كان المستفيد والمؤسسة المتلقية مترابطين ماليا، يجب على المستفيد الاعتراف بفائدته في صافي أصول المؤسسة المتلقية، وتعديل هذه الفائدة لصالح حصته من التغير في صافي الأصول فيها، مماثلة لطريقة حقوق الملكية. إذا كان للمستفيد حق غير مشروط لتلقي كل أو جزء من التدفقات النقدية المحددة من صندوق خيري، يجب عليه الاعتراف بالفائدة ثم قياسها بالقيمة العادلة.

ينبغي أن تستخدم تقنية تقييم مثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. في جميع الحالات الأخرى، يعترف المستفيد بحقوقه في الأصول التي تحتفظ بها المؤسسة المتلقية كإيرادات مستحقة وفقا لأحكام تسجيل وعود المنح غير المشروطة. إذا أعطى مانح صراحة قوة التباين للمؤسسة المتلقية، لا ينبغي أن يعترف المستفيد المحدد بقدرته على التوزيعات المستقبلية من الأصول التي تحتفظ بها المؤسسة المتلقية.

ثالثا: نقل الأصول التي ليست مساهمات

تنص (م.م.م.ع) أن نقل الأصول إلى المؤسسة المتلقية هو ليس مساهمة وينبغي أخذها في الاعتبار كأصل من قبل موفر الموارد والتزاما من قبل المؤسسة المستفيدة إذا توفرت الشروط التالية:[1]

- التحويل يخضع للحق الأحادي الجانب لمقدم الموارد لإعادة توجيه استخدام الأصول إلى مستفيد آخر؛
- يرافق التحويل وعد المنح غير المشروط لمقدم الموارد، إذا لم يستوف هذا الشرط، يصبح قابلا للإلغاء أو السداد؛
- يتحكم مقدم الموارد في المؤسسة المتلقية، ويحدد المستفيد؛

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, P85

- يحدد مقدم الموارد نفسه أو الشركات التابعة له كمستفيد، ولا يكون التحويل معاملة أموال خاصة (حقوق المساهمين) .

لأغراض الشرط الأخير أعلاه، يعتبر نقل الأصول إلى المؤسسة المتلقية معاملة أموال خاصة إذا تم استيفاء كافة الشروط التالية:

- يحدد مقدم الموارد نفسه أو الشركات التابعة له كمستفيد؛
- يجب أن يكون مقدم الموارد والمؤسسة المتلقية مترابطين ماليا؛
- لا يتوقع مقدم الموارد أو إحدى المؤسسات الفرعية مدفوعات من الأصول المنقولة، على الرغم من أن مدفوعات العائد على الاستثمار في الأصول المنقولة قد يكون متوقعا.

إذا حدد مقدم الموارد نفسه كمستفيد، فإنه يسجل معاملة الأموال الخاصة باعتبارها فائدة في صافي الأصول التابعة للمؤسسة المستفيدة، أو زيادة للفائدة المعترف بها سابقا. أما إذا حدد إحدى المؤسسات التابعة كمستفيد، فإنه يسجل معاملة الأموال الخاصة في بند مستقل في بيان النشاطات الخاص به، وتسجل المؤسسة التابعة المستفيدة الفائدة في صافي أصول المؤسسة المتلقية. وينبغي أن تسجل هذه الأخيرة هذه المعاملة في بند مستقل في بيان أنشطتها.

رابعا: الإفصاحات

وفيما يلي ملخص لمتطلبات الإفصاح عندما تنقل (م.غ.هـ.ر) الأصول لمؤسسة متلقية، وتحدد نفسها أو إحدى الشركات التابعة كمستفيد:[1]

- هوية المؤسسة المستفيدة التي تم نقل الأصول إليها؛
- منح قوة التباين للمؤسسة المتلقية من عدمه، وإذا تم منحه، وصف لشروط قوة التباين؛
- الشروط سيتم على أساسها توزيع المبالغ إلى مقدم الموارد أو إحدى المؤسسات التابعة؛
- مجموع المبالغ المعترف بها في بيان المركز المالي لهذه التحويلات، وما إذا كان يتم تسجيل هذا المبالغ كفائدة في صافي أصول المؤسسة المتلقية أو أصول أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، (م.غ.هـ.ر) التي تفصح في بياناتها المالية عن نسبة نفقات جمع التبرعات، ينبغي أن تفصح عن كيفية احتساب هذه النسبة.

[1] FASB ASC 958-605

المبحث الخامس: اتفاقيات تقسيم الفوائد SPLIT-INTEREST AGREEMENTS

اتفاقيات تقسيم الفائدة هي نوع خاص من المساهمات التي تنجم عن التشارك في الحقوق القانونية لبعض الأصول من قبل (م.غ.هـ.ر) وغيرها من المستفيدين. تجد بعض الجهات المانحة أنه من المفيد للدخول في صندوق خيري أو غيره من طرق الاستثمار التي بموجبها تحصل (م.غ.هـ.ر) على الفوائد التي يتم تقاسمها مع غيرها من المستفيدين. وقد أدرجت متطلبات (م.م.م.ع) الخاصة بها في FASB ASC 958-325.

يتم استثمار الأصول وإدارتها من قبل (م.غ.هـ.ر)، الوصي، أو وكيل المالية؛ ويتم التوزيع إلى المستفيد أو المستفيدين خلال فترة الاتفاق. في نهاية المدة التي ينص عليها الاتفاق، يتم توزيع الأصول المتبقية التي يشملها الاتفاق أو الاحتفاظ بها من قبل المؤسسة أو أحد المستفيدين. هناك نوعان أساسيان من اتفاقيات تقسيم الفائدة: القابلة للإلغاء وغير قابلة للإلغاء. ينبغي على المؤسسة تحديد نوع الاتفاق عندما يتم إخطارها به، أو عندما تتلقى الأصول تحت اتفاقية تقسيم الفائدة.

سيتم التطرق لهذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: اتفاقيات تقسيم الفائدة القابلة للإلغاء

المطلب الثاني: أنواع اتفاقات تقسيم الفائدة

المطلب الأول: أنواع اتفاقيات تقسيم الفائدة

في اتفاق نموذجي لتقسيم الفائدة، يقدم أحد المانحين مساهمة لصندوق وقفي أو مباشرة إلى (م.غ.هـ.ر) . لهذه الأخيرة مصلحة أو منفعة في المساهمة، ولكنها ليست المستفيد الوحيد. بعض الاتفاقيات لا تسمح للجهات المانحة بإلغاء مساهماتهم، ولكن قد تسمح أنواع أخرى من الاتفاقات بذلك في بعض الحالات. كون اتفاق تقسيم الفائدة قابلا للإلغاء سوف يكون له تأثير كبير على المعالجة المحاسبية لهذا الاتفاق. يُعبَّر عن الفترة الزمنية التي يغطيها الاتفاق إما بعدد معين من السنين، أو بالعمر المتبقي للفرد أو الأفراد المعينين من قبل الجهة المانحة.

أولا: اتفاقيات تقسيم الفائدة القابلة للإلغاء

يجب محاسبة اتفاقيات تقسيم الفائدة القابلة للإلغاء الرجعي كنية للمنح. كما ينبغي الاعتراف بالأصول المستلمة من (م.غ.هـ.ر)، بصفتها وصيا بموجب هذه الاتفاقات، بالقيمة العادلة عند الاستلام وكتسبيقات قابلة للاسترجاع. بعبارة أخرى، لا يتم الاعتراف بها كإيرادات مساهمة حتى لمصلحة المؤسسة نفسها. يتم الإبلاغ عن الأصول المنقولة على بيان المركز المالي ضمن الأصول، مع مبلغ التزام مقابل لإعادتها إلى الجهة المانحة.

ينبغي الاعتراف بالتغيرات في القيمة الدفترية للأصول المستلمة بموجب اتفاقات تقسيم الفائدة، والدخل من تلك الأصول غير المتاح للاستخدام غير المشروط، كتعديلات على الأصول المسجلة والتزامات التسبيقات القابلة للاسترجاع المتعلقة بها. ولكن، إذا كان الدخل الناتج عن الأصول متاحا للاستخدام غير المشروط، فينبغي الاعتراف بها كإيرادات مساهمة غير مقيدة، مقيدة مؤقتا، أو مقيدة بشكل دائم ؛ وهذا يتوقف على وجود قيود الجهات المانحة من عدمه. بعبارة أخرى، ليس للمؤسسة أي التزام بإرجاع الدخل إلى الجهة المانحة في هذا المثال. ينبغي الاعتراف بالأصول المستلمة بموجب هذا الاتفاق كإيرادات مساهمة فقط عندما يصبح هذا الاتفاق غير قابل للإلغاء، أو تصبح الأصول متاحة للاستخدام دون قيد أو شرط.[1]

ثانيا: اتفاقيات تقسيم الفائدة غير القابلة للإلغاء

اتفاقيات تقسيم الفائدة غير القابلة للإلغاء هي تلك التي لا يمكن التراجع عنها من طرف الجهات المانحة بعد تفعيل الاتفاق. في غياب الشروط التي فرضتها الجهات المانحة، ينبغي أن تعترف المؤسسة بإيرادات المساهمات والأصول والخصوم ذات الصلة عندما يتم تنفيذ اتفاقيات تقسيم الفائدة غير القابلة للإلغاء سواء من طرف الوصي أو الوكيل المالي. بعبارة أخرى، تعترف المؤسسة بحصتها من الفائدة في الاتفاق، و في الوقت نفسه تعترف بالتزاماتها نحو المستفيد أو المستفيدين الآخرين.

[1] FASB ASC 958-325

الشكل رقم 2-1: اتفاقيات تقسيم الفائدة غير القابلة للإلغاء

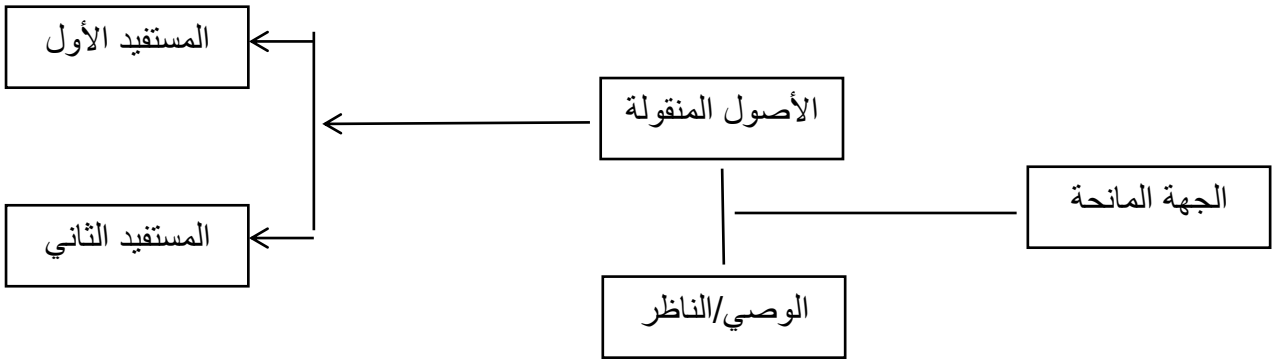

المصدر: من إعداد الباحث

1. الاعتراف المبدئي باتفاقيات تقسيم الفائدة غير القابلة للإلغاء غير المشروطة

في تاريخ الاعتراف المبدئي باتفاق تقسيم الفائدة، يجب أن تقيم المساهمات بالقيمة العادلة. وبموجب اتفاق الفائدة الرئيسي، يمكن تقدير القيمة العادلة للمساهمة مباشرة على أساس القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية المقدرة، والمتوقع استلامها من قبل المؤسسة باعتبارها المستفيد. وبموجب اتفاق الفائدة المتبقية، سيتم استلام التوزيعات المستقبلية من قبل (م.غ.هـ.ر) فقط بعد الوفاء باتزامات غيرها من المستفيدين. في هذه الحالات، يمكن تقدير القيمة العادلة للمساهمة على أساس القيمة العادلة للأصول المتبرع بها مطروحا منها القيمة الحالية للدفعات المتوقع دفعها للمستفيدين الآخرين. وأي طريقة لقياس القيمة العادلة للمساهمات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:[1]

- عائد الاستثمار على الأصول المستثمرة خلال الفترة المتوقعة للاتفاقية؛
- التزامات الدفع التعاقدية بموجب الاتفاق، و؛
- معدل خصم يتناسب مع المخاطر التي ينطوي عليها الاتفاق.

وينبغي أن تصنف مداخيل المساهمات المعترف بها بموجب الاتفاق كزيادة في صافي الأصول المقيدة مؤقتا إلا إذا:

- قيدت الجهات المانحة بشكل دائم استخدام المؤسسة لفوائدها في الأصول؛ أو
- أعطت الجهة المانحة للمؤسسة الحق الفوري لاستخدام الأصول دون قيود.

في الترتيبات التي تكون فيها النقدية أو الأصول الأخرى، التي ساهمت بها الجهات المانحة، مدارة من طرف مؤسسة وصية مستقلة، أو عن طريق وكيل مالي؛ ينبغي على المؤسسة الاعتراف بحصتها في تلك الأصول. كما ينبغي قياس

[1] *FASB ASC 835-30*

إيرادات المساهمة والمستحقات بالقيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية المقدرة، والمتوقع استلامها من قبل المؤسسة على مدى الاتفاق.

2. الاعتراف خلال فترة الاتفاق

في بعض الحالات، تحصل المؤسسة على معلومات جديدة حول اتفاق تقسيم الفائدة، والتي سوف يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملة. على سبيل المثال، قد يتغير متوسط العمر المتوقع للمتبرع. في مثل هذه الحالة، ينبغي على المؤسسة إضافة خانة توضيحية إلى بيان النشاطات بعنوان "التغيرات في قيمة اتفاقيات تقسيم الفائدة". سيتم تصنيف هذه التغييرات في صافي الأصول المقيدة مؤقتا، بشكل دائم، أو غير المقيدة؛ هذا يعتمد على التصنيفات الأصلية المستخدمة عند التسجيل الأولي للمساهمة.

عندما تكون المؤسسة هي الوصي أو الوكيل المالي للاتفاق، ينبغي أن ينعكس كل من: الدخل المحصل من الأصول المراقبة، الأرباح والخسائر، والتوزيعات على باقي المستحقين بموجب الاتفاقات في كل من: بيان المركز المالي، الأنشطة، والتدفقات النقدية.

يجب إعادة تصنيف المبالغ من صافي الأصول المقيدة مؤقتا لغير المقيدة عند استلام التوزيعات من طرف المؤسسة وفقا لأحكام الاتفاق، إلا إذا كانت الأصول مقيدة مؤقتا من قبل الجهة المانحة. في هذه الحالة، ينبغي أن يعاد تصنيفها لصافي الأصول غير المقيدة عندما تزول القيود.

3. الاعتراف عند انتهاء الاتفاق

عند انتهاء اتفاق تقسيم الفائدة، يجب إغلاق حسابات الأصول والخصوم المتعلقة بالاتفاق. كما ينبغي الاعتراف بأية مبالغ متبقية في حسابات الأصول أو الخصوم كتغيرات في قيمة الاتفاق، وتصنف على أنها تغييرات في صافي الأصول المقيدة بشكل دائم، بشكل مؤقت، أو غير المقيدة، حسب الاقتضاء. إذا أصبحت الأصول الموزعة سابقا متاحة للاستخدام غير المقيد عند انتهاء الاتفاق، يجب إعادة تصنيف المبالغ المناسبة من صافي الأصول المقيدة مؤقتا لغير المقيدة.[1]

[1] Idem

المطلب الثاني: أمثلة عن اتفاقات تقسيم الفائدة

أولا: الوقف الخيري الأساسي

في ظل الوقف الخيري الأساسي، تؤسس إحدى الجهات المانحة وقفا تسمي فيه (م.غ.هـ.ر) باعتبارها المستفيد. قد يكون استخدام المؤسسة للأصول مقيدا من قبل الجهة المانحة. كما يمكن أن يأخذ الوقف الخيري الأساسي الشكل التالي:[1]

1. **الوقف الخيري الأساسي السنوي** Charitable lead annuity trust**:** تحت هذا النوع من الأوقاف، تتلقى المؤسسة دوريا مبلغا ماليا محددا من الوقف؛
2. **الوقف الخيري الأساسي الأحادي** Charitable lead unitrusts**:** تحت هذا النوع من الأوقاف الخيرية، تتلقى المؤسسة نسبة مئوية ثابتة من القيمة السوقية العادلة للأوقاف تحدد في كل عام.

المتطلبات المحاسبية لتسجيل اتفاق الوقف الخيري الأساسي تعتمد على ما إذا كانت المؤسسة تشكل الوصي في الاتفاق أو تراقب الأصول.

ثانيا: الوقف الذي يكون فيه الوصي الطرف الثالث:

يجب على المؤسسة مبدئيا تسجيل مساهمة قابلة للاستحقاق وإيرادات المساهمة عن القيمة الحالية للفوائد المستقبلية المتوقعة من الوقف. خلال مدة الاتفاقية، ينبغي على المؤسسة تسجيل التوزيعات كتخفيضات لحساب المساهمات القابلة للاستحقاق، بدلا من إيرادات المساهمة. كما ينبغي أيضا إطفاء الخصم على القيمة الحالية للفوائد المتوقعة من خلال زيادة رصيد المساهمات القابلة للاستحقاق، والاعتراف بالتغيير في قيمة الاتفاق على بيان الأنشطة (زيادة أو نقصان في صافي الأصول).

إذا تغيرت القيمة المقدرة للفوائد المستقبلية في مرحلة ما خلال فترة الاتفاق، ينبغي تعديل رصيد المساهمات القابلة للاستحقاق لتعكس التغيير، وتسجيل المبلغ إما مدينا أو دائنا إلى التغير حسب الاقتضاء. عند إنهاء الوقف، يجب تعديل رصيد المساهمات القابلة للاستحقاق إلى الصفر، وتسجيل المبلغ مدينا بالتغير في قيمة حسابات الاتفاق.

مثال عن الوقف الخيري الأساسي الذي يكون فيه الطرف الثالث هو الوصي

[1] Warren Ruppel (2007), Op. Cit, P151

أنشأ أحد المانحين وقفا خيريا أساسيا غير قابل للإلغاء. وقام بتحويل مبلغ 100,000$ من الأصول إلى مؤسسة وصية وسمى المستفيد الرئيسي. تحقق الأصول مكاسب بمبلغ 10,000$ سنويا، والتي يتم نقلها إلى (م.غ.هـ.ر) في كل عام دون قيود. عند وفاة المانح، تصبح الأصول الوقفية المتبقية جزءا من تركته ليتم توزيعها وفقا لإرادته. القيمة الحالية للفوائد المتوقعة في المستقبل من قبل المؤسسة تقدر بـ 50,000$

عند إنشاء الوقف، تسجل المؤسسة القيد التالي الذي يعكس الفوائد المتوقع تحصيلها:[1]

المساهمات القابلة للتحصيل من الوقف	50,000		
دخل المساهمات		50,000	

عند استلام مداخيل الاستثمارات السنوية المقدرة بـ 10,000$، تسجل المؤسسة القيد التالي:

النقدية	10,000		
المساهمات القابلة للتحصيل من الوقف		10,000	

ولتسجيل الاتفاق بشكل صحيح، يجب تسجيل إطفاء خصم القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية للسنة الأولى والمقدرة بـ 500$ كالتالي:

المساهمات القابلة للتحصيل	500		
التغير فى اتفاق تقسيم الفوائد		500	

ثالثا: الوقف الدائم المدار من طرف ثالث

هو الترتيب الذي ينشئ فيه المانح وقفا ويمنح إدارته لفرد أو مؤسسة أخرى عدا أو (م.غ.هـ.ر) المستفيدة. وفقا لأحكام هذا الوقف، للمؤسسة الحق الذي لا رجعة فيه لتحصيل الدخل المتحقق من أصول الوقف بشكل مؤبد، ولكن لا تحصل على الأصول المتضمنة في الوقف. ويمكن أن تكون التوزيعات المستلمة من طرف المؤسسة مقيدة من المانح.

كمثال عن ذلك، ينشئ المانح وقفا ويجعل بنكه الخاص وصيا؛ وتستثمر أموال الوقف بشكل مؤبد، أين تكون (م.غ.هـ.ر) هي المستفيد الوحيد، وتحصل الدخل المحصل كاملا سنويا، حيث يمكنها استخدامه بأي طريقة تتناسب مع مهمتها.

تعترف المؤسسة بهذه العملية كإيرادات مساهمة وكأصل عندما يتم إخطارها بوجود الوقف. يجب قياس القيمة العادلة للمساهمة في القيمة الحالية للمبالغ المستقبلية المتوقعة من أصول الوقف. وتصنف المساهمة في الدعم المقيد بشكل

[1] Paul A. Copley (2011), Op. Cit, P348

دائم. تسجل التوزيعات السنوية من الوقف كدخل استثمار الذي يرفع من صافي الأصول غير المقيدة. وينبغي الاعتراف بالتعديلات على مبلغ الأصول، استنادا إلى مراجعة سنوية باستخدام نفس الأساس المستخدم لقياس الأصول في البداية، باعتبارها أرباحا أو خسائر مقيدة بشكل دائم.[1]

رابعا: الوقف الخيري المتبقي

تؤسس وتمول إحدى الجهات المانحة وقفا وتحدد توزيعات معينة لمستفيدين معينين على مدى الوقف. عند انتهاء مدة هذا الأخير، تتلقى (م.غ.هـ.ر) أي أصول متبقية في الوقف، واعتمادا على رغبات المانحين، سوف يكون استخدام هذه الأصول غير مقيدا أو غير مقيد. يأخذ الوقف الخيري المتبقي عموما الصورتين التاليتين:[2]

1. **الوقف الخيري المتبقي السنوي** Charitable Remainder Annuity Trusts (CRAT) **:** تحت هذا النوع من الوقف، التوزيعات للمستفيدين محددة المبالغ؛

الوقف الخيري المتبقي الأحادي : Charitable Remainder Unitrusts (CRUT)، تحت هذا النوع، يحصل المستفيدون على نسبة من القيمة السوقية العادلة للوقف محددة سنويا. في بعض الحالات، يحد المانح مبلغ التوزيعات إلى أقل من نسبة التوزيع الفعلية المكتسبة أو المنصوص عليها.

خامسا: الهبات الخيرية السنوية

على غرار الوقف الخيري السنوي المتبقي، في الهبات الخيرية السنوية يمنح الواقف أصولا إلى المؤسسة في مقابل وعد من قبلها بدفع مبلغ ثابت على مدى فترة محددة للواقف أو لأطراف ثالثة أخرى، هذه الأخيرة يتم تعيينها من قبل الجهة المانحة. وكمثال على ذلك: ينقل الواقف الأصول إلى المؤسسة في مقابل وعد من قبلها بدفع مبلغ مالي محدد سنويا لزوجته حتى وفاتها.*

يجب على المؤسسة تسجيل الأصول المحصلة بالقيمة العادلة في تاريخ الاتفاقية. كما يجب أن تسجل التزاما بمبلغ الأقساط المدفوعة سنويا بالقيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية إلى الأطراف الثالثة الأخرى. ويجب أن تسجل إيرادات المساهمة بالفرق بين الأصول المحصلة والخصوم المستحقة للآخرين.

---

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, Op. Cit, p 147

[2] Ibid, p148

* هذا النوع يشبه تماما الوقف المتبقي السنوي، ماعدا أنه لا يوجد وقف أصلا: يتم مسك الأصول المستلمة كاصول عامة؛ بالمقابل، يصبح الالتزام من الخصوم العامة للمؤسسة.

خلال مدة الاتفاق، يجب أن تخفِّض المبالغ المدفوعة للمستفيدين من الالتزام السنوي وحساب النقدية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمؤسسة إطفاء القيمة الحالية للمبلغ المتوقع دفعه للآخرين عن طريق زيادة حساب الالتزام السنوي، وتسجيل المبلغ مدينا إلى التغيير في قيمة اتفاقيات تقسيم الفائدة.

إذا تغيرت القيمة المقدرة للفوائد المستقبلية المتوقع دفعها للآخرين (على سبيل المثال، بسبب التغير في متوسط العمر المتوقع)، يجب على المؤسسة تعديل حساب الالتزام السنوي لتعكس التغيير. هذا الأخير يسجل إما مدينا أو دائنا إلى التغير في قيمة حساب اتفاقيات تقسيم الفائدة. عند إنهاء الاتفاق وتوقف المدفوعات للآخرين، يجب أن يتم تخفيض حساب الالتزام السنوي إلى الصفر، وينبغي تسجيل المبلغ مدينا إلى حساب اتفاقيات تقسيم الفائدة.[1]

سادسا: صناديق الدخل المجمعة Pooled Income Funds

بعض (م.غ.هـ.ر) تشكل، تستثمر، وتدير صناديق الدخل المجمعة وتسمى أيضا صناديق الدخل مدى الحياة. وتنقسم هذه الصناديق إلى وحدات، يتم تجميع التبرعات من هبات العديد من الجهات المانحة ثم تستثمر كمجموعة. يتم تعيين عدد معين من الوحدات للمانحين على أساس نسبة من القيمة العادلة لمساهماتهم في القيمة العادلة الإجمالية لصندوق الدخل المجمع ابتداءا من تاريخ دخول المانح للصندوق. حتى وفاة الواقف، يتلقى هذا الأخير جزءا من الإيرادات الفعلية المحصلة من الوحدات المخصصة له. بعد الوفاة، تعود قيمة هذه الوحدات المخصصة إلى المؤسسة.

على سبيل المثال، يساهم أحد الواقفين بأصول في صندوق الدخل المجمع الخاص بالمؤسسة (أ)، ويخصص له عدد محدد من الوحدات في المجموعة ، ويحصل على فائدة مدى الحياة من أي دخل مكتسب من تلك الوحدات. بعد الوفاة، تصبح هذه الوحدات متاحة للمؤسسة (أ) للاستخدام غير المقيد. يجب على المؤسسة (أ) الاعتراف بالفائدة المتبقية في الأصول كإيرادات مساهمة مقيدة مؤقتا في الفترة التي تلقتها فيها. تقاس المساهمة بالقيمة العادلة للأصول حين تحصيلها، مخفضة خلال للفترة الزمنية المقدرة حتى وفاة المانح. ويسجل الفرق بين القيمة العادلة للأصول حين تحصيلها والإيرادات المعترف بها كإيرادات مؤجلة تمثل مقدار الخصم للفائدة المستقبلية.[2]

سابعا: اتفاقيات تقسيم الفائدة المتضمنة للمشتقات المالية

الخطوة الأولى في تحديد ما إذا كانت المؤسسة لديها التزام، يجب محاسبته كمشتق، هي تحديد ما إذا كان الاتفاق من نوع الفائدة الدورية المحددة أو المتعلق بحياة الواقف. على سبيل المثال، إذا كان الالتزام متعلقا بالنوع الثاني (أي،

[1] Warren Ruppel (2007), Op. Cit, P153
[2] Ibid, p155

يتوقف على بقاء الفرد المحدد، تتم المدفوعات فقط إذا كان الفرد على قيد الحياة)، فإن هذا الالتزام هو استثناء من القاعدة، وليس من الضروري أن يتم محاسبته بموجب متطلبات المشتقات.

الخطوة الثانية في تحديد استيفاء الالتزام لمعايير الأدوات المشتقة في مجملها. في هذا الصدد، تشير (م.م.م.ع) إلى معيار من هذه المعايير الذي ليس من المرجح أن يتحقق. يتطلب هذا المعيار أن لا يكون للعقد أي استثمار أولي، أو يكون هذا الاستثمار أصغر من المطلوب في الأنواع الأخرى من العقود التي يتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق. في اتفاق تقسيم الفائدة النموذجي، صافي الاستثمار الأولي للخصوم هو قيمته العادلة، وهذا يعني أنها لن تستوفي معايير الأداة المالية مشتقة في مجملها.[1]

خلاصة القول أن الخصوم، التي تمثل التزاما ضمن اتفاق تقسيم الفائدة، تتضمن مشتقات مالية، إذا كانت المدفوعات متغيرة والاتفاق في فترة معينة (بدلا من المتعلق بحياة المانح)؛ الأمر الذي يستدعي معالجة محاسبية منفصلة.

مثال: إن المثال التالي حول وقف خيري متبقي مع مدفوعات متغيرة في فترة محددة. تحصلت (م.غ.هـ.ر) على أسهم عادية تستثمر تحت رقابتها. يطلب من المؤسسة دفع عشرين قسطا سنويا إلى الجهة المانحة أو المستفيد، والتي تساوي نسبة محددة من القيمة العادلة للأصول في بداية كل دورة. بعد انقضاء المدفوعات العشرين، فإن الأسهم المتبقية تعود إلى المؤسسة. خلال مدة الاتفاق، للمؤسسة التزام ينطوي على مشتقات تستدعي محاسبة منفصلة.[2]

في هذا المثال، الالتزام عبارة عن أداة هجينة تتكون من:

- عقد مضيف الدين؛
- مشتق ضمني قائم على حقوق المساهمين، غير متعلق بشكل واضح بعقد مضيف الدين، والذي يمكن أن يستوفي تعريف المشتقات لو كان قائما بذاته.

هذا المشتق الضمني لا يستوفي تعريف المشتقات للأسباب التالية:

- لديه أساس (وهو سعر الأسهم)؛
- له قيمة اعتبارية (عدد الأسهم في الوقف في بداية كل فترة)؛
- لا يستوفي خصائص صافي الاستثمار الأولي.
- يستوفي خصائص التسوية الصافية، لأن كل دفعة سنوية يتم تعديلها لأثر المشتق القائم على حقوق المساهمين.

[1] *FASB ASC 815-15-25*
[2] *FASB ASC 815-30-05*

ويمثل اتفاق مضيف الدين الالتزام لسلسلة المدفوعات من العشرين عاما، والتي ستكون مطلوبة على أساس افتراض أن القيمة العادلة للأسهم العادية لا تتغير خلال هذه الفترة. ويتعلق المشتق، القائم على حقوق المساهمين، بالزيادة أو النقصان في كل دفعة من المدفوعات السنوية العشرين نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة للأسهم العادية.

المبحث السادس: التكاليف المشتركة والتقرير الوظيفي Joint Costs & Functional Reporting

مصاريف جمع الأموال هي تلك المصاريف التي تتكبدها (م.غ.هـ.ر) لحث المانحين على المساهمة في مشاريعها. يجب الإبلاغ عن هذه المصاريف، بشكل منفصل في البيانات المالية، بالنسبة للمؤسسات التي تلتمس تلقي مبالغ معتبرة من الهبات من الجمهور العام. وتشمل القضايا المتعلقة بهذه المصاريف: معايير اعتبار هذه المبالغ مصاريف جمع الأموال، متى يجب الإبلاغ عنها، ومتى وكيفية تخصيص المصاريف المتعددة الأغراض.

من جهة أخرى، (م.غ.هـ.ر) ملزمة بتقديم معلومات حول المصاريف حسب التصنيف الوظيفي، إما عن طريق فصل هذه المبالغ في بيان الأنشطة أو الإفصاح عنها في الملاحظات على البيانات المالية. وتشمل التقارير معلومات حول تكلفة الخدمات المقدمة وكيفية استخدام المؤسسة للدعم، بما في ذلك: كم من أموالها ذهبت إلى نشاطات البرامج، وكم ذهب إلى المصاريف العامة، الإدارية وجمع الأموال.

سيتم الاعتماد على المعايير المحاسبية التالية لمعالجة هذا الموضوع:

- البيان رقم: 98-2 الصادر عن (م.أ.م.ق):"المحاسبة عن تكاليف نشاطات (م.غ.ه.ر) والدولة والهيئات الحكومية المحلية التي تشمل جمع الأموال"؛
- البيانات الصادرة عن (م.م.م.ع): من FASB ASC 958-720-05 إلى 55-720-958.
- البيانات الصادرة عن (م.م.م.ع): من ASC 958-720-45-17 إلى ASC 958-720-45-27

يتضمن هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: التكاليف المشتركة المتضمنة لنداء لجمع التبرعات

المطلب الثاني: العناصر المساهم بها و الأحداث الخاصة

المطلب الثالث: التقرير الوظيفي للنفقات

المطلب الأول: التكاليف المشتركة المتضمنة نداء جمع التبرعات

كثير من (م.غ.ه.ر) تلتمس الدعم المالي من الجمهور من خلال مجموعة متنوعة من أنشطة جمع الأموال، بما في ذلك: البريد المباشر، التوزيع من الباب إلى الباب، الهاتف، البريد الالكتروني، المناسبات الخاصة وغيرها. غالبا ما تتحمل المؤسسات التكاليف المشتركة، مثل تكاليف البريد والاتصالات الأخرى، في توزيع المواد أو أداء الأنشطة التي تتعلق بعدة وظائف،

بما في ذلك أنشطة البرنامج، جمع الأموال، أو خدمات الدعم الأخرى. غالبا ما يكون من الصعب التمييز بين مبالغ التكاليف المشتركة المتعلقة بكل وظيفة.

مصاريف جمع الأموال هي التكاليف المتعلقة بالأنشطة التي تنطوي على حث المانحين المحتملين على المساهمة بالأصول، الخدمات، أو الوقت. وتشمل أنشطة جمع الأموال ما يلي: [1]

- الإشهار وحملات جمع التبرعات؛
- الحفاظ على القوائم البريدية للمانحين؛
- تنظيم تظاهرات جمع الأموال الخاصة؛
- إعداد وتوزيع كتيبات لجمع الأموال والتعليمات، وغيرها من المواد؛
- القيام بأنشطة أخرى لالتماس المساهمات من الأفراد، المؤسسات، الهيئات الحكومية وغيرها.

يجب تسجيل تكاليف جمع الأموال عند تكبدها، بغض النظر عن حقيقة أن المساهمات الناتجة عن الأنشطة المسببة لهذه التكاليف قد تحصل في الفترات المستقبلية.

أولا: المفاهيم الأساسية

تمثل النشاطات المشتركة جزءا من وظيفة جمع الأموال وتتضمن عنصرا أو أكثر من الوظائف الأخرى، مثل البرامج، الإدارة، وتطوير العضوية العامة. التكاليف المشتركة هي تكاليف تنفيذ الأنشطة المشتركة التي لا يمكن تحديدها مع عنصر معين من النشاط. ويمكن أن تشمل التكاليف المشتركة: الأجور، عقود العمل، أتعاب الاستشاريين والمهنيين، معدات المكاتب، البريد، الإشهار، الهاتف، وقت البث، تأجير المرافق، وغيرها من المصاريف.

تحدد (م.م.م.ع) ثلاثة معايير أساسية وهي: الغرض، الجمهور والمحتوى، والتي لو تم استيفاؤها، تسمح لتكاليف النشاطات المشتركة المرتبطة بوظيفة ما أن تحمل لتلك الوظيفة، وتخصص التكاليف المشتركة بين وظائف جمع الأموال، البرنامج والإدارة. إذا لم يتم الوفاء بأي من هذه المعايير الثلاثة، تعتبر جميع التكاليف تكاليف جمع أموال مع استثناء واحد. هذا الأخير هو أن تكاليف السلع أو الخدمات المقدمة في معاملات التبادل، والتي هي جزء من الأنشطة المشتركة، لا ينبغي أن تعتبر تكاليف جمع الأموال. على سبيل المثال، فإن تكلفة وجبة قدمت كجزء من تظاهرة خاصة لا يمكن تحميلها لتكاليف جمع الأموال، حتى ولو لم يتم استيفاء المعايير الثلاثة.[2]

[1] FASB ASC 958-720

[2] Laurence Scot (2010), Op. Cit, p82

و فيما يلي نلخص تعريفات هذه المصطلحات على النحو المنصوص عليه في (م.م.م.ع).[1]

- أنشطة البرنامج هي الأنشطة التي تنتج عنها السلع والخدمات التي توزع على المستفيدين والعملاء؛
- تختلف الإدارة والأنشطة العامة عن نشاطات جمع الأموال، البرنامج أو تنمية العضوية، ولكن لا غنى عنها في تسيير عن هذه الأنشطة؛
- الهدف من أنشطة جمع الأموال هو توعية الجهات المانحة المحتملة للمساهمة بالأموال، الأوراق المالية، الخدمات، المواد والمرافق، وغيرها من الأصول، أو الوقت.

ثانيا: طرق تخصيص التكاليف

تتطلب (م.م.م.ع) أن تكون طرق توزيع التكاليف المستخدمة في تخصيص التكاليف المشتركة عقلانية ومنهجية، حتى يتم توزيع التكاليف المشتركة بشكل معقول. ينبغي الثبات على تطبيق أسلوب معين باستمرار الوقائع والظروف المشابهة. هناك ثلاث طرق تخصيص رئيسية لتخصيص التكاليف المشتركة.

1. **طريقة الوحدات المادية:** يتم تخصيص التكاليف المشتركة للمواد والأنشطة بما يتناسب مع عدد وحدات الإنتاج التي يمكن أن تعزى إلى كل من المواد وتدابير المحتوى المادي.

مثال:

يشمل أحد النشاطات إرسال كتيب عن برامج المؤسسة عن طريق البريد مع طلب لجمع الأموال في طرد موجه إلى جمهور واسع. تكلفة إعداد الكتيب هو من نوع تكاليف البرامج؛ تكلفة طلب جمع الأموال والطرد هي تكاليف جمع أموال. تكلفة رسوم البريد هي تكلفة مشتركة يمكن تخصيصها بين أنشطة البرنامج وأنشطة جمع الأموال. نفترض أن لا أحد من المعايير الثلاثة أعلاه يتحقق؛ كل التكاليف البريدية (بما في ذلك تكلفة كتيب البرنامج) تصبح تكاليف جمع أموال. على الرغم من أن تكلفة الكتيب تعتبر عادة تكلفة برنامج، لأنه يستخدم في دعم جمع الأموال في الحالة التي لا تلبي المعايير الثلاثة، فإنها تعتبر جزءا من تكاليف جمع الأموال، وينبغي ألا تحمل لتكاليف البرنامج.

يزن كتيب البرنامج ثلاثة أونصات ويزن طلب جمع الأموال والغلاف 1 أونصة (28.3495 غرام). ستحمل 4/3 من رسوم البريد لتكاليف البرنامج و4/1 ستحمل لتكاليف جمع الأموال. (بدلا من ذلك، يمكن أن يستخدم عدد الأسطر في النصوص على كل وثيقة، أو عدد صفحات كل وثيقة).[2]

---

[1] FASB 958-720-25-4

[2] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso, *Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations*, Op. Cit, p192 & Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, p248

2. **طريقة التكاليف المباشرة النسبية *Relative direct cost method*:** هذه الطريقة تخصص التكاليف المشتركة لكل من مكونات النشاط على أساس تكاليفها المباشرة النسبية.

مثال:

نستمر في المثال أعلاه، إذا كانت التكلفة المباشرة للكتيب 8000$، والتكاليف المباشرة لنداء جمع الأموال والغلاف 2000$ (مجموع التكاليف هو 10,000$)، فإن 80% من تكاليف البريد ستحمل لتكاليف البرنامج،

و20 % الأخرى لتكاليف جمع الأموال.

1. **طريقة توزيع التكاليف القائمة بذاتها *Stand-alone cost allocation method*:** في هذه الطريقة، تخصص التكاليف المشتركة لكل مكون من النشاط المشترك على نسبة تستخدم تقديرات التكاليف التي كان يمكن تكبدها لو تم أداء النشاط المشترك بشكل منفصل.

مثال:

نبقى دائما في المثال أعلاه، إذا كانت التكاليف المقدرة لإنتاج و إرسال الكتيب: 40,000$، وتكاليف جمع الأموال والغلاف: 10,000$، تحمل 4\5 من التكاليف كتكاليف برنامج، و 1\5 الأخرى لتكاليف جمع الأموال.

ثالثا: معايير تخصيص التكاليف

ومن الواضح أن تحقيق المعايير الثلاثة: الغرض، الجمهور والمحتوى، أو بعضها، هو عامل رئيسي في تحديد كيفية تخصيص التكاليف المشتركة. يصف (م.م.م.م) كل من هذه المعايير، ويقدم أمثلة عن بعض الحالات المتعلقة بها كما يلي:[1]

1. **معيار الغرض *Purpose criterion*:** تطبيق هذا المعيار هو الأكثر صعوبة في المعايير الثلاثة. يتم استيفاء هذا المعيار إذا كان الغرض من النشاط المشترك يتضمن إنجاز برنامج، أو إدارة ووظائف عامة. على سبيل المثال، إذا كان غرض المؤسسة هو الحد من مخاطر الاصابة بأزمات قلبية، فإن النشاط الذي يحفز الجمهور لاتخاذ التدابير الوقائية سيكون دعوتهم مثلا: لانقاص الوزن، ممارسة الرياضة، تناول الطعام الصحي، وما إلى ذلك.

توفر (م.م.م.ع) أيضا قائمة الأدلة الملموسة التي يمكن أن تساعد المؤسسة في تحديد ما إذا تم استيفاء معيار الغرض. ومن الأمثلة على ذلك:

- بيان المهمة أو الرسالة المكتوبة للمؤسسة المنصوص عليها في نشاطات جمع الأموال، أو التقارير السنوية؛

[1] FASB ASC 958-720-45

- محضر مجلس إدارة الشركة للجلسات أو الاجتماعات الأخرى؛
- القيود التي تفرضها الجهات المانحة على الهبات الموجهة لتمويل الأطراف المرتبطة؛
- الخطط طويلة المدى أو الأنشطة التشغيلية؛
- التعليمات المكتوبة إلى المؤسسات الأخرى، مثل الاستشاريين الوسطاء، بشأن الغرض من النشاط المشترك.

يجوز للمؤسسة أيضا تقييم كل من نتائج البرنامج وجمع الأموال الناتجة عن النشاط المشترك. الوزن النسبي الذي قد تعطيه المؤسسة لكل من نتائج التقييم قد يكون مؤشرا على ما إذا كان قد تم الوفاء بمعيار الغرض.

ويمكن أيضا توفير أدلة أخرى من خلال مؤهلات الاستشاريين أو الموظفين الذين يؤدون النشاط المشترك. على سبيل المثال، إذا أُدّيَ النشاط المشترك حصريا من قبل استشاري ينفذ أنشطة جمع الأموال، قد يكون هذا دليلا على أن معيار الغرض لم يتحقق. من ناحية أخرى، إذا تم التعامل مع النشاط المشترك حصريا من قبل الموظفين (غير الأعضاء في قسم جمع الأموال) الذين يعملون في أنشطة البرنامج، تشير الأدلة هنا على أن معيار الغرض قد يتحقق.

2. **معيار الجمهور *Audience criterion*:** تفترض (م.م.م.ع) أن معيار الجمهور لا يتحقق إذا شمل الجمهور المتعلق بالنشاط المشترك مانحين مسابقين؛ أو إذا تم اختيارهم بناء على قدرتهم أو احتمال مساهمتهم في المؤسسة. ومع ذلك، فإن هذا الافتراض يمكن تجاوزه إذا تم اختيار الجمهور لأحد الأسباب التالية:[1]

- حاجة الجمهور لاستخدام إجراءات محددة مطلوبة من أحد مكونات برنامج النشاط المشترك؛
- قدرة الجمهور على اتخاذ إجراءات محددة لمساعدة المؤسسة لتحقيق أهداف مكونات برنامج النشاط المشترك؛
- المؤسسة مطالبة بتوجيه الإدارة والمكون العام للنشاط المشترك لجمهور معين بذاته؛ أو أن الجمهور لديه إمكانات معقولة لاستخدام الإدارة والمكون العام.

3. **معيار المحتوى *Content criterion*:** يتم استيفاء معيار المحتوى إذا كان النشاط المشترك يدعم البرنامج، أو الإدارة والوظائف العامة على النحو التالي:

أ. البرنامج: يدعو النشاط المشترك لإجراءات محددة من قبل الجمهور، التي من شأنها أن تساعد في تحقيق رسالة المؤسسة؛

ب. الإدارة والوظائف العامة: النشاط المشترك يستوفي مسؤولية واحدة أو أكثر من مسؤوليات الإدارة والوظائف العامة للمؤسسة، من خلال مكون النشاط المشترك.

[1] Warren Ruppel, Op. Cit, P116

رابعا: الأنشطة العرضية *Incidental activities*

في الظروف التي يتم فيها إجراء جمع الأموال، برنامج، أو إدارة ونشاط عام بشكل عرضي مع نشاط آخر، وتم استيفاء الشروط للتخصيص؛ يسمح تحميل التكاليف المشتركة للتصنيف الوظيفي المتعلق بالنشاط غير العرضي. ولكن، في الظروف التي يكون فيها البرنامج أو الإدارة والأنشطة العامة عرضية لأنشطة جمع الأموال، فإنه من غير المحتمل أن يتم استيفاء شروط توزيع التكاليف المشتركة.

(م.غ.هـ.ر) التي تخصص التكاليف المشتركة ملزمة بالإفصاح عن ما يلي في الملاحظات على بياناتها المالية:

- أنواع الأنشطة التي تم فيها تكبد التكاليف المشتركة؛
- بيان أنه تم تخصيص هذه التكاليف؛
- المبلغ الإجمالي المخصص خلال هذه الفترة، والجزء المخصص لكل فئة من المصاريف الوظيفية.[1]

مثال حول تخصيص التكاليف المشتركة

في 2017، أجرى المتحف التاريخي للمدينة "أ" أنشطة تضمنت طلبات مساهمات، وكذلك البرامج والإدارة والمكونات العامة. وتشمل تلك الأنشطة: حملات البريد المباشر، المناسبات الخاصة، وحملة تلفزيونية. شملت تكاليف إجراء تلك الأنشطة ما مجموعه 300,000$ من التكاليف المشتركة، والتي لا تعزى خصيصا لمكونات خاصة من الأنشطة (تكاليف مشتركة). كانت التكاليف المشتركة لكل نوع من النشاطات 50,000، 50,000، 150,000 على التوالي. فعلى افتراض أنه تم تحمل التكايف الإجمالية بالتساوي بين النشاطات الرئيسية الثلاثة، يتم توزيع هذه التكاليف المشتركة على النحو التالي:[2]

جمع الأموال	100,000
برنامج التجديد	50,000
برنامج التربية	50,000
الإدارة والنشاطات العامة	100,000
المجموع	300,000

المطلب الثاني: العناصر المساهم والأحداث الخاصة

أولا: العناصر المساهم بها المستخدمة لجمع الأموال

قد تتلقى (م.غ.هـ.ر) مساهمات من الهبات العينية (مثل تذاكر السفر، شهادات الهدايا، الأعمال الفنية أو البضائع) التي سيتم استخدامها لجمع التبرعات. على سبيل المثال، قد تتلقى المؤسسة عنصرا من مانح ما، ثم تبيعه

[1] Ibid, P117

[2] يستند هذا المثال على توجيهات من الملحق G الواردة في المعيار: ASC 958-720-55.

بالمزاد العلني إلى مشترٍ ما خلال حفل لجمع التبرعات؛ فإنه يجب الاعتراف به كمساهمة وقياسه بالقيمة العادلة. ينبغي الاعتراف بالفرق بين القيمة العادلة لمبلغ المساهمة والمبلغ المحصل من تلك العناصر من المستلم النهائي كتعديل لمبلغ المساهمة الأصلي.

مثال عن العناصر المساهم بها المستخدمة لجمع الأموال

نفترض أن المؤسسة تلقت عنصرا بقيمة عادلة 10,000$، ليباع في مزاد لمن يدفع أعلى سعر في حفل لجمع التبرعات. تم بيع هذا العنصر في المزاد بمبلغ: 15,000$. القيود اللازمة لتسجيل المساهمة الأولية ثم بيعها لاحقا في المزاد هي على النحو التالي:[1]

المساهمة الأولية:

الأصل		10,000	
	المساهمة		10,000

البيع لاحقا:

النقدية		15,000	
	الأصل		10,000
	المساهمة		5,000

إذا افترضنا أن سعر البيع هو: 8,000$ فقط، يصبح القيد كالتالي:

النقدية		8,000	
المساهمة		2,000	
	الأصل		10,000

ثانيا: الإبلاغ عن الأحداث الخاصة

تقوم بعض المؤسسات بتنظيم أنشطة لجمع الأموال، بما في ذلك المناسبات الاجتماعية والتعليمية الخاصة (مثل مؤدبات العشاء، الحفلات، والمسرح). يتعين على المؤسسات تقديم تقرير للإيرادات والمصاريف لهذه المناسبات على بيان الأنشطة كمبالغ إجمالية إذا كانت هذه الأحداث جزءا من الأنشطة الرئيسية أو المركزية الجارية في المؤسسة. أما إذا

[1] Paul A. Copley (2011), Op. Cit, P313

كانت هذه المناسبات الخاصة هامشية أو عرضية بالنسبة للأنشطة المركزية، يمكن الإبلاغ عن هذه الإيرادات والنفقات إما كمبالغ إجمالية، أو صافية على بيان الأنشطة.

عندما تُعِد المؤسسة التقارير عن الإيرادات والنفقات الإجمالية للفوائد المباشرة للمانحين، المتعلقة بالأحداث الخاصة على بيان الأنشطة، هناك العديد من البدائل للإبلاغ على النحو التالي:[1]

- تكلفة المنافع المباشرة للجهات المانحة كبند مخصومة من مبلغ عائدات الحدث الخاص؛
- تكلفة المنافع المباشرة للجهات المانحة في نفس الجزء من بيان الأنشطة للبرامج الأخرى أو الخدمات المساندة (وتخصيص النفقات بين الوظائف المختلفة إذا لزم الأمر)؛
- عرض المساهمة والأجزاء المتبادلة من إجمالي الإيرادات بشكل منفصل، مع تكاليف المنافع المباشرة للجهات المانحة مخصومة من الجزء المتبادل من الإيرادات الإجمالية.

يمكن للمؤسسة أن تعرض نتائج الأحداث الخاصة كجزء من بيان الأنشطة ببعض الطرق الموضحة على النحو التالي:[2]

على سبيل المثال، نفترض أن للمؤسسة حدث خاص وهو نشاط رئيسي قيد التنفيذ، مع سعر التذكرة بـ100$. ويشمل هذا الحدث وجبة العشاء التي تكلف المؤسسة 25$ ، قيمتها العادلة 30$. بالإضافة إلى ذلك، تتحمل المؤسسة التكاليف المباشرة الأخرى المتعلقة بتعزيز وتنفيذ هذا الحدث، بما في ذلك التكاليف المباشرة الإضافية التي تكبدتها في المعاملات مع أطراف ثالثة مستقلة، وكذا رواتب وتكاليف أنشطة الموظفين. تلك التكاليف الأخرى المباشرة التي تشمل: التكاليف الإدارية: 5$، تكاليف جمع الأموال: 10$، لا علاقة لها بالمنافع المباشرة للجهات المانحة؛ وبالتالي، لا ينبغي أن تدرج في تكاليف المنافع التي تعود على الجهات المانحة. بالإضافة إلى ذلك، للمؤسسة المعاملات التالية، والتي لا علاقة لها بالحدث الخاص: المساهمات غير المقيدة: 200$، نفقات البرنامج: 60$ ، الإدارة والمصاريف العامة: 20$، ومصاريف جمع الأموال: 20$.

هناك ثلاثة طرق لعرض نتائج الأحداث الخاصة كجزء من بيان الأنشطة كالتالي:

الجدول رقم 2-9: طرق عرض نتائج الأحداث الخاصة في بيان النشاطات

1. الطريقة الأولى:

التغيرات في صافي الأصول غير المقيدة:

المساهمات	200

[1] *NFP Audit Guide, paras 13.17*

[2] *FASB ASC 958-720-45*

إيرادات الحدث الخاص	100	
خسارة: تكلفة المنافع المباشرة للمانحين	(25)	
صافي إيرادات الحدث الخاص		75
المساهمات وصافي إيرادات الحدث الخاص		275
التكاليف الأخرى:		
البرامج		60
الإدارة والعامة		25
جمع الأموال		30
مجموع التكاليف الأخرى		115
الزيادة في صافي الأصول غير المقيدة		160
2. الطريقة الثانية:		
التغيرات في صافي الأصول غير المقيدة		
الإيرادات:		
المساهمات	200	
إيرادات الحدث الخاص	100	
مجموع الإيرادات		300
المصاريف:		
البرامج	60	
تكلفة المنافع المباشرة للمانحين	25	
الإدارة والعامة	25	
جمع الأموال	30	
مجموع المصاريف		140
الزيادة في صافي الأصول غير المقيدة		160
3. الطريقة الثالثة:		
المساهمات		270
مبيعات العشاء	30	
- تكلفة المنافع المباشرة للمانحين	(25)	
الربح الإجمالي		5
المساهمات وصافي إيرادات الحدث الخاص		275
المصاريف الأخرى:		
البرامج		25
الإدارة والعامة		25
جمع الأموال		30
مجموع المصاريف الأخرى		115
الزيادة في صافي الأصول غير المقيدة		160

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Laurence Scot (2010), *The Simplified Guide to Not-for-Profit Accounting, Formation, and Reporting,* Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, p152-153

تسمح (م.م.م.ع)، ولا تلزم (م.غ.هـ.ر) بتقديم تقرير عن إيرادات الأحداث الخاصة المتعلقة بالأنشطة الهامشية أو العرضية دون الإبلاغ عن هذه التكاليف على بيان الأنشطة. ينبغي أن تقتصر التكاليف المقابلة للإيرادات من المناسبات الخاصة في هذه الحالة على التكاليف المباشرة. تعتبر الأحداث أنشطة رئيسية ومركزية، في الحالتين التاليتين:

- إذا كانت جزءا من استراتيجية المؤسسة وتدرج عادة في مثل هذه الأنشطة، أو؛
- الإيرادات أو النفقات الإجمالية للحدث هي معتبرة فيما يتعلق بالميزانية السنوية للمؤسسة.

ثالثا: عدم الإبلاغ عن مصاريف جمع الأموال

أصدر (م.أ.م.ق) بيان الممارسة الفنية المساعد رقم: 6140.20 لمعالجة مسألة ما إذا كانت هناك ظروف تبلغ فيها (م.غ.هـ.ر) عن إيرادات المساهمات، ولكن لا تبلغ عن نفقات جمع هذه الأموال. ويخلص هذا البيان أنه سيكون من غير المألوف أن يكون للمؤسسة مساهمات، ولكن لديها حد أدنى أو منعدم من مصاريف جمع الأموال. ومع ذلك، فهو يوفر العديد من الأمثلة أين يمكن حدوث مثل هذا الأمر، كالتالي:[1]

- بسبب عُرفٍ سائد، يساهم المانحون في مؤسسة ما، والتي لا تقوم بأنشطة جمع الأموال؛
- تُجرى أنشطة جمع الأموال المتعلقة بالمساهمات جزئيا أو بالكامل من المتطوعين، الذين لا تستوفي خدماتهم معايير الخدمات المساهم بها؛*
- المساهمات من المؤسسات الأخرى التي لا تتحكم فيها المؤسسة، والتي لا تقوم بأي نشاط لجمع الأموال. ومن الأمثلة على هذه الأنواع ما يلي:[2]

  - المؤسسات الدينية التي تُحصل معظم أو جميع مساهماتها من الأعشار المقدمة من الأعضاء؛*
  - معظم أو جميع المساهمات تنشأ عن طريق إجراء المتطوعين لمكالمات هاتفية، أو كتابة الرسائل نيابة عن المؤسسة (وهذا النشاط التطوعي لا يستوفي معايير الخدمات المساهم بها)؛

---

[1] AFP (Association of Fund-raising Professionals), https://afpcalgary.afpnet.org/Ethics/EmergingIssuesDetail.cfm?itemnumber=4227, seen on: 29/02/2016

* سبق الحديث عن المساهمات من خدمات المتطوعين في مبحث المحاسبة عن المساهمات.

[2] National Center for Charitable Statistics, http://nccsweb.urban.org/PubApps/nonprofitfaq.php?i=974&c=345, seen on: 29/02/2016

* العشور هو جزء واحد على عشرة من شيء ما، يدفع كمساهمة إلى مؤسسة دينية أو ضريبة إجبارية للحكومة. اليوم، العشور عادة ما تكون طوعية وتدفع نقدا، بشيك، أو على شكل أسهم. تسمح العديد من الدول الأوروبية و أمريكا لبعض الكنائس بتحصيل العشور.

- قد لا يكون لمؤسسة ما أي موظفين بأجر، ومعظم أو جميع المساهمات تنشأ من أعضاء مجلس الإدارة (وهذا النشاط لا يستوفي معايير الاعتراف بالخدمات المساهم بها)؛
- إذا كانت المؤسسة خاصة أو مدعومة من قبل مؤسسة خيرية خاصة وهي لا تنفق، أو تنفق حدا أدنى من الموارد، في التماس التبرعات.

المطلب الثالث: التصنيف حسب الوظيفة

يشمل التصنيف الوظيفي تقسيم المصاريف حسب الفئات الرئيسية من أنشطة البرامج والخدمات الداعمة. وتتكون هذه الأخيرة من الأنشطة العامة والإدارية وجمع الأموال، وتطوير العضوية. إذا لم يكن بالإمكان عزو المصاريف بسهولة إلى برنامج أو نشاط ما، يجب أن تخصص في التصنيفات الوظيفية المناسبة.

تلزم (م.م.م.ع) مؤسسات الصحة والرعاية الاجتماعية بالإبلاغ عن معلومات التصنيف الوظيفي، والطبيعي للمصاريف، مثل الرواتب، الإيجارات، مصاريف الفوائد، الإهتلاك، الجوائز والمنح للآخرين والأتعاب المهنية، في شكل مصفوفة في بيان مالي مستقل.[1]

لمساعدة المانحين والدائنين وغيرهم في تقييم خدمات للمؤسسة، بما في ذلك تكاليف خدماتها وكيفية استخدامها للموارد، يجب أن يتوفر بيان الأنشطة، أو الملاحظات على البيانات المالية، على معلومات عن المصاريف مصنفة حسب الوظيفة الخاصة بها، مثل الفئات الرئيسية من خدمات البرنامج والأنشطة الداعمة.

أولا: خدمات البرامج

بعض (م.غ.ه.ر) تعمل على برنامج واحد فقط، والبعض الآخر يعمل على الكثير من البرامج. يختلف عدد تصنيفات التقارير الوظيفية لخدمات البرامج وفقا لطبيعة الخدمات المقدمة. بالنسبة لبعض المؤسسات، قد يُصور تصنيفٌ واحد بشكل كافٍ واقعَ خدمة برنامج ما، والتي توفرها المؤسسة لبعض المستفيدين.

لتحديد البرامج والأنشطة الواجب الإبلاغ عنها على حدة، يجب مراعاة ما يلي:[2]

- تحديد البرامج والأنشطة الرئيسية للمؤسسة؛
- تقسيم تلك البرامج والأنشطة حسب الوظيفة؛
- انتقاء الوظائف التي تعتبر هامة للمؤسسة ككل.

[1] FASB ASC 958-205-45-15 & 16, SFAS 117, para 26

[2] FASB ASC 958-720-45-3

ثانيا: خدمات الدعم

الأنشطة الداعمة هي كل الأنشطة التي تقوم بها (م.غ.ه.ر) عدا خدمات البرامج، وهي مبوبة في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم 2- 10: أنواع خدمات الدعم

الإدارية والعامة	جمع الأموال	تطوير العضوية
المراقبة	نشر وإجراء فعاليات جمع التبرعات	التماس الأعضاء المحتملين ورسوم العضوية
إدارة الأعمال	الحفاظ على قوائم المتبرعين	علاقات العضوية والأنشطة المماثلة
السجلات العامة	إعداد وتوزيع المواد الضروررية لجمع الأموال***	
وضع الميزانية		
التمويل	القيام بأنشطة التماس المساهمات من الأفراد، المؤسسات الحكومية، وغيرها	
التماس التمويلات عدا المساهمات*		
إعلام الجمهور حول إدارة المؤسسة للمساهمات**		

* بما في ذلك معاملات التبادل (سواء المتعلقة بالبرنامج أو لا) مثل العقود الحكومية و النشاطات الإدارية المرتبطة.
** وهذا يشمل: إعلانات التوظيف؛ التقرير السنوي، وكل التنظيمات الإدارية لخدمات البرنامج أو أنشطة جمع الأموال.
*** مثل إعداد وتوزيع الكتيبات والتعليمات وغيرها من المواد الضرورية لجمع الأموال.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: FASB ASC 958-720-45-7

ثالثا: الدعم الموجه للمؤسسات التابعة

بعض المؤسسات تجري مدفوعات أو توفر الدعم لشركات محلية أو وطنية تابعة أخرى. ينبغي الإبلاغ عن هذه المدفوعات حسب تصنيفها الوظيفي طالما كان ذلك ممكنا ومعقولا، وتوفرت المعلومات اللازمة لذلك، حتى لو كان من المستحيل تخصيص كامل مبلغ المدفوعات للوظائف الخاصة بها.

فمن المهم توفير طرق تخصيص موضوعية تعتمد على بيانات مالية أو غير مالية، عندما يستحيل التحديد المباشر للمصاريف أو يكون غير عملي. فيما يلي نتطرق إلى بعض الأمثلة من تقنيات تخصيص المصاريف الوظيفية: [2]

[1] يقدم البيان: ASC 958-720-45-17 إلى غاية الفقرة: 27 معلومات أيضا عن متى وكيف يجوز تخصيص التكاليف عندما تتضمن البرامج أو الإدارة والأنشطة العامة أنشطة جمع الأموال.

[2] *NFP Audit Guide*, para 13.47 & 13.48

- قد تستعمل سجلات ساعات العمل، التي يحتفظ بها الموظفون، كأساس لتخصيص الرواتب والنفقات عندما يقضون بعض الوقت في مشاريع مختلفة؛
- يمكن تخصيص مصاريف المكاتب استنادا للمساحة المستخدمة من قبل الموظفين العاملين على نشاط معين؛
- سجلات المصاريف يمكن استخدامها لتحديد النفقات الفعلية للعديد من البرامج والأنشطة؛
- اللوازم ومصاريف البريد يمكن تخصيصها بناء على تقديرات الاستعمال الدوري. على سبيل المثال، إذا تم استخدام البريد المباشر لجمع الأموال، يمكن تحديد التكاليف بدقة، وبعد ذلك، تقاس عليها كل مصاريف البريد الأخرى بشكل تقديري.

يشار إلى التكاليف التي ليست مرتبطة مباشرة ببرنامج أو نشاط دعم محدد بالتكاليف غير المباشرة. الأمثلة الواردة أعلاه عادة ما يتعامل معها بمنهجية يشار إليها باسم "خطة توزيع التكاليف غير المباشرة"، التي تحاول ربط كل برنامج أو نشاط دعم بتخصيص معقول من التكاليف غير المباشرة. ثم تضاف هذه التكاليف غير المباشرة للتكلفة المباشرة للبرنامج أو نشاط الدعم، للحصول على التكلفة الإجمالية لكل برنامج أو نشاط. وهذه التكاليف الإجمالية هي التكاليف التي يتم عرضها في بيان الأنشطة للمؤسسة.

ينص (م.أ.م.ق) على أنه ينبغي الإبلاغ عن تكلفة مبيعات المخزونات المساهم بها باعتبارها تكلفة خدمة داعمة مستقلة، إلا إذا كانت مرتبطة بنشاط البرنامج. في هذه الحالة، يتم الإبلاغ عن تكلفة المبيعات كتكلفة نشاط برنامج. وفقا لذلك، يجب أن لا يتم الإبلاغ عن تكلفة مبيعات المخزونات المساهم بها كتكلفة جمع الأموال.

متطلبات الإفصاح

ينبغي على (م.غ.ه.ر) أن تفصح عن المعلومات التالية المتعلقة بالتقارير حسب الوظيفة كالتالي:[1]

- وصف لطبيعة أنشطة المؤسسة، بما في ذلك وصف البرامج الرئيسية، إما على بيان الأنشطة أو في الملاحظات على البيانات المالية؛
- المصاريف حسب التصنيف الوظيفي إما على وجه بيان الأنشطة أو في الملاحظات على البيانات المالية؛
- إذا كانت عناصر المصاريف الإجمالي للبرنامج غير واضحة من الشروحات على وجه بيان الأنشطة، يجب توضيح مجموع مصاريف البرنامج والمعلومات عن سبب عدم تطابقه مع تلك الظاهرة على بيان الأنشطة؛

[1] Idem

- يجب الإبلاغ عن المدفوعات إلى المؤسسات التابعة التي لا يمكن تخصيصها حسب التصنيف الوظيفي كخدمة دعم منفصلة على بيان الأنشطة، و تعنون بـ "المدفوعات غير المخصصة للمؤسسات التابعة"؛
- يجب على مؤسسات الصحة والرعاية الاجتماعية التطوعية عرض بيان المصاريف الوظيفية كبيان مالي أساسي يبين طبيعة المصاريف والتكاليف المتكبدة في كل فئة وظيفية، والمعلومات المفصلة بشكل كاف حتى يمكن للقارئ الحصول على الفهم العام لوضعية المؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني

بينما تتقاسم (م.غ.هـ.ر) العديد من المبادئ المحاسبية مع المؤسسات التجارية الربحية، فهي تتمتع بمعالجات محاسبية وتقارير مالية فريدة من نوعها تماما، لأن تركيز التقارير فيها ليس على قياس صافي الدخل، كما هو الحال في المؤسسات التجارية.

من بين المواضيع المحاسبية الخاصة بـ (م.غ.هـ.ر) محاسبة الصناديق، فهي تُستخدم بشكل واسع في (م.غ.هـ.ر) لأنها تضمن الامتثال للقيود القانونية، حيث يمكن للمؤسسة أن تقدم تقارير عن المبالغ الموكلة إليها من قبل الجهات المانحة، وإدارة العمليات وفقا لتوصيات مجلس الإدارة. من جهة أخرى، تعتبر المساهمات والتعهدات مواضيع فريدة بالنسبة لـ(م.غ.هـ.ر)، وتشمل المساهمات: الهبات العينية والنقدية، الأصول المالية، خدمات المتطوعين وتلك المقدمة من المنظمات الأخرى. قد لا يكون هناك أي قانون ملزم لتحصيل هذه المساهمات، وتفضل المؤسسة (لأسباب العلاقات العامة) سياسة عدم اتخاذ إجراءات قانونية لمحاولة تحصيل التعهدات غير المسددة. يعكس تصنيف صافي الأصول، إلى: مقيدة مؤقتا، مؤبدة وغير مقيدة، التزام (م.غ.هـ.ر) بالقيود والشروط المفروضة من الجهات المانحة على مساهماتها؛ قد تكون هذه القيود قيودا زمنية أو متعلقة ببعض المصارف دون غيرها.

تعتبر اتفاقيات تقسيم الفائدة نوعا خاصا من المساهمات التي تنجم عن التشارك في الحقوق القانونية لبعض الأصول من قبل (م.غ.هـ.ر) وغيرها من المستفيدين. تجد بعض الجهات المانحة أنه من المفيد للدخول في صندوق خيري أو غيره من طرق الاستثمار التي بموجبها تحصل (م.غ.هـ.ر) على الفوائد التي يتم تقاسمها مع غيرها من المستفيدين.

من مجالات المحاسبة المالية التي تعتبر فريدة من نوعها إلى حد ما بالنسبة لـ (م.غ.هـ.ر)، هو المحاسبة عن المقتنيات المجمعة، وهي الأعمال الفنية، الكنوز التاريخية، والأصول المشابهة الأخرى.

(م.غ.هـ.ر) ملزمة بتقديم معلومات حول المصاريف حسب التصنيف الوظيفي، إما عن طريق فصل هذه المبالغ في بيان الأنشطة أو الإفصاح عن المبالغ في الملاحظات على البيانات المالية. وتشمل التقارير معلومات حول تكلفة الخدمات المقدمة وكيفة استخدام المؤسسة للدعم، بما في ذلك: كم من أموالها ذهبت إلى نشاطات البرامج، وكم ذهب إلى المصاريف العامة، الإدارية وجمع الأموال.

الفصل الثالث: مواضيع المحاسبة العامة المطبقة على المؤسسات غير الهادفة للربح

الفصل الثالث: مواضيع المحاسبة العامة المطبقة على المؤسسات غير الهادفة للربح

رغم أن مؤسسات القطاع الثالث تنطوي على مواضيع محاسبية تميزها عن المؤسسات التجارية الربحية إلا أنها تتقاسم الكثير من المفاهيم المحاسبية مع هذه الأخيرة؛ حيث تعالج (م.غ.هـ.ر) الأصول واهتلاكاتها، الخصوم وإطفاءها، عقود الإيجار، وغيرها من الكثير من الموضوعات المحاسبية.

استعرضنا في الفصل السابق المواضيع المحاسبية الخاصة بال (م.غ.هـ.ر)، وسنقوم في هذا الفصل باستعراض مواضيع المحاسبة العامة المطبقة على ال (م.غ.هـ.ر)، وذلك وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: الأصول، الخصوم المتداولة والمخزونات

المبحث الثاني: الأصول ، الاهتلاك، وانخفاض القيمة

المبحث الثالث: الخصوم طويلة الأجل

المبحث الرابع: عمليات الاندماج والاستحواذ

المبحث الخامس: المحاسبة عن عقود الإيجار

المبحث الأول: الأصول، الخصوم المتداولة والمخزونات

نتطرق في هذا المبحث إلى متطلبات (م.غ.هـ.ر) في تقديم المعلومات حول السيولة في بيان المركز المالي. يصنف بيان المركز المالي الأصول والخصوم المتداولة بشكل منفصل عن تلك غير المتداولة.

المطلب الأول: الأصول والخصوم المتداولة

المطلب الثاني: المخزونات

المطلب الأول: الأصول والخصوم المتداولة

مع بعض الاستثناءات المتعلقة بالقيود المفروضة من الجهات المانحة على استخدام السيولة (سيتم شرحه لاحقا في هذا الفصل)، تصنف (م.غ.هـ.ر) الأصول والخصوم مثلما تصنفها المؤسسات التجارية الربحية. تعرف الأصول المتداولة في المؤسسات التجارية بأنها تلك الأصول التي من السهل تحويلها إلى سيولة، أو هي في الأصل كذلك، أو ستستهلك خلال العمليات التجارية العادية، في غضون سنة أو خلال دورة الاستغلال. والخصوم المتداولة هي تلك الالتزامات التي تتطلب استخدام الأصول المتداولة، أو تكبد خصوم متداولة أخرى لتحويلها إلى سيولة. تشمل الخصوم المتداولة أيضا ما يلي:[1]

- الالتزامات غير المتداولة المستحقة، أو سوف تصبح مستحقة التسديد خلال سنة واحدة من تاريخ بيان المركز المالي. المثال الأكثر شيوعا هو الديون طويلة الأجل؛
- الالتزامات تحت الطلب من قبل الدائن بسبب انتهاك لشروط الدين. ويمكن تصنيف هذه الالتزامات المستحقة كغير متداولة إذا تم استيفاء شروط معينة، مثل الحصول على تنازل عن الانتهاك من الدائن.

الخصوم المتداولة التي من المتوقع أن يتم إعادة تصنيفها على أساس طويلة الأجل قد تصنف على أنها غير متداولة إذا عزم المدين وأثبتت القدرة على القيام بذلك. هذه المفاهيم التي تنطبق على المؤسسات التجارية يجب أن يكيف استخدامها من قبل (م.غ.هـ.ر).

[1] FASB ASC 958-205-45-01

ينص (م.م.م.م) على ضرورة أن يعرض بيان المركز المالي معلومات عن السيولة في (م.غ.هـ.ر) بواحدة من الطرق التالية:[1]

- تصنيف الأصول والخصوم كمتداولة وغير متداولة؛
- تصنيف الأصول وفقا لمبدأ الثبات أي إمكانية تحويلها إلى سيولة، من الأقل إلى الأكثر سهولة؛
- تصنيف الخصوم وفقا لدرجة الاستحقاق، أي من الأكثر إلى الأقل استحقاقا؛
- الإفصاح عن معلومات السيولة في الملاحظات على البيانات المالية.

كل من نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة (النسبة الحالية) أو، بدلا من ذلك، الزيادة في الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة (رأس المال العامل)، يمكن أن تفسر على أنها مقياس للسيولة لـ (م.غ.هـ.ر).

أولا: الأصول المتداولة وغير المتداولة

1. الأصول المتداولة

الأصول المتداولة هي النقدية وغيرها من الأصول أو الموارد المحددة عادة، مثل تلك التي يتوقع أن تتحول إلى سيولة أوسيتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة. يمكن تصنيف العناصر التالية كأصول متداولة: [2]

أ. **النقدية**: وما يعادلها، بما في ذلك أموال الصندوق، الشيكات غير المودعة في البنوك، أو الودائع المودعة في البنوك. ويجب أن تكون السيولة متوفرة للسحب عند الطلب، فمثلا لا تعتبر شهادات الإيداع سيولة بسبب القيود الزمنية على عمليات السحب. السيولة المقيدة الاستخدام، والتي لن تزول قيودها ضمن دورة الاستغلال الحالية، لن تدرج في الأصول المتداولة. النقدية المعادلة وتشمل الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية، وهي قريبة جدا من تاريخ استحقاقها (استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء من قبل المؤسسة). أذون الخزينة، الصكوك، وصناديق أسواق المال كلها أمثلة على النقد المعادل. بالإضافة إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، والتي هي أوراق مالية سهلة التداول، والمكتسبة من خلال استخدام النقود الخاملة* مؤقتا. يتم تقييم هذه الأوراق عموما بالقيمة العادلة.

---

[1] SFAS 117 (FASB ASC 958-205-45-2)

[2] *SFAS 124 (FASB ASC 958-320)*

* النقود أو الصناديق الخاملة هي الأموال التي لم تستثمر، وبالتالي لا تحقق أي دخل أو فائدة. تسمى أيضا الأموال العاطلة، وهي ببساطة الأموال التي لا تشارك في الأسواق الاقتصادية. وغالبا ما تعتبر هذه الأموال كأموال ضائعة، لأنها لا تقدر بأي شكل من الأشكال.

ب. **المستحقات**: وتشمل: الاشتراكات المستحقة، أوراق القبض، والمستحقات من الشركات التابعة. مصطلح "الحسابات المستحقة" يمثل المبالغ المستحقة من العملاء الناتجة عن المعاملات في العمليات العادية للمؤسسة. وتمثل التعهدات المستحقة وعود المساهمات غير المشروطة من الجهات المانحة، التي من المتوقع أن يتم جمعها خلال دورة الاستغلال. إذا كانت المستحقات معتبرة، يجب تقسيمها إلى مكوناتها.

ت. **المخزونات:** وهي السلع والمنتجات المتوفرة والممكن بيعها. يجب الإفصاح عن طريقة التسعير والتقييم لجرد المخزونات. في حالة عمليات التصنيع، يجب الإفصاح عن المواد الأولية، المنتجات قيد التصنيع وتامة الصنع، بشكل منفصل في بيان المركز المالي أو في الملاحظات المرفقة.

ث. **الكفالات المدفوعة سلفا:** هي الأصول التي أنشئت من المدفوعات النقدية المسبقة، تنتهي وتصبح مصاريف مع مرور الوقت أو الاستخدام. ومن الأمثلة على ذلك الإيجارات المدفوعة مسبقا، التأمينات المدفوعة مسبقا، والضرائب المؤجلة.

2. **الأصول غير المتداولة**

الأصول غير المتداولة هي تلك الأصول التي من غير المتوقع أن يتم تحويلها إلى سيولة خلال سنة واحدة أو دورة الاستغلال، أو بسبب القيود المفروضة من طرف الجهات المانحة؛ فلا تكون متاحة كجزء من رأس المال العامل لـ(م.غ.هـ.ر). يمكن إيجاز أهم الأصول غير المتداولة فيما يلي:[1]

- السيولة أو الأصول الأخرى المقيدة من طرف الجهات المانحة التي تحد من استخدامها لأغراض طويلة الأجل؛
- الاستثمارات طويلة الأجل؛
- وعود المساهمات غير المشروطة التي من غير المتوقع أن يتم جمعها خلال عام واحد؛
- الذمم المدينة الأخرى التي من غير المتوقع أن يتم جمعها خلال عام واحد؛
- الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى؛
- الأصول القابلة للاهتلاك؛
- الكفالات المدفوعة مقدما أو المصاريف المؤجلة، التي لن تحمل لعمليات السنة أو دورة الاستغلال الحالية؛

[1] Laurence Scot (2010), Op. Cit, p72

ثانيا: الخصوم المتداولة وغير المتداولة

1. الخصوم المتداولة

الخصوم المتداولة هي التزامات المستحقة الدفع خلال سنة واحدة، ويتطلب تسويتها استخدام أصل متداول أو خلق خصوم جديدة. الالتزامات التي هي تحت الطلب أو التي هي للاستدعاء في أي وقت من قبل المقرض تصنف على أنها متداولة بغض النظر عن نوايا المؤسسة أو المقرض. وتشمل الخصوم المتداولة ما يلي:[1]

- الالتزامات الناشئة عن اقتناء السلع والخدمات التي تدخل في دورة الاستغلال (مثل أوراق الدفع، الديون القصيرة الأجل، الأجور والضرائب المستحقة والذمم الدائنة الأخرى)؛
- الإيرادات المستلمة سلفا المتعلقة بتسليم سلع أو أداء خدمات في المستقبل، مثل الإيجارات المقبوضة مقدما؛
- الالتزامات الأخرى التي تُستحق خلال دورة الاستغلال الحالية من خلال استخدام الأصول المتداولة.
- التمييز بين الأصول والخصوم المتداولة وغير المتداولة يعتمد عموما على غاية وقدرة المؤسسة على تصفية هذه العناصر ضمن المفهوم التقليدي لسنة واحدة.

2. الخصوم غير المتداولة

الخصوم غير المتداولة هي الالتزامات التي لا يتوقع أن يتم تصفيتها ضمن دورة الاستغلال الحالية. وتشمل:[2]

- الالتزامات الناتجة عن الاستحواذ على الأصول، مثل إصدار السندات على المدى الطويل، والتزامات التأجير؛
- الالتزامات الناشئة عن المسار الطبيعي للعمليات، مثل التزامات التقاعد؛
- الالتزامات المحتملة التي تنطوي على عدم اليقين بشأن الخسائر المحتملة، والتي تتعلق بالأحداث المستقبلية التي تؤكد المبلغ المستحق، المستفيد، وتاريخ دفعها، مثل ضمانات المنتج أو التعويضات المحتمل دفعها للعملاء أو الموردين أو غيرهم.

3. الالتزامات المستحقة

الالتزامات هي تلك التي تحت الطلب في تاريخ إعداد بيان المركز المالي، وتصنف في الخصوم المتداولة. وهذا بغض النظر عن احتمال عما إذا كان الدائن سيطلب فعلا الالتزام أم لا. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان انتهاك شروط الديون هو السبب في استدعاء الديون، فينبغي تصنيف الديون طويلة الأجل كخصوم متداولة. ومع ذلك، يجوز لـ(م.غ.هـ.ر)

[1] Marc Jegers & Ilse Verschueren (2006), On the Capital Structure of Non-Profit Organizations: An Empirical Study For Californian Organizations, Financial Accountability & Management, 22(4), November 2006, 0267-4424, P312

[2] SFAS 109, *Accounting for Income Taxes* (FASB ASC 940-10)

تصنيف هذه الديون كطويلة الأجل إذا حصلت على تنازل من الدائن أو قامت بتسوية المخالفة قبل إصدار البيانات المالية.[1]

4. الالتزامات قصيرة الأجل المتوقع إعادة تمويلها

إذا عزمت (م.غ.هـ.ر) على إعادة تمويل الجزء المستحق حاليا من الديون طويلة الأجل، أو إعادة تمويل الالتزامات المستحقة من خلال استبدالها مع ديون طويلة الأجل جديدة أو الأوراق المالية؛ يمكن للمؤسسة إعادة تصنيف الديون المستحقة حاليا كديون طويلة الأجل، شريطة أن تنوي إعادة تمويل الالتزام على أساس طويل الأجل. إذا كانت إعادة تصنيف الديون المستحقة قائمة على وجود اتفاق إعادة التمويل، يجب أن تتحقق الشروط التالية:[2]

- يجب أن لا تنتهي مدة الاتفاق في غضون عام واحد أو دورة الإستغلال، وأن يكون غير قابل للإلغاء؛
- يجب أن لا يكون الإلتزام البديل قابلا للاستدعاء باستثناء انتهاك لحكم الاتفاق؛
- المؤسسة ليست في انتهاك لشروط الاتفاق؛
- المقرض أو المستثمر قادر ماليا على الإلتزام بالاتفاق.

لا يمكن أن يتجاوز مبلغ الديون المستحقة المراد إعادة تصنيفها المبلغ المحدد في اتفاق إعادة التمويل. إذا كان المبلغ المحدد في اتفاق إعادة التمويل متذبذبا، فأقصى قدر ممكن من الديون، التي يمكن تصنيفها، يساوي تقديرا معقولا للحد الأدنى للمبلغ المتوقع أن يكون متاحا في أي تاريخ من تاريخ استحقاق الالتزام، إلى نهاية السنة المالية أو دورة الإستغلال.

5. العطل والإجازات المرضية

يقدم (م.م.م.م) إرشادات بشأن اشتراط تسجيل التزام عن العطل والإجازات المرضية، التي من المتوقع أن يؤجر عنها الموظفون. يجب تسجيل مؤونة عن الالتزام المستحق عن تعويض غياب الموظفين في المستقبل، عندما يتم استيفاء جميع الشروط التالية:[3]

- يجب أن يكون التزام (م.غ.هـ.ر) المتعلق بتعويض الموظفين عن الغيابات المستقبلية قد أُصدر بالفعل؛
- يجب أن يتعلق الالتزام بالحقوق المكتسبة للموظفين؛
- يجب أن يكون دفع التعويض مرجحا؛

[1] *FASB ASC 470-10-45-11*

[2] *FASB ASC 470-10-45-21*

[3] SFAS 43, *Accounting for Compensated Absences* (FASB ASC 710-10-25)

– إمكانية تقدير المبلغ بعقلانية.

المطلب الثاني: المخزونات

محاسبة المخزون في (م.غ.هـ.ر) ليست متشعبة كثيرا كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التجارية. تحتوي (م.غ.هـ.ر) على مخزونات خاصة مثل اللوازم والبضائع المتبرع بها والمواد والمطبوعات، وغيرها من المواد المستخدمة في أنشطة أو برامج المؤسسة، أو تلك المحتفظ بها بغرض إعادة بيعها للجمهور. قد تكون لديها أيضا المخزونات المستخدمة لإنتاج منتجات تامة الصنع، على غرار المؤسسات التجارية. تستخدم العديد من (م.غ.هـ.ر) الأنشطة شبه التجارية لاستكمال جمع الأموال أو مصادر الدخل الأخرى. على سبيل المثال، تشبه محاسبة متحف محلا لبيع الهدايا، وجامعة كمكتبة، وهكذا. ويجب تسجيل المخزون بالتكلفة التي ينبغي أن تشمل جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة ليكون جاهزا للبيع أو الاستخدام.

وفقا لـــ (م.م.م.م) ، تُعرَف المخزونات على أنها ممتلكات مادية، والتي:[1]

– يحتفظ بها للبيع في سياق العمل العادي للمؤسسة؛

– في عملية الإنتاج بغرض البيع؛ أو المستهلكة خلال العملية الإنتاجية للسلع أو الخدمات لتكون متاحة للبيع.

قد تكتسب (م.غ.ه.ر) مخزونات بضائع لإعادة بيعها. ومن الأمثلة على ذلك، بضائع للبيع من قبل محل لبيع الكتب، خدمة طعام، مطبخ، أو متجر ادخار أو غير ذلك. مخزونات البضائع هذه يمكن الحصول عليها من خلال معاملات التبادل أو من المساهمات الوقفية والتي يتم تسجيلها بالقيمة العادلة في تاريخ التبرع بها.

ويمكن الحصول على تقديرات القيمة العادلة من الفهارس المنشورة، البائعين، التقييمات المستقلة، أسعار البيع المقدرة، وغيرها من المصادر. إذا كانت الطرق مثل: التقديرات، المتوسطات، أو غيرها من طرق التقييم يمكن أن تقلل من تكاليف قياس القيمة العادلة للمخزونات، فإن استخدام تلك الأساليب مناسب، شريطة:

– تطبيق نفس الأسلوب بشكل ثابت ومستمر؛

– يجب أن لا تكون نتائج تطبيق تلك الأساليب مختلفة ماديا عن نتائج القياس المفصلة للقيمة العادلة لمخزونات المساهمات.

إذا كانت الهبات ليس لها قيمة، كما قد يكون الحال بالنسبة للملابس والأثاث التي لا يمكن أن تستخدم من قبل (م.غ.ه.ر) لأغراض برامجها أو التي لا يمكن بيعها؛ عندها لا يمكن تسجيل هذه

[1] *FASB ASC Master Glossary, paragraph 3*

العناصر. الهدف الأساسي عند تحديد التسلسل الذي تحمل فيه تكاليف المخزون لتكلفة المبيعات أو مصاريف أخرى هو لتحديد الأسلوب الذي يعكس بشكل دقيق التغيير الحالي في صافي الأصول. تسمح (م.م.م.ع) بالطرق التالية لاستخدامها في تقييم المخزونات:

- الوارد أولا ، الصادر أولا (FIFO)؛
- الوارد أخيرا ، الصادر أولا (LIFO)؛
- التكلفة الوسيطية المرجحة؛
- طريقة التحديد الخاص.

أولا: تقييم المخزون

وفقا لـ (م.م.م.م)، الأساس الأولي لمحاسبة المخزونات هو التكلفة. وتعرف التكلفة بأنها مجموع النفقات والرسوم المطبقة التي تحملتها المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر بهدف الحصول على عنصر ما.[1]

هذا التعريف يسمح لتفسير واسع للتكاليف الممكن تضمينها في المخزونات. بالنسبة للمواد الأولية والبضائع التي يتم شراؤها بشكل حتمي، فإن تحديد التكلفة واضح ومباشر نسبيا. تكلفة هذه المخزونات المشتراة تشمل جميع النفقات المتكبدة إلى غاية جلب البضائع إلى نقاط البيع، ووضعها في حالة قابلة للبيع. وتشمل هذه التكاليف ثمن الشراء، تكاليف النقل، التأمين وغيرها.

ومن المهم أن نشير إلى أنه يمكن تسجيل المشتريات بقيمتها الإجمالية أو الصافية، بعد طرح التخفيضات التجارية أو المالية الممنوحة. إذا سُجلت بالمبلغ الإجمالي، تمثل الخصومات المحصلة انخفاضا في تكلفة الشراء لأغراض تحديد تكلفة البضاعة المباعة. من ناحية أخرى، إذا تم تسجيلها بالقيمة الصافية، يتم التعامل مع الخصومات باعتبارها مصاريف مالية، وليس جزءا من تكلفة البضاعة المباعة. من الناحية النظرية، تعتبر طريقة القيمة الصافية الأفضل، ولكن طريقة القيمة الإجمالية هي الأبسط والأكثر شيوعا. ولكن كلا من الطريقتين مقبول في إطار (م.م.م.ع)، شريطة أن يتم تطبيقه بشكل مستمر.

1. الإستيعاب الكامل للتكاليف *Full Absorption Costing*

كما ذكرنا أعلاه، فإن الأساس لتقييم المخزونات هو التكلفة؛ وأساس إنشاء التكاليف في عملية التصنيع يشمل كلا من تكاليف الاستحواذ والإنتاج. ويشار إلى هذا المفهوم عادة باسم الإستيعاب أو التكلفة الكاملة. ونتيجة لذلك، فإن المنتجات قيد التصنيع وتامة الصنع تشمل جزءا مناسبا من المواد والعمالة المباشرة، وتكاليف الإنتاج غير المباشرة،

[1] *FASB ASC 330-10*

بما فيها، التكاليف الثابتة والمتغيرة. صعوبة تحديد التكلفة لهذه المخزونات تكمن في تخصيص التكاليف غير المباشرة. بالنسبة لـ(م.غ.هـ.ر) ذات العمليات التصنيعية أو التسويقية، طريقة الاستيعاب الكامل للتكاليف هي عادة الطريقة الأنسب للاستخدام.

ينص (م.م.م.م) على أن العناصر مثل: الشحن غير الطبيعي، والتعامل مع التكاليف، والفضلات والمهملات، تتطلب معاملتها كمصاريف الدورة، بدلا من أن تكون جزءا من تكاليف المخزون. أيضا، في معظم الظروف، ينبغي أن تدرج التكاليف العامة والإدارية كمصاريف دورة، باستثناء جزء من هذه المصاريف التي قد تكون مرتبطة بشكل واضح بالإنتاج، وبالتالي تشكل جزءا من تكاليف المخزون. كما لا يسمح باعتبار تكاليف المبيعات كجزء من تكاليف المخزون. كما أن استثناء كل التكاليف المتغيرة غير المباشرة من تكاليف المخزون لا يشكل إجراء محاسبة مقبول.

تكاليف الإنتاج غير المباشرة في المخزون المتضمنة عادة طريقة الاستيعاب الكامل هي: الإصلاح، الصيانة، مصاريف الطاقة والوقود، الإيجار، العمالة غير المباشرة، أجور الرقابة على الإنتاج ، المواد والتموينات غير المباشرة، رقابة الجودة والتفتيش، وغيرها. [1]

2. التكاليف المباشرة *Direct Costing*

طريقة التكاليف المباشرة هي الطريقة البديلة لطريقة الإستيعاب الكلي أو الشامل للتكاليف. ويشار أيضا للتكاليف المباشرة بطريقة التكاليف المتغيرة. وتتطلب فقط تصنيف المواد المباشرة، العمالة المباشرة والتكاليف المتغيرة غير المباشرة المتعلقة بالإنتاج كتكاليف مخزون. يتم احتساب جميع التكاليف الثابتة كتكاليف خاصة بالدورة. كما ذكر سابقا، لا يشكل استثناء التكاليف المتغيرة غير المباشرة من تكاليف المخزون إجراء مقبولا. وعادة ما يفسر هذا على أن حساب التكاليف المباشرة ليس مسموحا به لإعداد القوائم المالية وفقا لمبادئ (م.م.م.ع).[2]

3. طريقة التحديد المخصص *Specific Identification*

الأساس النظري لتقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة يتطلب إسناد تكاليف الإنتاج أو الاستحواذ إلى السلع الخاصة بها. وعادة ما يشار إلى طريقة تقييم المخزون هذه بالتحديد المخصص. ولكن هذه الطريقة المخصص هي عادة غير عملية، لأن المنتجات سوف تفقد عموما هويتها المنفصلة عندما تمر عبر عملية الإنتاج والبيع. من بين الاستثناءات لهذه الطريقة تنشأ في الحالات التي تنطوي على كميات المخزون الصغيرة مع سعر وحدوي مرتفع ومعدل دوران منخفض.

---

[1] *FASB ASC 330-10-30, 35*

[2] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, Op. Cit, P320

بسبب التطبيق المحدود لهذه الطريقة، فمن الضروري وضع بعض الافتراضات بشأن تدفقات التكاليف المرتبطة بالمخزون. قد تعكس أو لا تعكس هذه التدفقات تكلفة التدفق المادي للمخزون.[1]

ثانيا: فرضيات تدفق التكلفة

وفقا لـــــ (م.م.م.م) :" تحدد تكلفة المخزون تحت أي واحدة من عدة افتراضات عوامل تدفق التكلفة. الهدف الرئيسي لاختيار أسلوب ما يجب أن يكون لاختيار الأسلوب الذي، في ظل هذه الظروف، يعكس بكل وضوح الدخل الدوري".[2]

1. الوارد أولا، الصادر أولا (FIFO)

تفترض طريقة FIFO لتقييم المخزون أن أول البضائع المشتراة هي السلع الأولى المستعملة أو المباعة، بغض النظر عن التدفق المادي الفعلي. تكمن قوة فرضية تدفق التكاليف في كمية المخزون المبلغ عنها في ميزانية المؤسسة. لأن أول البضائع التي تم شراؤها هي التي يتم إزالتها أولا من حساب المخزون، يتكون الرصيد المتبقي من العناصر بأحدث تكلفة. هذا يعطي نتائج مماثلة لتلك المحصلة في ظل محاسبة التكاليف الحالية على بيان المركز المالي. ومع ذلك، فإن طريقة FIFO لا تعكس بالضرورة صورة الربح بدقة، لأنه يتم مطابقة التكاليف التاريخية ضد الإيرادات الحالية.

يوضح المثال التالي المبادئ الأساسية التي ينطوي عليها تطبيق طريقة FIFO. لنفترض أن 100 وحدة كانت موجودة في بداية الدورة، وتم شراء 200 وحدة و بيع 175 وحدة خلال العام.

الجدول رقم: 3-1 : طريقة عرض الأصول الصافية على المركز المالي

	الوحدات المتوفرة	الوحدات المباعة	التكلفة الوحدوية الفعلية	التكلفة الكلية الفعلية
مخزون بداية الدورة	100		2.10	210
المبيعات		75		
المشتريات	150		2.80	420
المبيعات		100		
المشتريات	50		3.00	150
المجموع	**300**	**175**		**780**

المصدر:

Donald E. Kieso et al (2012), Intermediate Accounting, 14th ed, John Willey & Sons, Inc, New Jersy, USA, p450

طبقا لهذه البيانات، يتم تكلفة البضاعة المباعة وإنهاء رصيد المخزون كما يلي:

[1] Idem

[2] *FASB ASC 330-10-30*

	الوحدات	التكلفة الوحدوية	التكلفة الكلية
تكلفة البضاعة المباعة	100	2.10	210
	75	2.80	210
	175		**420**
نهاية المخزون	50	3.00	150
	75	2.80	210
المجموع	**125**		**360**

نلاحظ أن إجمالي الوحدات في تكلفة البضاعة المباعة ونهاية المخزون، وكذا مجموع تكاليفهما الإجمالية، يعادل البضاعة المتاحة للبيع وإجمالي التكاليف الخاصة بكل منها. السمة الفريدة لطريقة FIFO هي أنها توفر نفس النتائج، سواء باستخدام نظام الجرد المتناوب أو الدائم.

2. الوارد أخيرا ، الصادر أولا (LIFO)

تفترض طريقة LIFO لتقييم المخزون أن البضائع المشتراة أخيرا هي السلع الأولى المستعملة أو المباعة. وهذا يسمح بمقابلة التكاليف الحالية مع الإيرادات الجارية، وتوفير أفضل مقياس للدخل الدوري. ومع ذلك، ما لم تظل التكاليف دون تغيير نسبيا، فإن طريقة LIFO عادة ما تخطئ في تقدير رصيد المخزون لأنه يتكون عادة من تكاليف الفترات السابقة. منتقدو هذا الأسلوب يشيرون أيضا إلى أن LIFO لا تتبع عادة التدفق المادي للمخزونات. ومع ذلك، يجب أن لا تؤثر هذه الحجة الأخيرة على اختيار افتراض تدفق التكاليف، لأن مطابقة التدفق المادي ليس من أهداف محاسبة المخزونات.

عادة ما تؤدي طريقة LIFO إلى أرباح منخفضة، وبالتالي انخفاض ضرائب الدخل أكثر من طريقة FIFO خلال فترات ارتفاع الأسعار. ما لم تخضع المبيعات من المخزون لضريبة دخل الأعمال، فإنه سيكون من الصعب أن نفهم لماذا تختار (م.غ.هـ.ر) استخدام أسلوب LIFO. من ناحية التكاليف، فإنه ليس من المفيد لـ (م.غ.هـ.ر) استخدام أسلوب LIFO، ومع ذلك، يبقى خيارا واردا.[1]

3. الأقل قيمة بين التكلفة أو السوق (LCM)

قد تتجاوز تكلفة المخزون المسجلة قيمته السوقية. وقد يكون ذلك بسبب عدد من العوامل بما في ذلك: التقادم، تدهور المخزونات أو تلفها، أو تغير الأسعار. تعتبر القيمة السوقية قيمة السلع المعنية عموما. يعني مصطلح "السوق"

[1] Donald E. Kieso et al (2012, Op. Cit, p451

أن تكلفة الاستبدال الحالية لا تتجاوز سقف صافي القيمة القابلة للتحقق، ولا تنخفض تحت صافي القيمة القابلة للتحقق المعدلة لهامش الربح العادي.[1]

يمكن تطبيق طريقة LCM على المخزونات ككل، أو لكل عنصر من المخزونات على حدة. الهدف الرئيسي للاختيار بين الأساليب البديلة لتطبيق قاعدة LCM هو اختيار الأسلوب الذي يعكس الدخل الدوري بكل وضوح. عموما، يتم تطبيق القاعدة الأكثر شيوعا وهي على أساس عنصر بعنصر، والسبب في هذا التطبيق ذو شقين:*

- لأنها مطلوبة لأغراض ضريبية، إلا إذا كانت تنطوي على صعوبات عملية؛
- لأنها توفر تقييم المخزون الأكثر محافظة، لأن الانخفاض في قيمة عنصر واحد لا يقابله زيادة في قيمة آخر.

يمكن توضيح كيفية تطبيق هذه المبادئ في المثال التالي:[2]

العناصر	التكلفة	تكلفة الاستبدال	سعر البيع	التكلفة المكملة	نسبة الربح العادي
أ	02.00	01.80	02.50	00.50	%24
ب	04.00	01.60	04.00	00.80	%24
ج	06.00	06.60	10.00	01.00	%18
د	05.00	04.75	06.00	02.00	%20
هـ	01.00	01.05	01.20	00.25	%12.5

في تطبيق المبادئ السابقة الذكر، يجب أولا تحديد القيمة السوقية ومن ثم مقارنتها بالتكلفة التاريخية. القيمة السوقية مساوية لتكلفة الاستبدال، ولكن لا يمكن أن تتجاوز صافي القيمة القابلة للتحقق (NRV) ولا تكون أقل من صافي القيمة القابلة للتحقق مطروحا منها نسبة الربح العادي.

تحديد السوق

العناصر	التكلفة	تكلفة الاستبدال	سقف NRV	NRV – الربح	السوق	LCM
أ	02.00	01.80	.0200	01.40	01.80	01.80

[1] FASB ASC 330-10-35-2, para 8

* طريقة الأقل من التكلفة أو السوق هي طريقة مناسبة لـــ (م.غ.ه.ر) التي نادرا ما يكون فيها تصنيع أو تسويق. لابد من التأكد من أن كميات المخزون غير مبالغ فيها، ولا سيما مع المواد التي تحمل تاريخ صلاحية أو القابلة للتلف، التي غالبا ما تتردد (م.غ.ه.ر) في التخلص منها.

[2] Donald E. Kieso et al (2012, Op. Cit, p497

ب	04.00	01.60	03.20	02.24	02.24	02.24
ج	06.00	06.60	09.00	07.20	07.20	06.00
د	05.00	04.75	04.00	02.80	04.00	04.00
هـ	01.00	01.05	00.95	00.80	00.95	00.95

في الجدول الثاني، سقف NRV يساوي سعر البيع مطروحا منه التكلفة المكملة . على سبيل المثال، بالنسبة للمنتج أ: [2.5 -0.5= 2]. بالنسبة للمنتج "أ" أيضا فإن: NRV – الربح: هي: [2 -2.5 × 24% = 1.40]

قيمة السوق هي التكلفة البديلة، إلا إذا كانت أقل من NRV – الربح، أو أعلى من سقف NRV. وأخيرا، LCM هي القيمة الأقل بين التكلفة أو القيمة السوقية.

على الرغم من أن قواعد تحديد القيمة السوقية المعينة قد تبدو معقدة، هناك منطق وراء تلك القواعد. التكلفة البديلة هي مقياس صالح للمنفعة المستقبلية للمخزون بما أن الزيادة أو النقصان في سعر الشراء عموما ترتبط بالزيادة أو الانخفاض في سعر البيع. من جهة أخرى، توفر NRV، بقيمتيها العليا والدنيا، ضمانات ضد الأرباح المفرطة أو الخسارة الكبيرة في الفترات المستقبلية في الحالات التي يكون فيها سعر البيع والتكلفة البديلة لايتحركان في نفس الاتجاه بطريقة متناسبة. سقفNRV يتجنب تسجيل خسائر إضافية في المستقبل عندما يتهاوى سعر البيع أسرع من التكلفة البديلة. دون قيد السقف، ستستخدم المخزونات بقيمة تزيد عنNRV . القيمة الدنيا لNRV وهي: NRV – الربح، تتجنب تسجيل أرباح غير عادية في المستقبل عندما تتهاوى التكلفة البديلة أسرع من سعر البيع. دون القيمة الدنيا، ستستخدم المخزونات بقيمة أقل NRV – الربح.

في هذا الإطار، و في جواب عن مسألة تخص (م.غ.هـ.ر) موجهة لـ(م.أ.م.ق)، جاء فيها: كيف يتم معالجة وتقييم المخزونات التي أنتجتها (م.غ.هـ.ر)، ثم باعتها بسعر أقل من تكلفة إنتاجها، ثم تم تغطية الفرق بين سعر البيع وتكلفة المخزون عن طريق التبرعات. السؤال هو ما هي القيمة التي يجب أن يتم تسجيلها في قائمة الجرد ؟. جاء الجواب أن المخزون يجب أن يسجل بأقل قيمة بين التكلفة والسوق (أي سعر البيع). كون أن الفرق بين التكلفة والسوق الذي تم تغطيته بالتبرعات لا يغير من تطبيق طريقة القيمة الأقل بين التكلفة أو القيمة السوقية الموضح أعلاه.[1]

ثالثا: قضايا أخرى ذات صلة

1. المخزونات المتبرع بها

[1] AICPA Technical Practice Aid 6140.01

في بعض الحالات، قد تتلقى (م.غ.هـ.ر) تبرعات في شكل مخزونات. يتم تسجيل المخزونات المتبرع بها بالقيمة العادلة في الفترة التي استلمت فيها، إلا إذا كانت المؤسسة توكل مخزوناتها إلى وكيل. كما تشترط (م.م.م.ع) أن تكون وعود تلقي المخزونات غير مشروطة، على الرغم من أن المؤسسة قد لا تتلقى الأصول حتى فترة مقبلة. ومع ذلك، إذا كان لهذه الأصول قيم غير مؤكدة ، فلا ينبغي أن يتم تسجيلها كأصول في البيانات المالية.

2. قيم المخزونات في مجموعات الأعمال أو المجمعات

في مجموعات الأعمال المنطوية تحت طريقة الشراء، يتم تقييم المخزونات على النحو التالي: [1]

- المنتجات تامة الصنع والبضائع: سعر البيع المقدر – [مجموع تكاليف التنازل وهامش ربح معقول]؛
- المنتجات قيد التصنيع: سعر البيع المقدر للمنتجات تامة الصنع – [مجموع تكاليف الإتمام، تكاليف التنازل، وهامش ربح معقول]؛
- المواد الأولية: تكاليف الاستبدال الحالية.

في مجموعات الأعمال وفقا لطريقة تجميع المصالح، يتم الجمع بين الأصول والخصوم المسجلة من كل مؤسسة فرعية في ميزانية المؤسسة الأم. وبالتالي، وفقا لطريقة تجميع المصالح، يجب أن تساوي قيمة المخزون المسجلة القيمة الدفترية لمخزونات المؤسسات التابعة مجتمعة.

وينبغي أن تشمل المؤسسة الإفصاحات التالية حول المخزونات في البيانات المالية:

- أساس تقييد المخزونات وطريقة تحديد التكاليف (على سبيل المثال، التكلفة الوسيطية المرجحة)؛
- الخسائر غير العادية الناتجة عن تعديلات طريقة LCM أو الخسائر على التزامات الشراء (يجب الإفصاح عن الخسائر بشكل منفصل عن تكلفة البضاعة المباعة في بيان الأنشطة).

[1] FASB ASC 330-10-50

المبحث الثاني: الأصول، الاهتلاك، وتدني القيمة

الأصول طويلة الأجل أو الأصول المعمرة هي تلك التي تقدم فائدة اقتصادية للمؤسسة لعدد من الدورات المستقبلية. حسب (م.م.م.ع)، تنطوي الأصول المعمرة على تحديد التكلفة المناسبة التي ينبغي تسجيل الأصول بها، والطريقة المناسبة لاستخدامها لتخصيص تلك التكلفة على مدى الدورات ذات الصلة. هذه الأصول هي الأصول التشغيلية في المقام الأول، و يمكن تقسيمها إلى قسمين: أنواع أساسية: عينية ومعنوية. الأصول العينية هي الأصول الملموسة أو المادية ويتم تصنيفها على النحو التالي:

- الأصول العينية القابلة للاهتلاك؛
- الأصول العينية القابلة للنضوب؛
- الأصول العينية الأخرى.

الأصول المعنوية هي تلك الأصول غير الملموسة أو غير المادية. تكمن قيمتها في الحقوق أو الامتيازات التي تمنحها للمؤسسة. معظم المشاكل المحاسبية تنطوي على القياس الصحيح وتوقيت الصفقات.

المطلب الأول: الأصول المعمرة والاهتلاك

المطلب الثاني: الأصول المعنوية

المطلب الأول: الأصول المعمرة والاهتلاك

على الرغم من أن هذه الأنواع من المعاملات لا تحدث كثيرا في (م.غ.هـ.ر)، ولكن يجب على هذه الأخيرة أن تكون ملمة بكل تفاصيلها.[1]

تشمل جميع الأصول العينية المعمرة الممتلكات والمعدات التي تحتفظ بها (م.غ.هـ.ر)، باستثناء العناصر المجمعة والأصول المحتفظ بها لأغراض الاستثمار. وتشمل الأصول طويلة الأجل ما يلي:[2]

- الأراضي؛

1 *NFP Audit Guide*, para 9.0[1]
NFP Audit Guide, para 9.02[2]

- المباني، المعدات، الأثاث؛
- المعدات المكتبية، السيارات، والأصول المشابهة القابلة للاهتلاك؛
- الممتلكات والمعدات المؤجرة (التي تم رسملتها وفقا لمتطلبات (م.م.م.ع) لرسملة عقود الإيجار التمويلي)؛
- المباني قيد الإنجاز؛
- المساهمات المتمثلة في التجهيزات والمعدات وغيرها؛[1]
- التعديلات والتحسينات على الأراضي، المباني، المعدات وغيرها.

أولا: الأصول المعمرة

1. تكلفة الأصول:

تشمل الأصول طويلة الأجل الممتلكات والمعدات وغيرها من الأصول المحتفظ بها للاستثمار أو استخدامها في أنشطة المؤسسة التي يزيد عمرها الإنتاجي المقدر عن سنة واحدة. ينبغي تسجيل تكلفة الأصول بتكلفة الشراء، بما في ذلك جميع التكاليف اللازمة لتكوين ووضع الأصول في الموقع الذي سيتم استخدامها فيه. تحدد المؤسسات عادة حدا أدنى من تكلفة الأصول للرسملة. على سبيل المثال، يتم رسملة فقط الأصول بتكلفة 100 $ أو أكثر، أو أي مبلغ آخر. لا تشمل تكلفة الأصول المعمرة سعر الشراء فقط، ولكن أيضا تكاليف الضريبة على المبيعات، الشحن، التركيب والإعداد، والتكاليف المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك الفوائد التي تتكبدها المؤسسة في إنشاء الأصول للاستخدام الذاتي. لا ينبغي أن تشمل التكاليف التي يتم رسملتها الإصلاحات الروتينية وتكاليف الصيانة التي لا ترفع من منفعة الأصل.[2]

2. الأصول طويلة الأجل الموقوفة

ينبغي تسجيل المساهمات الموقوفة من الممتلكات والآلات والمعدات، أو غيرها من الأصول المعمرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحصيل المساهمة. كما يجب أن تكون وعود الواقفين غير مشروطة في تسليم تلك الأصول، ليتم الاعتراف بها كإيرادات مساهمة. مثلا، إذا اشترط أحد الواقفين متى يجب استخدام الأصول المساهم بها من طرف المؤسسة، فينبغي الإبلاغ عن هذه الأصول كأصول مقيدة.

[1] SFAS 116, Accounting for Contributions Received and Contributions Made [FASB ASC 958-605]

[2] Warren Ruppel, Op. Cit, P19

وينبغي أن تتضمن قيمة الأصول طويلة الأجل الموقوفة جميع التكاليف التي تكبدتها المؤسسة لوضعها في الخدمة. وهكذا، فإن القيمة المسجلة للأصل ستتألف، ليس فقط من قيمته العادلة، ولكن أيضا من التكاليف ذات الصلة التي تحملتها المؤسسة. ومن أمثلة هذه التكاليف: تكاليف الشحن وتركيب المعدات و غيرها.[1]

إذا لم تحدد الجهات المانحة هذه القيود، ينبغي الإبلاغ عن المساهمة كأصول مقيدة مؤقتا إذا تبنت المؤسسة السياسة المحاسبية التي تنطوي على قيود زمنية على استخدام تلك الأصول، التي تنتهي مع انتهاء العمر الاقتصادي لها. إذا لم تكن للمؤسسة هذه السياسة، ولم يكن هناك قيود، فينبغي الإبلاغ عن المساهمات من الأصول طويلة الأجل كدعم غير مقيد.

وينبغي الإبلاغ عن الممتلكات والمعدات المستخدمة في صفقات الاستبدال (عدا معاملات التأجير)، مثل العقود الاتحادية التي يحتفظ فيها مقدم الموارد بسند قانوني خلال فترة الترتيب، كمساهمة بالقيمة العادلة في تاريخ استلامها، شريطة أن يكون من المحتمل أن تحتفظ المؤسسة بالأصول عند إنهاء هذا الترتيب. و يجب الإفصاح عن شروط هذه الترتيبات في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. [2]

3. انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل

من الناحية العملية، فإنه ليس من المرغوب فيه لـ (م.غ.هـ.ر) أن يكون صافي أصولها كبيرا بسبب إدراج الأصول المبالغ في تقييمها. من ناحية أخرى، تميل (م.غ.هـ.ر) إلى عدم التركيز على التدفقات النقدية من أصولها. لذلك، تطبيق متطلبات (م.م.م.ع) يمكن أن يكون صعبا لهذه المؤسسات. في حين أنه قد يكون من الأفضل للمؤسسات التجارية ترصيد كل الأصول غير المنتجة في سنة واحدة (للحفاظ على مخصصات الاهتلاك من تغيير الأرباح في السنوات المقبلة)، ليس لـ(م.غ.هـ.ر) هذا الدافع. لهذا السبب، من المهم لمعدي البيانات المالية لـ(م.غ.هـ.ر) ومدققي حساباتها أن يكونوا على دراية واسعة بالمتطلبات الخاصة بتدني قيمة الأصول، حتى تسجل بشكل صحيح في البيانات المالية. من بين هذه المتطلبات، أولا، يتم تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الأصول حقا. وثانيا، يتم تحديد المبلغ المرصد الذي يعكس انخفاض القيمة.[3]

[1] *FASB ASC 958-360-30-1*
[2] *NFP Audit Guide, para 9.05*

[3] *FASB ASC 360-10-50*

4. قابلية تعافي الأصول

ينص (م.م.م.م) على أن الأحداث أو الظروف التالية قد تشير إلى أنه يجب تقييم إمكانية تعافي القيمة الدفترية لأصل أو مجموعة من الأصول:[1]

- انخفاض كبير في القيمة السوقية للأصل أو مجموعة الأصول؛
- تغير معتبر في استخدام الأصول أو وضعيتها المادية؛
- تغييرات سلبية كبيرة في العوامل القانونية أو مناخ الأعمال؛
- تجاوز تكاليف الحصول أو إنشاء مجموعة من الأصول التوقعات الأصلية بكثير؛
- استمرار الانخفاض في صافي الأصول أو خسائر التدفقات النقدية المرتبطة بمجموعة الأصول التي كانت تدر مداخيل من معاملات التبادل.

إذا كان هناك شك في استرداد أصل أو مجموعة من الأصول لقيمتها، يجب أن يتم تقييم فيما إذا كان قد حدث حقا تدني في قيمة هذه الأصول، وذلك باستخدام فرضيات معقولة ومدعومة. في اختبار انخفاض القيمة، ينبغي تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من الاستمرار في استخدام الأصول والتصرف النهائي فيها. إذا لم يكن من الممكن تقدير التدفقات النقدية من أصل معين، ينبغي تجميع الأصول في أدنى مستوى من التدفقات النقدية التي يمكن تحديدها.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقدير التدفقات النقدية للمدة المتبقية من العمر الاقتصادي للأصل أو مجموعة الأصول. تعتمد المدة المتبقية من العمر الإنتاجي لمجموعة الأصول على ما تبقى من العمر للأصل الأساسي في المجموعة. الأصل الأساسي هو أهم عنصر في مجموعة الأصول الذي تستمد منه المجموعة قدرتها على توليد التدفقات النقدية.

إذا كانت التدفقات النقدية المتوقعة على مدى العمر المتبقي للأصل تتجاوز القيمة الدفترية له، لا يعتبر الأصل حينها منخفض القيمة. أما إذا كانت القيمة الدفترية أعلى، فيعتبر الأصل منخفض القيمة، و يجب أن تقاس خسارة انخفاض القيمة على النحو التالي:

- يجب أن تسجل خسارة انخفاض القيمة مساوية لمقدار زيادة القيمة الدفترية عن القيمة العادلة للأصل؛
- بعد الاعتراف بانخفاض القيمة، تصبح القيمة الدفترية المخفضة للأصل تكلفته الجديدة.

في بعض الحالات، لا تحتاج المؤسسة إلى اختبار انخفاض القيمة لأن الانخفاض واضح جدا. على سبيل المثال، تمتلك جامعة مبنى قديما جدا تستعمله إحدى الكليات. تتخذ الجامعة قرارا للحد بشكل كبير من الدروس المقدمة في المبنى بسبب تحويل الطلبة إلى مكان آخر؛ بناء على ذلك، ليس للمبنى أي استخدام بديل من طرف الجامعة، بالتالي يكون انخفاض قيمته جليا. وفي حالات

[1] *FASB ASC 360-10-35-24*

أخرى، قد يكون من الصعب تحديد وجود انخفاض في القيمة من عدمه. على سبيل المثال، تنشر منظمة صحية وتبيع جريدة إخبارية باستخدام مرافق الطباعة الخاصة بها. ينخفض دوران الجريدة تدريجيا إلى الدرجة التي يتم فيها تكبد خسائر كل عام. بسبب أن الانخفاض في التدفقات النقدية تدريجي (والمؤسسة متفائلة كل مرة بأن العام المقبل سيكون أفضل)، قد لا يكون واضحا في أي سنة معينة أن الانخفاض قد حدث حقا.[1]

5. التنازل عن الأصول

تسجل الأصول طويلة الأجل التي سيتم بيعها عموما بالقيمة الأقل بين التكلفة أو:[القيمة العادلة -تكاليف البيع]. يجب تصنيف هذه الأصول على أنها محتفظ بها للبيع في الفترة التي تُستوفى فيها جميع المعايير التالية:[2]

- تلتزم الإدارة، التي تملك سلطة الموافقة على العمل، بمخطط لبيع الأصول؛
- يجب أن يكون الأصل متاحا للبيع الفوري في وضعيته، خاليا من أي قيود تحول دون إمكانية التنازل عنه؛
- وجود برنامج فعال لتحديد المشتري والإجراءات الأخرى المطلوبة لاستكمال مخطط بيع الأصل؛
- يتم تسويق الأصول للبيع بسعر معقول بالنسبة لقيمتها العادلة الحالية؛
- ينبغي أن تشير الإجراءات المطلوبة لاستكمال الخطة إلى أنه من غير المرجح إجراء أي تغييرات على مخطط البيع، أو أنه سيتم التراجع عنه.

إذا لم تستوف الأصول جميع هذه المعايير (أو إذا كان سيتم التنازل عنها بطريقة أخرى غير البيع)، ينبغي أن تصنف على أنها محتفظ بها بغرض الاستخدام، وأنها تخضع لاختبار انخفاض القيمة كما تم توضيحه سابقا. إذا التزمت المؤسسة بالتنازل عن الأصول طويلة الأجل قبل نهاية عمرها الاقتصادي المقدر سابقا، فينبغي مراجعة تقديرات أقساط الاهتلاكات لتعكس استخدام الأصول خلال العمر الإنتاجي المخفض. كما لا يجب اعتبار الأصول طويلة الأجل التي تم تعطيلها مؤقتا كما لو أنه يجري التخلي أو التنازل عنها.

6. الالتزامات المترتبة عن إنهاء الأصول:

أصدر (م.م.م.م) البيان رقم: 143، لتوضيح المعالجة المحاسبية المطلوبة للالتزامات المترتبة عن الأصول المنتهي عمرها الاقتصادي. تنطبق هذه المتطلبات على الالتزامات القانونية المرتبطة بإنهاء الأصول العينية المعمرة الناتجة عن الشراء، البناء، التطوير أو التشغيل العادي.[3]

[1] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso, Not-for-Profit field guide, Op. Cit, P334

[2] FASB ASC 360-10-45

[3] Accounting for Asset Retirement Obligations (FASB ASC 410-20)

مثال: تبني جامعة منشأة يُتوقع إجراء أبحاث نووية فيها على مدى عمرها الإنتاجي المقدر بعشرين عاما. في نهاية هذه المدة، سيتم إنهاء هذا الأصل؛ لذلك، فإن الجامعة بحاجة الى اتخاذ تدابير معينة لاستوفاء بعض قوانين حماية البيئة، و التخلص من المواد الملوثة النووية التي ستكون موجودة في المنشأة في تاريخ إنهائها، بسبب وجود التزام قانوني بدفع تكاليف التخلص عند إنهاء الأصل.[1]

تتطلب (م.م.م.ع) أنه يجب على (م.غ.هـ.ر) التعرف على القيمة العادلة للالتزامات الناتجة عن إنهاء الأصول في الفترة التي يتم تحملها فيها. إذا لم يكن بالإمكان تقدير القيمة العادلة بشكل معقول، ينبغي الاعتراف بهذه الالتزامات عندما يكون التقدير ممكنا. يمكن تقدير القيمة العادلة بشكل معقول في الحالات التالية:[2]

- إذا كان من الواضح أن القيمة العادلة للالتزام متضمنة في سعر الاستحواذ على الأصول؛
- وجود سوق نشط لتحويل الالتزام؛ أو
- توجد معلومات كافية لتطبيق تقنية للقيمة الحالية المتوقعة. وتتضمن هذه التقنية عدم اليقين بشأن توقيت وطريقة التسوية في قياس القيمة العادلة. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد لا تكون المعلومات حول توقيت وطريقة التسوية متاحة بقدر كافٍ لتقدير معقول للقيمة العادلة.

ثانيا: الاهتلاك

1. طرق الاهتلاك الرئيسية

وفقا لمبدأ المطابقة، يتم تحميل تكاليف الأصول الثابتة إلى دورات عمرها الاقتصادي من خلال طريقة من طرق الاهتلاك. يجب أن تؤدي طريقة الاهتلاك المختارة إلى تخصيص معقول ومنتظم لتكلفة الأصل على مدى العمر الإنتاجي المتوقع. تحديد العمر الإنتاجي يجب أن يأخذ عددا من العوامل بعين الاعتبار. وتشمل هذه العوامل التغير التكنولوجي، التدهور العادي والاستخدام المادي الفعلي. وتستند هذه الطريقة من الاهتلاك على ما إذا كان يتم تحديد العمر الإنتاجي على أساس الزمن (على سبيل المثال، التغير التكنولوجي أو التدهور الطبيعي)، أو على أساس الاستخدام المادي الفعلي.

تنص (م.م.م.ع) على معالجة الاهتلاك حسب طريقة الاهتلاك الخطي أو طرق الاهتلاك المتسارعة .سيتم شرح هذه الأساليب أدناه، ولكن يجدر بالذكر أن (م.غ.هـ.ر) تميل إلى استخدام طريقة الاهتلاك الخطي نظرا لعدم وجود

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Op. Cit, p58
[2] Idem

أو ندرة الميزة الضريبية عند استخدام طرق الاهتلاك المتسارعة. (م.غ.هـ.ر) التي لديها عمليات من المهم قياس ربحيتها مثل المؤسسات التجارية، فينبغي أن تنظر في ما إذا كان استخدام طرق الاهتلاك المتسارعة أكثر ملاءمة لهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك، عندما تكون طبيعة الأصول (مثل السيارات أو أجهزة الحاسوب) تفقد جزءا كبيرا من قيمتها في بداية عمرها الاقتصادي، قد تكون طرق الاهتلاك المتسارعة أكثر ملاءمة.[1]

أ. **طريقة الاهتلاك الخطي** أو القسط الثابت: يخصص هذا الأسلوب [تكلفة الأصل – القيمة المتبقية] على مدار العمر الاقتصادي للأصل.

ب. **طرق الاهتلاك المتسارعة**: يخصص هذا الأسلوب التكاليف على نحو غير متناسب على مدار العمر الاقتصادي للأصل بحيث يتم تحميل معظم التكلفة للسنوات الأولى، لأن الأصول تفقد أكثر من قيمتها في السنوات الأولى من حياتها. هناك عدد مقبول من طرق الاهتلاك المتسارعة بما في ذلك ما يلي:[2]

- **الاهتلاك المتزايد:** بموجب هذه الطريقة، يتم تحديد الاهتلاك بضرب [تكلفة الأصل – القيمة المتبقية] في كسر يكون فيه مجموع أرقام السنوات هو المقام، وعدد السنوات المتبقية للأصل هو البسط، كما هو مبين بالمعادلة التالية: سنستعمل الاختصارات التالية: قسط الإهتلاك =ق، تكلفة الأصل=ت، القيمة المتبقية= ق م، عمر الأصل= ع

$$\text{ق للسنة الأولى} = [\text{ت} - \text{ق م}] \times \left(\frac{\text{عدد السنوات المتبقية}}{\text{مجموع السنوات}}\right) \text{ ، مجموع السنوات} = \text{ع} \times \left(\frac{\text{ع}+1}{2}\right)$$

على سبيل المثال، بالنسبة لأصل عمره 7 سنوات، تصبح المعادلة كالتالي:

$$\text{ق للسنة الأولى} = [\text{ت} - \text{ق م}] \left(\frac{6}{28}\right) \text{ ، مجموع السنوات} = 7 \times \left(\frac{1+7}{2}\right)$$

- **الاهتلاك المتناقص:** بموجب هذه الطريقة، يقود الاهتلاك المتناقص إلى عبء متناقص على طول المدة النفعية، ويطبق على التجهيزات التي تساهم في نشاط المؤسسة مباشرة. على الرغم من أنه يتم تجاهل القيمة المتبقية للأصل في حساب الاهتلاك، لا ينبغي اهتلاك الأصول أقل من القيمة المتبقية.

يتم حساب معدل الاهتلاك المتناقص عن طريق ضرب معدل الاهتلاك الخطي في إحدى المعاملات التالية:

العمر الاقتصادي	المعامل
[4-3]	1.5
[6-5]	2

[1] *FASB Statement of Financial Accounting Standards No. 44, Accounting for the Impairment or Disposal of Long-Lived Assets.*

[2] Donald E. Kieso et al (2012), Intermediate Accounting, Op. Cit, p608-609

اكثر من 6	2.5	

ت. **وحدات الإنتاج**: بموجب هذه الطريقة، يعتمد حساب الاهتلاك على إجمالي القدرة الإنتاجية المقدرة للأصول خلال عمرها الاقتصادي. ويستند هذا الأسلوب على المعادلة المعبر عنها على النحو التالي:

$$\text{قسط الاهتلاك} = \frac{[\text{ت} - \text{ق م}]}{\text{عدد الوحدات المقدرة}}$$

2. طرق الاهتلاك الأخرى:

أساليب الاهتلاك التالية لا تلقى قبولا عاما، ولكن إذا كانت نتائجها لا تختلف جوهريا عن الطرق المذكورة أعلاه، فإن على (م.غ.هـ.ر) النظر في استخدامها خاصة إذا كانت تبسط حساب الاهتلاك:[1]

أ. **طريقة الاهتلاك بعد نهاية العمر الإنتاجي**: يتم صرف تكلفة الأصول في الفترة بعد نهاية عمرها الإنتاجي. يجب أن يتم تخفيض القيمة المتبقية للأصل إن وجدت. المرافق العامة والسكك الحديدية هي الأنواع الرئيسية من الشركات التي قد تستخدم هذا النوع من الاهتلاك.[2]

ب. **طريقة الاستبدال**: تسجل التكلفة الأصلية في حسابات وتصرف تكلفة الاستبدال في فترة الاستبدال.

ت. **طريقة المجموعة أو المركب**: هذه الطريقة تعطي متوسط حياة الخدمة لعدد من الأصول باستخدام متوسط مرجح للوحدات، ثم اهتلاك المجموعة كما لو كانت وحدة واحدة. وتتكون المجموعة من أصول متشابهة، في حين يتكون المركب من أصول متباينة.

$$\text{معدل الإهتلاك} = \frac{\text{مجموع الاهتلاكات الخطية لجميع الأصول}}{\text{مجموع تكاليف الأصول}}$$

$$\text{قسط الإهتلاك} = \text{معدل الاهتلاك} \times \text{التكلفة الإجمالية للمجموعة}$$

3. الاهتلاك في جزء من السنة

عندما يتم اقتناء أو التنازل عن أصل ما خلال السنة، يتم توزيع اهتلاك السنة الكاملة حسب النسب بين الفترات المحاسبية المعنية. نوضح في المثال التالي كيفية حساب الاهتلاك حسب هذه الطريقة:[3]

اكتسبت **الجامعة الذكية**، وهي (م.غ.ه.ر)، آلة طباعة في 1 جوان 2000، والتي كلفت 40.000$، مع العمر الإنتاجي المقدر بأربع سنوات والقيمة المتبقية: 2500$. يحسب قسط الإهتلاك لكل سنة كاملة من عمر الأصل:

السنوات	الاهتلاك الثابت	الاهتلاك المتناقص	الاهتلاك المتزايد

[1] Laurence Scot (2010), Op. Cit, p118

[2] http://www.investopedia.com/terms/r/retirement-method-of-depreciation.asp, 22-12-2015

[3] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2011), Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of GAAP, Op. Cit, P331

1	9.375 = 4 ÷ *37.500	20.000 = 50 × 40.000	15.000 = 10\4 × 37.500
2	9.375	10.000 = 50 × 20.000	11.250 = 10\3 × 37.500
3	9.375	5.000 = 50 × 10.000	7.500 = 10\2 × 37.500
4	9.375	2500 = 50 × 5.000	3.750 = 10\1 × 37.500

2500-40.000 = *37.500

ولأن السنة الكاملة الأولى من عمر الأصل لا تتزامن مع السنة المالية للمؤسسة، المبالغ المبينة أعلاه يجب أن تقسم على النحو التالي:

السنوات	الاهتلاك الثابت	الاهتلاك المتناقص	الاهتلاك المتزايد
2000	5469 = 12\7 × 9.375	11667 = 12\7 × 20.000	8750 = 12\7 × 15000
2001	9.375	8333 = 12\5 × 20.000	6250 = 12\5 × 15000
		5833 = 12\7 × 10.000	6563 = 12\7 × 11250
		14.166	12813
2002	9.375	4167 = 12\5 × 10.000	4,687 = 12\5 × 11.250
		2917 = 12\7 × 5.000	4,375 = 12\7 × 7500
		7084	9062
2003	9.375	2083 = 12\5 × 5.000	3125 = 12\5 × 7500
		1458 = 12\7 × 2500	2188 = 12\7 × 3750
		3541	5313
2004	3906 = 12\5 × 9.375	1042 = 12\5 × 2500	1562 = 12\5 × 7500

كبديل لطريقة التوزيع حسب النسب، يمكن ل (م.غ.ه.ر) اتباع أي واحدة من الاتفاقيات المبسطة:

- تسجيل الاهتلاك لمدة سنة كاملة في سنة الشراء وعدم تسجيل أي قيمة في سنة انتهاء الأصل؛
- تسجيل اهتلاك نصف عام في سنة الشراء ونصف آخر العام في سنة انتهاء الأصل.
- قد تكون هذه البدائل أقل تعقيدا من الحسابات التفصيلية المذكورة أعلاه. لذلك، يجب على (م.غ.هـ.ر) أن تنظر بجدية في استخدام واحدة من هذه البدائل.

4. التغيرات في حسابات الاهتلاك في تقدير العمر الاقتصادي والقيمة المتبقية

يجب محاسبة التغيرات في العمر الاقتصادي للأصول وقيمتها المتبقية على أساس تغير في التقدير. يجب أن يسجل التغير في الفترة الحالية لصافي الأصول أو التغييرات الحالية والمستقبلية في صافي الأصول، إذا كان التغيير يؤثر على الفترة الحالية والمستقبلية على حد سواء. كما يجب اعتبار أي تغيير في الطريقة المستخدمة لحساب الاهتلاك كتغيير في مبدأ المحاسبة. يتم معالجة أي تغيير في مبدأ المحاسبة باحتساب الأثر التراكمي للتغيير اعتبارا من بداية العام من التغير في الفترة الحالية لصافي الأصول.[1]

ثالثا: متطلبات الإفصاح

1. الإفصاح عن الأصول المعمرة والاهتلاك

ينبغي أن تتضمن البيانات المالية على أساس (م.م.م.ع) الإفصاحات التالية حول الأصول المعمرة والاهتلاك:[2]

- وصف سياسة الرسملة المتبعة من طرف المؤسسة، بما في ذلك أساس التقييم؛
- أرصدة الفئات الرئيسية للأصول القابلة للاهتلاك لكل دورة؛
- مخصصات الاهتلاك والاهتلاك المتراكم في نهاية كل دورة؛
- وصف الطرق المستخدمة لحساب الاهتلاك على كل فئة رئيسية من الأصول القابلة للاهتلاك، والعمر الاقتصادي المقدر لكل الأصول؛
- الأصول المقيدة من الجهات المانحة التي سيتم استخدامها للاستثمار في العقارات والمعدات؛
- الممتلكات والمعدات المعتبرة كضمان أو تلك الخاضعة لعملية حجز؛
- القيود التي فرضتها الجهات المانحة أو القانون على استخدام الممتلكات والمعدات؛
- المبالغ المرسملة عن الأعمال الفنية، الكنوز التاريخية، والعناصر المماثلة.

2. الإفصاح عن انخفاض قيمة الأصول طويل الأجل

إذا تم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في بيان النشاطات، ينبغي إدراج الإفصاحات التالية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:[3]

- وصف الأصول محل انخفاض القيمة والوضع المحيط بالانخفاض؛

[1] Malvern J. Gross, Jr & al, Op. Cit, p59

[2] *FASB ASC 958-360-50*

[3] *FASB ASC 360-10-50*

– مبلغ خسارة انخفاض القيمة (إن لم تعرض بصورة منفصلة في بيان النشاطات)، والأساليب المستخدمة لتحديد القيمة العادلة؛

– قطاع الأعمال المتأثر إن وجد؛

3. الإفصاح عن التنازل عن الأصول

الإفصاحات التي يتعين اتخاذها في حالة التنازل عن الأصول المعمرة هي كما يلي:[1]

– وصف الوقائع والظروف التي أدت إلى التنازل عن الأصول، الطريقة المتوقعة وتوقيت التنازل عنها، القيمة الدفترية من الفئات الرئيسية للأصول إذا لم تعرض على القوائم المالية؛

– الأرباح أو الخسائر المعترف بها؛

– المبالغ من الإيرادات والأرباح قبل خصم الضرائب، أو الخسارة المبلغ عنها في العمليات التي لم تكتمل إن وجدت؛ الجزء الذي يتم فيه الإبلاغ عن الأصول المعمرة إن وجدت.

4. الإفصاح عن إنهاء الأصول

ينبغي توفير الإفصاحات التالية عن الالتزامات المترتبة عن إنهاء الأصول المنتهي عمرها الاقتصادي:[2]

- وصف عام للالتزامات المترتبة عن إنهاء الأصول وما يرتبط بها؛
- القيمة العادلة للأصول المقيدة قانونيا لأغراض تسوية التزامات إنهائها؛
- التوفيق بين بداية ونهاية القيمة الدفترية الإجمالية للالتزامات المترتبة عن إنهاء الأصول، والتي تُظهر بشكل منفصل التغييرات التي تتعلق بـ:

أ. الالتزامات المتكبدة في الدورة الحالية؛

ب. الالتزامات التي تم تسويتها في الدورة الحالية؛

ج. التراكم التدريجي، و

د. التعديلات في التدفقات النقدية المقدرة، كلما كان هناك تغير معتبر في واحد أو أكثر من هذه العناصر الأربعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛

- إذا كانت القيمة العادلة للالتزامات المترتبة عن إنهاء الأصول لا يمكن تقديرها بشكل معقول، يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة والأسباب الداعية لذلك.

[1] *FASB ASC 205-20-50*

[2] Idem

المطلب الثاني: الأصول المعنوية

الأصول المعنوية هي تلك الأصول التي تقدم منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، ولكن ليس لها أي شكل مادي فعلي. من الأمثلة على هذه الأصول: براءات الاختراع، حقوق التأليف وشهرة المحل. أصدر (م.م.م.م) البيان رقم: 142 الذي يوفر توجيهات لطريقة المعالجة المحاسيبية لشهرة المحل والأصول المعنوية الأخرى.[1]

وبما أن البيان رقم: 142 لا ينطبق بشكل خاص على (م.غ.هـ.ر) ، استجاب (م.م.م.م) لهذه الأخيرة وأصدر في شهر أفريل 2009 البيان رقم: 164 بعنوان:"عمليات الاندماج والاستحواذ لـ(م.غ.هـ.ر)". بموجب هذا البيان، وفي ظروف معين ، يمكن لـ (م.غ.هـ.ر) تسجيل شهرة المحل بالتزامن مع عمليات الاستحواذ. وفقا لذلك، فإن هذا البيان يعدل متطلبات معايير المحاسبة الصادرة عن البيان: 142 المتعلقة بشهرة المحل لتشمل (م.غ.هـ.ر) التي تدخل في نطاقها.

تتعلق المفاهيم والقواعد التالية فقط بالأصول المعنوية المكتسبة من قبل (م.غ.هـ.ر) في المعاملات التي لا تتعلق بالمجمعات. تُعرف الأصول المعنوية حسب (م.م.م.م) بتلك الأصول التي لا تشمل الأصول المالية، والتي تفتقر إلى الشكل المادي الملموس. رغم أن الأصول المالية تفتقر أيضا إلى الشكل المادي (مثل الحسابات المستحقة أو الأسهم أو غيرها)، ولكن لا يتم تضمينها في تعريف الأصول المعنوية.

أولا: تسجيل الأصول المعنوية والاهتلاك

ينبغي الاعتراف مبدئيا بالأصول المعنوية التي يتم الحصول عليها إما بشكل فردي أو مع مجموعة من الأصول الأخرى (ولكن ليس تلك المكتسبة في إطار المجمعات)، وتسجيلها بالقيمة العادلة. يتم قياس القيمة العادلة على أساس القيمة العادلة من الموارد المتاحة من قبل (م.غ.هـ.ر)، والتي هي واضحة إذا كانت تدفع عن الأصول المعنوية نقدا. أما إن لم يكن نقدا، فتقاس التكلفة على أساس القيمة العادلة للاعتبار المعطى، أو القيمة العادلة لصافي الأصول المحصل عليها، أيهما أكثر موثوقية.[2]

1. تحديد العمر الإنتاجي للأصول المعنوية

تحديد العمر الإنتاجي للأصول المعنوية هو في غاية الأهمية بالنسبة للمحاسبة عن هذه الأصول. يتم إهتلاك الأصول المعنوية التي لها عمر إنتاجي محدود، في حين لا يتم إهتلاك الأصول التي لها عمر إنتاجي غير محدود. العمر الإنتاجي للأصل المعنوي هو الفترة التي من المتوقع أن يساهم فيها بشكل مباشر أو غير مباشر في التدفقات النقدية

[1] *Goodwill and Other Intangible Assets (SFAS 142), FASB ASC 350*

[2] Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p666

للمؤسسة. يحدد (م.م.م.م) العوامل ذات الصلة التي من شأنها أن تساهم في تقدير العمر الإنتاجي للأصول المعنوية، نوجزها كالتالي:[1]

- الاستخدام المتوقع للأصل من قبل المؤسسة؛
- العمر الإنتاجي المتوقع لأصل آخر، أو مجموعة من الأصول الأخرى التي قد يتعلق بها العمر الإنتاجي للأصل محل التقييم؛
- أي أحكام قانونية، تنظيمية، أو تعاقدية التي قد تحد من العمر الإنتاجي للأصل، أو تتيح تجديد أو تمديد الحياة القانونية أو التعاقدية له؛
- آثار التقادم، الطلب، المنافسة، والعوامل الاقتصادية الأخرى (مثل: استقرار الصناعة، التقدم التكنولوجي المعروف، والتغيرات المتوقعة في قنوات التوزيع)؛
- مستوى مصاريف الصيانة المطلوبة للحصول على التدفقات النقدية المتوقعة من الأصول.

2. اهتلاك الأصول المعنوية

يجب اهتلاك الأصول المعنوية ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على مدى العمر الإنتاجي للمؤسسة. إذا كان العمر الإنتاجي غير معروف بدقة، يجب استخدام أفضل تقدير له. لا يتم اهتلاك الأصول المعنوية ذات الأعمار غير المحددة. طريقة الاهتلاك المستخدمة ينبغي أن تعكس نمط استخدام أو استهلاك المنافع الاقتصادية للأصول المعنوية. إذا كان هذا النمط لا يمكن تحديده بشكل معقول، فينبغي استخدام طريقة القسط الثابت لحساب الاهتلاك.

يجب أن يتم تخفيض مبلغ الأصول المعنوية الواجب اهتلاكه من قبل أي قيمة متبقية لهذه الأصول. ومع ذلك، تحد (م.م.م. ع) من الظروف التي يمكن فيها تحديد القيمة المتبقية بمبلغ آخر غير الصفر. المقصود بهذه الظروف عندما يكون من المتوقع أن يكون للأصل المعنوي عمر اقتصادي بالنسبة لمؤسسة أخرى، و:[2]

(1) للمؤسسة صاحبة الأصل التزام من طرف ثالث لشراء الأصل في نهاية عمره الإنتاجي، أو؛

(2) يمكن تحديد القيمة المتبقية للأصل بالرجوع إلى عملية تبادل في سوق موجودة، ويتوقع أن توجد في نهاية العمر الاقتصادي للأصل.

[1] FASB ASC 350 -30-55

[2] Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p667

ثانيا: أهم قضايا الأصول المعنوية

1. الأصول المعنوية المطورة داخليا

جاء البيان رقم: 142 لتطوير التوجيهات العامة الموجودة سابقا عن رسملة تكاليف الأصول المعنوية المطورة داخليا. يجب الاعتراف بتكاليف تطوير، صيانة، أو استعادة الأصول المعنوية داخليا التي ليست قابلة للتحديد، والتي لديها عمر اقتصادي غير محدد، أو الكامنة في استمرار الأعمال والمتعلقة بالمؤسسة ككل، كمصاريف في الفترة التي ظهرت فيها.

ويمكن تطوير الأصول المعنوية داخليا بدلا من شرائها من مؤسسة أخرى. على سبيل المثال، يمكن للمؤسسة تسجيل براءة منتج فريد من نوعه، والذي تقوم بتطويره بنفسها. يجب رسملة المصاريف المتكبدة لتطوير الأصول المعنوية (مثل براءات الاختراع، حقوق المؤلف والعلامات التجارية). ولكن، لا ينبغي رسملة تكاليف البحث والتطوير. بدلا من ذلك، ينبغي صرف تلك التكاليف عند تكبدها. عموما، فإن التكاليف الوحيدة للأصول المعنوية المطورة داخليا المعنية بالرسملة هي تلك المرتبطة بتسجيل الأصول (مثل الرسوم القانونية، وتكاليف النماذج). ومع ذلك، تسجيل بعض الأصول المعنوية (مثل براءات الاختراع، حقوق المؤلف والعلامات التجارية) لا يضمن الملكية. لا يثبت ملكية هذه الأصول بشكل قاطع حتى يتم كسب القضية بنجاح في المحكمة. لذلك، فإن تكاليف الدفاع عن القضية الناجحة يجب رسملتها أيضا كجزء من تكلفة الأصول المعنوية.[1]

في معظم الحالات، لا يجب إضافة أي قيمة للأصول المعنوية المطورة داخليا غير الممكنة التحديد، مثل شهرة المحل. يجب فقط أن تسجل هذه الأصول إذا ما تم شراؤها من شركة أخرى. وبالتالي، ينبغي تحميل تكاليف تطوير، صيانة، أو استعادة هذه الأصول المعنوية إلى المصاريف عند تكبدها. على سبيل المثال، لا ينبغي أن تسجل التكاليف التي تتكبدها (م.غ.هـ.ر) داخليا لتطوير قاعدة بيانات حول الجهات المانحة المحتملة كأصل، بل ينبغي صرف هذه التكاليف عند تكبدها. [2]

من جهة أخرى، يجب على المؤسسة تقييم قيمة انخفاض الأصول المعنوية بشكل مستمر، ثم شطبها أو تعديلها حسب قيمة انخفاضها. يحدث هذا عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المعنوي طويل الأجل القيمة التي ستستردها المؤسسة فعلا من هذا الأصل. في هذا الإطار، يوفر (م.م.م.م) المعالجة المحاسبية عن انخفاض قيمة الأصول المعنوية

[1] Idem
[2] FASB *ASC 350-40*

القابلة للتحديد. ويتطلب ذلك عادة اتخاذ الخطوات التالية، لتحديد ما إذا كانت قيمة مثل هذه الأصول قد انخفضت حقا:[1]

- تحديد ما إذا كانت الأحداث أو الظروف تشير إلى أن الأصول قد انخفضت قيمتها؛
- تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من الاستمرار في استخدام الأصول؛
- مقارنة التدفقات النقدية المقدرة مع القيمة الدفترية للأصل. سيكون هناك خسارة انخفاض القيمة إذا كانت القيمة الدفترية للأصل تتجاوز التدفقات النقدية المقدرة. في هذه الحالة، ينبغي تخفيض شهرة المحل إلى الصفر قبل تعديل القيمة الدفترية للأصول محل الانخفاض.

2. شهرة المحل

بناء على تطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات استحواذ (م.غ.هـ.ر) على الأصول، يمكن تسجيل شهرة المحل في بعض الحالات وتصبح خاضعة لمتطلبات المحاسبة لشهرة المحل الواردة في البيان: 142 أو FASB ASC 350 المتطرق إليه سابقا.

لا ينبغي اهتلاك شهرة المحل. بدلا من ذلك، ينبغي اختبارها لانخفاض القيمة، ثم تعديلها تبعا لأي خسائر انخفاض في قيمتها باستخدام المنهجيات الموضحة أدناه. تحت (م.م.م.ع)، الانخفاض هو الحالة التي تتجاوز فيها القيمة الدفترية لشهرة المحل قيمتها العادلة الضمنية. يتم اختبار انخفاض القيمة لشهرة المحل في خطوتين: أولا، التأكد من وجود انخفاض في القيمة من عدمه؛ وثانيا، قياس مقدار هذا الانخفاض إن وجد، وهما كالتالي:[2]

1. الخطوة الأولى لاختبار انخفاض قيمة شهرة المحل

تتمثل هذه الخطوة في تحديد الانخفاض المحتمل بمقارنة القيمة العادلة مع القيمة الدفترية للوحدة المسجلة للتقرير، بما في ذلك شهرة المحل. إذا كانت القيمة الدفترية تتجاوز القيمة العادلة، يجب أن يتم تنفيذ الخطوة الثانية من اختبار انخفاض القيمة لقياس مقدار الخسارة، إن وجدت. يقصد بالوحدة هنا قطاع التشغيل (كما يحددها البيان: 131) أو في ظروف معينة، يقصد بها مستوى واحد تحت قطاع التشغيل للمؤسسة. ونظرا لطبيعة معظم (م.غ.هـ.ر)، فإن معنى

[1] SFAS 144, *Accounting for the Impairment or Disposal of Long-Lived Assets* (FASB ASC 360-10)

[2] Warren Ruppel, Op. Cit, P227-228 & Laurence Scot (2010), Op. Cit, p109 & Paul A. Copley (2011), Op. Cit, P323

الوحدة من المرجح أن يكون عمليات المؤسسة المكتسبة. وفي حالات أخرى، قد لا يكون هناك قطاعات تشغيل مميزة، عندها يقصد بالوحدة المؤسسة ككل.[1]

تشير القيمة العادلة للوحدة إلى السعر الذي سيتم استلامه في حالة بيع الوحدة ككل في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. أسعار السوق المدرجة في الأسواق النشطة هي خير دليل على القيمة العادلة، وينبغي أن تستخدم كأساس للقياس إذا كانت متوفرة. لكن، من غير المرجح حدوث هذه الحالة في بيئة (م.غ.هـ.ر). بناء على ذلك، فإن تقدير القيمة العادلة للوحدة في هذه المؤسسات يحتاج إلى أن يتم باستخدام أساليب تقييم مختلفة.

2. الخطوة الثانية لاختبار انخفاض قيمة شهرة المحل

الخطوة الثانية من اختبار انخفاض قيمة شهرة المحل هي لقياس مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة، وذلك بمقارنة القيمة العادلة لشهرة المحل للوحدة مع القيمة الدفترية لها. إذا تجاوزت القيمة الدفترية القيمة العادلة، يجب الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة بمبلغ مساوٍ للفرق بينهما. لا يمكن أن تتجاوز الخسارة المعترف بها القيمة الدفترية لشهرة المحل. بعد الاعتراف بخسارة الانخفاض، تصبح القيمة الدفترية المعدلة الأساس المحاسبي الجديد لشهرة المحل. بمجرد الانتهاء من قياس تلك الخسارة، تحظر (م.م.م.ع) أي انعكاسات لاحقة من خسارة انخفاض قيمة شهرة المحل المعترف بها سابقا.

ثالثا: متطلبات الإفصاح

حسب (م.م.م.م)، ينبغي توفير الإفصاحات المتعلقة بالأصول المعنوية كما يلي:[2]

1. بالنسبة للأصول المعنوية المكتسبة سواء بشكل فردي أو مع مجموعة من الأصول، يجب الإفصاح عن المعلومات التالية في الملاحظات على البيانات المالية لفترة الاستحواذ:
   أ. بالنسبة للأصول المعنوية التي تخضع للاهتلاك:
      - المبلغ الإجمالي والكمية المسندة إلى أي فئة رئيسية من الأصول المعنوية؛
      - مبلغ أي قيمة متبقية معتبرة، بالمجموع وحسب الفئة الرئيسية للأصول المعنوية؛
      - الفترة الوسيطية المرجحة للاهتلاك، بالمجموع وحسب الفئة الرئيسية للأصول المعنوية؛
   ب. بالنسبة للأصول المعنوية التي ليست عرضة للاهتلاك: يجب الإفصاح عن المبلغ الإجمالي المسند إلى أي فئة من فئات الأصول غير المعنوية الرئيسية.
   ت. مبلغ أصول البحث والتطوير المكتسبة والمرصدة في الدورة، وخانة مجموع المبالغ المرصدة في بيان الدخل.

[1] SFAS 131, *Disclosures about Segments of an Enterprise and Related Information,* FASB ASC 280-10)

[2] FASB ASC 350

2. يجب الإفصاح عن المعلومات التالية في البيانات المالية أو الملاحظات على البيانات المالية لكل دورة:

1. بالنسبة للأصول المعنوية التي تخضع للاهتلاك:

- القيمة الدفترية الإجمالية والاهتلاك المتراكم، بالمجموع وحسب فئة الأصول المعنوية الرئيسية؛
- مصاريف الاهتلاك الكلية للدورة؛
- مصاريف الاهتلاك الكلية المقدرة لكل سنة من السنوات المالية الخمس اللاحقة.

2. بالنسبة للأصول المعنوية التي ليست عرضة للاهتلاك: يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الدفترية لكل فئة من فئات الأصول غير المعنوية الرئيسية.

3. بالنسبة لكل خسارة انخفاض المتعلقة بأصل معنوي محدد، يجب الإفصاح عن المعلومات التالية في الملاحظات على البيانات المالية، التي تشمل الفترة التي يتم فيها تسجيل خسارة انخفاض القيمة:

- وصف للأصل المعنوي محل الانخفاض والوقائع والظروف التي أدت إلى انخفاض قيمته؛
- مبلغ خسارة انخفاض القيمة وطريقة تحديد القيمة العادلة؛
- خانة مجموع خسائر القيمة في بيان الدخل أو بيان الأنشطة.

المبحث الثالث: الخصوم طويلة الأجل

تمثل الخصوم طويلة الأجل التضحيات المستقبلية للمنافع الاقتصادية ليتم سدادها على مدى أكثر من سنة واحدة. وتشمل السندات المستحقة، أوراق الدفع، التزامات الإيجار، التقاعد، والتزامات التعويضات المؤجلة. التقييم السليم للديون طويل الأجل هو القيمة الحالية للدفعات المستقبلية باستخدام سعر الفائدة في السوق، إما المذكور أو الضمني في الصفقة، في تاريخ تكبد الديون.

سيتم التطرق إلى المعايير المحاسبية التالية خلال هذا المبحث:

- (FASB ASC 835-30): حساب الفائدة وعرض تكلفة إصدار الديون؛
- (FASB ASC 420-10): معالجة التكاليف المتعلقة بعمليات التنازل؛
- (FASB ASC 405-20): إطفاء الديون والإلتزامات.

هذه العناصر تناقش وفق المطلبين التاليين:

المطلب الأول: السندات والصكوك

المطلب الثاني: إطفاء الديون وإعادة هيكلة الديون

المطلب الأول: السندات والصكوك

تمثل الصكوك الدَّين المستحق لمستثمر واحد دون قصد تقسيم هذا الدين على عدد كبير من المستثمرين. عادة ما تستغرق فترة استحقاق الصكوك من سنة إلى سبع سنوات، وهي غالبا أقل من فترة استحقاق السندات. وتنتج السندات أيضا من صفقة واحدة. ولكن، يتم تقسيمها إلى عدة وحدات فرعية، 1000$ مثلا لكل سند، والتي يمكن أن تصدر لمجموعة متنوعة من المستثمرين. تتقاسم الصكوك والسندات خصائص مشتركة، منها: اتفاق مكتوب ينص على مبلغ أصل الدين، سعر الفائدة، والعهود التقييدية التي يجب الوفاء بها. يتأثر سعر الفائدة بالعديد من العوامل، بما في ذلك تكلفة الأموال، عوامل الخطر ، والتوقعات التضخمية المرتبطة بالمؤسسة.

غالبا ما يختلف سعر الفائدة المعلن للصكوك أو السندات عن سعر السوق وقت الإصدار. عندما يحدث هذا، فإن القيمة الحالية لدفعات الفائدة والأصل تختلف عن تاريخ الاستحقاق أو القيمة الاسمية. إذا تجاوز سعرُ السوق

السعرَ المعلن، فإن العائدات النقدية تكون أقل من القيمة الاسمية للدين، لأن القيمة الحالية لمجموع مدفوعات الفائدة والأصل المخفضة إلى القيمة الحالية ينتج عنها مبلغ أقل من القيمة الاسمية. ولأن المستثمر نادرا ما يكون على استعداد لدفع أكثر من القيمة الحالية، يجب أن تصدر السندات بسعر مخفض.

الخصم هو الفرق بين سعر الإصدار (القيمة الحالية) والقيمة الاسمية. يتم إطفاء هذا الخصم على مدى عمر السندات لزيادة مصاريف الفوائد المعترف بها، بحيث يمثل المبلغ الإجمالي للمصاريف العائد على السندات الفعلي. من جهة أخرى، عندما يتجاوز المعدل المعلن سعر السوق، فإن السندات تباع أكثر من القيمة الاسمية (بعلاوة) لتحقيق المعدل الفعلي لسعر السوق، والتقليل من مصاريف الفوائد الإجمالية. عندما يتساوى المعدل المعلن وسعر السوق في وقت الإصدار، سوف لن يكون هناك أي خصم أو علاوة، وتباع الصكوك أو السندات بقيمتها الاسمية.[1]

الصكوك هي شكل شائع من عمليات التبادل في المعاملات التجارية، سواء للسيولة، الممتلكات، البضائع أو الخدمات. وتستخدم الصكوك في بعض الأحيان من قبل (م.غ.هـ.ر) للحصول على التمويل من الجهات المانحة أو المستثمرين، الذين يشترون الصكوك عادة من (م.غ.هـ.ر) بسعر معقول. هذه الأخيرة تستخدم السندات والصكوك أيضا عند بناء أو شراء مبان أو منشآت جديدة كبيرة. معظم الصكوك تحمل سعر فائدة معلن، ولكن ليس من غير المألوف للصكوك ذات الفائدة الصفرية، أو تلك التي تحمل سعرا غير واقعي، أن يتم تبادلها. مثل هذه الصكوك، التي هي على المدى الطويل في الطبيعة، لا تعكس الجوهر الاقتصادي للصفقة بما أن القيمة الاسمية للصك لا تمثل القيمة الحالية للعِوض المتعلق بها. عدم تسجيل الصك بالقيمة الحالية سيؤدي إلى سوء تقدير تكلفة الأصل أو الخدمات للمشتري، وكذلك سعر البيع والربح للبائع. في فترات لاحقة، سيتم حتما تحريف كل من مصاريف الفوائد والإيرادات. لتصحيح هذا الوضع، أصدر (م.م.م.م) معيارا يقترح فيه أن تكون جميع التزامات دفع أو تحصيل الأموال في تاريخ محدد في المستقبل تخضع للقيمة الحالية، و إذا لزم الأمر، الفائدة المحتسبة، باستثناء ما يلي:[2]

- الحسابات العادية المستحقة الدفع خلال سنة واحدة؛
- المبالغ التي سيتم تطبيقها على أسعار شراء السلع أو الخدمات، أو التي تقدم ضمانات للصفقات (مثل: التسبيقات، المدفوعات على التقدم في الإنجاز، الودائع والضمانات المحجوزة)؛
- المعاملات بين المؤسسة الأم والشركات التابعة؛

[1] Warren Ruppel, Op. Cit, P26

[2] FASB ASC 835-30

- الالتزامات المستحقة في تاريخ في المستقبل متعذرٍ تحديده (ضمانات)؛
- الصفقات التي تتأثر فيها أسعار الفائدة بوصفات الوكالات الحكومية (مثل: السندات الإيرادية، الالتزامات المعفاة من الضرائب، الخ).

أولا: الصكوك الصادرة من أجل السيولة

عند إصدار صك لمجرد السيولة فقط، يفترض أن تكون قيمته الحالية مساوية للعائدات النقدية. سعر الفائدة هو ذلك المعدل الذي يعادل العائدات النقدية إلى المبالغ التي ستدفع في المستقبل (أي، لا يحتسب سعر الفائدة). على سبيل المثال، صك بقيمة 1000$ لمدة ثلاث سنوات، والذي يباع بـ 889$، لديه معدل فائدة ضمني بـ 4٪ ، حيث أن 0.889 هو عامل القيمة الحالية لمبلغ جزافي عند 4٪ لمدة ثلاث سنوات. وهذا المعدل يستخدم عند إطفاء الخصم.[1]

ثانيا: المعاملات غير النقدية

عند إصدار صك كعوض مثل: الممتلكات، السلع، أو الخدمات، في معاملة قائمة على التنافس الحر؛ يفترض أن يكون سعر الفائدة المعلن عادلا إلا إذا: (1) لم يذكر أي سعر فائدة؛ (2) السعر المعلن غير معقول؛ أو (3) القيمة الاسمية للدين تختلف جوهريا عن العِوض أو القيمة السوقية الحالية للصك في تاريخ الصفقة. عندما لا يعتبر سعر الفائدة عادلا، يجب تسجيل الصك بالقيمة السوقية العادلة للعقار، السلع، أو الخدمات المستلمة، أو بمبلغ يقارب القيمة السوقية، أيهما يمكن تحديده بشكل واضح. وعندما يختلف هذا المبلغ عن القيمة الاسمية للصك، يسجل الفرق كخصم أو علاوة.[2]

مثال عن صك تم تبادله بملكية

- يبيع مورد تجهيزات مكتبية طابعة لـ(م.غ.هـ.ر) "**ب**"، القيمة السوقية العادلة للطابعة هي: 7,510$
- يتلقى المورد ورقة دفع دون فائدة لمدة ثلاث سنوات، قيمتها الاسمية هي: 10,000$.

في هذه الحالة، فإن القيمة السوقية العادلة للعِوض يمكن تحديدها بسهولة، وهي تمثل المبلغ الذي يتم به تسجيل الورقة. يتم تسجيل القيد التالي من طرف المؤسسة:[3]

الطابعة		7,510	

[1] Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p785
[2] FASB ASC 835-30-25
[3] Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p789 & Richard F. Larkin & Marie DiTommaso, Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations Op. Cit, p417

الخصومات على أوراق الدفع		2,490	
	أوراق الدفع		10,000

سيتم إطفاء الخصم لمصاريف الفوائد على مدى فترة ثلاث سنوات باستخدام سعر الفائدة الضمني في الصفقة.

تمثل السندات وعدا بدفع مبلغ من المال في تاريخ استحقاق معين، مضافا إليه أقساط الفائدة الدورية بمعدل معلن سلفا. وتُستخدم السندات في المقام الأول لاقتراض الأموال من المستثمرين من الجمهور العام أو المؤسسات، وذلك عندما يكون المبلغ كبيرا جدا لمقرض واحد. يتم تقسيم المبلغ المطلوب إلى وحدات من 1000$ مثلا حتى يسهل بيع السندات. في معظم الحالات، يتم إصدار السندات بسعر آخر غير قيمته الاسمية. المبلغ النقدي المتبادل يساوي مجموع القيمة الحالية للفائدة ودفعات الأصل. يتم تسجيل الفرق بين العائدات النقدية والقيمة الاسمية كعلاوة إذا كانت العائدات النقدية أكبر، أو كخصم إذا كانت أقل. يتم تسجيل السندات الصادرة بعلاوة في دفتر اليومية كما يلي:[1]

الصندوق	(القيمة المحصلة)	
علاوة السندات		(الفرق)
السندات القابلة للسداد		(القيمة الاسمية)

طريقة معدل الفائدة السائد هي الأسلوب المفضل للمعالجة المحاسبية لتسجيل الخصم أو العلاوة التي تنشأ عن الصكوك أو السندات. ولكن قد تستخدم بعض الطرق الأخرى (مثل: طريقة الفائدة بنسبة ثابتة) إذا كانت النتائج لا تختلف بشكل جوهري. وفقا لطريقة الفائدة الفعلية أو السائدة، يتم إطفاء الخصم أو العلاوة على مدى عمر الدَّين، حيث يؤدي إلى معدل فائدة ثابت عند تطبيقه على المبلغ المستحق في بداية أي فترة معينة. لذلك، مصاريف الفائدة تساوي معدل الفائدة في السوق في وقت الإصدار مضروبا في هذا المبلغ. الفرق بين مصاريف الفائدة والمبلغ المدفوع يمثل إطفاء الخصم أو العلاوة.

مثال على تطبيق طريقة الفائدة الفعلية أو السائدة

– في 01-01-2011، تم إصدار سند، قيمته 10,000، بمعدل فائدة 12٪ ، تدفع كل ستة أشهر؛ معدل فائدة السوق هو 10٪.

سوف يظهر جدول الإطفاء على النحو التالي:

الجدول رقم 3-2: مثال عن تطبيق طريقة الفائدة الفعلية أو السائدة

الفترة	ق.ث	م الخصم	م المخصوم	م الفوائد	العلاوة	رصيد ع	ق الدفترية

[1] FASB ASC 835-30-25

10,507.61 (a)	507.61						2011-01-01
10,507.61 (f)	432.99(e)	74.62 (d)	525.38(c)	571.44	0.9524	(b)600	2011-07-01
10,432.99	354.64	78.35	521.65	544.2	0.9070	600	2012-01-01
10,354.64	272.37	82.27	517.73	518.28	0.8638	600	2012-07-01
10,272.37	185.99	86.38	513.62	493.62	0.8227	600	2013-01-01
10,185.99	95.29	90.70	509.30	470.1	0.7835	600	2013-07-01
10,095.29	--	95.29	504.71	447.72	0.7462	600	2014-01-01
10,000.00		$507.61	$3,092.39	3,045.41	5.07569	3600	

(a) *$10,000.0.74622 +600.5.O7569 =$10,507.61*
(b) *10,000.00 × .06*
(c) *10,507.61 × .05*
(d) *600.00 – 525.38*
(e) *507.61 – 74.62*
(f) *10,507.61 – 74.62*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p790 & Warren Ruppel (2007), Op. Cit, P27

عندما لا يتزامن تاريخ الفائدة مع نهاية السنة، يجب أن يتم إدخال تعديل. ينبغي الاعتراف بالحصة النسبية من الفوائد المستحقة إلى جانب إطفاء الخصم أو العلاوة. يجب أن يتم إطفاء الخصم أو العلاوة ضمن فترة الإطفاء باستخدام طريقة القسط الثابت.

إذا تم إصدار السندات بين تواريخ الفائدة، يجب أن يحسب إطفاء الخصم أو العلاوة للفترة بين تاريخ البيع وتاريخ الفائدة المقبل. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشتري يدفع مبلغ الفائدة التي تراكمت منذ تاريخ الفائدة الماضي للبائع سلفا. يتم تسجيل هذه الفائدة من قبل البائع باعتبارها قابلة للسداد (أو كدائن بمصاريف الفائدة). في تاريخ الفائدة المقبل، يحصل المشتري على كامل مبلغ الفائدة بغض النظر عن مدة الاحتفاظ بالسندات.

المطلب الثاني: إطفاء الديون وإعادة هيكلتها

أولا: إطفاء الديون

يقصد بإطفاء الديون إبطال في جوهر الدين الذي يؤدي إلى إزالة الالتزام أو الخصم المتعلق به من قائمة المركز المالي. في تحويل الأصول المالية، يتم قياس الالتزامات أو المشتقات الناتجة عن التحويل مبدئيا بالقيمة العادلة. يتم إطفاء الإلتزام بما يتناسب مع، وخلال الفترة من صافي خسارة أو دخل الخدمة. وينبغي تقييم ذلك لزيادة الالتزام على أساس القيمة العادلة.

وينبغي الإفصاح عن إبطال الدين الذي تم إطفاؤه حسب قواعد محاسبة إطفاء الديون؛ وذلك بالإفصاح عن المبلغ المطفئ في نهاية الدورة ووصف عام للصفقة ما دامت الديون غير مسددة. يجب الإفصاح عن طبيعة أي قيود على الأصول المخصصة لتسديد الدفعات المجدولة للخصوم المحددة.

إذا أصبح المدين مسؤولا عن الدين من الدرجة الثانية، من خلال افتراض طرف ثالث والإعفاء من جانب الدائن، يصبح الطرف الأصلي ضامنا. يجب الاعتراف بالالتزام، الذي يعتمد على احتمال أن الطرف الثالث سوف يدفع، وقياسه بالقيمة العادلة. مقدار الإلتزام المضمون يزيد من الخسائر أو يقلل من المكاسب المعترف بها في الإطفاء.

وفقا لـ(م.م.م.م)، يجب تسجيل الفرق بين صافي القيمة الدفترية وسعر الشراء كربح أو خسارة. تكون الخسارة إذا كان سعر الشراء أكبر من القيمة الدفترية؛ والربح في العكس. هذه المكاسب أو الخسائر لا بد من الاعتراف بها في الفترة التي تم فيها الإطفاء. يجب إطفاء العلاوة أو الخصم وتكاليف الإصدار في تاريخ الشراء، وتسجيلها قبل تحديد الربح أو الخسارة. إذا لم يحدث إطفاء الديون في تاريخ الفائدة، يجب أن يتم تسجيل الفوائد المستحقة المتراكمة بين آخر تاريخ للفائدة وتاريخ الشراء.[1]

مثال حول المعالجة المحاسبية لإطفاء الديون

- في:01-01-2013، تم إصدار سندات لمدة 10 سنوات، قيمتها $200,000، وبقيمة اسمية 98 $ ، بمعدل فائدة 10٪ ، تدفع كل ستة أشهر؛ تكاليف الإصدار هي $14,000؛
- بعد أربع سنوات، في:01 -01-2017، تم إعادة شراء السندات بسعر 102$، لكل 100$ قيمة اسمية تم إنهاؤها؛
- يتم استخدام طريقة القسط الثابت للإطفاء لأن النتيجة لا تختلف ماديا عن طريقة معدل الفائدة السائد.
- يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة الشراء على النحو التالي:[2]

سعر إعادة الشراء [000,200 × (102\100)]	4000,20
صافي القيمة الدفترية:	
القيمة الاسمية	000,200

[1] FASB ASC 470-50-40-2
[2] Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p796

الخصم غير المطفأ [200,000×2% (6\10)]	(400,2)	
تكاليف الإصدار غير المطفأة [14,000 (6\10)]	(400,8)	189,200
الخسارة عن إعادة الشراء		14,800

يتم التعامل مع الخسائر الناتجة عن إعادة شراء السندات (إطفاء الديون) باعتبارها خسارة غير عادية.

ثانيا: إعادة هيكلة الديون

تعرف إعادة هيكلة الديون المتعثرة بالحالات التي يمنح فيها الدائن تنازلا للمدين لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية التي يعاني منها هذا الأخير. ومع ذلك، الامتياز الممنوح من قبل الدائن لا يتأهل تلقائيا لإعادة الهيكلة في أي من الحالات الأربع التالية:[1]

- القيمة العادلة للأصول أو حقوق الملكية المقبولة من طرف الدائن تساوي على الأقل الاستثمار المسجل في الحسابات القابلة للتحصيل لدى الدائن؛
- القيمة العادلة للأصول أو حقوق الملكية المحولة من قبل المدين للدائن تساوي على الأقل القيمة الدفترية للمبالغ المستحقة الدفع؛
- يخفض الدائن معدل الفائدة الفعلي لتعكس انخفاضا في أسعار الفائدة الحالية أو انخفاضا في المخاطر، من أجل الحفاظ على هذه العلاقة؛
- يصدر المدين، في مقابل الدين القديم، دينا جديدا بسعر فائدة يعكس أسعار السوق الحالية.

يمكن أن تحدث إعادة هيكلة الديون المتعثرة في حالة من الحالتين: (1) التوصل إلى تسوية الدين بأقل من القيمة الدفترية، و(2) استمرار الدين مع تعديل للشروط (أي: خفض في سعر الفائدة، القيمة الاسمية، الفائدة المتراكمة المستحقة، أو تمديد تاريخ دفع الفائدة أو القيمة الاسمية). يجب على كل من المدين والدائن تطبيق متطلبات (م.م.م.ع) بشكل فردي لأن الحالات ليست متساوية بالضرورة، كما أنه لا يمكن أن يكون كلاهما لديه إعادة هيكلة الديون المتعثرة.*

1. إعادة هيكلة الديون عند المدين

[1] FASB ASC Master Glossary

* أما متطلبات الدائنين فهي في: *FASB ASC 470-60-15* متطلبات (م.م.م.ع) للمدينين موجودة في: *FASB ASC 310-40-15*.

إذا تم تسوية الديون عن طريق تبادل الأصول، يجب تسجيل ربح استثنائي في فترة نقل الأصول بالفرق بين القيمة الدفترية للدين ومبلغ العِوض لإطفاء الدين. وتتم العملية في خطوتين: (1) إعادة تقييم الأصول غير النقدية بالقيمة العادلة مع الاعتراف بربح أو خسارة عادية؛ و(2) تحديد الربح الاستثنائي لإعادة الهيكلة.

إذا استمر الدّين مع تعديل للشروط، فمن الضروري مقارنة مجموع التدفقات النقدية المستقبلية للدّين المعادِ هيكلَته (لأصل الدّين والفائدة) مع القيمة الدفترية المعاد هيكلتها مسبقا. إذا كان المبلغ الإجمالي للتدفقات النقدية المستقبلية أكبر من القيمة الدفترية، لا يتم إجراء أي تعديل على القيمة الدفترية للدّين. ومع ذلك، يجب حساب سعر فائدة جديد يجعل القيمة الحالية لمجموع التدفقات النقدية المستقبلية تساوي القيمة الدفترية الحالية للدين، ويستخدم لتحديد مصاريف الفوائد في الفترات المستقبلية. يجب أن تستخدم طريقة الفائدة الفعلية لحساب هذه المصاريف. إذا كان مجموع التدفقات النقدية المستقبلية للدين المعاد هيكلته أقل من القيمة الدفترية الحالية، ينبغي خفض الدين الحالي إلى مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، والاعتراف بربح استثنائي. كما لن يتم إدراج أي مصاريف فوائد في فترات لاحقة، لأنه لن يُسدّد إلاّ أصل الدين.

إذا كانت عملية إعادة الهيكلة تتكون من جزأين: جزء تم تسويته، وجزء تم فيه تعديل المدفوعات؛ يتم احتساب الجزء المسوّى أولا ثم الجزء المعدل.[1]

1. مثال حول المعالجة المحاسبية لتسوية الديون عند المدين

نفترض أن المدين هو (م.غ.هـ.ر) قامت بتحويل أرض ذات القيمة الدفترية: 70,000$ والقيمة العادلة: 80,000$ في تسوية كاملة لورقة دفع مستحقة على المؤسسة. المدة المتبقية لورقة الدفع هي خمس سنوات، رصيد الأصل: 90,000$، والفائدة المتراكمة المستحقة: 10,000$. يتم تسجيل التسوية كالتالي:[2]

الأراضي	10,000	
الأرباح عن تحويل الأصول		10,000
أوراق الدفع	90,000	
الفائدة المستحقة	10,000	
الأراضي		80,000
الأرباح الاستثنائية عن تسوية الديون		20,000

2. مثال حول المعالجة المحاسبية لإعادة هيكلة الديون مع ربح أو خسارة

[1] Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p810

[2] Ibid, P813

لنفترض أن سعر الفائدة على ورقة الدفع أعلاه هو 5٪. تم تخفيض سعر الفائدة إلى 4٪، وأصل الدين إلى: 72,500$، ويتم التنازل عن الفائدة المستحقة في تاريخ إعادة الهيكلة.[1]

التدفقات النقدية المستقبلية (بعد إعادة الهيكلة)	
أصل الدين	500,72
الفوائد [72500 × 4% ×5 سنوات]	500,14
إجمالي النقدية المستحقة التحصيل	000,87
المبلغ قبل إعادة الهيكلة = الأصل (000,90)+ الفوائد المتراكمة (000,10)	000,100
	000,13

يجب تسجيل القيود التالية لتعكس بنود الاتفاق:

بداية السنة الأولى		
الفائدة المستحقة	10,000	
أوراق الدفع	3,000	
ربح استثنائي، فوق العادة		13,000
نهاية السنوات [1-5]		
أوراق الدفع	2,900	
النقدية		2,900
500,14 ÷ 5 سنوات = 2,900، لم تسجل أي مصاريف فوائد في هذه الحالة		
نهاية السنة الخامسة		
أوراق الدفع	72,500	
النقدية		72,500

3. مثال حول المعالجة المحاسبية لإعادة هيكلة الديون دون ربح أو خسارة

نفترض أن مبلغ 100,000 المدين تم تخفيضه إلى: 95,000 كرصيد لأصل الدين، وتم تخفيض سعر الفائدة: 5% إلى: 4%.

التدفقات النقدية المستقبلية (بعد إعادة الهيكلة)	
أصل الدين	95,000
الفوائد [95,000 × 4% ×5 سنوات]	19,000

[1] Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p815 & Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, Op. Cit, P424

إجمالي النقدية المستحقة التحصيل	114,000
المبلغ قبل إعادة الهيكلة = الأصل (90,000)+ الفوائد المتراكمة (10,000)	(100,000)
مصاريف الفوائد أو الإيرادات على مدى 5 سنوات	14,000

من الأمثلة السابقة نلخص ما يلي:

- تتم محاسبة إعادة هيكلة الديون المتعثرة التي تنطوي على تعديل فقط بأثر رجعي. لا تحدث نتيجة هذه المعالجة أي تغيير في القيمة الدفترية للدين، مالم تتجاوز القيمة الدفترية مجموع المدفوعات النقدية المستقبلية التي يحددها الاتفاق الجديد؛
- عندما يتجاوز مجموع المدفوعات النقدية المستقبلية القيمة الدفترية للدين، لا يتم الإعتراف بأي ربح أو خسارة في دفاتر المؤسسة المدينة. بدلا من ذلك، ينبغي تحديد معدل الفائدة الفعلي الجديد، وهو المعدل الذي يجعل القيمة الحالية للدفعات النقدية المستقبلية تتساوى مع القيمة الدفترية للدين، ويعترف بمصاريف الفوائد وأصل الدين عند إجراء المدفوعات النقدية المستقبلية.
- إذا كان مجموع المدفوعات النقدية أقل من القيمة الدفترية للدين، يجب تخفيض هذه الأخيرة إلى مجموع المدفوعات النقدية المستقبلية، ويعتبر مبلغ التخفيض ربحا من قبل المدين.

2. إعادة هيكلة الديون عند الدائن

المعالجة المحاسبية لإعادة هيكلة الديون عند الدائن مماثلة لتلك التي عند المدين، وتنطوي على استلام الأصول من جانب الدائن. ومع ذلك، تعتبر الخسارة بالنسبة للدائن عادية، في حين أن الربح للمدين غير عادي.

بالنسبة للأصول المحصلة في التسوية الكاملة يجب مايلي:[1]

- يتم تسجيل جميع الأصول باستثناء الثابتة بالقيمة العادلة؛
- يتم تسجيل الأصول الثابتة بـ: [القيمة العادلة – تكلفة البيع]؛
- زيادة المستحقات على القيمة العادلة للأصول المحصلة (– تكلفة البيع إذا كانت الأصول الثابتة) هي خسارة عادية؛
- تعالج الأصول كمشتريات لغرض الحصول على سيولة.

إذا كان من المحتمل أن الدائن لن يستطيع تحصيل كافة المبالغ (أصل الدين والفائدة) المستحقة بالدرجة المحددة في اتفاقية القرض، يعتبر الدين قرضا منخفض القيمة. لا يخفض التأخير، في حد ذاته، من قيمة القرض إذا حصّل

[1] FASB ASC 310-40-15

الدائن كافة المبالغ المستحقة (بما في ذلك الفوائد المستحقة خلال التأخير بالمعدل المتعاقد عليه)، ويمكن قياس انخفاض القرض على أساس القرض بالقرض في الحالات التالية:[1]

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل الفائدة الفعلي للقرض (سعر الفائدة التعاقدي المعدل للعلاوة أو الخصم، وصافي تكاليف القروض المؤجلة أو رسوم الاستحواذ)؛
- سعر السوق للقروض الذي يمكن ملاحظته؛
- القيمة العادلة للضمانات إذا كان القرض يخضع للضمانات. إذا كان الحجز على ممتلكات المدين مرجحا، يجب استخدام هذا القياس.

وتشمل اعتبارات القياس الأخرى مايلي:

- تكاليف البيع على أساس مخفض إذا كانت ستخفض التدفقات النقدية لتسوية القرض؛
- إذا كان معدل الفائدة التعاقدي يختلف على أساس التغيرات في عامل مستقل ، يمكن للدائن الاختيار بين:

أ. احتساب الفائدة الفعلية على أساس العامل مادام يتغير على مدى مدة القرض، أو؛

ب. احتساب الفائدة الفعلية كفائدة ثابتة بالمعدل الجاري في تاريخ الإنخفاض.

- ينبغي أن تكون تقديرات التدفقات النقدية أفضل تقدير للدائنين على أساس معقول وافتراضات مدعومة؛
- تتطلب التغيرات المعتبرة التي تحدث في قيم القياس إعادة الحساب وتعديل بدل التقييم. لا ينبغي أن يتجاوز صافي القيمة الدفترية للقرض الاستثمارات المسجلة؛

من جهة أخرى، ينبغي أن يشمل الإفصاح عن إنخفاض قيمة القرض عند الدائنين مايلي:[2]

- سياسة الاعتراف بدخل الفائدة (بما في ذلك كيفية تسجيل المقبوضات النقدية)؛
- إعطاء نتائج العمليات لكل فترة؛

أ. مقدار إيرادات الفوائد المعترف بها؛

ب. المبلغ الإجمالي من المقبوضات النقدية، المبلغ المسجل كتخفيض في أصل القرض، والمبلغ المسجل كفائدة؛

ت. الاستثمار المتوسط المسجل.

- الاستثمارات المسجلة المصنفة حسب ما إذا كان هناك بدل متعلق بخسائر الائتمان.

[1] Idem

[2] SFAS 118, *Accounting by Creditors for Impairment of a Loan—Income Recognition and Disclosures*, p 13.

ثالثا: الإلتزامات الناتجة عن المعالجة البيئية

ينبغي على (م.غ.هـ.ر) أن تأخذ بعين الاعتبار الإلتزامات المحتملة التي قد تواجهها بسبب الآثار البيئية لعملياتها. في حين أن (م.غ.هـ.ر) لا ترتبط عادة بعمليات التصنيع الكيميائي التي غالبا ما تتعلق بالمؤسسات التجارية، يمكن أن تنجم بعض الإلتزامات عن اقتناء المؤسسة مثلا لقطعة أرض كان مالكها يستغلها في نشاط ملوث للبيئة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون مرافق البحوث التي تديرها (م.غ.هـ.ر)، بما في ذلك تلك التي تديرها الكليات والجامعات والمستشفيات، مصادر محتملة للتلوث مما يؤدي إلى إلتزامات بيئية. ويشمل التوجيه المحاسبي للأحكام التالية:*

1. معايير استحقاق وتقييم الإلتزام المقدر (المراحل التي يعتقد أنها مهمة للتأكد من وجود ومبلغ الإلتزام) وهي:

- التحقق من كون مؤسسة ما مسؤولة عن الإلتزام الحاصل؛
- تلقي أمر إداري من جانب واحد؛
- المشاركة كطرف يحتمل أن يكون مسؤولا في التحقيق حول الإلتزام أو دراسة الجدوى؛
- تصميم عملية الإصلاح من خلال التشغيل والصيانة، بما في ذلك المراقبة ما بعد الإصلاح.

2. يتأثر مقدار الإلتزام الحاصل بما يلي:

- حصة المؤسسة من المسؤولية التي تقع على الموقع المحدد؛
- حصتها من المبالغ المتعلقة بالموقع التي لن تدفع من قبل أي طرف مسؤول آخر.

3. التكاليف التي يتم تضمينها في الالتزامات المستحقة هي:

- التكاليف الإضافية المباشرة لعملية الإصلاح نفسها؛
- تكاليف التعويضات والمزايا للموظفين المعنيين بشكل مباشر بعملية الإصلاح.

4. التكاليف المباشرة الإضافية تشمل العناصر التالية:

- الرسوم المدفوعة للمؤسسات الخارجية مقابل أشغال متعلقة بعملية الإصلاح؛
- التكاليف المتعلقة باستكمال التحقيق أو دراسة جدوى الإصلاح؛
- الرسوم المدفوعة لمكاتب الاستشارات والشركات الهندسية للتحقيقات حول الموقع ووضع خطط العمل؛
- تكلفة الآلات والمعدات المخصصة لعملية الإصلاح التي ليس لها استخدام بديل؛
- تكاليف التشغيل والصيانة، بما في ذلك التكاليف ما بعد الإصلاح المطلوبة بموجب خطة العمل.

* تندرج هذه الإلتزامات البيئية تحت مفهوم العناصر الطارئة وهي مفصلة في المعيار: FASB ASC 410-30

لا يمكن إجراء مقاصة بين المبالغ المستردة المحتملة والإلتزام المقدر؛ وينبغي أن ينعكس أي مبلغ مسترجع معترف به كأصل بالقيمة العادلة، مما يعني أنه سوف يتم تسجيل القيمة الحالية للمبالغ المستقبلية المستردة فقط.

المبحث الرابع: عمليات الاندماج والاستحواذ

قد تتخذ المجمعات عددا من الأشكال القانونية، ولكن مهما كان شكلها سيتم اعتبارها إما عمليات شراء (يشار إليها باسم "الاستحواذ") أو تجميع مصالح (يشار إليها باسم "الاندماج"). في هذا الجزء من البحث، نحاول تقديم بعض النظريات والمتطلبات الأساسية لمعالجة الجمع بين العمليات لمجموعة من المؤسسات المجمعة في كيان واحد. كما سنعرض معلومات عن شروط ومتطلبات المجمعات، بما فيها (م.غ.هـ.ر) محل التركيز في هذا البحث.

المطلب الأول: محاسبة المجمعات لـ(م.غ.هـ.ر)

المطلب الثاني: قضايا أخرى ذات صلة

المطلب الأول: محاسبة المجمعات لـ(م.غ.هـ.ر)

في أفريل 2009، أصدر (م.م.م.م) البيان رقم: 164، لتقديم التوجيه الذي طال انتظاره لهذه المعاملات المتعلقة بـ (م.غ.هـ.ر).* وفي جانفي 2010، أصدر (م.م.م.م) البيان: ASU 2010-07 . أخذ هذا البيان مكونات البيان رقم: 164، وتم دمجها في قاعدة البيانات الخاصة بـ (م.م.م.م) تحت: FASB ASC 958-805.**

يلزم البيان رقم: 164 (م.غ.هـ.ر) بتحديد أولا ما إذا كانت عملية التجميع عبارة عن عملية اندماج أو استحواذ. بالنسة للاندماج، تستخدم طريقة الترحيل، وهي تشبه أسلوب تجميع المصالح. أما عمليات الاستحواذ، فيتم فيها استخدام طريقة الشراء، وهي مماثلة لتلك المستخدمة من قبل المؤسسات التجارية الربحية.

ثمة حاجة إلى توجيهات وقوانين تنظم هذا المجال لأنه حتى الآن، مازالت (م.غ.هـ.ر) تستخدم طريقة تجميع المصالح لمحاسبة اندماج مؤسستين اثنتين. هذا الأسلوب يعتدم أساسا على إضافة القيم الدفترية للأصول والخصوم المسجلة من المؤسستين معا للوصول إلى البيانات المالية للمجمع. الآن، وبعد أن أقصى (م.م.م.م) هذه الطريقة من الاستخدام ، هناك فراغ في التوجيه المحاسبي لمجموعات (م.غ.هـ.ر). من جهة أخرى، لا يبدو أن طريقة الشراء مناسبة

* *Not-for-Profit Organizations: Mergers and Acquisitions (SFAS 164)*

** FASB ASC 958-805 *(Not-for Profit Entities—Topic 958 Not-for-Profit Entities: Mergers and Acquisitions)*

لمحاسبة المجمعات من (م.غ.هـ.ر)، لأن هذه المعاملات عادة لا تنطوي على تحويل مبالغ نقدية أو أوراق مالية من شأنها أن توفر قيمة عادلة للمؤسسات المكتسَبة في عمليات الاندماج.

أولا: محاسبة المجمعات قبل اعتماد المعيار: 164

يصف هذا القسم قواعد المحاسبة المجمعات سارية المفعول بالنسبة لـ (م.غ.هـ.ر) قبل اعتماد المعيار رقم: 164. عندما تشتري مؤسسة ما مؤسسة أخرى، يفترض في عملية التجميع بينهما أن الهدف من وراء ذلك هو الحفاظ على مصالح الملكية لكافة أصحاب هذه المؤسسات قبل عملية الاندماج أو الاستحواذ.

عندما يتم محاسبة المجمعات على أساس طريقة الشراء، يتم تسجيل الأصول والخصوم المكتسبة بالقيمة العادلة. إذا كانت هذه الأصول والخصوم صافية من مبلغ آخر، غير سعر الشراء الإجمالي، فإن الفائض (أو العجز) يمثل شهرة المحل للمؤسسة المشتراة. تظهر شهرة المحل في سياق عمليات الاندماج حسب طريقة الشراء فقط، لأنه في طريقة التجميع، تُسجل الأصول والخصوم بالقيمة الدفترية قبل الاندماج.

عندما يتم دمج مؤسسة ما في مؤسسة أخرى، أو عندما يتم توحيد المؤسستين معا في كيان ثالث جديد، يتم تسجيل جميع الأصول والخصوم مباشرة على دفاتر المؤسسة الجديدة، ويتم التعامل مع هذه الصفقة إما بطريقة التجميع أو الشراء. ومع ذلك، عندما تحصل المؤسسة المستحوذة على أغلبية (أو كل) الأسهم العادية للكيان المكتسب، لن يتم تسجيل الأصول والخصوم للمؤسسة المكتسبة على دفاتر المؤسسة المستحوذة. في هذه الحالة، تلزم (م.م.م.ع) بتحضير البيانات المالية الموحدة، واستخدام إما طريقة التجميع أو الشراء حسب الظروف.

القضايا المحاسبية الرئيسية للمجمعات وإعداد البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:[1]

- الأساس المحاسبي السليم للأصول والخصوم للمؤسسات المجمعة؛
- قرار اختيار الطريقة المناسبة للمعالجة المحاسبية للمجمع، سواء بطريقة تجميع المصالح أو الشراء؛
- إقصاء الأرصدة والمعاملات بين المؤسسات المجمعة في إعداد بيانات الكيان المجمع.

[1] Warren Ruppel (2007), Op. Cit, P226

ثانيا: عمليات الاندماج والاستحواذ طبقا للمعيار: 164

متطلبات معايير المحاسبة الصادرة عن البيان رقم: 164 تنطبق على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي ينطبق عليها تعريف الاندماج أو الاستحواذ، والتي يتم توفيرها على النحو التالي:[1]

- اندماج (م.غ.هـ.ر) هو معاملة يتم فيها تخلي مجالس إدارة اثنين أو أكثر من (م.غ.هـ.ر) عن السيطرة على تلك المؤسسات لخلق مؤسسة جديدة موحدة غير هادفة للربح. التنازل أو التخلي عن السيطرة يتطلب أن المؤسسات المندمجة لا تحتفظ بالسيطرة المشتركة في الكيان الجديد؛
- الاستحواذ بالنسبة لـ (م.غ.هـ.ر) هو معاملة يتم فيها فرض السيطرة على واحدة أو أكثر من أنشطة (م.غ.هـ.ر)، وتعترف بأصول وخصوم هذه الشركات في بياناتها المالية.

وتستثنى العمليات التالية على وجه التحديد من نطاق البيان رقم: 164:

- تشكيل مشروع مشترك؛
- شراء أصل أو مجموعة من الأصول التي لا تشكل أي عمل أو نشاط غير ربحي؛
- تكوين المجمعات بين (م.غ.هـ.ر) تحت السيطرة المشتركة؛
- المعاملات التي يتم فيها السيطرة على (م.غ.هـ.ر)، ولكن لا يتم توحيد حسابات هذه الأخيرة.

1. محاسبة عمليات الاندماج

يجب أن يطبق الكيان الذي ينتج عن عملية الاندماج طريقة ترحيل الحسابات. تتطلب هذه الطريقة الجمع بين الأصول والخصوم للمؤسسات المدمجة اعتبارا من تاريخ الاندماج، مع بعض التعديلات التي تم وصفها أدناه على النحو التالي:[2]

- لا ينبغي أن يعترف الكيان الجديد بأي أصول أو خصوم إضافية لم تطلب من طرف (م.م.م.ع)؛
- إذا تم قياس الأصول من قبل المؤسسات المجمعة باستخدام أساليب محاسبية مختلفة في بياناتها المالية، يجب على المؤسسة الموحدة ضبط وتعديل تلك المبالغ لتعكس أسلوبا متناسقا؛
- يجب على المؤسسة الموحدة القضاء على آثار أي معاملات داخلية على أصولها، خصومها وصافي الأصول اعتبارا من تاريخ الاندماج؛

[1] FASB ASC 958-805 (Not-for Profit Entities: Mergers and Acquisitions)

[2] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso, *Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations*, Op. Cit, p367

– ينبغي أن تبدأ فترة التقرير الأولى للمؤسسة الموحدة بتاريخ الاندماج. كما يجب تضمين مجموع الأصول والخصوم وصافي الأصول من المؤسسات المندمجة، اعتبارا من بداية الفترة المشمولة بالتقرير الأولي.

2. محاسبة عمليات الاستحواذ

تبدو المحاسبة عن عمليات الاستحواذ في (م.غ.هـ.ر) أكثر تعقيدا من تلك المتعلقة بعمليات الاندماج. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون عمليات الاستحواذ في بيئة (م.غ.هـ.ر) منظمة مختلفة جذريا عنها في بيئة المؤسسات التجارية. على سبيل المثال، لا تتم عمليات تبادل النقدية والأوراق المالية كثيرا في استحواذ (م.غ.هـ.ر) على أخرى مثلها. التوجيهات الإضافية المنصوص عليها في معيار المحاسبة رقم: 164 يساعد تطبيق طريقة الشراء في بيئة (م.غ.هـ.ر). وفيما يلي الخطوات الضرورية في تطبيق طريقة الشراء:

أ. تحديد المستحوذ

ينص البيان رقم: 164 على الشروط الضرورية لتحديد المستحوذ كما يلي:[1]

– المستحوذ عادة هو المؤسسة التي تحول الأصول إليها، وتتحمل الالتزامات المستحوذ عليها؛

– المستحوذ عادة هو المؤسسة التي يكون حجمها النسبي (مثل: الأصول والإيرادات، أو التغير في صافي الأصول) بشكل ملحوظ أكبر من المؤسسة أو المؤسسات الأخرى في المجمع؛

– غالبا ما تحتفظ المؤسسة المجمعة بالمهمة والاسم القانوني للمؤسسة المستحوذة؛

– في عمليات الاستحواذ التي تنطوي على أكثر من مؤسستين، تحديد المستحوذ يشمل النظر في أي من المؤسسات شرعت في هذه الصفقة أولا، فضلا عن الحجم النسبي للمؤسسات المجمعة.

ب. تحديد تاريخ الاستحواذ

تاريخ الاستحواذ هو التاريخ الذي تحصل فيه المؤسسة المستحوذة على نفوذ وسيطرة واسعة في المؤسسة المستحوذ عليها؛ ومن المرجح أن يكون هذا تاريخ انتقال أي اعتبار أو التاريخ الذي تصبح فيه المؤسسة المستحوذة العضو الوحيد في المؤسسة المستحوذ عليها. يركز البيان رقم: 164 على فترة الحصول على السيطرة، والذي قد يكون تاريخ نهاية دورة محددة، ولكن يمكن أيضا الحصول عليها قبل تاريخ الختام، اعتمادا على وقائع وظروف الصفقة.[2]

ت. قياس الأصول المكتسبة والخصوم المتحملة

[1] Paul A. Copley (2011), Op. Cit, P322

[2] *Idem*

اعتبارا من تاريخ الاستحواذ، تعترف المؤسسة المستحوذة بالحصول على الأصول المستحوذ عليها والخصوم المتحملة، وأي مصلحة غير مسيطر عليها في المؤسسة المستحوذ عليها، ويتم قياس هذه العناصر بالقيمة العادلة. في هذا الإطار، يوفر البيان رقم: 164 توجيهات خاصة متعلقة بتحديد الأصول المستحوذ عليها والخصوم المتحملة الواجب الاعتراف بها في عمليات الاستحواذ، والتي تشمل ما يلي:[1]

- عقود الإيجار؛
- الحقوق المعاد شراؤها؛
- القوى العاملة المجمعة، عقود العملاء والعلاقات، قوائم العملاء والجهات المانحة؛
- العلامات والأسماء التجارية، وغيرها من الأصول المعنوية المتعلقة بالتسويق؛
- الطلبيات المتراكمة؛
- اتفاقيات الأصول المعنوية على أساس العقد (التراخيص، حقوق البث، اتفاقيات الامتياز، الخ)؛
- التحصيلات.*

من جهة أخرى، ينص البيان رقم: 164 على بعض الاستثناءات لمبادئ الاعتراف والقياس الموضحة أعلاه، نوردها فيما يلي:[2]

- **العلاقات مع الجهات المانحة:** لا ينبغي على المؤسسة المستحوذة أن تعترف بالعلاقات مع الجهات المانحة المكتسبة كأصل معنوي بشكل منفصل عن شهرة المحل؛
- **المقتنيات المجمعة**: إذا كانت المؤسسة المستحوذة تتبع سياسة عدم رسملة المقتنيات، فإنه لا ينبغي عليها إضافتها إلى مقتياتها. بدلا من ذلك، ينبغي عليها: **(أ)** الاعتراف بتكلفة العناصر المجمعة على أنها انخفاض في صافي الأصول، وتسرب نقدي لأنشطة الاستثمار؛ **(ب)** عدم الاعتراف بالقيمة العادلة للعناصر المجمعة المساهم بها إما بوصفها أصولا أو إيرادات مساهمة؛
- **وعود المَنح المشروطة**: لا ينبغي الاعتراف بها إلا إذا تم استيفاء الشروط بشكل كبير اعتبارا من تاريخ الاستحواذ.
- **المؤونات:** إذا أمكن تحديد القيمة العادلة للأصول أو الخصوم الناجمة عن الطوارئ، فينبغي الاعتراف بها بهذه القيمة. إذا لم يمكن تحديدها، فينبغي الاعتراف بالأصول أو الخصوم إذا تحقق: **(أ)** من المحتمل أن الأصول كانت موجودة، أو أن الخصوم تم تحملها في تاريخ الاستحواذ. **(ب)** يمكن تقدير قيمة الأصول أو الخصوم؛

---

[1] 9 Ibid, P36

* مصطلح يستخدم عادة في مجال المحاسبة في الجامعات والمستشفيات لوصف المبالغ المالية التي تم جمعها من الرسوم المتفق عليها مقابل الخدمة المقدمة. وقد تكون مبالغ التبرعات المالية المجمعة في (م.غ.ه.ر) .

[2] Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, Op. Cit, 371-373

- **الأصول المحتفظ بها لغرض البيع**: ينبغي تقييم الأصول المحتفظ بها لغرض البيع (أو المجموعة الجاري التنازل عنها) بالقيمة العادلة بعد طرح تكاليف البيع.**
- **الحقوق المعاد شراؤها**: تقاس هذه الحقوق على أساس المدة التعاقدية المتبقية للعقد ذي الصلة بغض النظر عن مدى تأثير التجديدات المحتملة في تحديد القيمة العادلة.

ث. الاعتراف وقياس شهرة المحل المكتسبة أو المساهمات المحصلة:

ينص البيان رقم: 164 على أنه، ما لم يكن من المتوقع أن تكون عمليات المؤسسة المستحوذ عليها مدعومة في الغالب عن طريق التبرعات والعائدات على الاستثمارات، فإنه يجب على المؤسسة المستحوذة الاعتراف بشهرة المحل بدءا من تاريخ الاستحواذ مقاسة بالفرق الموجب بين : (1) و (2) كما هو موضح أدناه:

(1) إجمالي ما يلي:

- العِوَض المنقول المقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ (المبين أدناه)؛
- القيمة العادلة لأي مصلحة غير مسيطر عليها في المؤسسة المستحوذ عليها؛
- في عمليات الاستحواذ التي تتم على مراحل، القيمة العادلة لحقوق الملكية للمؤسسة المستحوذة في المؤسسة المستحوذ عليها في تاريخ الشراء.

(2) صافي مبالغ الأصول المكتسبة والخصوم المتحملة في تاريخ الشراء.

ملاحظة: في بعض عمليات الاستحواذ في (م.غ.ه.ر)، لا يتم نقل أي عوض (وليس هناك أي حقوق ملكية في السابق أو مصالح غير مسيطر عليها). في هذه الحالة، فإن قياس شهرة المحل يمثل مقدار زيادة في الخصوم المتحملة على الأصول المكتسبة. في بعض الحالات، المبلغ **(2)** أعلاه سيتجاوز المبلغ **(1)**. في هذه الحالة، يجب على المؤسسة المستحوذة التعامل مع الفائض كرصيد منفصل في بيان أنشطتها، اعتبارا من تاريخ الاستحواذ. بهذا تمت معاملة الاستحواذ كمساهمة محصلة. في جوهرها، فإن المؤسسة المستحوذة تكسب أكثر في صافي أصولها مما تتخلى عنه كعوض، ويعتبر الفرق مساهمة.[1]

المطلب الثاني: قضايا أخرى ذات صلة

أولا: العِوض المنقول

تضمنت عملية حساب مبلغ شهرة المحل أعلاه العنصر المشار إليه بـ:" العوض المنقول". يوفر البيان رقم: 164 توجيهات محددة تشرح كيفية التوصل إلى هذا العنصر. على وجه التحديد، ينبغي قياس العوض المنقول في الاستحواذ

** تجدر الإشارة إلى أن (م.م.م.م) خص الأصول المحتفظ بها لغرض البيع ببيان منفصل وهو: SFAS 144 (ASC 360-10)

[1] Ibid, P374

بالقيمة العادلة، والتي تحتسب كمجموع القيمة العادلة في تاريخ الشراء للأصول المكتسبة والالتزامات المتحملة من طرف المؤسسة المستحوذة. قد تنقل هذه الأخيرة عوضا للمالك السابق للمؤسسة المكتَسَبة. من أمثلة الأشكال المحتملة للعوض، نجد النقدية والأصول الأخرى، الأعمال التجارية أو النشاطات غير الربحية للمؤسسة المستحوذة.[1]

من جهة أخرى، في حالة نقل المؤسسة المستحوذة الأصول المكتسبة إلى طرف ثالث كشرط في عملية الاستحواذ، يجب اعتبار ذلك عوضا منقولا للمؤسسة المكتسبَة، إلا إذا أبقت المؤسسة المستحوذِة سيطرتها على تلك الأصول. يجب حينها قياس هذه الأخيرة بالقيمة الدفترية مباشرة قبل تاريخ الاستحقاق، ولا يمكن الاعتراف بأي أرباح أو خسائر في بيان الأنشطة. من الأمثلة على ذلك نذكر ما يلي:[2]

- يتم نقل الأصول إلى المؤسسة المكتسبة بدلا من ملاكها السابقين، أو إلى طرف آخر يتم التحكم فيه من قبل المؤسسة المستحوذة. بحكم سيطرتها على المتلقي، المؤسسة المستحوذة لديها القدرة على إلغاء النقل أو توجيه استخدام الأصول لنفسها أو إحدى الشركات التابعة؛
- نقل الأصول هو قابل للإلغاء، السداد، أو الاسترداد؛
- يتم نقل الأصول مع النص على أن يتم استخدامها بالنيابة عن، أو لمصلحة، المؤسسة المكتسبَة، المؤسسة المستحوذِة، المؤسسة الموحدة، أو الشركات التابعة لها.

ثانيا: فترة القياس

المحاسبة الأولية لعملية الاستحواذ قد لا تكون كاملة قبل نهاية السنة المالية التي حدثت فيها. في هذه الحالة، يجب على المؤسسة المستحوذة تقرير مبالغ مؤقتة لعناصر عملية الاستحواذ. خلال ما يعرف باسم "فترة القياس"، ينبغي على المؤسسة المستحوذة ضبط المبالغ المؤقتة بأثر رجعي، لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها عن الوقائع والظروف التي كانت موجودة ابتداء من تاريخ الاستحواذ. يجب على المؤسسة المستحوذة أيضا الاعتراف بالأصول أو الخصوم الإضافية الناتجة عن الحصول على معلومات جديدة عن الوقائع والظروف التي كانت موجودة من تاريخ الاستحواذ. تنتهي فترة القياس حالما يتلقى المستحوذ المعلومات الكاملة عن الوقائع والظروف التي كانت موجودة اعتبارا من تاريخ الاستحواذ، أو أن يتأكد من أنه لن يتحصل على أي معلومات إضافية. ومع ذلك، فإن فترة القياس يجب ألا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ.[3]

[1] FASB ASC 958-805, Op. Cit, P10
[2] Ibid, P14
[3] Ibid, P18

ثالثا: شهرة المحل المعترف بها سابقا

(م.غ.هـ.ر) المعتمدة في الغالب على المساهمات والعوائد على الاستثمارات هي ملزمة من قبل البيان رقم: 164 بشطب أو ترصيد شهرة المحل المحققة من قبل عن طريق مصاريف منفصلة في بيان الأنشطة، وهذا من أجل تغيير الطريقة المحاسبية. أما تلك المؤسسات غير المعتمدة في الغالب على المساهمات والعوائد على الاستثمارات، فيجب أن تتبع إرشادات المعيار رقم: 142 (FASB ASC 350) لمحاسبة شهرة المحل.

رابعا:الإفصاح عن الاندماج

يجب على المؤسسة المجمعة الإفصاح عن المعلومات التالية عن عملية الاندماج التي نتجت عنها:[1]

1. اسم ووصف كل المؤسسات الفرعية المكونة لها؛
2. تاريخ الاندماج؛
3. الأسباب الأساسية للاندماج؛
4. بالنسبة لكل مؤسسة فرعية:

أ. المبالغ المعترف بها اعتبارا من تاريخ الاندماج لكل فئة رئيسية من الأصول والخصوم والأصول الصافية؛

ب. طبيعة ومبالغ أي أصول معتبرة (مثل: الوعود المشروطة المستحقة أو التحصيلات) أو الخصوم (مثل: الوعود المشروطة مستحقة الدفع)؛

5. طبيعة ومقدار أي تعديلات معتبرة لتوحيد السياسات المحاسبية الفردية للمؤسسات المندمجة؛
6. إذا كانت المؤسسة الجديدة مؤسسة عمومية، يجب توفير المعلومات الشكلية التالية:

أ. في حالة عدم حدوث الاندماج في بداية التقارير السنوية للدورة، يجب الإفصح عن المعلومات التالية:

- الإيرادات؛
- مؤشر الأداء بالنسبة للمؤسسة الخاضعة لمؤشر الرعاية الصحية؛
- التغيرات في صافي الأصول غير المقيدة، المقيدة مؤقتا، والمقيدة بشكل دائم.

ب. إذا كانت المؤسسة الجديدة تعرض المعلومات المالية المقارنة في فترة النشرة السنوية للسنة اللاحقة لحدوث الاندماج، يجب يجب توفير المعلومات الشكلية التكميلية كما لو أن تاريخ الاندماج كان في بداية فترة إعداد التقارير السنوية السابقة.

إذا كان الإفصاح عن أي من المعلومات التي تتطلبها هذه الفقرة الفرعية غير عملي، يجب على المؤسسة أن تفصح عن هذه الحقيقة وتفسر السبب في كونه غير عملي.

[1] Ibid, P20

خامسا: الإفصاح عن الاستحواذ

يلزم (م.م.م.م) المؤسسة المستحوذة على الإفصاح عن المعلومات التي تسمح لمستخدمي بياناتها المالية بتقييم طبيعة والأثر المالي للاستحواذ الذي يحدث في:[1]

- خلال الدورة الحالية، أو؛
- بعد تاريخ إعداد التقارير، ولكن قبل إصدار البيانات المالية أو إتاحتها للاستخدام.

لاستوفاء هذه المتطلبات، ينبغي على المؤسسة المستحوذة الإفصاح عن المعلومات التالية المتعلقة بأي استحواذ يحدث في فترة إعداد التقارير:*

1. اسم ووصف المؤسسة المستحوذ عليها؛
2. تاريخ الاستحواذ؛
3. نسبة حقوق الملكية المكتسبة مثل أدوات حقوق التصويت؛
4. الأسباب الرئيسية للاستحواذ، ووصف كيفية سيطرة المستحوِذ على المؤسسة المستحوذ عليها؛
5. الوصف النوعي للعوامل، مثل التعاون المتوقع من الجمع بين عمليات المؤسسة المستحوذ عليها والمستحوذة، والأصول المعنوية التي لا يمكن الاعتراف بها بشكل منفصل، أو عوامل أخرى، مثل عدم الاعتراف بالتحصيلات؛
6. القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ لمبلغ العِوض المنقول الكلي، إن وجد، والقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ من كل فئة رئيسية من هذا العِوض؛
7. بالنسبة للمبالغ المستحقة المكتسبة، فيجب الإفصاح عن: قيمتها العادلة، إجمالي المبالغ التعاقدية المستحقة وأحسن تقدير للتدفقات النقدية التي لا يتوقع تحصيلها؛
8. بالنسبة للأصول والخصوم الناجمة عن الحالات الطارئة المعترف بها تاريخ الاستحواذ: المبالغ المعترف بها في تاريخ الاقتناء وأسلوب القياس المطبق وطبيعة هذه الحالات؛
9. بالنسبة للمعاملات المعترف بها بشكل منفصل عن الأصول المكتسبة والخصوم المتحملة، فينبغي وصف كل معاملة وطريقة معالجتها محاسبيا.

[1] Ibid, P21-25

* سبق الإشارة بالتفصيل للإفصاحات الضرورية عن: الأصول المكتسبة والخصوم المتحملة، شهرة المحل، العلاقات مع الجهات المانحة، التحصيلات والمساهمات، وعود المَنح غير المشروطة، المؤونات، الأصول المحتفظ بها بغرض البيع والحقوق المعاد شراؤها؛ لذلك سوف نستثنيها في هذا الجزء.

المبحث الخامس: المحاسبة عن عقود الإيجار

تطورت معاملات الإيجار ونمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب بحث العديد من المؤسسات عن سبل جديدة لتمويل الإضافات في الأصول الثابتة الخاصة بها. من هذه المعاملات نجد: الإيجارات الخاصة بالمعدات المكتبية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر الشخصية وآلات التصوير وشبكات الهاتف. بالنسبة لـ (م.غ.هـ.ر)، توفر الإيجارات لهذه العناصر وسيلة لتمويل اقتناء الأصول بسهولة أكبر، حيث توزع تكلفة المعدات على مدى الفترة التي يتم فيها استخدامها. المفاهيم الواردة في هذا الفصل لحساب القيمة الحالية لعقود الإيجار الرأسمالية لا تختلف في جوهرها عن تلك التي يمكن استخدامها من قبل (م.غ.هـ.ر) لحساب القيمة الحالية للرهون العقارية على المدى الطويل. يتضمن عقد الإيجار طرفين على الأقل: المؤجر والمستأجر، والأصول التي سيتم تأجيرها. المؤجر، الذي يملك الأصل، يوافق على السماح للمستأجر باستخدامه لفترة محددة من الوقت في مقابل دفعات إيجار دورية. تدخل (م.غ.هـ.ر) في عقود الإيجارات بنفس طريقة المؤسسات التجارية. عقود الإيجار من نوع المبيعات وعقود الإيجار التمويلي المباشر هي أقل شيوعا في (م.غ.هـ.ر)، ولكن سيتم التطرق إلى أساسيات هذه الأنواع من المعاملات بالاعتماد على المعيار: I3 "محاسبة معاملات الإيجار"، والمندرج تحت: (FASB ASC 840)

المطلب الأول: المفاهيم والقواعد الأساسية

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار

المطلب الأول: المفاهيم والقواعد الأساسية

أولا: تعريفات المصطلحات الأساسية

من أجل الفهم والإلمام بمحاسبة عقود الإيجار، سوف نعرف بعض المصطلحات الضرورية التالية:[1]

- **عقد الإيجار** ***Lease***: اتفاق نقل الحق في استخدام الممتلكات، الآلات، أو المعدات، (الأرض أو الأصول القابلة للاهتلاك أو كليهما) عادة لمدة معينة من الزمن.

[1] Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, P1308 & Warren Ruppel, Op. Cit, P178 & Laurence Scot (2010), Op. Cit, p168

- **خيار شراء صفقة** ***Bargain purchase option***: حكم يمنح للمستأجر خيار شراء الأصل المؤجر بمبلغ، باستثناء دفعات الإيجار، أقل بشكل كافٍ من القيمة العادلة المتوقعة للأصل في تاريخ تفعيل الخيار.
- **خيار تجديد صفقة** ***Bargain renewal option***: حكم يمنح للمستأجر الخيار لتجديد عقد الإيجار بدفعات إيجار أقل من القيمة العادلة المتوقعة لاستئجار الأصل في تاريخ تفعيل الخيار.
- **الإيجارات المحتملة أو الطارئة** ***Contingent rentals***: هي الإيجارات التي تمثل الزيادة أو النقصان في مدفوعات الإيجار التي تنجم عن التغيرات في العوامل التي تستند عليها. ومع ذلك، ينبغي استبعاد التغييرات بسبب الزيادات العابرة في تكلفة بناء أو اقتناء الأصل المستأجر. تعتبر طارئةً دفعات الإيجار التي تستند على مؤشر أو معدل موجود، مثل مؤشر أسعار المستهلك أو سعر فائدة مميز أو تَفضِيلِي.
- **العمر الاقتصادي المقدر للأصل المؤجر** ***Estimated economic life of leased property***: المدة المقدرة المتبقية، التي من المتوقع أن يكون فيها الأصل صالحا للاستعمال اقتصاديا مع صيانة عادية. يمكن تحديد العمر الاقتصادي بعوامل مثل التغييرات التكنولوجية، التدهور العادي، والاستخدام.
- **القيمة المتبقية المقدرة للأصل المؤجر** ***Estimated residual value of leased property***: هي القيمة العادلة المقدرة للأصل المؤجر في نهاية مدة الإيجار.
- **التكاليف التنفيذية** ***Executory costs*****:** هي تلك التكاليف مثل التأمين والصيانة والضرائب المترتبة على الأصول المؤجرة، سواء المسددة من طرف المؤجر أو المستأجر.
- **دفعات الإيجار الدنيا** ***Minimum lease payments***: الدفعات المطلوب دفعها من المستأجر مقابل استخدام الأصل المؤجر، ويستثنى منها الضمانات المقدمة للإيجارات الطارئة والتزام المستأجر بدفع التكاليف التنفيذية.
- **القيمة العادلة للأصل المؤجر** ***Fair value of leased property:*** هي سعر بيع الأصل في معاملة أو صفقة مبنية على أساس تنافسي حر، وبين أطراف غير ذات علاقة. عندما يكون المؤجر **صانعا** أو **تاجرا**، فإن القيمة العادلة للأصل في بداية عقد الإيجار هي عادة صافي سعر البيع من حجم التجارة أو الخصومات. في بعض الحالات، وذلك بسبب ظروف السوق، قد تكون القيمة العادلة أقل من سعر البيع العادي أو حتى تكلفة الأصل.
- **سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر** ***Incremental borrowing rate***: المعدل المتحمل من طرف المستأجر، في بداية عقد الإيجار، لاقتراض الأموال اللازمة لشراء الأصل المؤجر على مدى فترة مماثلة (أي مدة القرض تساوي مدة عقد الإيجار).
- **سعر الفائدة الضمني للمؤجر** ***Implicit interest rate***: معدل الخصم الذي، عند تطبيقه على دفعات الإيجار الدنيا باستثناء جزء التكاليف التنفيذية المدفوع من قبل المؤجر، مع أي ربح في هذا الشأن، والقيمة المتبقية غير المضمونة المستحقة لصالح المؤجر؛ هذا المعدل يجعل القيمة الحالية الإجمالية في بداية فترة الإيجار مساوية للقيمة العادلة للأصل عند المؤجر (بالإضافة إلى التكاليف الأولية المباشرة في حالة عقود الإيجار التمويلية المباشرة).
- **تمويل دون حق الرجوع** ***Nonrecourse financing*****:** أنشطة الإقراض أو الاقتراض التي لا يلجأ فيها الدائن للمدين، ولكن لديه حق اللجوء إلى الأصل المستخدم كضمان في الصفقة.

- **محاسبة بيع إعادة الاستئجار** ***Sale-leaseback accounting*****:** طريقة المحاسبة عن صفقات بيع إعادة الاستئجار التي يسجل فيها البائع، أي المستأجر، البيعَ، ويزيل جميع الممتلكات والالتزامات ذات الصلة من ميزانيته، ثم يعترف بالربح أو الخسارة من البيع، ويصنف إعادة التأجير وفقا لهذا القسم.
- **القيمة المتبقية غير المضمونة** ***Unguaranteed residual value*****:** القيمة المتبقية المقدرة للعقار المؤجر باستثناء أي جزء مضمون من قبل المستأجر، أو أي جهة أخرى. إذا كان الضامن على علاقة بالمؤجر، تعتبر القيمة المتبقية غير مضمونة.

ثانيا: تصنيف عقود الإيجار

1. عند المستأجر

لأغراض المحاسبة والإبلاغ، للمستأجر خياران في تصنيف عقد الإيجار: على أساس التشغيل أو رأس المال.

إذا تم نقل كل من مخاطر أو فوائد الِملكية إلى المستأجر، يجب تسجيل عقد الإيجار على أنه عقد إيجار رأسمالي. تعتبر جميع مخاطر أو فوائد الِملكية منقولة إلى المستأجر إذا تم استيفاء أي واحد من المعايير التالية:[1]

- نقل ملكية الإيجار إلى المستأجر في نهاية مدة الإيجار؛
- يجب أن يحتوي الإيجار على خيار شراء صفقة؛
- مدة الإيجار تساوي 75٪ أو أكثر من العمر الاقتصادي المقدر للأصل، ولا تكون بداية فترة التأجير خلال 25٪ من العمر المتبقي له؛
- القيمة الحالية (PV) من دفعات الإيجار الدنيا في بداية مدة الإيجار هي 90٪ أو أكثر من القيمة السوقية العادلة عند المؤجر مطروحا منها أي قرض استثماري محتفظ به من قبل المؤجر. يجب أن يكون المعدل المستخدم لحساب (PV) هو سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر، إلا إذا كان المعدل الضمني متوفرا وأقل.

إذا لم يستوف عقد الإيجار أياً من المعايير الأربعة الواردة أعلاه، يصنف على أنه عقد إيجار تشغيلي في دفاتر المستأجر.

2. عند المؤجر

هناك خيارات أربعة لتصنيف عقود الإيجار عند المؤجر، وهي على أساس: التشغيل، المبيعات، التمويل المباشر، والاقتراض.

[1] SFAS 13 (FASB ASC 840), p 6-9

- إذا كان عقد الإيجار يندرج تحت أي واحد من الأنواع الأربعة المحددة أعلاه، وكل من المؤهلات المبينة أدناه، يصنف إما عقد إيجار من نوع المبيعات، التمويل المباشر، أو إيجار بالاقتراض، تبعا للظروف الحالية في بداية عقد الإيجار. أما المؤهلات فهي:[1]

– يمكن التنبؤ بتحصيل دفعات الإيجار الدنيا بشكل معقول؛

– لا شكوك تحيط بمبلغ التكاليف غير مستحقة السداد بعد، والتي يدفعها المؤجر بموجب عقد الإيجار.

- إذا لم تستوف معاملة التأجير معايير التصنيف حسب المبيعات، التمويل المباشر، أو الاقتراض، كما هو محدد أعلاه، فإنها تصنف في دفاتر المؤجر كعقد إيجار تشغيلي.

3. التمييز بين عقود الإيجار حسب المبيعات، التمويل المباشر والاقتراض

يصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار من نوع المبيعات عندما يستوفي المعايير الواردة أعلاه، ثم يعترف المؤجر (عموما منتج أو تاجر) بالربح أو الخسارة في الصفقة بالإضافة إلى إيرادات الفوائد. وحتى يحدث هذا ، يجب أن تكون القيمة العادلة للأصل مختلفة عن التكلفة (أي القيمة الدفترية).

يختلف عقد إيجار التمويل المباشر عن عقد الإيجار حسب المبيعات في كون أن المؤجر لا يحقق ربحا أو خسارة عدا إيرادات الفائدة. والقيمة العادلة للأصل في بداية عقد الإيجار تساوي التكلفة (القيمة الدفترية). في معظم الأحيان، يشمل هذا النوع من معاملات الإيجار المؤسسات التي تشارك في عمليات التمويل. يقوم المؤجر (عادة ما يكون بنكا أو مؤسسة مالية أخرى) بشراء الأصول، ومن ثم يؤجرها إلى المستأجر. هناك أسباب اقتصادية كثيرة لاعتبار الصفقة إيجارا، وهي على النحو التالي:

– المستأجر (المقترض) قادر على الحصول على تمويل بنسبة 100٪؛

– مرونة استخدام المزايا الضريبية؛

– يتلقى المؤجر ما يعادل الفائدة فضلا عن الأصل مع بعض القيمة المتبقية في نهاية مدة الإيجار.

– وباختصار، قد يساعد الشكل البياني التالي على تصور كيفية تصنيف عقود الإيجار:

الشكل رقم 3-1: تصنيف عقود الإيجار حسب المبيعات ، التمويل المباشر

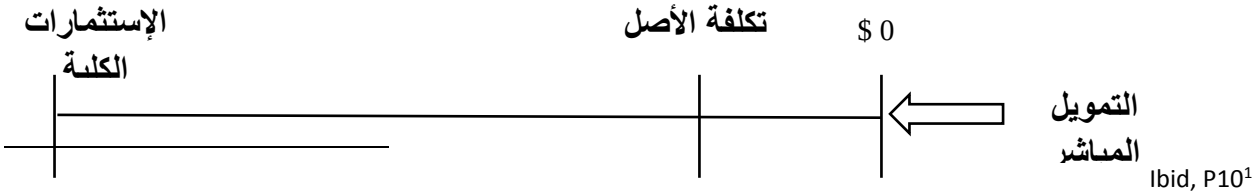

[1] Ibid, P10

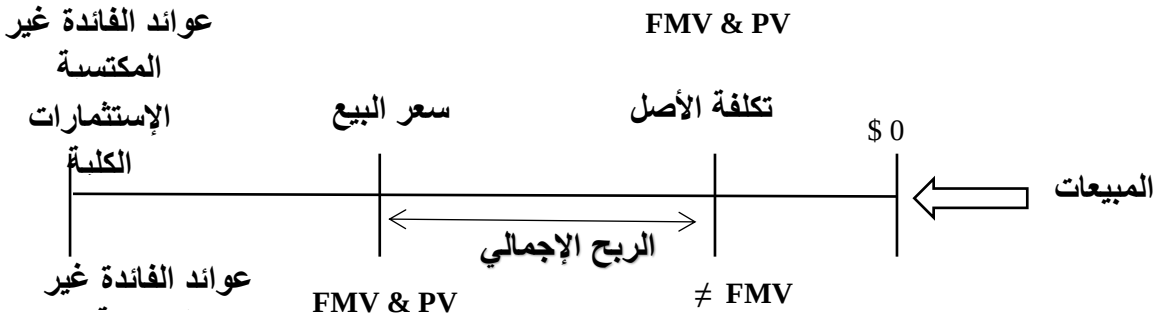

PV: present value *FMV: Fair Market Value*

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على

Donald E. Kieso et al (2012), Intermediate Accounting, 14th ed, John Willey & Sons, Inc, New Jersy, USA, p1295

أما عقد الإيجار على أساس الإقتراض فهو يفي بجميع المعايير المحددة لعقد إيجار التمويل المباشر، ولكن يختلف عنه في كونه ينطوي على ثلاثة أطراف على الأقل: المستأجر، الدائن والمؤجر. الخصائص الأخرى لهذا النوع من عقود الإيجار هي كما يلي:[1]

- يجب أن يكون التمويل المقدم من الدائن على المدى الطويل دون حق الرجوع على الحساب العام للمؤجر، على الرغم من أن الدائن يحتفظ بحق الرجوع على الأصل المؤجر؛
- ينخفض صافي الاستثمار للمؤجر خلال السنوات الأولى، ويرتفع خلال السنوات الأخيرة من مدة عقد الإيجار قبل الإنهاء.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار

أولا: عند المستأجر

1. عقود الإيجار التشغيلية

يتم تسجيل دفعات الإيجار كمصاريف عندما تُدفع أو تكون مستحقة السداد. يفترض هنا أن دفعات الإيجار تدفع على أساس القسط الثابت، إلا إذا كان هناك أساس منهجي ومنطقي آخر يمثل بشكل أفضل الاستخدام المادي الفعلي للأصل المؤجر. في مثل هذه الحالة سيكون من الضروري إنشاء إما أصل أو إلتزام مدفوع مسبقا تبعا لهيكل الجدول الزمني للدفعات.

- يجدر التنبيه إلى أنه في حالة عقد الإيجار التشغيلي فليس هناك اعتراف في الميزانية بالأصل المؤجَّر، لأن جوهر عقد الإيجار هو مجرد تأجير فقط. لا يوجد أي سبب يجعلنا نتوقع أن

[1] FASB ASC 840-10-25-43, *Lease accounting, Revised August 2015*, p 250

المستأجر سوف يستفيد من أي منافع اقتصادية مستقبلية من الأصل المؤجر ما بعد فترة الإيجار.[1]

2. عقود الإيجار الرأسمالية

يجب على المستأجر تسجيل عقد الإيجار الرأسمالي كأصل، والتزام بمبلغ يعادل القيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا في بداية فترة الإيجار. يجب أن يسجل الأصل بالقيمة الأقل بين القيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا والقيمة السوقية العادلة له. عندما تكون القيمة العادلة للأصل أقل من القيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا، فإن معدل الفائدة المستخدم لإطفاء التزام الإيجار سيختلف عن ذلك في اختبار 90٪ كما هو محدد من قبل المؤجر؛ ويتساوى المعدلان عندما تكون القيمة السوقية العادلة أكبر من، أو تساوي، القيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا.[2]

تحسب القيمة الحالية باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر ما لم يكن عمليا للمستأجر تحديد المعدل الضمني المحسوب من قبل المؤجِّر، وهو أقل من معدل الاقتراض الإضافي.

فترة الإيجار المستخدمة في حساب القيمة الحالية هي المدة الثابتة غير القابلة للإلغاء بالإضافة إلى ما يلي:[3]

- جميع الفترات المغطاة عن طريق خيارات تحديد الصفقة؛
- كل الفترات التي أدى الفشل في تجديدها إلى فرض عقوبة على المستأجر؛
- كل الفترات التي يضمن المستأجر خلالها دين المؤجِّر على الأصل المؤجَّر؛
- كل الفترات المغطاة عن طريق خيارات التجديد العادية حتى تاريخ تفعيل BPO؛
- جميع الفترات التي تمثل تجديدا أو تمديدا لعقد الإيجار تبعا لخيار المؤجر.

- إذا كان المبلغ المحسوب كقيمة حالية لدفعات الإيجار الدنيا يتجاوز القيمة العادلة للأصل المؤجر عند بدء عقد الإيجار، يجب أن يكون المبلغ المسجل هو القيمة العادلة له.
- يتم اهتلاك الأصل المؤجر على مدى فترة الإيجار إذا لم ينقل حق الملكية إلى المستأجر، في حين يتم اهتلاكه على نحو يتفق مع سياسة الإهتلاك العادية للمستأجر، إذا كان حق الملكية ينقل في نهاية المطاف إلى المستأجر. ويمكن تفسير هذا الوضع الأخير على أنه يعني أن يتم اهتلاك الأصل على مدى العمر الإنتاجي للأصل المؤجر. يتطلب ذلك تسجيل قيدٍ يكون فيه مخصص الاهتلاك مدينا إلى مبلغ الاهتلاك المتراكم. كما لا يمكن إهتلاك الأصول المؤجرة بأقل من القيمة المتبقية المقدرة.

توضح الأمثلة التالية المفاهيم المذكورة أعلاه:[4]

---

[1] Laurence Scot (2010), Op. Cit, p169

[2] Edward J. McMillan (2003), Op. Cit, p105

[3] FASB ASC 840-10-25-43, *Lease accounting, Revised August 2015*, Op. Cit, p 252

[4] Warren Ruppel, Op. Cit, P148 & Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, Op. Cit, P451 & Laurence (2010), Op. Cit, p131

أ. مثال عن محاسبة الإيجار الرأسمالي- الأصول العائدة إلى المؤجر

- في 01-01-2014، بدأ عقد الإيجار للمعدات مع العمر الإنتاجي المتوقع: 3 سنوات. تعود المعدات إلى المؤجر عند انتهاء عقد الإيجار؛
- القيمة السوقية العادلة للمعدات: FMV = 135,000$؛
- ثلاث دفعات مستحقة للمؤجر بمبلغ 50,000$، بالإضافة إلى مبلغ إضافي قدره 1000$ يدفع سنويا من قبل المستأجر كتأمين؛
- يضمن المستأجر قيمة متبقية للمؤجر قدرها 10,000$ في 01-01-2016 ؛
- بغض النظر عن ضمان القيمة المتبقية المقدر بـ 10,000$، من المتوقع أن تكون القيمة الباقية للأصل بعد نهاية عمره الإنتاجي: 1000$ في 31-12-2016؛
- معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر هو 10٪ (المعدل الضمني للمؤجر غير معروف)؛
- القيمة العادلة للإلتزام المترتب عن الإيجار تحسب كالتالي:

القيمة الحالية للقيمة المتبقية المضمونة	[10,000 × 0.7513 *]	7,513
القيمة الحالية للدفعات السنوية	[50,000 × 2.4869**]	124,345
القيمة العادلة للإلتزام		131,858

* القيمة الحالية لـ 1$ المستحقة في ثلاث فترات بمعدل 10٪

** القيمة الحالية لدفعة سنوية عادية بـ1$ المستحقة في ثلاث فترات بمعدل 10٪

- الخطوة الأولى في محاسبة صفقة الإيجار هي تصنيف عقد الإيجار. في هذه الحالة، مدة الإيجار 3 سنوات التي تساوي 100٪ من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل. كما نلاحظ أن اختبار 90٪ مستوفى أيضا، لأن PV من دفعات الإيجار الدنيا (131,858$) أكبر من 90٪ من FMV (121,500$)، وبالتالي، يتم اعتبار الإيجار عقد إيجار رأسمالي؛
- عند حساب القيمة العادلة للإلتزام المترتب عن الإيجار أعلاه، نلاحظ أن التكاليف التنفيذية (وهي مصاريف التأمين في هذا المثال) ليست مدرجة في دفعات الإيجار الدنيا، كما تم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر لتحديد القيمة الحالية لأن المعدل الضمني لم يكن قابلا للتحديد.
- ويتم تسجيل القيد التالي في بداية عقد الإيجار في: 01-01-2014

الأصل المؤجر		131,858	
	الإلتزام المترتب عن الإيجار		131,858

نلاحظ أنه تم تسجيل الإيجار بـ PV لدفعات الإيجار الدنيا، التي هي في هذه الحالة، أقل من FMV. إذا حدث العكس، سوف يتم تسجيل عقد الإيجار بـ FMV.

- الخطوة التالية هي تحديد التخصيص السليم بين الفائدة والانخفاض في التزام الإيجار لكل دفعة. ويتم ذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية كما هو موضح أدناه:

تاريخ إنشاء العقد		131,858		
1	50,000	13,186	36,814	95,044
2	50,000	9,504	40,496	54,548
3	50,000	5,452	44,548	10,000

يتم احتساب الفائدة بنسبة 10٪ (معدل الاقتراض الإضافي) لرصيد التزام الإيجار لكل فترة، ويتم تخصيص ما تبقى من مبلغ الدفعة 50,000$ إلى انخفاض في التزام الإيجار. يطلب من المستأجر أيضا دفع 1000$ كتأمين على أساس سنوي. يتم حساب جميع الدفعات المتعلقة بعقد الإيجار لكل سنة من السنوات الثلاث كالتالي:

مصاريف التأمين	1000	1000	1000
مصاريف الفائدة	13,168	9,504	5,452
إلتزام الإيجار	36,814	40,496	44,548
الدفعات الثابتة	51,000	51,000	51,000

كما يجب إهتلاك معدات الإيجار المسجلة كأصل. رصيد هذا الحساب هو 131,858$. ومع ذلك، كما هو الحال مع أي أصول أخرى، لا يمكن أن يهتلك بأقل من القيمة التقديرية المتبقية من 1000$ (نلاحظ أن الإهتلاك يتم على أساس القيمة المقدرة المتبقية الفعلية، وليس القيمة المتبقية المضمونة). في هذه الحالة، يتم تطبيق طريقة القسط الثابت على مدى 3 سنوات، وهي مدة عقد الإيجار، وليس عمر الأصل، لأن الأصل يعود إلى المؤجّر في نهاية فترة الإيجار. لذلك، سوف يتم تسجيل القيد التالي في نهاية كل سنة:

مخصصات الإهتلاك		43,619	
الإهتلاك المتراكم [(1000-131.858) ÷ 3]			43,619

وأخيرا، في 31-12-2016، تعود ملكية الأصل إلى المالك (المؤجر). كما أن المستأجر ضمن قيمة متبقية للمؤجر قدرها 10,000$. ونتيجة لذلك، يجب على المستأجر تعويض الفرق بين القيمة المتبقية المضمونة والقيمة المتبقية الفعلية بدفع مبلغ نقدي للمؤجر. يوضح القيد التالي إزالة الأصل المؤجر والالتزام المتعلق به من دفاتر المستأجر:

إلتزام الإيجار	10.000		
الإهتلاك المتراكم	130.858		
النقدية (الفرق)		9.000	
الأصل المؤجر		131.858	

يوضح هذا المثال الحالة التي من المقرر فيها أن يعود الأصل للمؤجر. في حالة أخرى (تحت خيار شراء صفقة أو نقل ملكية) حيث من المتوقع أن يبقى الأصل مع المستأجر، يتم إهتلاك الأصول المستأجرة على مدار العمر الاقتصادي. في نهاية عقد الإيجار، يجب أن يساوي رصيد التزام الإيجار القيمة المتبقية المضمونة، سعر خيار شراء الصفقة، أو غرامة الإنهاء.

ب. مثال عن محاسبة الإيجار الرأسمالي- نقل ملكية الأصول إلى المستأجر

- في 01-01-2013، بدأ عقد الإيجار للمعدات لمدة 3 سنوات، مع العمر الإنتاجي المتوقع: 5 سنوات؛
- القيمة السوقية العادلة للمعدات المؤجرة: FMV = 140,000$؛
- ثلاث دفعات مستحقة للمؤجر بمبلغ 52,000$ بداية من 01-01-2013، (يجب التنبيه إلى أن الدفع في بداية السنة يغير في حساب PV). بالإضافة إلى مبلغ إضافي قدره 2000$ يدفع من قبل المستأجر كتأمين؛
- يتمتع المستأجر بخيار شراء الصفقة BPO في 31-12-2015 للقيمة المتبقية المتوقعة: 10,000$؛
- من المتوقع أن تكون القيمة الباقية للأصل بعد نهاية عمره الإنتاجي 1000$ في 31-12-2016؛
- معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر هو 10٪ (المعدل الضمني للمؤجر غير معروف).

القيمة العادلة للإلتزام المترتب عن الإيجار تحسب كالتالي:[1]

القيمة الحالية لـ BPO [10,000 × 0.7513 *]	7,513
القيمة الحالية للدفعات السنوية [(52,000-2000) × 2.7355**]	136,775
القيمة العادلة للإلتزام	144,288

* القيمة الحالية للمبلغ المستحق في ثلاث فترات بمعدل 10٪

** القيمة الحالية للدفعة السنوية المستحقة في ثلاث فترات بمعدل 10٪

[1] Warren Ruppel, Op. Cit, P187 & Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, Op. Cit, P453 & Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p1305

نلاحظ أن PV للالتزام أكبر من FMV للأصل. ولأن المؤجر يدفع 2000$ سنويا كتأمين، يتم معاملة هذا المبلغ كتكاليف تنفيذية ويستثنى من حساب PV للدفعات السنوية. لهذا السبب، يجب أن يسجل الإلتزام بـ FMV للأصل المؤجر في: 2013-01-01

الأصل المؤجر		140,000	
	إلتزام الإيجار الرأسمالي		140,000

يجب أن تعكس مصاريف الفوائد المعترف بها استخدام معدل فائدة دوري ثابت يطبق على الرصيد المتبقي من الالتزام. إذا كانت FMV للأصل المؤجر أكبر من أو تساوي PV للالتزام، فإن معدل الفائدة المستخدم هو نفسه المستخدم لحساب PV (أي معدل الاقتراض الإضافي أو المعدل الضمني). في الحالة العكسية، يجب استخدام معدل جديد من خلال سلسلة من العمليات الحسابية حسب طريقة التجربة والخطأ.[1]

ثانيا: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند المؤجر

كما سبق ذكره أعلاه، هناك أربعة تصنيفات لعقود الإيجار عند المؤجر وهي: التشغيلية، المبيعات، التمويل المباشر و الاقتراض. وفيما يلي نتطرق إلى المعالجة المحاسبية لكل نوع على حدة:

1. **عقود الإيجار التشغيلية**

لا تختلف المحاسبة عن عقود الإيجار التشغيلية بالنسبة للمستأجر عن تلك المطبقة من طرف المؤجر؛ فمبالغ الإيجار المحصلة يتم تسجيلها كإيرادات. كذلك إذا اختلفت دفعات الايجار على أساس القسط الثابت، أو أن عقد الإيجار يتضمن زيادة مجدولة على مدى فترة الإيجار، فيتم تسجيل الإيرادات على أساس القسط الثابت ما لم يكن هناك أساس بديل يمثل بشكل أفضل الاستخدام الفعلي للأصل المؤجر.

يجب على المؤجِّر إظهار الأصل المؤجَّر في بيان المركز المالي تحت عنوان "الاستثمار في الأصول المؤجرة." وينبغي أن يظهر هذا الحساب مع، أو بجانب الأصول الثابتة، ويهتلك بنفس الطريقة مثل باقي الأصول الثابتة الأخرى.

يتم التعامل مع أي حوافز مقدمة من المؤجِّر إلى المستأجر على أنها تخفيضات استئجار ومعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

2. **عقود إيجار المبيعات**

[1] FASB ASC 840-10-25-43, Op. Cit, p 61

في محاسبة عقود الإيجار من نوع المبيعات، فمن الضروري للمؤجر تحديد مبالغ: الاستثمار الإجمالي، القيمة العادلة للأصل المؤجر والتكلفة. من هذه المبالغ يمكن إجراء ما تبقى من العمليات الحسابية اللازمة لتسجيل وحساب صفقة الإيجار. الهدف الأول هو تحديد المبالغ اللازمة لإتمام القيد التالي:

دفعات الإيجار المستحقة		XX	
تكلفة البضاعة المباعة		XX	
	المبيعات		XX
	مخزون البضاعة		XX
	الفائدة غير المكتسبة		XX

- إجمالي الاستثمار (دفعات الإيجار المستحقة) = مجموع دفعات الإيجار الدنيا (باستثناء التكاليف التنفيذية) + القيمة المتبقية غير المضمونة.
- إيرادات الفائدة غير المكتسبة = الاستثمار الإجمالي- القيمة الحالية لمكوناته (دفعات الإيجار الدنيا والقيمة المتبقية غير المضمونة).
- تحسب القيمة الحالية باستخدام مدة الإيجار وسعر الفائدة الضمني. يتم إطفاء إيرادات الفائدة غير المكتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، وهذا يؤدي إلى معدل عائد دوري ثابت على صافي الاستثمار (صافي الاستثمار = الاستثمار الإجمالي - الدخل غير المكتسب).
- يجدر التنويه إلى أنه في حال كون الأصل المؤجر عقارا، فيجب على المؤجر اعتماد معالجة محاسبية مختلفة، تشبه تلك التي يعتمدها بائع نفس الأصل. وهي مفصلة في المعيار SFAS 66.[1]

3. عقود الإيجار التمويلي المباشر

المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي المباشر تشبه كثيرا تلك المطبقة على عقود الإيجار من نوع المبيعات. ومع ذلك، يختلف علاج هذه العناصر إلى حد كبير. من أجل القيام بذلك، يجب الحصول على تحديد مبالغ: الاستثمار الإجمالي، التكلفة والقيمة المتبقية.

[1] FASB ASC 360-20, *Property, Plant, and Equipment, topic: real estate sales*, updated in Dec 2011.

كما ذكرنا سابقا، هذا النوع يتضمن عموما وجود شركة تأجير تمويلي أو مؤسسة مالية أخرى، ولا ينتج عنه غير إيرادات الفائدة المحصلة من المؤجِّر؛ وذلك لأن FMV (سعر البيع) تساوي التكلفة. بالتالي، لا يتم إثبات أي ربح على صفقة الإيجار الحالية.*

يمكن لـ (م.غ.هـ.ر) اكتساب أصول ثم تقوم بدورها بتأجيرها لغيرها من المؤسسات المماثلة. هذا النوع من المعاملات يمكن معالجته طبقا لمعايير محاسبة عقود الإيجار التمويلي المباشر.

تماما مثل عقد الإيجار من نوع المبيعات، الهدف الأول هو تحديد المبالغ اللازمة لإتمام القيد التالي:

دفعات الإيجار القابلة للتحصيل		XX		
	الأصل		XX	
	الفائدة غير المكتسبة		XX	

القيد التالي الخاص كما يجب تسجيل بالتكاليف الأولية المباشرة:

التكاليف الأولية المباشرة	XX		
النقدية		XX	

- صافي الاستثمار= الاستثمار الإجمالي- (الدخل غير المكتسب + التكاليف المباشرة الأولية غير المستهلكة).
- يجب إطفاء الفائدة غير المكتسبة والتكاليف المباشرة الأولية على الدخل على مدى فترة الإيجار، حيث يتم تحصيل معدل دوري ثابت على صافي الاستثمار. وهكذا، فإن تأثير التكاليف المباشرة الأولية هو تقليل سعر الفائدة الضمني للمؤجر على مدى عقد الإيجار. المثال التالي يوضح المبادئ السابقة:[1]

مثال عن محاسبة التمويل التأجيري المباشر

يحتاج مركز أبحاث الرعاية الصحية، وهو (م.غ.هـ.ر) إلى مجموعة جديدة من المعدات لتوسيع أنشطة البحث والتطوير؛ ولكن، ليس للمؤسسة ما يكفي من الأموال لشراء هذه الأصول في هذا الوقت. لهذا السبب، قامت المؤسسة

* وهذا يختلف عن عقد الإيجار من نوع المبيعات الذي يتضمن كلا من الأرباح على الصفقة، وإيرادات الفائدة على مدى فترة الإيجار.

[1] Warren Ruppel, Op. Cit, P189 & Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, Op. Cit, P457 & Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p1330

بتوظيف وكالة التأجير ABC لشراء الأصول. في المقابل، ستقوم المؤسسة باستئجار الأصل من ABC. تنطبق المعلومات التالية على شروط عقد الإيجار:

- في 01-01-2013، بدأ عقد الإيجار للمعدات لمدة 3 سنوات، مع العمر الإنتاجي المتوقع: 5 سنوات، تكلفة الأصل 131,858$ وهي نفسها FMV ؛
- تستحق الدفعات السنوية الثلاث في نهاية كل سنة، ويعود الأصل إلى المؤجِّر مع إنهاء العقد؛
- القيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة في نهاية مدة الإيجار: 10,000$؛
- تحسب الدفعات السنوية على أساس عائد لصالح المؤجر بنسبة 10٪ (المعدل الضمني)؛
- القيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا والقيمة المتبقية غير المضمونة هي: 131,858$، أي FMV للأصل، بمعدل الخصم المنصوص عليه.
- تتحمل التكاليف المباشرة الأولية: 7,500$ من قبل ABC في صفقة الإيجار.

تحسب الدفعات السنوية للمؤجر كالتالي:

القيمة الحالية للقيمة المتبقية [10,000 × 0.7513 *]	7,513
القيمة الحالية لدفعات الإيجار= سعر البيع– القيمة الحالية للقيمة المتبقية [131,858- 7.513]	345,124
الدفعات السنوية = القيمة الحالية لدفعات الإيجار÷ PV3, 10% (2.4869) ÷ 345,124	50,000

* القيمة الحالية للمبلغ المستحق في ثلاث فترات بمعدل 10٪

- كما هو الحال مع أي صفقة إيجار، تتمثل الخطوة الأولى في التصنيف المناسب لنوع العقد. في هذه الحالة، فإن القيمة الحالية لدفعات الإيجار (124,345$) تتجاوز 90٪ من FMV (131,858). بعد ذلك، يتم تحديد الفائدة غير المكتسبة وصافي الاستثمار كالتالي:

إجمالي الإستثمار في الإيجار [(50,000 × 3) + 10,000]	160,000
تكلفة الأصل المؤجر	131,858
الفائدة غير المكتسبة	28,142

- كما يجب أن تضاف التكاليف الأولية المباشرة غير المستهلكة إلى الاستثمار الإجمالي، وخصم إيرادات الفوائد غير المكتسبة للوصول إلى صافي الاستثمار. يتم تحديد صافي الاستثمار لهذا المثال على النحو التالي:

إجمالي الإستثمار في الإيجار	160,000
+ التكاليف الأولية المباشرة غير المستهلكة	131,858
	167,500
– الفائدة غير المكتسبة	28,142
صافي الاستثمار	139,358

- ارتفع صافي الاستثمار بمبلغ التكاليف المباشرة الأولية، ولذلك، يجب إعادة حساب المعدل الضمني الذي لم يعد 10٪. نعلم أن مبلغ دفعات الإيجار هو:50,000$ سنويا، وأن القيمة المتبقية هي 10,000$ في نهاية مدة الإيجار. في مقابل هذه المدفوعات (التدفقات الواردة)، تعطي المؤسسة المعدات (التدفقات الصادرة)، وتتكبد التكاليف المباشرة الأولية مع صافي الاستثمار. الطريقة الوحيدة للحصول على المعدل الضمني الجديد هي من خلال التجربة والخطأ كالتالي:

$$139.358 = \frac{50000}{(1+i)}1 + \frac{50000}{(1+i)}2 + \frac{50000}{(1+i)} + 3\ \frac{10000}{(1+i)}\ 3$$ ، i هو المعدل الضمني $i = 7.008\ \%$

الجدول رقم 3-3: جدول الاهتلاك للإيجار التمويلي المباشر

	a	*b*	*c*	*d*	*e*	*f*
				(b-c)	*(a-b)+d*	*(f)(n+1) = (f) n – (e)*
0						139.358
1	50.000	13.186	9.766	3.420	40.234	99.124
2	50.000	9.504	6.947	2.557	43.053	56.071
3	50.000	5.455	3.929	1.526	46.071	10.000
	150.000	28.145	20.642	7.503	129.358	

(b.1) $131,858 × 10% = $13,186;
(b.2) [$131,858 – ($50,000 - 13,186)] × 10% = $9,504; (b.3) [$ 95,044 – ($50,000 - 9,504)] × 10% = $5,455

a	دفعات الإيجار	*(b-c)*	الانخفاض في التكاليف المباشرة الأولية
b	الانخفاض في الفائدة غير المكتسبة	*(a-b)+d*	الانخفاض في القيمة الحالية الصافية للاستثمار
c	القيمة الحالية مقابل المعدل الضمني	*(f)(n+1) = (f) n – (e)*	القيمة الحالية الصافية للاستثمار

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, Op. Cit, P458 & Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p1321

- يجب أن نتذكر أن صافي الاستثمار في نهاية مدة الإيجار يساوي القيمة المتبقية المقدرة.

القيد المسجل من وكالة ABC في بداية عقد الإيجار هو على النحو التالي:

دفعات الإيجار القابلة للتحصيل * [(50000 × 3) + 10000]		160,000	
	الأصل المكتسب من الإيجار		131,858

	دخل الإيجار غير المكتسب		28,142

- عندما يحدث دفع التكاليف الأولية المباشرة (أو الالتزام بالدفع) ، يجب تسجيل القيد التالي:

التكاليف الأولية المباشرة		7500	
النقدية			7500

- باستخدام الجدول أعلاه (جدول الإهتلاك)، تسجل القيود التالية خلال كل سنة من السنوات المشار إليها:

		السنة 1	السنة 2	السنة 3
النقدية		50,000	50,000	50,000
	دفعات الإيجار ق.ت *	50,000	50,000	50,000
دخل الإيجار غ. م		13,186	9,504	5,455
	التكاليف الأولية م	3,420	2,557	1,526
	إيرادات الفائدة	9,766	6,947	3,929

- أخيرا، عندما يرجع الأصل إلى المؤجر، يجب تسجيل القيد التالي:

الأصل المستخدم		10,000	
	دفعات الإيجار ق.ت *		10,000

* وهي أيضا إجمالي الإستثمار في الإيجار

4. عقود إيجار الإقتراض *Leveraged leases*

يفي عقد الإيجار على أساس الإقتراض بجميع المعايير المحددة لعقد التأجير التمويلي المباشر، ولكن يختلف عنه في كونه ينطوي على ثلاثة أطراف على الأقل: المستأجر، الدائن والمؤجر. سوف لن نفصل في هذا النوع من عقود الإيجار لأنه لا يستخدم عادة من طرف (م.غ.هـ.ر).

ثالثا: حالات خاصة

نتطرق فيما يلي إلى بعض الحالات الخاصة التي يمكن مواجهتها من قبل (م.غ.هـ.ر) في المحاسبة عن عقود الإيجار.

1. عقود الإيجار في المجمعات التجارية

المجمعات في حد ذاتها ليس لها أي تأثير على تصنيف عقد الإيجار. ومع ذلك، إذا تم تعديل عقد الإيجار، في إطار المؤسسة المجمعة لتغيير التصنيف الأصلي له، ينبغي اعتبار ذلك اتفاقا جديدا وإعادة تصنيفه وفقا للأحكام المراجعة. يجب على المؤسسة المستحوذة تطبيق الإجراءات التالية لمحاسبة الإيجار بالإقتراض في المجمعات المتبعة لطريقة الشراء*:[1]

- يجب أن تبقي على تصنيف الإيجار بالإقتراض؛
- يجب أن يعطى صافي الاستثمار قيمة سوقية عادلة (القيمة الحالية، بعد خصم الضرائب) على أساس التدفقات النقدية المستقبلية المتبقية؛
- يتم تقسيم صافي الاستثمار إلى ثلاثة عناصر: صافي الإيجارات المستحقة، القيمة المتبقية المقدرة، والدخل غير المكتسب؛
- بعد ذلك، ينبغي أن يسجل عقد إيجار الإقتراض كما سبق بيانه.

2. المحاسبة عن التغيرات في عقود الإيجار الناجمة عن استرجاع الديون المعفاة من الضرائب

خلال فترة الإيجار، إذا حدث تغيير في عقد الإيجار ناجم عن استرداد الديون المعفاة من الضرائب من قبل المؤجر، و: (1) يتلقى المستأجر المزايا الاقتصادية للاسترداد، و (2) يمكن تصنيف الاتفاق الذي تمت مراجعته كعقد إيجار رأسمالي من قبل المستأجر، وكتمويل تأجيري مباشر من قبل المؤجر. وينبغي محاسبة التغيير كالتالي:[2]

أ. إذا تم اعتبار التغيير بمثابة إطفاء للديون:

- يجب على **المستأجر** تعديل التزام الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية الدنيا، التي يتم حسابها باستخدام معدل الفائدة المطبق على الاتفاق المعدل؛
- يجب على **المؤجر** تعديل رصيد الإيجارات المستحقة والقيمة المتبقية المقدرة. كما ينبغي الاعتراف بالربح أو الخسارة في الوقت الراهن.

ب. إذا لم يتم تم اعتبار التغيير بمثابة إطفاء للديون:

- يجب أن يتحقق **المستأجر** من أي تكاليف متعلقة بالديون، والتي يلتزم بردها إلى المؤجر. يجب أن يتم إطفاء هذه التكاليف من خلال طريقة الفائدة خلال الفترة من تاريخ استرجاعها إلى تاريخ سداد الدين؛
- ينبغي أن يعترف **المؤجر** بأي تعويضات محصلة من المستأجر لتغطية التكاليف المدفوعة لاسترداد الديون كإيرادات.

* سبقت مناقشة طريقتي تكلفة الشراء وتجميع الفوائد بالتفصيل في مبحث عمليات الاندماج والاستحواذ من هذا الفصل.

[1] Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p1334

[2] FASB ASC 840-30-30-12

3. معاملات البيع وإعادة الاستئجار Sale-Leaseback Transactions

يتم هذا النوع من الصفقات عندما يقوم صاحب الأصل (البائع-المستأجر) ببيعه، ثم على الفور يستأجره من المالك الجديد (المشتري-المؤجر). قد تحدث هذه المعاملات عندما يشهد البائع المستأجر تدفقات نقدية، مشاكل تمويل أو بسبب مزايا ضريبية مفيدة. مع ذلك، فمن المهم أن نلاحظ أنه ليس هناك نقل مادي للأصل. أولا، هناك بيع للأصل، وثانيا، هناك عقد إيجار لنفس الأصل، البائع الأصلي هو المستأجر والمشتري الأصلي هو المؤجر. ويتضح ذلك من الشكل التالي: [1]

الشكل رقم 3-2: مفهوم معاملات البيع و إعادة الاستئجار

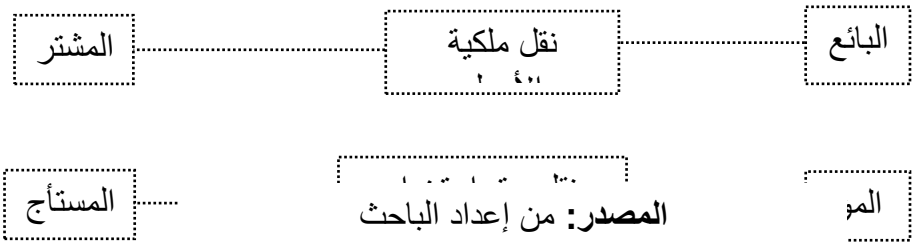

المصدر: من إعداد الباحث

- عادة ما تتم هيكلة معاملة البيع وإعادة الاستئجار حيث يكون سعر بيع الأصل أكبر من أو يساوي القيمة السوقية الحالية. ونتيجة سعر البيع الأعلى هي دفعات إيجار أعلى على مدى فترة الإيجار. هذه المعاملة مطلوبة عادة بسبب المزايا الضريبية المرتبطة بها.
- يستفيد البائع-المستأجر من ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الربح الناتج عن بيع الأصل وخصم دفعات الإيجار. ويستفيد المشتري المؤجر من كل من ارتفاع دفعات الإيجار وأساس الإهتلاك.
- في الظروف المشار إليها أعلاه، عندما يكون الأصل المؤجر أرضا فقط، ينبغي أن يكون الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، بغض النظر عما إذا تم تصنيف عقد الإيجار كرأسمالي أو تشغيلي.
- لا ينبغي إدراج تكاليف تنفيذية في حساب الأرباح التي يتم تأجيلها في صفقة بيع إعادة الاستئجار.
- يجب أن يعالج المؤجر- المشتري الصفقة بمثابة شراء، ويعتبرها تأجيرا تمويلا مباشرا إذا كان الاتفاق يلبي معايير إما عقد التمويل التأجيري المباشر أو المبيعات. إذا حدث خلاف ذلك، ينبغي معالجة الاتفاق بمثابة شراء وإيجار تشغيلي.

يلخص الرسم البياني أدناه المعالجة المحاسبية لمعاملات البيع و إعادة الاستئجار:

الشكل رقم 3-3: المعالجة المحاسبية لمعاملات البيع وإعادة الاستئجار

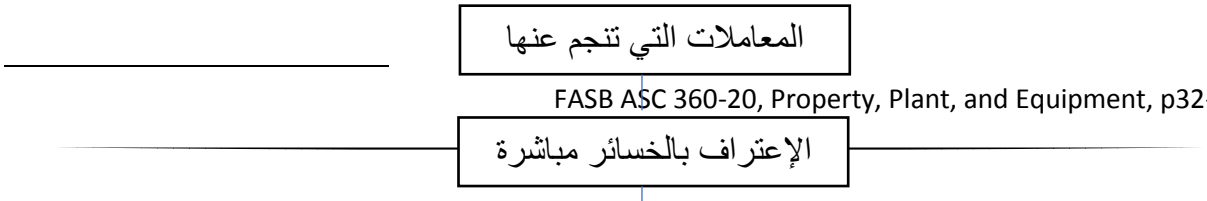

[1] FASB ASC 360-20, Property, Plant, and Equipment, p32-34

المعاملات التي تنجم عنها
أ ١

تأجيل الربح والاهتلاك على مدى عمر الأصل أو مدة الإيجار

أ. مثال عن تأجير عقارات (أراضي ومباني) تتضمن نقل لحق الملكية

- بدأت (م.غ.هـ.ر) "أبواب الخير" في عقد إيجار غير قابل للإلغاء لمدة 10 سنوات لقطعة أرض ومبنى. العمر المقدر للمبنى: 12 سنة، و FMV = $310,000 ؛ الأرض: FMV = $75,000
- القسط السنوي المستحق للمؤجر في بداية كل سنة هو: $50,000؛
- معدل الاقتراض المتراكم هو: 10٪ (المعدل الضمني للمؤجر غير معروف)؛
- تنتقل ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجر بعد نهاية مدة الإيجار.

القيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا هي: 337,951 $ = (50,000× 6.75902 *). يتم حساب الجزء من القيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا الذي ينبغي أن تتم رسملته لكل من عنصري الإيجار على النحو التالي:[1]

FMV للأرض	75,000
FMV للمبنى	310,000
FMV الإجمالية	385,000

[1] Warren Ruppel, Op. Cit, P192 & Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, Op. Cit, P470 & Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p1336

الجزء من ق.ح المخصص للأرض $337,951 \times \frac{75,000}{385,000}$	65,835
الجزء من ق.ح المخصص للمبنى $337,951 \times \frac{310,000}{385,000}$	272,116
ق.ح الإجمالية المرسملة	337,951

* القيمة الحالية للمبلغ السنوي المستحق في لمدة عشر سنوات بـــمعدل 10٪

و يجب تسجيل الإيجار مبدئيا كالتالي:

	الأرض		65,835		
	المؤجرة				
	المبنى		272,116		
	المؤجر				
في وقت لاحق،	التزام الإيجار	33,7951			سيتم تخفيض الالتزام وفقا

لطريقة معدل الفائدة الفعلي. وسيتم إهتلاك المبنى المؤجر على مدار العمر الإنتاجي المقدر له.

ب. مثال عن تأجير عقارات (أراضي ومباني) دون نقل لحق الملكية أو خيار حق شراء صفقة BPO

نبقي على نفس الوقائع كما في المثال السابق، إلا أن حق الملكية لا ينقل في نهاية عقد الإيجار. لا يزال الإيجار رأسماليا لأن مدة العقد أكثر من 75٪ من العمر الاقتصادي. بما أن FMV للأرض أقل من 25٪ من مجموع العقارات المؤجرة : (385,000/75,000 = 19٪)، تعتبر الأرض عنصرا غير مادي، لذلك سيتم احتساب الإيجار على أنه عقد إيجار واحد. لذلك، يتم تسجيل عقد الإيجار على النحو التالي:[1]

الأصل المؤجر	337,951		
التزام الإيجار		337,951	

نبقي على نفس الوقائع كما في المثال السابق إلا أن FMV للأرض = 110,000 $ وFMV للمبنى = 275,000 مرة أخرى لا ينقل حق الملكية. بما أن FMV للأرض<25٪ من FMV الإجمالية (385,000/110,000 = 28٪)، تعتبر الأرض عنصرا ماديا، بالتالي، سيقسم عقد الإيجار إلى عنصرين.

- يتم احتساب دفعات الإيجار السنوية الدنيا بالنسبة للأرض على النحو التالي:

$$\text{FMV للأرض/معامل PV} = \frac{110,000}{*6.75902} = 16,275$$

* القيمة الحالية للمبلغ السنوي المستحق لمدة عشر سنوات بـــمعدل 10٪

- ويخصص الجزء المتبقي من الدفعات السنوية الخاص للمبنى كالتالي:

الدفعة السنوية	50,000

[1] Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p1350

-الجزء المخصص للأرض	16,275
المبلغ السنوي المخصص للمبنى	33,725

- وتحسب القيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا الخاصة بالمبنى كالتالي:

دفعات الإيجار الدنيا الخاصة بالمبنى	33,725
معامل PV	6.75902
PV لدفعات الإيجار الدنيا للمبنى	227,948

ويتم تسجيل الجزء الذي تمت رسملته من الإيجار على النحو التالي:

المبنى المؤجر		227,948	
	التزام الإيجار		227,948

لن يتم حساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا الخاصة بالأرض لأنه سيتم التعامل مع عقد الإيجار الخاص بها كعقد إيجار تشغيلي. لهذا السبب، كل سنة يتم تسجيل مبلغ: 16,275$ من دفعة الإيجار:50,000$ كمصاريف إيجار الأرض. سيتم تطبيق ما تبقى من الدفعة السنوية (33,725 $) مقابل التزام الإيجار باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

رابعا: متطلبات الإفصاح

1. متطلبات الإفصاح الخاصة بالمستأجر

يجب على (م.غ.هـ.ر) الإلتزام بمتطلبات الإفصاح الخاصة بعمليات الإيجار حسب نوع عقد الإيجار كما يلي:[1]

أ. **عقد الإيجار الرأسمالي:** يجب الإفصاح عن العناصر التالية:

- المبلغ الإجمالي للأصول المسجلة تحت الإيجار الرأسمالي اعتبارا من تاريخ كل بيان مركز مالي، مصنفة حسب الفئة، وفقا لطبيعتها أو وظيفتها؛
- دفعات الإيجار المستقبلية الدنيا اعتبارا من تاريخ صدور البيان الأخير للمركز المالي؛
- مجموع الإيجارات الطارئة المتحملة فعلا لكل دورة في بيان الدخل؛
- يجب تحديد الاهتلاك المتراكم بشكل منفصل في بيان المركز المالي للمستأجر، أو في الإيضاحات حول القوائم المالية. وبالمثل، فإنه ينبغي تحديد الالتزامات ذات الصلة بشكل منفصل في نفس البيان.

ب. بالنسبة لعقود الإيجار التشغيلية ذات شروط عقد الإيجار الأولية أو تلك غير قابلة للإلغاء:

[1] FASB ASC 840, Op. Cit, p 122

– دفعات الإيجار المستقبلية الدنيا اعتبارا من تاريخ صدور البيان الأخير للمركز المالي؛

– مجموعه الايجارات الدنيا التي سترد في المستقبل في ظل عقود الإيجار الفرعية غير القابلة للإلغاء، اعتبارا من تاريخ أحدث بيان مركز مالي.

ت. بالنسبة لجميع عقود الإيجار التشغيلية:

مصاريف الإيجار لكل دورة المبينة في بيان النشاطات، مع مبالغ منفصلة للايجارات الدنيا، الإيجارات الطارئة والفرعية. فيما يخص هذه الأخيرة، ليس من الضروري إدراج تأجير دفعات الإيجار بموجب عقود إيجار التي مدتها شهر أو أقل والتي لم تجدد.

نموذج إفصاح عن الإيجارات الرأسمالية والتشغيلية لدى المستأجر

يستأجر مركز العناية الصحية، وهو (م.غ.هـ.ر)، عددا معتبرا من العقارات والمعدات. يتم تسجيل الأصول المؤجرة ذات صفات الملكية كعقود إيجار رأسمالية. وتسجل الالتزامات ذات الصلة، المساوية للقيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا المستحقة خلال المدة المتبقية من عقود الإيجار، في المجموعة العامة للديون طويلة الأجل. ويتم تسجيل الأصول المؤجرة، التي لا تتمتع بصفات الملكية، كعقود إيجار تشغيلية. بلغ إجمالي المصاريف على هذه الإيجارات للسنة المالية المنتهية في 30 جوان 2010 مبلغ XXX, XXX . اعتبارا من 30 جوان 2010 ، كانت دفعات الإيجار المستقبلية الدنيا الخاصة بالعقود الرأسمالية والتشغيلية مع المدة المتبقية المتجاوزة لسنة واحدة على النحو التالي:

الجدول رقم 3-4: نموذج إفصاح عن الإيجارات الرأسمالية والتشغيلية لدى المستأجر

	رأسمالي	تشغيلي	المجموع
الدورة المالية المنتهية في 30 جوان 2010	XXX	XX	X, XXX
2011	XXX	XX	X, XXX
2012	XXX	XX	X, XXX
2013	XXX	XX	X, XXX
2014	XXX	XX	X, XXX
2015	XXX	XX	X, XXX
بعد ذلك	XXX	XX	X, XXX
دفعات الإيجار المستقبلية الدنيا	XXX	XX	X, XXX
– الفوائد			XXX
PV دفعات الإيجار المستقبلية الدنيا			XXX

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2011), Not-for-Profit GAAP : Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations, Op. Cit, P474

2. متطلبات الإفصاح الخاصة بالمؤجر

إذا كانت (م.غ.هـ.ر) الطرف المؤجر في عقد الإيجار، ينبغي عليها الإفصاح عن المعلومات التالية في البيانات المالية أو الإيضاحات المتممة لها:

أ. عقد الإيجار التمويلي المباشر: يجب الإفصاح عن العناصر التالية:

- مكونات صافي الاستثمار في عقود الإيجار اعتبارا من تاريخ عرض كل ميزانية بما فيها: دفعات الإيجار المستقبلية الدنيا المستحقة، القيم المتبقية غير المضمونة المستحقة لصالح المؤجر، التكاليف المباشرة الأولية والدخل غير المكتسب؛
- مجموع الايجارات الطارئة المدرجة في الإيرادات لكل دورة.

ب. عقد الإيجار التشغيلي:

- مقدار التكلفة والقيمة الدفترية، إذا اختلفتا، للأصول المؤجرة مصنفة حسب الفئة، وفقا لطبيعتها أو وظيفتها ومبلغ الاهتلاك المتراكم (إن وجد) اعتبارا من تاريخ كل بيان مركز مالي؛
- دفعات الإيجار الدنيا لعقود الإيجار غير القابلة للإلغاء اعتبارا من تاريخ أحدث بيان مركز مالي؛
- مجموع الايجارات الطارئة المدرجة في الإيرادات لكل دورة.

نموذج إفصاح عن الإيجارات الرأسمالية والتشغيلية لدى المؤجر

تستأجر "جامعة التقدم"، وهي (م.غ.هـ.ر)، بعض الممتلكات المملوكة لجامعة أخرى لاستخدامها كمرافق تدريب الطلاب. وتصنف هذه العقود كعقود إيجار التمويل المباشر، وتنتهي في فترات مختلفة على مدى السنوات العشرين المقبلة. وفيما يلي مكونات صافي الاستثمار للجامعة في عقود الإيجار التمويلية المباشرة اعتبارا من 30 جوان 2010 ، (عند تقديم بيان المركز المالي لسنة سابقة، تعرض المعلومات لكل من السنتين الحالية والسابقة).[1]

مجموع دفعات الإيجار المستقبلية الدنيا المستحقة	XXX,XXX
– التكاليف التنفيذية	X, XXX
دفعات الإيجار المستقبلية الدنيا القابلة للتحصيل	XXX,XXX

[1] Warren Ruppel, Op. Cit, P195 & Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, Op. Cit, P477 & Donald E. Kieso et al (2012), Op. Cit, p1355

– بدل دفعات الإيجار غير القابلة للتحصيل	X, XXX
صافي دفعات الإيجار المستقبلية الدنيا القابلة للتحصيل	XXX,XXX
القيمة المتبقية المقدرة للأصول المؤجرة	X, XXX
	XXX,XXX
– الدخل غير المكتسب	X X, XXX
صافي الاستثمار لعقود الإيجار التمويلية المباشرة	X X, XXX

دفعات الإيجار المستقبلية الدنيا لا تشمل الإيجارات الطارئة الممكن تحصيلها طبقا لعقد الإيجار، إلا إذا حدثت ظروف تشغيل معينة. الإيجارات الطارئة للسنة المالية المنتهية في 30 جوان 2010 بمبلغ X, XXX. وتسجل دفعات الإيجار الدنيا كالتالي:

السنة المالية	المبالغ
2012	X,XXX
2013	X,XXX
2014	X,XXX
2015	X, XXX
2016	X,XXX
بعد ذلك	X,XXX
مجموع دفعات الإيجار الدنيا	X, XXX

تؤجر الجامعة أيضا بعض المباني لجامعة أخرى لاستخدامها في نهاية الأسبوع. إجمالي الإيرادات الإيجارية على هذه العقود التشغيلية للسنة المالية المنتهية في 30 جوان 2010 بمبلغ X, XXX. قد تتلقى الجامعة ايجارات طارئة على هذه العقود. الإيجارات الطارئة المحتملة في السنة المالية المنتهية في 30 جوان 2010 بمبلغ X, XXX . في 30 جوان 2010، دفعات الإيجار الدنيا لكل من الخمس السنوات اللاحقة هي كما يلي:

السنة المالية	المبالغ
2012	X,XXX
2013	X,XXX

2014	X,XXX
2015	X, XXX
2016	X,XXX
بعد ذلك	X,XXX
مجموع دفعات الإيجار المستقبلية	X, XXX

خلاصة الفصل الثالث

استعرضنا في هذا الفصل المواضيع المحاسبية للمؤسسات التجارية الربحية، والتي تنبطق على الـ(م.غ.هـ.ر)، والمتمثلة في الأصول والخصوم المتداولة والمخزونات، الأصول المعمرة ، الاهتلاك، وانخفاض القيمة، الأصول المعنوية، عمليات الاندماج والاستحواذ، الخصوم طويلة الأجل، والمحاسبة عن عقود الإيجار.

مع بعض الاستثناءات المتعلقة بالقيود المفروضة من الجهات المانحة على استخدام السيولة، تصنف (م.غ.هـ.ر) الأصول والخصوم مثلما تصنفها المؤسسات التجارية الربحية، ويعتمد التمييز بين الأصول والخصوم المتداولة وغير المتداولة عموما على غاية وقدرة المؤسسة على تصفية هذه العناصر ضمن المفهوم التقليدي لسنة واحدة. أما محاسبة المخزون في (م.غ.هـ.ر) فليست متشعبة كثيرا كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التجارية، ووفقا لـ (م.م.م.م)، فإن الأساس الأولي لمحاسبة المخزونات هو التكلفة.

قد تتخذ المجمعات عددا من الأشكال القانونية، ولكن مهما كان شكلها سيتم اعتبارها إما عمليات شراء (يشار إليها باسم "الاستحواذ") أو تجميع مصالح (يشار إليها باسم "الاندماج"). تقوم (م.غ.هـ.ر) بتحديد أولا ما إذا كانت عملية التجميع عبارة عن عملية اندماج أو استحواذ. بالنسة للاندماج، تستخدم طريقة الترحيل، وهي تشبه أسلوب تجميع المصالح. أما عمليات الاستحواذ، فيتم فيها استخدام طريقة الشراء في القطاع الربحي.

تعتبر عقود الإيجارات من بين أكثر المعاملات استخداما في (م.غ.هـ.ر)، حيث تدخل هذه الأخيرة في عقود الإيجارات بنفس طريقة المؤسسات التجارية. عقود الإيجار من نوع المبيعات وعقود الإيجار التمويلي المباشر هي أقل شيوعا في (م.غ.هـ.ر).

الفصل الرابع: دراسة حالة مؤسستي بيل وميلندا غايتس الخيرية ووقف جامعة هارفارد

بعد المعالجة النظرية للبيانات والقوائم المالية لمؤسسات القطاع الثالث، يأتي هذا الفصل ليبين مختلف آليات المعالجة المحاسبية للقطاع الثالث بالتطبيق على مؤسستين أمريكيتين هما مؤسسة بيل وميلندا غايتس الخيرية ووقف جامعة هارفارد. حيث تم اختيار القطاع الثالث الأمريكي بسبب تنوعه ومساهمته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، واعتماده على نظام محاسبي دقيق وشامل لكل الجوانب المالية لهذا القطاع. حيث سنناقش الطرق المحاسبية المنتهجة من قبل المؤسستين محل الدراسة، ثم نقيم مدى التزامها بالمعايير المحاسبية المقبولة عموما؛ وذلك وفقا للمباحث التالية:

الفصل الرابع: دراسة حالة مؤسستي بيل وميلندا غايتس

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالقطاع الثالث في أمريكا

المبحث الثاني: دراسة حالة مؤسسة بيل وميلندا غايتس الخيرية

المبحث الثالث: دراسة حالة وقف جامعة هارفارد

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالقطاع الثالث في أمريكا

دون شك، فقد توسع دور المجتمع المدني في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم على مدى العقود العديدة الماضية. سواء في بيئات أكثر انفتاحا أو أكثر استبدادا، يؤدي القطاع الثالث دورا هاما في توفير الخدمات الاجتماعية، المساهمة في وضع السياسات، الدفاع عن حقوق الفقراء والمظلومين، والمساهمة في تطوير سبل المعيشة والحد من الفقر عندما لا يمكن للدولة أو السوق فعل ذلك، مما يجعل المساعدات الدولية أكثر فعالية، وتزايد رأس المال الاجتماعي، والمساهمة في المشاريع الاجتماعية.

باختصار، اتجه القطاع التطوعي لتوفير رأس المال الاجتماعي للمجتمع. فهو حر بما فيه الكفاية من القيود التي تقيد القطاع الربحي (الحاجة المستمرة لإظهار الربح)، والقطاع العام (الحاجة للحفاظ على السيطرة)؛ لذلك فإن مؤسسات هذا القطاع لها أن تتصرف دون الالتزام بمبدأ أو فكرة معينة تقيد نشاطها.[1]

المطلب الأول: الخلفية السياسية والاقتصادية لنشأة القطاع الثالث

المطلب الثاني: هيكل القطاع الثالث في أمريكا

المطلب الأول: الخلفية السياسية والاقتصادية لنشأة القطاع الثالث

أولا: تاريخ وظروف نشأة القطاع الثالث

تم دفع (م.غ.هـ.ر) إلى الوعي العام في الولايات المتحدة خلال حملة إدارة الرئيس "ريغن" حول تخفيضات الميزانية التي تم إعدادها لتفكيك دولة الرفاه في بداية الثمانينات. وأصبح اسم الحكومة مرادفا لبرامج الإسراف الاجتماعية غير الفعالة للبيروقراطيين. وتم الترويج للجمعيات الخيرية باعتبارها المنقذ غير الحكومي للفقراء، الأطفال، المسنين، والمعوقين. واعتبرت (م.غ.هـ.ر) كبدائل رخيصة للبرامج الحكومية.

[1] David Horton Smith (2001), The impact of the voluntary sector on society, from : The nature of the nonprofit sector, edited by J. Steven Ott, Westview Press, p80

تم تعيين "فرقة العمل في القطاع الخاص": The Task force on Private Sector من قبل الرئيس "ريغن" لتطوير وتعزيز قيادة القطاع الخاص لتلبية الاحتياجات العامة الماسة. ومع ذلك، تجنب هذا التنظيم دور وقدرة (م.غ.هـ.ر) وتأثير التخفيضات في الميزانية على قدرتها على خدمة الجمهور.[1]

وفقا لذلك، دُفعت سياسات الحكومة دون قصد نحو نطاق وحجم عمليات القطاع غير الهادف للربح. في بداية الثمانينات، لم يكن معروفا أن المنح والعقود الحكومية وفرت نسبة كبيرة من إيرادات (م.غ.هـ.ر)، رغم أنه تم إجراء بحوث رائدة في منتصف السبعينيات من قبل "لجنة فيلر" Filer Commission التي وثقت حجم القطاع غير الهادف للربح في الاقتصاد الأمريكي وكشفت أن الحكومة وفرت ما يزيد عن ثلث مصادر التمويل لهذا القطاع. وفي هذا الإطار، أشار المسح الذي أجري عام 1982 أن نصف المؤسسات الحكومية على الأقل، والتي شملتها الدراسة، تعتمد على المنظمات غير الحكومية لخدمات الرعاية الاجتماعية، رعاية الأطفال والمسنين، والصحة العامة. وتشير هذه البيانات إلى أن الحكومات تفضل (م.غ.هـ.ر) كمؤسسات متعاقدة.[2]

من جهة أخرى، خَلَفَتِ السوقُ الدولةَ باعتبارها النموذج المهيمن على التقدم والتطور في أعقاب صعود السياسة المحافظة، التقشف في الدول الغنية في أوروبا، وانهيار الشيوعية. في أمريكا، تم تخفيض الضرائب الفيدرالية والترويج للاستراتيجيات السوقية لجميع (م.غ.هـ.ر): زيادة رسوم الخدمات، التسويق، الاتصالات، جمع التبرعات والتسويق عبر الهاتف. إلى حد بعيد، نجحت المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على النمو المالي خلال التسعينيات أساسا من خلال التحول إلى رسوم الخدمات وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل، سواء التجارية أو الخيرية منها.[3]

ثانيا: أسباب بروز القطاع غير الهادف للربح في أمريكا

يرجع سبب بروز مؤسسات القطاع غير الهادف للربح في أمريكا إلى سببين رئيسيين:[4]

8- فشل السوق:

يشير الاقتصاديون إلى أن السوق يعمل بشكل مناسب لإنتاج السلع والخدمات التي يتم استهلاكها بشكل فردي، مثل الملابس والمواد الغذائية، ولكنه قد يجد مشاكل بالنسبة للسلع والخدمات التي يتم استهلاكها بشكل جماعي:

[1] Richard W. Lyman (1989), Reagan among the Corinthians, perspective series, center for the study of philanthropy, City University of New York, P20

[2] James M. Ferris (1999), the double-edged sword of social service contracting: public accountability versus nonprofit anatomy, from: the nature of the nonprofit sector, edited by J. Steven Ott, Westview Press, p394.

[3] Elizbath T. Boris (1999), the nonprofit sector in the 1990s, from: Philanthropy and the nonprofit sector in a changing America, edited by: Clotfelter & Ehrlich, Indiana University Press, p4.

[4] Jeffrey L. Brudney, Voluntarism, from: The nature of the nonprofit sector, edited by J. Steven Ott, Westview Press, p59

للأفراد دوافع اقتصادية قوية تجعلهم يفضلون السلع الجماعية أو العامة، لأنه بمجرد توفير هذه السلع، فإنه يمكن مشاركتها مع الآخرين. وبما أن جميع الأفراد يحسبون نفس الحساب، فإن النتيجة ستكون عدم كفاية الإنتاج للسلع الجماعية، مثل سلامة المجتمع، الأمن، والحفاظ على الطبيعة. في (م.غ.هـ.ر)، يمكن لمجموعات من الأفراد ذوي الخصائص أو الاهتمامات الثقافية ، الاجتماعية أو الاقتصادية المشتركة، تجميع مواردهم لإنتاج السلع أو الخدمات في غياب التدخل الحكومي.[1]

9- فشل الدولة:

على الرغم من قدرتها على التغلب على المشكلات المترتبة على فشل السوق، تواجه الحكومات صعوبات في توفير السلع الجماعية. في المقام الأول، تعبئة تأييد الدعم اللازم لعمل الجمهور يمكن أن يكون عملية طويلة وشاقة. باختصار، فإن الأفراد يفضلون المؤسسات غير الحكومية لتقديم الخدمات وتلبية الاحتياجات المحددة، بدلا من المرور عبر الإجراءات البيروقراطية للحكومة.[2]

ثالثا: لمحة عامة عن الأبعاد الأساسية للقطاع الثالث

على صعيد الأمم، تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في هذا المجال. القطاع غير الهادف للربح ليس مهما فقط، بل إن حجم وجوده عظيم جدا في المجتمع الأميركي. ووفقا لأحدث الإحصاءات التي أجريت من قبل صندوق الهبات التطوعية الأمريكية the American Volunteer Endowment Fund، جاء هذا القطاع بما يلي:

- حسب سنة 2015، هناك أزيد من 1,521,052 (م.غ.هـ.ر) في الولايات المتحدة الأمريكية من كل الأنواع (الخاصة، التابعة للشركات التجارية أو الحكومية)[3]؛
- كان لهذه المؤسسات إيرادات تقدر بـ 905.9$ مليار، وهو ما يعادل تقريبا 5.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. أنفق معظم هذه المداخيل على الصحة، التعليم، الثقافة، وبعض المشاريع الاجتماعية والمدنية. في الواقع، لو كان القطاع الخيري الأمريكي بلدا مستقلا، لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان في العالم، بما في ذلك أستراليا وكندا والهند وهولندا وإسبانيا؛[4]

[1] Valentin Ciprian Filip (2013), The third sector and the new paradigm, Review of Economic Studies and Research Virgil Madgearu, 2015, P17

[2] Halm Falk (1999), Op. Cit, P473

[3] http://www.nptrust.org/philanthropic-resources/charitable-giving-statistics, retrieved on 18/04/16

[4] Urban Institute (2015), the nonprofit sector in brief, Public Charities, Giving, and Volunteering, p01

- خلال السنة المالية 2015، تم توزيع 646 مليون دولار كمنح، كما ساهمت الجهات المانحة أيضا بـ 902 مليون دولار؛[1]
- في عام 2012، وفرت (م.غ.هـ.ر) 11.4 مليون وظيفة، وهو ما يمثل 10.3٪ من القوى العاملة في القطاع الخاص في أمريكا. بين عامي 2000 و 2010، نما معدل التوظيف في القطاع غير الهادف للربح بنسبة 18٪، وهو معدل أسرع من الاقتصاد الأمريكي الكلي بشكل عام. تمثل الأجور في (م.غ.هـ.ر) نسبة 9.2٪ من الأجور المدفوعة في الولايات المتحدة، مثلا دفع القطاع غير الهادف للربح 587 $ مليار كأجور وفوائد لموظفيه في عام 2010؛[2]
- 89٪ من العائلات الأمريكية تتطوع بانتظام؛
- من المتوقع أن تحصل وزارة الخزانة الأمريكية من الوصايا والهبات على أكثر من 27 مليار $ خلال الفترة (1998-2052)؛[3]

هذه النتائج تسلم جدلا أن هذا القطاع يستحق على الأقل القليل من الاهتمام من الاقتصاديين والخبراء في المجال. يوضح الشكل التالي تطور المساهمات المتراكمة التي وردت خلال الفترة: 1998-2015:

الشكل رقم 4-1: مبالغ المنح والعطايا خلال الفترة

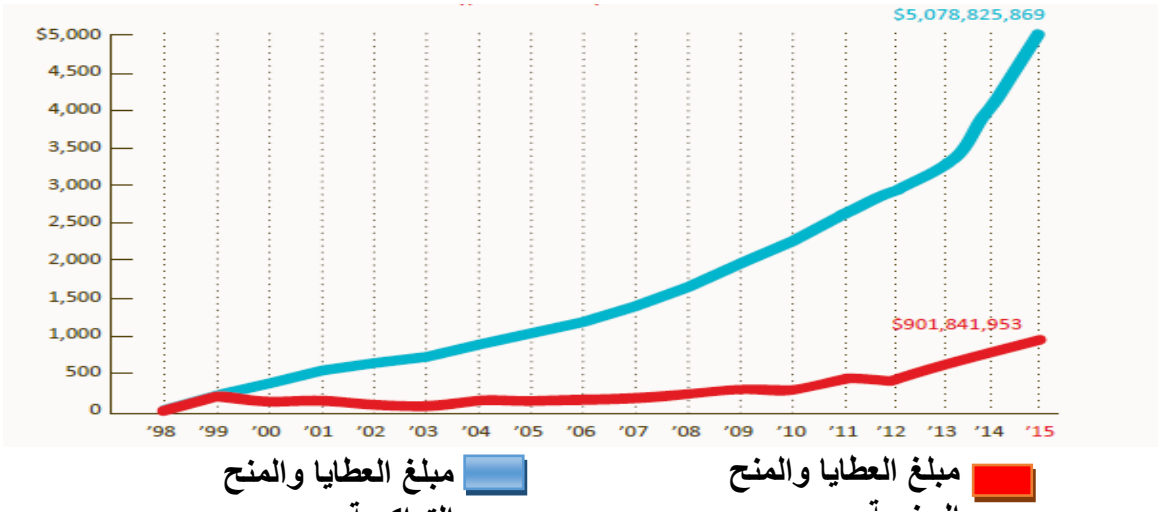

Source: *The National Philanthropic Trust, 2015 annual report*

ويوضح الجدول التالي ترتيب أكبر (م.غ.هـ.ر) الأمريكية حسب مجموع الأصول:

[1] Giving USA 2015 report.

[2] http://www.independentsector.org/ ,retrieved on 18/04/16

[3] Marc JEGERS (2002), The Economics of Non-Profit Accounting Auditing: Suggestions for A Research Agenda, Annals of Public and Cooperative Economics, P430

الجدول رقم: 4-1: ترتيب أكبر (م.غ.ه.ر) الأمريكية حسب مجموع الأصول لسنة 2015

الترتيب	النوع	الاسم	مجموع الأصول
1	جامعات	President and Fellows of Harvard College (MA)	72,763,619,000
2	أنظمة الصحة المجتمعية	Kaiser Foundation Hospitals (Or)	39,709,611,780
3	جامعات	Stanford University Board of Trustees of the Leland Stanford Ju (CA)	31,539,947,659
4	جامعات	Yale University (CT)	28,911,175,542
5	جامعات	Trustees of Princeton University (NJ)	22,272,320,000
6	أبحاث طبية	Howard Hughes Medical Institute (MD)	19,677,721,527
7	المجمعات الصحية	Kaiser Foundation Health Plan Inc (Or)	16,312,511,712
8	جامعات	Trustees of Columbia University	14,639,477,138
9	أنظمة الصحة المجتمعية	Partners Healthcare System Inc (MA)	13,371,605,172
10	أنظمة الصحة المجتمعية	Dignity Health (CA)	12,569,336,861

المصدر: The Urban Institute, National Center for Charitable Statistics, http://nccsweb.urban.org/

رابعا: العطاء الخيري حسب المستفيدين

تغطي أبحاث القطاع غير الهادف للربح طرق تخصيص المنح للمستفيدين منها، والتي يمكن تصنيفها في عدة فئات. وفقا لتقرير العطاء الأمريكي لسنة 2014 ، تحصلت هذه الفئات على منح على النحو التالي:

الجدول رقم: 4-2: الفئات المستفيدة من المنح لسنة 2014

الفئة المستفيدة	المنح (مليار$)	نسبة الزيادة عن السنة السابقة
الدين	114,9	٪2.5
التعليم	54.62	٪4.9
الخدمات البشرية	42.10	٪3.6
الصحة	30.37	٪5.5
الفن والثقافة والعلوم الإنسانية	17.23	٪9.2
البيئة والحيوانات	50.10	٪7
خدمات النفع العام	29.26	٪7
الشؤون الدولية	15.10	-٪2

المصدر: Lily School of Philanthropy, Indiana university(2015), Giving USA media kit, p3

من خلال الجدول، تجدر الإشارة إلى الدور الكبير يرجع للمؤسسات الدينية في تشكيلة القطاع غير الهادف للربح الأمريكي. تم اعتبار هذه المؤسسات من قبل بعض القادة المحافظين الوسيلة الأكثر فعالية لأنها تستخدم الإيمان لتحسين الظروف الاجتماعية، وبالتالي، القضاء على التبعية. وفقا لتقرير المعهد الحضري لسنة 2015 ، هناك ما لا يقل عن 386,000 مؤسسة دينية موجودة على الأراضي الأمريكية، تعمل معظمها في جميع أنحاء العالم، وهي تتلقى 35٪ من إجمالي العطاء الخيري.

يقدر تقرير العطاء في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2015 أن التبرعات الفردية بلغت 258.51 $ مليار في عام 2014، بزيادة بنسبة 7.1 % عن عام 2013. وهذا يمثل 72 % من جميع التبرعات التي وردت في عام 2014.

خامسا: دور القطاع الثالث في التوظيف

حسب إحصائيات عام 2014، توفر (م.غ.هـ.ر) 11.4 مليون وظيفة. وهذا يمثل 10٪ من القوى العاملة للولايات المتحدة بأكملها، محتلة بذلك المرتبة الثالثة بعد تجارة التجزئة والصناعات التحويلية، وقبل قطاعات البناء، التمويل، التأمين والنقل.[1]

الشكل رقم 2-4 : تطور نسب التشغيل السنوية في القطاعين الربحي وغير الهادف للربح من 2000 إلى 2010

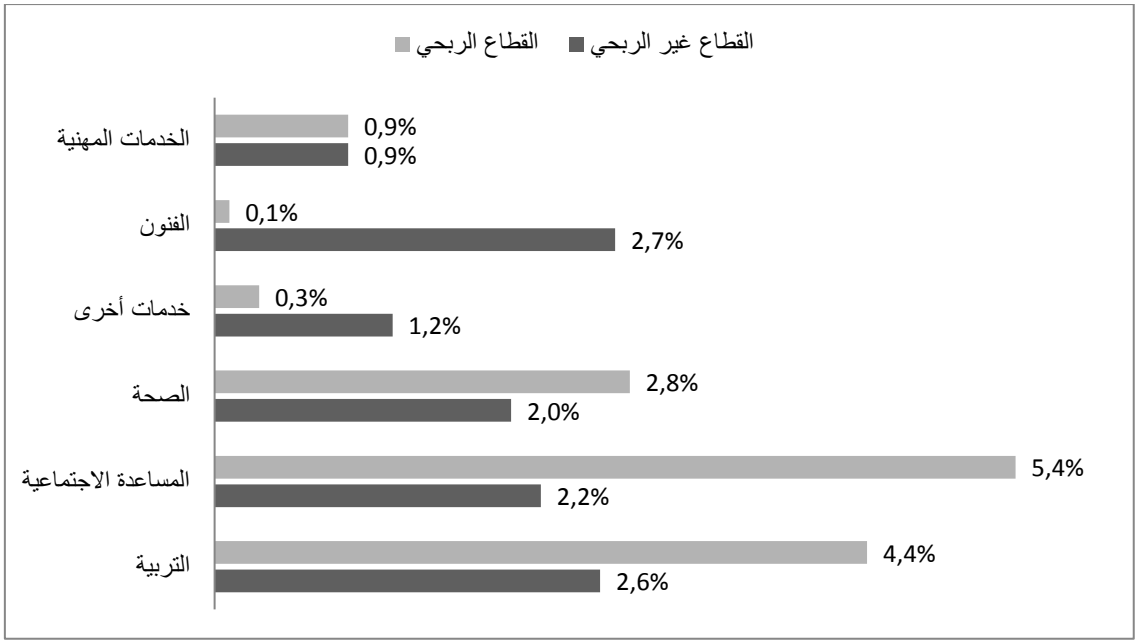

المصدر: Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Stephanie L. Geller, center for civil society studies, Johns Hopkins University, p8.

[1] US department of Labor, Bureau of labor statistics, http://www.bls.gov/home.htm

المطلب الثاني: هيكل ومنظمات القطاع الثالث

يتكون القطاع غير الهادف للربح من مجموعة واسعة من المنظمات الخاصة التي تعفى عموما من الرسوم الولائية والمحلية على أساس أنها تخدم بعض الجمهور. مصطلح "غير ربحي"، والذي يستخدم عادة لوصف هذه المؤسسات، هو في الواقع تسمية خاطئة: يسمح لهذه المؤسسات كسب الأرباح، بمعنى أنه، في نهاية المطاف يمكن وجود زيادة في الإيرادات على النفقات في سنة معينة؛ المحظور هو توزيع أي من هذه الأرباح على موظفي أو مديرين هذه المؤسسات. من الناحية الفنية، يمكن أن نشير بأكثر بدقة إلى هذه المؤسسات باعتبارها "مؤسسات غير موزعة للربح".[1]

أولا: هيكل القطاع الثالث

يمكن جمع المؤسسات المكونة للقطاع الثالث في أمريكا في الشكل التالي:

[1] Lester M. Salamon (2010), The Resilient Sector: The Future of Nonprofit America, p6

الشكل رقم 4-3: هيكل القطاع الثالث الأمريكي

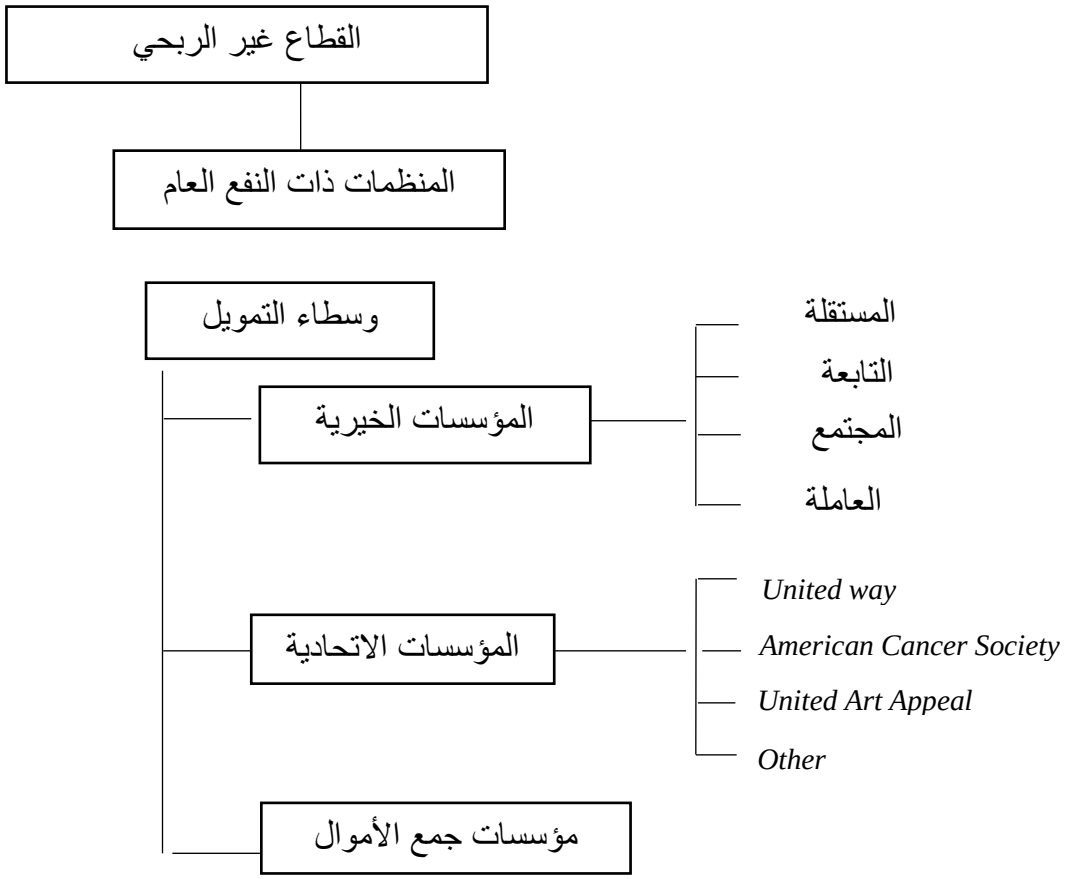

Lester. M. Salamon (1999); Scope and Structure: The Anatomy of America's Nonprofit Sector, P26

ثانيا: منظمات القطاع الثالث: Public serving organizations

هذه المنظمات هي موجودة في المقام الأول لخدمة الجمهور بشكل عام، بدلا من أعضاء المنظمات أنفسهم. قد يكون ذلك عبر مجموعة متنوعة من الخدمات، مثل توفير الخدمات الصحية والتعليمية، رعاية الأنشطة الثقافية أو الدينية، الدفاع عن بعض القضايا العامة، تمويل (م.غ.هـ.ر) الأخرى، وما شابه ذلك. إجمالا، يوجد أكثر من 1.2 مليون من هذه المنظمات، وهي تمثل 90٪ من التوظيف في هذا القطاع.[1]

[1] Lester M. Salamon (2001), Scope and structure: the anatomy of the America's nonprofit sector, from The nature of the nonprofit sector, edited by J. Steven Ott, Westview Press, p24

من بين (م.غ.هـ.ر) التي تخدم الجمهور في الولايات المتحدة هي وسطاء التمويل. وهي المنظمات الرئيسية التي تهدف إلى توجيه الدعم المالي، خاصة الدعم للقطاع الخيري الخاص، إلى (م.غ.هـ.ر) الأخرى.

وجود الوسطاء في التمويل يعكس المستوى الرفيع من التخصص والتقدم للقطاع غير الهادف للربح، الأمر الذي أدى إلى ظهور المنظمات المتخصصة حصرا في جمع التبرعات وتوزيع الأموال؛ ويعكس أيضا العطاء الخيري الخاص، حيث عطاء الأفراد الغالبية العظمى من المساهمات المحصلة من طرف (م.غ.هـ.ر).

10- المؤسسات الخيرية الخاصة Foundations

المؤسسات الخاصة هي من بين المؤسات الأكثر ظهورا في القطاع غير الهادف للربح. يتم استخدام هذا المصطلح عادة بالنسبة للمؤسسات الأكثر تخصصا في تقديم المنح للمنظمات غير الحكومية الأخرى، عادة من أرباح الأوقاف. في سنة 2012، كانت الولايات المتحدة موطنا لـ 86,192 مؤسسة خيرية، مع إجمالي الأصول بـ 715 $ مليار و 52 مليار $ كمنح. في ظرف عشرية واحدة، تضاعف عدد هذه المنظمات، وتضاعفت إجمالي أصولها بثلاث مرات.[1]

أ. **أنواع المؤسسات الخيرية الخاصة**

- **المستقلة Independent**: وتشمل معظم المؤسسات الكبرى. تؤسس عادة من قبل الأفراد أو الأسر المانحة.
- **العاملة Operating**: تعمل على البرامج الخاصة بها، ولكنها تعطي المنح أحيانا. تؤسس عادة من قبل الأفراد أو الأسر المانحة.
- **الشركات Corporate**: تؤسس من قبل الشركات بكل أنواعها، سواء المتاجر المملوكة للأسر أو الشركات الكبرى، على الرغم من أنها وحدات منفصلة قانونيا.
- **المجتمعية Community**: تستمد الأموال من الجمهور العام، حيث ينخرط الأفراد ضمن منطقة جغرافية محددة في تقديم المنح.

يوضح الجدول التالي ترتيب أنواع المؤسسات الخيرية الخاصة حسب مجموع الأصول والمنح لسنة 2014

[1] Lect. Sorin-Constantin Deaconu & al (2011), Accounting Treatments Regarding Costs and Income of Non-Patrimonial Entities, Revista Tinerilor Economişti (The Young Economists Journal), P28

الجدول رقم: 4-3: ترتيب أنواع المؤسسات الخيرية الخاصة حسب مجموع الأصول والمنح لسنة 2014

النوع	العدد	%	الأصول (مليار$)	%	المنح (مليار$)	%
المستقلة	78,582	91	584	82	35,4	82
العاملة	4,218	5	43,3	6	6	12
الشركات	2,629	3	23,2	3	5,5	11
المجتمعية	763	1	64,9	9	4,9	10
المجموع	86,192		715		526	

المصدر: Key fact about US foundations, Foundation center 2014 report, P3

ب. أشهر المؤسسات الخيرية الخاصة

أكبر المؤسسات الخاصة في الولايات المتحدة تسيطر على مئات المليارات من الدولارات من الأصول، وتم تأسيسها من قبل الأفراد أو العائلات الثرية التي يعود تاريخها لعدة أجيال. تكرس هذه المؤسسات كل أصولها للعمل الخيري في مجموعة واسعة من المجالات والمناطق الجغرافية، وهي تمول من ثرواتها في مجال النفط والأدوية وصناعة السيارات وغيرها. يبين الجدول الموالي أكبر المؤسسات الخاصة في الولايات المتحدة مرتبة حسب الأصول و العطاء الخيري.

الجدول رقم: 4-4: أكبر المؤسسات الخيرية الخاصة الخمسة لسنة 2014

الترتيب	اسم المؤسسة	المنح	مجموع الأصول
1	Bill & Melinda Gates foundation	*$3,320,725,374*	*$41,310,207,525*
2	Ford Foundation	*$560,335,883*	*$12,259,961,589*
3	J. Paul Getty Trust	*$12,778,308*	*$11,110,918,337*
4	The Robert Wood Johnson Foundation	*$337,561,658*	*$10,173,403,442*
5	W. K. Kellogg Foundation	*$294,891,874*	*$8,621,183,526*

المصدر : data.foundationcenter.org

11- منظمات التمويل الفدرالية: Federated funders

بالإضافة إلى المؤسسات الخيرية الخاصة، تعتبر المؤسسات الممولة الفدرالية مجموعة واسعة أخرى من وسطاء التمويل التي تشكل القطاع غير الهادف للربح. هذه المنظمات تجمع التبرعات الخاصة نيابة عن عدد من المؤسسات الخدمية. ومن الأمثلة عن هذه المنظمات نجد: الطريق المتحد United Way، نداء الفنون المتحدة United Arts Appeal ، وجمعية السرطان الأمريكية American Cancer Society. ولعل أشهرها هي منظمة United Way، وهي عبارة عن شبكة تعمل في ما يقرب من 1,800 من المجتمعات عبر أكثر من 40 بلدا ومنطقة حول العالم. وفقا لتقريرها لعام 2014، حققت المنظمة الأرقام التالية:[1]

[1] United Way 2014 report, http://www.unitedway.ca/wp-content/uploads/2015/05/2014-UWCC-Annual-Report.pdf, retrieved on: 20/04/16, p42

- بلغت ايراداتها الموحدة رقما قياسيا بـ 88,521,000$ والنفقات 86,642,586$؛
- شملت نفقات البرامج علاقات المستثمرين، الشبكة الدولية، السياسة العامة، العلامة التجارية، الحملات والعلاقات العامة ومبيعات المواد الترويجية؛
- بلغ إجمالي الأصول 76,179 مليون $ بالمقارنة مع سنة 2013 التي كانت 66,704 مليون $؛
- من حيث الوضع المالي، احتلت المرتبة 76.61 / 100 و 83.46 في مقياس المساءلة والشفافية؛[1]
- في عام 2014، وفرت 5.18 مليار $ لدعم المجتمعات على المدى الطويل في جميع أنحاء العالم؛
- كانت نفقات البرامج الرئيسية على النحو التالي: تأثير المجتمعات: (9,585,039 $)، تشجيع العطاء الدولي: (33,312,209 $) وشبكة الولايات المتحدة (8,924,683 $).

12- مؤسسات جمع الأموال المحترفة: Professional fundraisers

المجموعة الأخيرة من الوسطاء الماليين ذوي الأهمية الكبيرة للقطاع الثالث هي مؤسسات جمع الأموال المحترفة، والمتمثلة في الأفراد والشركات المختصة في جمع المساهمات الخاصة لصالح (م.غ.هـ.ر) الخاصة. في كثير من الأحيان، توظف (م.غ.هـ.ر) الكبيرة على الأقل شخص واحد أو اثنين من جامعي الأموال ضمن طاقم موظفيها. وقد تختار الجامعات الضخمة أو المؤسسات الثقافية أن يكون لها مكتب تطوير، والذي يوظف 50 أو أكثر من جامعي التبرعات. رابطة محترفي جمع التبرعات (AFP) هي المنظمة الممثلة لهذه المجموعة.[2]

نشير إلى أنه لا يمكن لمؤسسات القطاع الثالث أن تحل محل الدولة من حيث المساءلة وحجم العمليات. ومع ذلك، يمكن لهذه المؤسسات أن تتحمل جزء كبيرا من عبء الحكومات في مجالات عديدة. كما رأينا في وقت سابق، بفضل (م.غ.هـ.ر)، الآلاف من مؤسسات الخدمة العامة، بما في ذلك الجامعات والمستشفيات، تمُوَّل بالكامل من قبل الجمعيات الخيرية والأوقاف؛ جامعة هارفارد هي مثال جيد في هذا الصدد. أصبح القطاع غير الهادف للربح منارة للأمل في العقود الماضية، وهذا بفضل البدائل الفعالة التي وفرها لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي لا تزال قائمة في خضم تنامي الديمقراطية وتوليد الثروة.[3]

من خلال الجداول والمعلومات السابقة، يمكن الوصول إلى بعض البيانات الهامة، وأهمها:

[1] See: http://www.charitynavigator.org/index.cfm?bay=search.summary&orgid=4629#.Vs3YYn2LRdh
[2] https://www.afpnet.org
[3] Hui-Fang Tan & al (2011), Earnings Management in Non-Profit Hospitals - Evidence from Taiwan, International Journal of Electronic Business Management, Vol. 9, No. 3, p243

- يحتل قطاع العمل الخيري الأمريكي مكانة مرموقة على المستوى العالمي، وذلك لأن حجم القطاع يقارب 5.8 تريليون دولار من إجمالي التبرعات والهبات الواردة والأصول الثابتة. كما يساهم القطاع أيضا بنسبة 5.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي أي أكثر من 1028.5$ مليار (حسب سنة 2015، كان الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي18,700$ مليار)؛
- رسميا، بلغ عدد (م.غ.هـ.ر) في الولايات المتحدة 1,469,667 منظمة مسجلة، ولأن هناك الكثير من المنظمات غير المسجلة، قد يصل العدد الإجمالي إلى أكثر من مليون ونصف مؤسسة؛
- هناك أكثر من 161,141 كنيسة مسجلة، بلغت إيراداتها التي 79 مليار $، ومجموع أصولها 88 مليار، وهذا يؤكد الاعتماد الكبير على الأوقاف الدينية؛
- يصل عدد المستشفيات غير الهادف للربح، غير التابعة للدولة، إلى 6,199؛ بلغت مداخيلها وأصولها على التوالي: 473 و 435$ مليون، هذا على الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة لا تمنح التأمين الصحي الشامل لخدمة المجتمع؛
- بالإضافة إلى حصته المعتبرة في سوق العمل، يوظف القطاع الثالث أيضا 7 ملايين على الأقل من المتطوعين المتفرغين الذين يمثلون القوى العاملة الحيوية والمستمرة لهذا القطاع.

وأخيرا، يجب على الاقتصاديين وصناع القرار النظر في الخطوات المطلوبة لتعزيز أثر العمل الخيري والقطاع غير الهادف للربح. كما ينبغي معالجة العلاقات بين القطاعين العام والخاص، توعية وإشراك الجيل القادم، محاولة الاستفادة من التجربة الرائدة لـ(م.غ.هـ.ر) الأميركية.[1]

[1] Mark S. Blodgett & al (2014), Enhancing Business Ethics or Governance Curriculum: Teaching Nonprofit Organizational Ethics, Journal of the Academy of Business Education. Elsevier Journal of Accounting Education: J. of Acc. Ed. P11

المبحث الثاني: دراسة حالة مؤسسة بيل وميلندا غايتس الخيرية

بيل وميليندا غيتس (أو مؤسسة غيتس، أو كما يختصر بـ BMGF) هي أكبر مؤسسة خيرية خاصة في العالم أسسها الزوجان بيل وميليندا غيتس، حيث تم إطلاقها في عام 2000. الأهداف الأساسية للمؤسسة على الصعيد العالمي تتمثل في تعزيز الرعاية الصحية والحد من الفقر؛ وفي أمريكا، تهدف إلى توفير فرص التعليم والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات. المقر الرئيسي للمؤسسة في سياتل، ولديها فروع في كل من نيودلهي، بيكين، لندن، أديسا بابا، جوهانسبورغ و أبوجا. يدير المؤسسة ثلاثة أمناء هم: بيل غيتس، ملينداغيتس ووارن بافيت.

من جهة أخرى، للمؤسسة وقف بـ 44.3 مليار دولار. حجم المؤسسة والطريقة التي تسعى لتطبيق تقنيات الأعمال من أجل العمل الخيري يجعلها واحدة من الشركات الرائدة في المشاريع الخيرية. يتم تمويل المؤسسة من خلال المنح الواردة من هذا الصندوق الوقفي. الدور الرئيسي للصندوق هو إدارة الأصول الاستثمارية وتمويل المؤسسةمن أجل تحقيق الأهداف الخيرية للمؤسسة.

في عام 2015، نالت المؤسسة المرتبة الأولى في أميركا بمجموع أصول يفوق 44 مليار دولار وأكثر من 3 مليار دولار كمنح و عطايا.

المطلب الأول: السياسات المحاسبية من خلال البيان 990

أولا: طريقة قراءة البيان 990: البيان المالي للمؤسسات المعفاة من ضريبة الدخل

"Return of Organization Exempt from Income Tax

في هذا الجزء من البحث سنتطرق لتعريف البيان 990 بسبب اعتمادنا إياه كمرجع أساسي لاستقاء البيانات المتعلقة بالمؤسستين محل الدراسة.

البيان: 990 "البيان المالي للمؤسسات المعفاة من ضريبة الدخل" هو بيان خدمة الإيرادات الداخلية الذي يصدر في الولايات المتحدة، ويقدم للجمهور المعلومات المالية عن المؤسسات غير الهادفة للربح. غالبا ما يكون هذا البيان المصدر الوحيد لهذه المعلومات. كما أنه يستخدم من قبل الوكالات الحكومية لمنع هذه المؤسسات من سوء استغلال الإعفاء الضريبي. بعض المؤسسات غير الهادفة للربح لديها متطلبات إعداد تقارير أكثر شمولا، مثل المستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية الأخرى.[1]

[1] "Instructions for Form 990 (PDF), Return of Organization Exempt from Income Tax". Internal Revenue Service. 2015. Retrieved April 4, 2016. P3.

تم استخدام البيان 990 لأول مرة في السنة المالية المنتهية في عام 1941. كان البيان في شكل وثيقة من صفحتين، وبلغ أربع (بما في ذلك التعليمات) في عام 1947. يحتوي البيان اليوم على اثنا عشرة صفحة، ويتضمن قسم التعليمات على مائة صفحة من الإرشادات والوجيهات عن طريقة استخدام هذه الوثيقة بشكل مبسط حتى يفهمه كل الأطراف المعنية، بما فيها المؤسسسات المقررة، الجهات المانحة، فردية كانت أو مؤسسات، الحكومات والجمهور العادي.[1]

المؤسسات المعفاة من ضريبة الدخل ملزمة بالإبلاغ عن أنشطتها لمصلحة الإيرادات الداخلية (IRC) التابعة لوزارة المالية ، وهي الجهة المصدرة لهذا البيان المالي. ويهدف هذا الأخير إلى منح الحكومة والجمهور صورة لأنشطة المؤسسة كل عام. ومن المفترض أن يعتمد كثير من المانحين على هذا البيان في اتخاذ قرارات المنح من عدمه، وهذا لأن كمية المعلومات المطلوبة من المؤسسة شاملة و واسعة النطاق. كما يمكن للمؤسسة أن تخضع لعقوبة شديدة إذا لم تسلم البيان في الوقت المحدد.[2]

13- أنواع البيان 990

- نموذج: 990-EZ: هذا البيان هو أصغر حجما من البيان الرئيسي، ويمكن أن يستخدم بدلا منه من طرف المؤسسات ذات إجمالي الإيرادات أقل من 200,000$، ومجموع الأصول أقل من 500,000$.[3]
- نموذج:990-N : المؤسسات الصغيرة التي تكون إيراداتها الإجمالية السنوية عادة 50,000$ أو أقل يجب عليها ملء البيان الكتروني 990-N . لا يوجد أي شكل ورقي لهذا البيان، ولكن من الممكن أن يصنف بديلا للبيان 990 أو نموذج 990 -EZ.[4]
- نموذج: 990-PF: يودع هذا النموذج من طرف المؤسسات الخيرية الخاصة Private Foundations. وهو يتضمن المعلومات المالية والقائمة الكاملة للمنح، وغيرها من المعلومات. يودع هذا البيان لدى مصلحة الإيرادات الداخلية بعد أربعة أشهر ونصف من انتهاء السنة المالية للمؤسسة كحد أقصى.[5]

[1] Cheryl Chasin, Debra Kawecki and David Jones (2002). "G. Form 990" (PDF). Internal Revenue Service, https://web.archive.org/web/20150702072044/http://www.irs.gov/pub/irs-tege/eotopicg02.pdf, 13/04/16

[2] Instructions for Form 990 (PDF), Op. Cit, P6

[3] "Instructions for Form 990-EZ" (PDF). Internal Revenue Service. 2015. Retrieved April 4, 2016. P3

[4] "Annual Electronic Filing Requirement for Small Exempt Organizations — Form 990-N, Internal Revenue Service. Retrieved April 4, 2016.

[5] "Demystifying the 990-PF". Foundation Center. Retrieved April 13, 2016.

14- مرفقات البيان 990:

بالإضافة إلى البيان 990، المنظمات المعفاة من الضرائب ملزمة بإرفاق مجموعة متنوعة من متطلبات الإفصاح والالتزام المتمثلة في جداول وبيانات مختلفة. تعزز هذه البيانات الإضافية وتوضح معلومات الإفصاح والإبلاغ المودعة في البيان 990. غالبا، تقديم هذه البيانت إلزامي، لكن هناك بعض الحالات الموضوعية التي تجعل تقديم مثل هذه البيانات غير ممكن أو غير مجد.[1]

15- محتوى البيان 990:

يحتوي البيان 990 على اثنا عشر قسما، يجب أن يتضمن كل قسم منها على معلومات محددة كالتالي:*

أ. **رأس البيان 990:** على الرغم من أنه يشكل جزءا صغيرا نسبيا من البيان، يحتوي الجزء العلوي للبيان على المعلومات الضرورية التي يمكن توجه القارئ خلال الأقسام اللاحقة للبيان. الشكل التالي يوضح أهم المعلومات التي يوفرها رأس البيان:

الشكل رقم: 4-04: رأس البيان 990

سنة البيان. يستخدم IRS بداية السنة المالية المغطاة من قبل 990 لسنة البيان. ويستخدم نهاية السنة المالية كتاريخ للسنة المالية. مثلا، وإذا بدأت السنة المالية في 2015/7/1 وانتهت في 2016/6/31، فإن سنة البيان هي 2015، لكن السنة المالية هي

يحدد هنا نوع البيان. أي إما أن يكون EZ-9 أو PF-990.

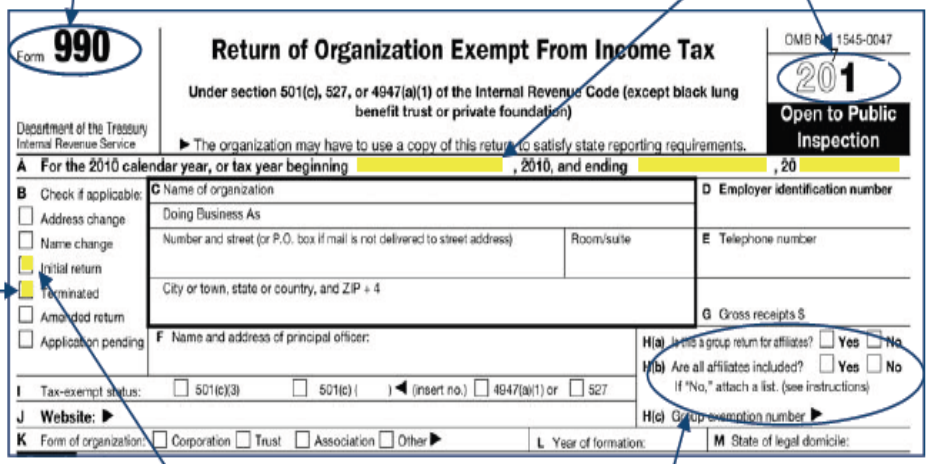
Form 990
Return of Organization Exempt From Income Tax
Under section 501(c), 527, or 4947(a)(1) of the Internal Revenue Code (except black lung benefit trust or private foundation)
OMB No. 1545-0047
2015
Open to Public Inspection
Department of the Treasury
Internal Revenue Service
▶ The organization may have to use a copy of this return to satisfy state reporting requirements.
A For the 2010 calendar year, or tax year beginning , 2010, and ending , 20
B Check if applicable:
Address change
Name change
Initial return
Terminated
Amended return
Application pending
C Name of organization
Doing Business As
Number and street (or P.O. box if mail is not delivered to street address)
Room/suite
City or town, state or country, and ZIP + 4
D Employer identification number
E Telephone number
G Gross receipts $
F Name and address of principal officer:
H(a) Is this a group return for affiliates? Yes No
H(b) Are all affiliates included? Yes No
If "No," attach a list. (see instructions)
I Tax-exempt status: 501(c)(3) 501(c) ( ) ◀ (insert no.) 4947(a)(1) or 527
J Website: ▶
H(c) Group exemption number ▶
K Form of organization: Corporation Trust Association Other ▶
L Year of formation:
M State of legal domicile:

يشير إلى أن 990 يتضمن معلومات عن الشركات التابعة للمؤسسة الأم إن

يؤشر على هذه الخانة إن كانت المؤسسة تودع هذا البيان لأول مرة

Organization

[1] Instructions for Form 990 (PDF), Op. Cit, P8

* يحتوي البيان نظريا على اثنا عشرة صفحة، ولكن هذا لا يعني أنه محدود بهذا العدد من الصفحات، بل هو حسب حجم المؤسسة، حيث قد يتجاوز عدد الصفحات المائة بالنسبة للمؤسسات العملاقة (مثلا تقرير مؤسسة بيل وميليندا غايتس الخيرية لسنة 2014 فيه 79 صفحة).

الجزء الأول هو ملخص عن المؤسسة. ويتطلب ذلك معلومات عن أنشطة وإدارة المؤسسة (على سبيل المثال، مهمتها، وعدد الموظفين والمتطوعين، وما إلى ذلك)، إيراداتها، نفقاتها، أصولها الصافية و أرصدة الصناديق. الشكل التالي يوضح أهم المعلومات التي يوفرها القسم الأول من البيان 990:

الشكل رقم: 4-05: القسم الأول من البيان 990

وصف موجز لمهمة المؤسسة. و هذا هو أهم جزء من هذا القسم ، لأن كل المعلومات عن نشاطات المؤسسة تعتمد أساسا على المهمة التي أسست من أجلها.

العديد من الأسطر في القسم الأول تنتهي بقوسين تشير إلى مصدر المعلومات في الأقسام الأخرى من البيان. هذا يعني أنه إذا لم يتم الإشارة إلى مصدر المعلومات، فإنك على الأرجح لن تجد معلومات إضافية في أي قسم آخر من البيان أو الجداول المرفقة.

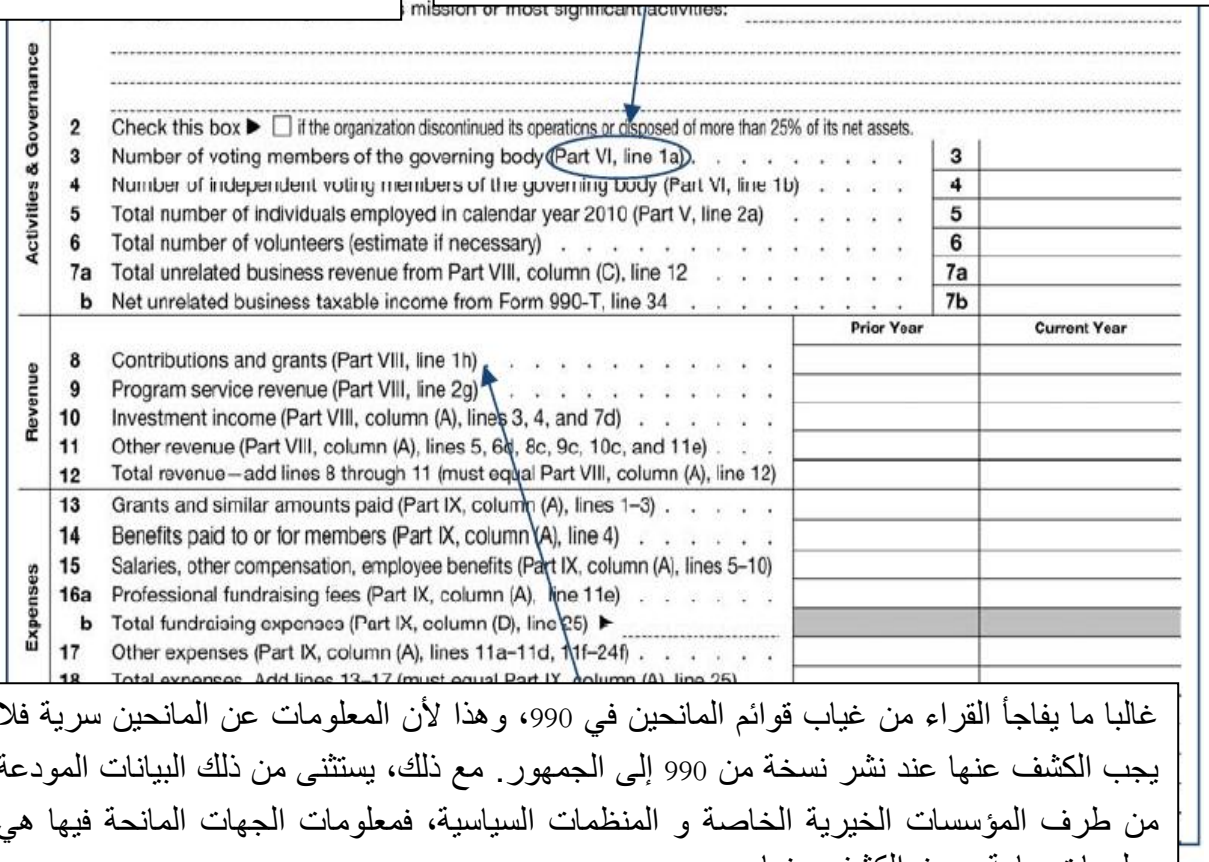

Activities & Governance	2	Check this box ▶ ☐ if the organization discontinued its operations or disposed of more than 25% of its net assets.		
	3	Number of voting members of the governing body (Part VI, line 1a)	3	
	4	Number of independent voting members of the governing body (Part VI, line 1b)	4	
	5	Total number of individuals employed in calendar year 2010 (Part V, line 2a)	5	
	6	Total number of volunteers (estimate if necessary)	6	
	7a	Total unrelated business revenue from Part VIII, column (C), line 12	7a	
	b	Net unrelated business taxable income from Form 990-T, line 34	7b	
			Prior Year	Current Year
Revenue	8	Contributions and grants (Part VIII, line 1h)		
	9	Program service revenue (Part VIII, line 2g)		
	10	Investment income (Part VIII, column (A), lines 3, 4, and 7d)		
	11	Other revenue (Part VIII, column (A), lines 5, 6d, 8c, 9c, 10c, and 11e)		
	12	Total revenue—add lines 8 through 11 (must equal Part VIII, column (A), line 12)		
Expenses	13	Grants and similar amounts paid (Part IX, column (A), lines 1–3)		
	14	Benefits paid to or for members (Part IX, column (A), line 4)		
	15	Salaries, other compensation, employee benefits (Part IX, column (A), lines 5–10)		
	16a	Professional fundraising fees (Part IX, column (A), line 11e)		
	b	Total fundraising expenses (Part IX, column (D), line 25) ▶		
	17	Other expenses (Part IX, column (A), lines 11a–11d, 11f–24f)		
	18	Total expenses. Add lines 13–17 (must equal Part IX, column (A), line 25)		

غالبا ما يفاجأ القراء من غياب قوائم المانحين في 990، وهذا لأن المعلومات عن المانحين سرية فلا يجب الكشف عنها عند نشر نسخة من 990 إلى الجمهور. مع ذلك، يستثنى من ذلك البيانات المودعة من طرف المؤسسات الخيرية الخاصة و المنظمات السياسية، فمعلومات الجهات المانحة فيها هي معلومات عامة يجوز الكشف عنها.

ت. القسم الثاني: قائمة التوقيعات: Signature Block

الجزء الثاني هو قائمة التوقيعات، حيث يشهد فيه أحد موظفي المؤسسة السامين، تحت عقوبة الحنث باليمين، بأن المعلومات الواردة في البيان صحيحة وكاملة و لا يشوبها أي تحريف. يوضح الشكل التالي أهم المعلومات التي يوفرها القسم الثاني من البيان 990:

الشكل رقم: 4-06: القسم الثاني من البيان 990

البيان 990 هو وثيقة رسمية، تقدم لمصلحة الضرائب تحت طائلة عقوبات الزور.

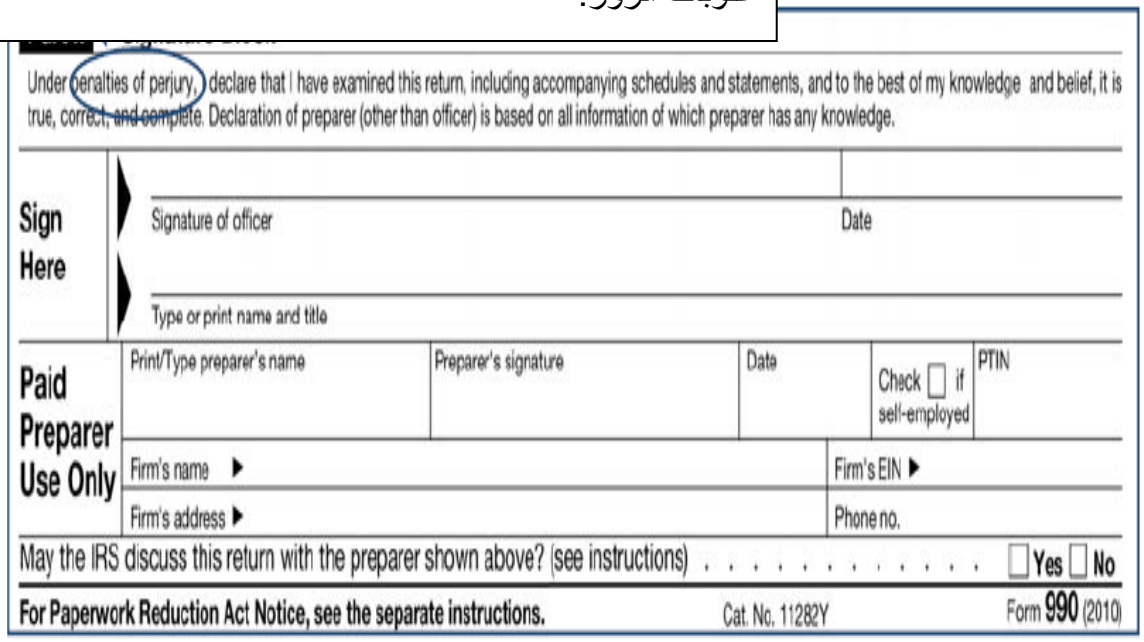

Under penalties of perjury, I declare that I have examined this return, including accompanying schedules and statements, and to the best of my knowledge and belief, it is true, correct, and complete. Declaration of preparer (other than officer) is based on all information of which preparer has any knowledge.

Sign Here	Signature of officer			Date	
	Type or print name and title				
Paid Preparer Use Only	Print/Type preparer's name	Preparer's signature	Date	Check ☐ if self-employed	PTIN
	Firm's name ▶			Firm's EIN ▶	
	Firm's address ▶			Phone no.	

May the IRS discuss this return with the preparer shown above? (see instructions) . . . . . ☐ Yes ☐ No

For Paperwork Reduction Act Notice, see the separate instructions. Cat. No. 11282Y Form 990 (2010)

المصدر: من إعداد الباحث

ث. القسم الثالث: بيان إنجازات المؤسسة: Statement of the Organization's Accomplishments

يبين الجزء الثالث من البيان إنجازات المؤسسة، بما في ذلك بيان رسالتها، والنفقات والإيرادات لأكبر ثلاث برنامج تقدمها. يوضح الشكل التالي أهم المعلومات التي يوفرها القسم الثالث من البيان 990:

الشكل رقم: 4-07: القسم الثالث من البيان 990

مهمة أو رسالة المؤسسة هي الغرض الذي أسست من أجله وهي أهم معلومة في هذا القسم من البيان وتؤثر

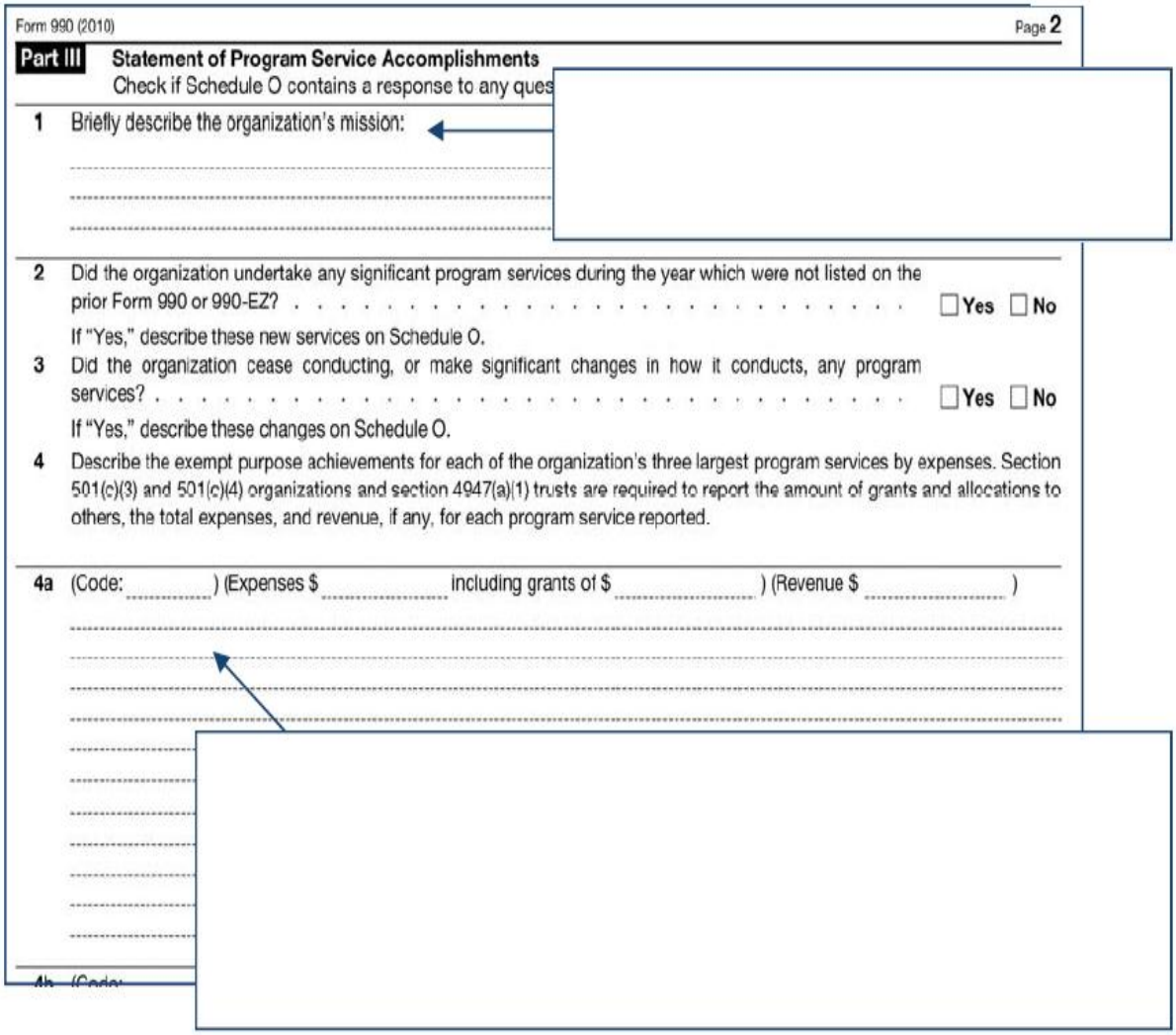
Form 990 (2010) Page 2

Part III Statement of Program Service Accomplishments

Check if Schedule O contains a response to any ques

1 Briefly describe the organization's mission:

2 Did the organization undertake any significant program services during the year which were not listed on the prior Form 990 or 990-EZ? . . . . . ☐ Yes ☐ No

If "Yes," describe these new services on Schedule O.

3 Did the organization cease conducting, or make significant changes in how it conducts, any program services? . . . . . ☐ Yes ☐ No

If "Yes," describe these changes on Schedule O.

4 Describe the exempt purpose achievements for each of the organization's three largest program services by expenses. Section 501(c)(3) and 501(c)(4) organizations and section 4947(a)(1) trusts are required to report the amount of grants and allocations to others, the total expenses, and revenue, if any, for each program service reported.

4a (Code:) (Expenses $ including grants of $) (Revenue $)

4b (Code:

ج. القسم الرابع: قائمة الجداول المرفقة: Checklist of Required Schedules

يبين الجزء الرابع من البيان الجداول الواجب إرفاقها مع البيان 990، وهذا حسب نوع المؤسسة. لتحديد الجداول المطلوبة، يطرح في هذا القسم 38 سؤالا حول بعض الموضوعات مثل المشاركة في الأنشطة السياسية، نفقات جمع التبرعات المدفوعة، القروض التي قدمتها المؤسسة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين، وغيرها من الأسئلة. إذا أجابت المؤسسة بـ"نعم" على أي سؤال، يجب عليه إرفاق الجدول المبين على هذا السطر. هذا الجزء فيه صفحتان كاملتان من البيان 990. يوضح الشكل التالي أهم المعلومات التي يوفرها القسم الرابع من البيان 990:

الشكل رقم: 4-08: القسم الرابع من البيان 990

Form 990 (2015) Page 3

Part IV Checklist of Required Schedules

			Yes	No
1	Is the organization described in section 501(c)(3) or 4947(a)(1) (other than a private foundation)? *If "Yes," complete Schedule A*	1		
2	Is the organization required to complete *Schedule B, Schedule of Contributors* (see instructions)?	2		
3	Did the organization engage in direct or indirect political campaign activities on behalf of or in opposition to candidates for public office? *If "Yes," complete Schedule C, Part I*	3		
4	**Section 501(c)(3) organizations.** Did the organization engage in lobbying activities, or have a section 501(h) election in effect during the tax year? *If "Yes," complete Schedule C, Part II*	4		
5	Is the organization a section 501(c)(4), 501(c)(5), or 501(c)(6) organization that receives membership dues, assessments, or similar amounts as defined in Revenue Procedure 98-19? *If "Yes," complete Schedule C, Part III*	5		
6	Did the organization maintain any donor advised funds or any similar funds or accounts for which donors have the right to provide advice on the distribution or investment of amounts in such funds or accounts? *If "Yes," complete Schedule D, Part I*	6		
7	Did the organization receive or hold a conservation easement, including easements to preserve open space, the environment, historic land areas, or historic structures? *If "Yes," complete Schedule D, Part II*	7		
8	Did the organization maintain collections of works of art, historical treasures, or other similar assets? *If "Yes," complete Schedule D, Part III*	8		
9	Did the organization report an amount in Part custodian for amounts not listed in Part X; or debt negotiation services? *If "Yes," complete*			
10	Did the organization, directly or through a endowments, permanent endowments, or qua			

على يسار البيان الأسئلة 38 وفي نهاية كل سؤال يشار إلى نوع الجدول الذي يجب إرفاقه في حالة الإجابة بـــ"نعم" على يمين البيان.

المصدر: من إعداد الباحث

ح. القسم الخامس: بيانات حول الالتزامات الضريبية الأخرى: Statements About Other IRS Filings

يحتوي الجزء الخامس من البيان على بيانات حول الالتزامات الضريبية الأخرى للمؤسسة نحو المنظمات الأخرى عدا IRS. على سبيل المثال، إذا كان يمكن للمؤسسة أن تتلقى مساهمات معفاة من الضرائب، فيجب أن تشير إلى ما إذا كانت قد قدمت للجهات المانحة الإثباتات المطلوبة لتبرعاتهم.[1]

خ. القسم السادس: الحوكمة، الإدارة والإفصاح: Governance, Management and Disclosure

يحتوي الجزء السادس من البيان على أسئلة حول السياسات الإدارية وطرق الحوكمة والإفصاح التي تنتهجها المؤسسة في نشاطاتها المختلفة. على سبيل المثال: سياسات التوظيف، طرق انتخاب مجلس الإدارة، العلاقة مع حاملي الأسهم، إجراءات حماية الشفافية، العلاقة مع المنظمات التابعة، الوسائط المستعملة في الإفصاح عن البيانات المالية، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.[2]

د. القسم السابع: التعويضات: Compensations

[1] Form 990, retreived from (PDF): https://www.irs.gov, 15/04/2016, P5
[2] Ibid, P6

يتضمن القسم السابع التعويضات المدفوعة للموظفين الحاليين والسابقين وأعضاء مجلس الإدارة والأمناء والموظفين الرئيسيين، الذين استلموا أكثر من 100,000 $ كتعويضات، وحتى خمسة متعاقدين مستقلين الذين تلقوا أكثر من 100,000 $ كدفعات من المؤسسة. هذا بالإضافة إلى معلومات كثيرة أخرى يوضحها الشكل:

الشكل رقم: 4-09: القسم السابع من البيان 990

الموظف الرئيسي هو الشخص الذي: (1) تلقى أكثر من 150,000 $ كتعويض من المؤسسة أو المؤسسة+ المنظمات ذات الصلة، و (2) يسيطر على 10٪ على الأقل من أصول وأنشطة المؤسسة، و(3)

يجب ذكر جميع الموظفين الحاليين وأعضاء مجلس الإدارة ، حتى ولو لم يتقاضوا أي أجر. (معظم أعضاء مجلس الإدارة هم متطوعون).

هنا يجب ذكر الموظفين 5 الأعلى أجرا الذين (1) ليسو من بين المديرين والأمناء، أو الموظفين الرئيسيين و(2) تلقوا أكثر من 100,000 $ من المؤسسة أو المنظمات غير

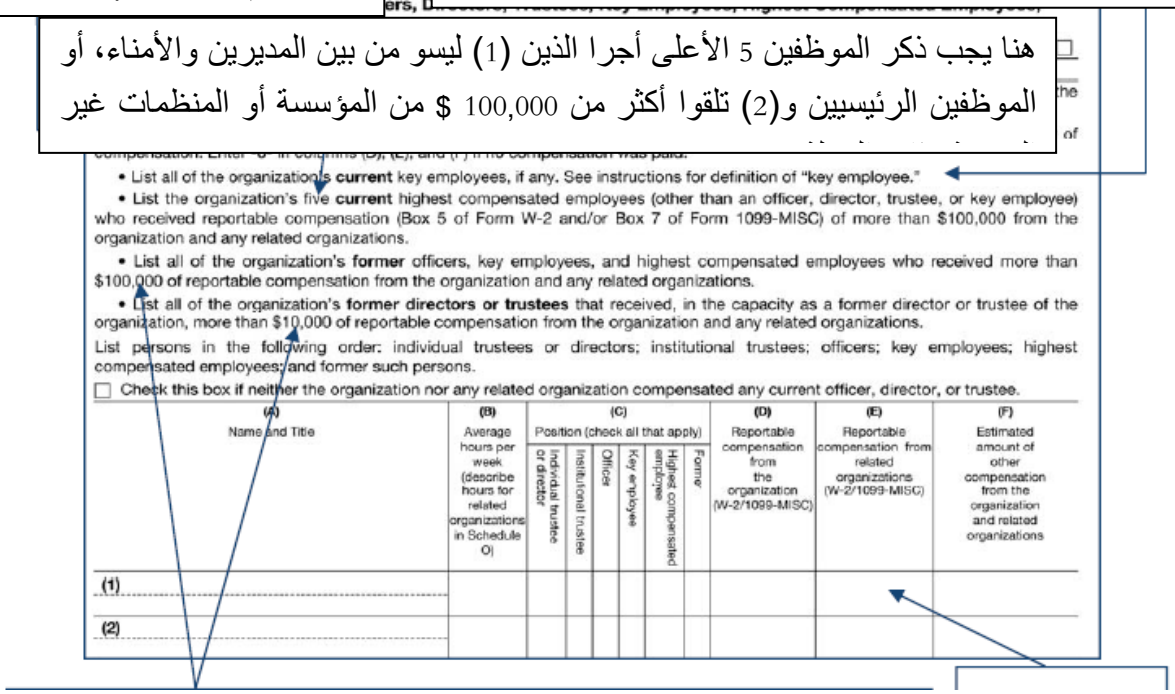

- List all of the organization's **current** key employees, if any. See instructions for definition of "key employee."
- List the organization's five **current** highest compensated employees (other than an officer, director, trustee, or key employee) who received reportable compensation (Box 5 of Form W-2 and/or Box 7 of Form 1099-MISC) of more than $100,000 from the organization and any related organizations.
- List all of the organization's **former** officers, key employees, and highest compensated employees who received more than $100,000 of reportable compensation from the organization and any related organizations.
- List all of the organization's **former directors or trustees** that received, in the capacity as a former director or trustee of the organization, more than $10,000 of reportable compensation from the organization and any related organizations.

List persons in the following order: individual trustees or directors; institutional trustees; officers; key employees; highest compensated employees; and former such persons.

☐ Check this box if neither the organization nor any related organization compensated any current officer, director, or trustee.

(A) Name and Title	(B) Average hours per week (describe hours for related organizations in Schedule O)	(C) Position (check all that apply)						(D) Reportable compensation from the organization (W-2/1099-MISC)	(E) Reportable compensation from related organizations (W-2/1099-MISC)	(F) Estimated amount of other compensation from the organization and related organizations
		Individual trustee or director	Institutional trustee	Officer	Key employee	Highest compensated employee	Former			
(1)										
(2)										

التعويضات من المنظمات غير الربحية ذات الصلة

هنا يجب ذكر الموظفين السابقين، سواء السامين أو المدراء اعتمادا على الأجر الذين كانوا يتقاضونه.

المصدر: من إعداد الباحث

ذ. القسم الثامن: بيان الإيرادات: Revenue Statement

الجزء الثامن هو بيان إيرادات المؤسسة من الأموال ذات الصلة أو تلك المعفاة من الضريبة، بالإضافة إلى الإيرادات التجارية غير ذات الصلة (والذي يتطلب تقديم نموذج 990-T، وهذا الدخل غير معفى من الضريبة).[1]

[1] Ibid, P9

ر. القسمان التاسع والعاشر: بيان النفقات و ميزانية المؤسسة: Expenses & balance sheet

يوفر الجزء التاسع تفصيلا لنفقات المؤسسة، مقسمة إلى نفقات خدمات البرامج، الإدارة، النفقات العامة، ونفقات جمع التبرعات. أما الجزء العاشر (ميزانية المؤسسة) فيقارن المؤشرات المالية من بداية السنة المالية مع تلك من نهايتها.[1]

ز. القسمان الحادي عشر والثاني عشر: تسوية صافي الأصول، القوائم المالية:

يتضمن القسم الحادي عشر تسوية لصافي أصول المؤسسة. أما الجزء الثاني عشر فيوضح طريقة إعداد القوائم والتقارير المالية (على سبيل المثال، طريقة المستخدمة في الإبلاغ سواء النقدية، طريقة الاستحقاق أو غيرها من طرق إعداد هذا البيان، وهل تم جمع بياناتها المالية ومراجعتها من قبل محاسب مستقل أم لا).[2]

ثانيا: ملخص السياسات المحاسبية الهامة لمؤسسة بيل وميليندا غيتس

16- أسس عرض القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس الاستحقاق المحاسبي. تعتبر المؤسسة المساهمات، بما في ذلك وعود المنح غير المشروطة، كإيرادات في الفترة الواردة. وتصنف: المساهمات، الأصول الصافية، والتغييرات التي تطرأ عليها بناء على وجود أو عدم وجود القيود التي تفرضها الجهات المانحة. بالنسبة للدورات المنتهية في 31 ديسمبر 2014 و2015، تم تصنيف أنشطة المؤسسة كغير مقيدة بسبب عدم وجود قيود من الجهات المانحة.

17- النقدية

تتكون النقدية من الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية.

18- الاستثمارات المتعلقة بالبرنامج Program-Related Investments (PRIs)

تقوم المؤسسة بمثل هذه الاستثمارات في منظمات أخرى لتحقيق أهداف خيرية تتماشى مع استراتيجياتها. وتتألف هذه الاستثمارات في المقام الأول من القروض والاستثمارات في الأسهم والضمانات.

أ. القروض:

تتمثل القروض في تلك غير المسددة التي تحمل سعر فائدة أقل من سعر السوق. يتم قياس القروض بالقيمة العادلة في البداية لتحديد وجود عنصر "المساهمة". وتسجل القروض على أساس الصافي لتعكس الخصم على القروض القابلة للتحصيل (في حالة وجود عنصر المساهمة) أو احتياطي خسارة معقول. تتم مراجعة تقديرات احتياطي الخسارة

[1] Ibid, P10, 11
[2] Ibid, P12

على أساس سنوي، ويتم تعديلها إذا حدث تغير كبير في مخاطر التحصيل اعتمادا على أساس فهم المؤسسة للوضع المالي للمقترض أو بيان الدفعات السابقة.

ب. الأسهم:

تشمل الأسهم كلا من الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في صناديق الأسهم. وتسجل الاستثمارات في الأسهم باستخدام القيمة العادلة أو طريقة حقوق الملكية اعتمادا على مدى أهمية الملكية والسيطرة بالنسبة للمؤسسة. للوصول إلى القيمة المسجلة حسب أي من الطريقتين، تحصل المؤسسة على تقييمات دورية وبيانات مالية مدققة لتحديد القيمة العادلة المطلوبة، إما لإعادة تقييم أو تسجيل حصتها من الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استثماراتها. تسجل المؤسسة الأرباح أو الخسائر غير المحققة طوال حياة الاستثمار والأرباح أو الخسائر المحققة عند التصفية أو البيع، والتي تم تخصيصها ضمن النفقات الوظيفية المناسبة على بيانات الأنشطة الموحدة.

تستخدم المؤسسة طريقة عملية لتقدير القيمة العادلة للاستثمارات في شركات الاستثمار التي لا يمكن تحديد القيمة العادلة فيها بسهولة. هذه الطريقة التي تستخدمها المؤسسة لتقييم بعض صناديق الأسهم هي طريقة القيمة الصافية للأصول (NAV). في بعض الحالات، قد لا تساوي هذه القيمة القيمة العادلة التي تحسب وفقا لمعايير محاسبة القيمة العادلة.[1]

ت. الضمانات:

تسجل الضمانات كالتزام بأصغر مبلغ ضمن نطاق الخسارة المحتملة للمؤسسة أو القيمة العادلة للضمان إلى المستلم. القيمة العادلة للمستلم تساوي المبلغ الذي كانت ستدفعه المؤسسة لو دخلت في معاملات السوق المفتوحة. يتم قياس الضمانات في البداية وإطفاؤها على مدى الاتفاق باستخدام طريقة منهجية وعقلانية.

19- القيمة العادلة:

تطبق المؤسسة محاسبة القيمة العادلة لجميع الأصول المالية والخصوم التي يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة في البيانات المالية. في تحديد القيمة العادلة للاستثمارات، تستخدم المؤسسة تقنيات تقييم تعظم استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها وتقلل من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها إلى أقصى حد ممكن. تحدد المؤسسة القيمة العادلة على أساس الافتراضات التي يستعملها المتعاملون في الأسواق التنافسية لتسعير أصل أو التزام ما. وعند النظر في

[1] Bill & Melinda Gates Foundation, Consolidated Financial Statements, Dec 2015

افتراضات المشاركين في السوق في قياس القيمة العادلة، يمكن التمييز بين المدخلات القابلة وغير القابلة للرصد والتي تصنف في واحد من المستويات التالية:[1]

- **المستوى الأول**: الأسعار المتداولة التي لم يتم تسويتها بعد في أسواق نشطة لأصول أو خصوم متطابقة، والتي يمكن الاطلاع عليها من طرف المؤسسة في تاريخ القياس.
- **المستوى الثاني**: التقييمات على أساس المدخلات التي يمكن ملاحظتها (عدا أسعار المستوى الأول) مثل الأسعار المدرجة للأصول المتماثلة في تاريخ القياس، الأسعار في الأسواق غير النشطة؛ أو غيرها من المدخلات التي يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- **المستوى الثالث**: التقييمات بناء على المدخلات غير قابلة للرصد ولكنها مهمة لقياس القيمة العادلة الشاملة والتي تتضمن تقدير وحكم الإدارة العامة للمؤسسة.

القيمة الدفترية في بيان المركز المالي الموحد تقارب القيمة العادلة بالنسبة للنقدية، الأصول المدفوعة مسبقا، الديون مستحقة الدفع، والخصوم المستحقة الأخرى.

20- الممتلكات والمعدات

يتم تسجيل الممتلكات والمعدات بتكلفة الشراء وتهتلك على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصول منها، أو يتم اهتلاكها حسب شروط عقود الإيجار على النحو التالي:

الجدول رقم 4-5: كيفية اهتلاك الممتلكات والمعدات في المؤسسة

الأصول	العمر الاقتصادي بالسنوات
أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات	3
الأثاث والتركيبات	5
معدات النقل	7
مكونات المباني	30-3
المباني	40
التعديلات على الأصول المستأجرة	المدة الأقل بين مدى العقد أو العمر الاقتصادي للأصل

المصدر: Bill & Melinda Gates Foundation, Form 990, 2015 & 2014

تراجع المؤسسة سنويا انخفاض القيمة في سجلات الممتلكات والمعدات وتسجل التعديلات الضرورية لتعكس الآثار المادية في القيمة.

[1] Idem

21- نفقات المنح

يتم تسجيل نفقات المنح عند دفع مبلغ المنحة إلى المستفيد، أو في فترة التصديق على المنحة، شريطة ألا تخضع لشروط مستقبلية معتبرة. يتم الاعتراف بالمنح المشروطة كمصاريف منح وكمنح مستحقة الدفع في الفترة التي يستوفي فيها المستفيد شروط تلك الظروف. كما يتم تسجيل المنح المستحقة مستقبلا بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية المتوقعة. في 31 ديسمبر 2015، تم خصم المنح المستحقة باستخدام معدّل العائد على أدوات الاستثمار الخالية من المخاطر في نهاية العام (year-end risk-free rate) عن كل سنة تم فيها تقديم المنح، والتي تراوحت بين 0.4٪ إلى 4.7٪.

22- التأمين الذاتي *Self-Insurance*

تستخدم المؤسسة مجموعة من آليات التأمين والتأمين الذاتي لتغطية الالتزامات المحتملة للرعاية الصحية للموظفين، التعويضات، تلف الممتلكات، الالتزامات نحو المدراء و كبار الموظفين وغيرها. الالتزامات المرتبطة بالمخاطر التي يتم الاحتفاظ بها من قبل المؤسسة لا يتم خصمها وتقدر، جزئيا، من خلال النظر في التجارب السابقة، التقييمات من الخبراء الخارجيين، العوامل الديموغرافية وغيرها من الافتراضات الاكتوارية. على مدى السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2014، و2015، كانت التزامات التأمين الذاتي، والخاصة بالرعاية الصحية للموظفين، 1577$ و 1335$، على التوالي، وهي مدرجة في الالتزامات المستحقة والخصوم الأخرى في بيان للمركز المالي الموحد.[1]

23- الخدمات المساهم بها *Contributed Services*

يتم الاعتراف بالخدمات المساهم بها إذا كانت هذه الخدمات تخلق أو تعزز الأصول المعمرة، أو تتطلب مهارات متخصصة، يتم توفيرها من قبل الأفراد أصحاب هذه المهارات. عادة، تضطر المؤسسة دفع تكاليف هذه الخدمات إذا لم يتطوع بها أصحابها. على مدى السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2015، و2014، بلغ مجموع هذه الخدمات 2،102 $ و 1873 $، على التوالي، وتدرج في المساهمات والإيرادات الأخرى في بيان النشاطات الموحد.[2]

[1] Bill & Melinda Gates Foundation, Form 990, 2015 & 2014, P4

[2] Ibid, P16-17

24- المساهمات والوصايا من الأطراف غير المرتبطة

تقبل المؤسسة التبرعات والوصايا من أطراف لا علاقة لها بها إذا كان المتبرع شخصا طبيعيا، وكانت الهبة غير مقيدة. من وقت لآخر، يتم إعلام المؤسسة أنه تم اختيارها كمستفيد من تركة بعض الأفراد بموجب اتفاقات رجعية. تسجل هذه المبالغ كمساهمات فور وفاة المتبرع وعندما تصبح المبالغ غير قابلة للاسترداد.

25- عرض المصاريف على بيان النشاطات الموحد

تم تخصيص تكاليف تقديم الدعم لمختلف البرامج والأنشطة الأخرى بين البرامج العالمية والبرامج الأمريكية المحلية، والبرامج الخيرية الأخرى. كما تم تخصيص التكاليف الإدارية الأخرى ذات الصلة بالأنشطة التشغيلية بين الإدارة والنفقات العامة.

26- الإعفاء من الضرائب *Tax-Exempt Status*

المؤسسة معفاة من ضرائب الدخل الاتحادية بموجب الجزء:(3)(c)501 ، وتصنف على أنها مؤسسة خيرية خاصة بموجب المادة 509 (a) من قانون الإيرادات الداخلي. بناء على ذلك، على المؤسسة تسليم الاستمارة 990 لمصلحة الضرائب في نهاية كل سنة.[1]

ثالثا: عرض وتحليل البيانات الأساسية للمؤسسة لدورتي 2014 و2015

27- الأطراف ذات العلاقة *Related Parties*

تشارك المؤسسة في الأنشطة الخيرية التي تمول من قبل طرف ذي صلة، وهو الوقف الذي يحمل اسم المؤسسة Bill & Melinda Gates Foundation Trust. يدير ويمسك هذا الصندوق الوقفي الأصول الاستثمارية، ويعطي المنح للمؤسسة حسب الضرورة لتنفيذ أهدافها المختلفة. لا تتحكم أي مؤسسة منهما في الأخرى. ومع ذلك، يشترك اثنين من الأمناء الثلاثة في إدارتهما. في عام 2014 و2015، قدم صندوق المنح للمؤسسة بلغ مجموعها 4.684.198$ و4.388.873$ على التوالي.[2]

28- العائد في صافي أصول الوقف

الوثائق القانونية التي أسس الوقف بناء عليها تلزمه بتمويل المؤسسة بأي مبالغ ضرورية لتحقيق الأغراض الخيرية للمؤسسة. وهذا يعني أن المؤسسة لديها الحق القانوني في المطالبة بأي مبلغ حتى ولو كان صافي الأصول بأكملها. بسبب هذا الحق القانوني، عكست البيانات المالية الموحدة للمؤسسة عائدا بمبلغ $ 39.514.534 و43.440.032 $ في صافي

[1] Ibid, P1
[2] Idem.

أصول الصندوق في 31 ديسمبر، 2014 و 2015، على التوالي. ويتم تعديل هذا العائد سنويا لتعكس التغيرات في صافي أصول الصندوق والمبالغ المحولة إلى المؤسسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

مجموع التغيرات في عائد صافي أصول الوقف للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر عام 2014 وعام 2015 تتلخص فيما يلي: **الجدول رقم 4-6: التغيرات في عائد صافي أصول الوقف**

	2014	2015
الرصيد الأولي	40,472,654	43,440,032
التغير في صافي أصول الوقف قبل منح مساهمات لمؤسسة BMGF	7,356,251	758,700
مساهمات الصندوق في مؤسسة BMGF	(4,388,873)	(4,684,198)
الرصيد النهائي	**43,440,032**	**39,514,534**

المصدر: Bill & Melinda Gates Foundation, Form 990, 2015 & 2014

29- **الاستثمارات المتعلقة بالبرنامج** *Program-Related Investments*

وهي الاستثمارات الاستراتيجية، إلى ما بعد المنح، لهدف محدد وهو تعزيز وتوسيع الأغراض الخيرية للمؤسسة. زيادة الدخل ليس هو الدافع الأساسي لهذه الاستثمارات. في عام 2015، دخلت المؤسسة في عشرة استثمارات جديدة وتشمل محفظتها القروض الموجهة لدعم نمو الشركاء أو المؤسسات الرئيسية، الاستثمار في الأسهم لتشجيع الابتكار واقتصادات الحجم، والضمانات لمواجهة التحديات الهيكلية في الأسواق.

أ. القروض:

وتشمل محفظة القروض كل من القروض العادية والقروض المحولة المستثمرة في المنظمات الربحية وغير الهادف للربح. معظم هذه القروض هي لدعم الاستراتيجيات العالمية التي تركز على البلدان النامية. تمكن هذه القروض المنظمات الشريكة للاستثمار في زيادة الإنتاجية الزراعية، الولوج إلى الأنظمة المالية، وتطوير التكنولوجيا الطبية. كما قامت المؤسسة أيضا بتقديم قروض لدعم استراتيجيات الولايات المتحدة. تستحق دفعات الفوائد على القروض غير المسددة بأسعار فائدة تتراوح عادة ما بين 0٪ و 4٪. ومن المقرر سداد القروض غير المسددة خلال عام 2024.

وتتلخص القروض في الجدول أدناه للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2014 و 2015 على النحو التالي:

الجدول رقم 4-7: القروض مستحقة التحصيل لدورتي 2014 و 2015

	2014	**2015**
رصيد بداية السنة للقروض المستحقة	91,555	81,240
القروض الإضافية	12,298	7,241
الدفعات المستلمة من أصل القروض	(15,249)	(8,081)
القروض المحولة إلى رأس المال		(10,750)
الخسارة المحققة من القروض	(7,364)	(3,800)
المجموع الجزئي للقروض	**81,240**	**65,850**
الفوائد مستحقة التحصيل	997	430
صافي القروض	**82,237**	**66,280**
الخصومات، و العلاوات غير المحصلة	(13,250)	(10,748)
رصيد نهاية السنة للقروض المستحقة	**68,987**	**55,532**

المصدر: Bill & Melinda Gates Foundation, Form 990, 2015 & 2014

في عام 2015، حولت المؤسسة مبلغ 10.750 $ من القروض القابلة للتحويل إلى رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، عفت عن مبلغ 3.800 $ من الديون التي سبق إصدارها على الاستثمار والتي اقترب تاريخ انتهائها.

ب. الأسهم:

تشمل محفظة أسهم المؤسسة استثمارات الأسهم مباشرة، فضلا عن الاستثمارات في صناديق الأسهم. غالبية الاستثمارات في الأسهم هذه لدعم الاستراتيجيات العالمية في البلدان التي تشمل الاستثمار في اللقاحات والمنصات العلاجية وتطوير وسائل التشخيص، وتعزيز نظم الزراعة. قامت المؤسسة أيضا بهذا النوع من استثمارات الأسهم في دعم التعليم في الولايات المتحدة. ويتلخص التغيير الكلي في استثمارات الأسهم للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2014 و 2015 على النحو التالي:

الجدول رقم 4-8: استثمارات الأسهم لدورتي 2014 و 2015

	2014	**2015**
رصيد بداية السنة لاستثمارات الأسهم	49,190	69,432

الاستثمارات الإضافية	28,585	71,160
الاستثمارات المتحولة من القروض	-	10,750
عوائد رأس المال	(123)	(10,135)
الخسارة المحققة	(8,220)	(274)
رصيد نهاية السنة لاستثمارات الأسهم	69,432	140,933
تعديلات التقييم المتراكمة:		
الخسارة أو الربح غير المحقق	11,220	(15,172)
صافي رصيد نهاية السنة لاستثمارات الأسهم	80,652	125,761
الربح المحقق من بيع الاستثمارات	-	81,792

المصدر: Bill & Melinda Gates Foundation, Form 990, 2015 & 2014

كما ذكرنا في قسم القروض، تم تحويل 10,750 $ من القروض قابلة للتحويل إلى أسهم، كما تلقت المؤسسة أيضا 10135 $ كعائد رأس المال وسجلت خسارة من بيع الاستثمارات بمبلغ 274 $. علاوة على ذلك، سجلت المؤسسة أرباحا محققة من بيع استثمارات بـ 81792 $. اختارت المؤسسة خيار القيمة العادلة لبعض استثمارات الأسهم، بمبلغ 9182 $ و$ 10,024 في 31 ديسمبر 2014 و 2015، على التوالي. في نفس التاريخ، كان للمؤسسة استثمارات متعلقة بالبرامج تم تقييمها باستخدام طريقة صافي الأصول NAV ، باعتبارها وسيلة عملية بإجمالي القيمة العادلة لـ15,370 $ و$ 8445 على التوالي. تشمل غالبية استثمارات الأسهم المقيمة بالقيمة العادلة المدخلات غير الملاحظة المدرجة في المستوى الثالث في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

ت. الضمانات:

غالبية هذه الضمانات هي لدعم استراتيجياتها العالمية، مما يتيح إمكانية الوصول والقدرة على تحمل تكاليف اللقاحات والسلع الصحية في البلدان النامية. وقد ركزت الضمانات على دعم استراتيجيات الولايات المتحدة في تمويل المرافق التعليمية المختلفة نتيجة لتحديات السوق التي بدأت مع أزمة عام 2008.

سجلت المؤسسة التزاما بمبلغ 24194 $ و$ 37,757 في 31 ديسمبر 2015 و 2014 على التوالي، الأمر الذي يعكس الخسارة المحتملة أو القيمة العادلة المقدرة لجميع اتفاقيات الضمان مستحقة السداد. اتفاقيات الضمان والالتزامات المرتبطة بها تمتد حتى عام 2020.[1]

30- الممتلكات والمعدات:

في 31 ديسمبر 2014 و 2015، الممتلكات والمعدات تتكون من ما يلي:

الجدول رقم4-9: الممتلكات و المعدات لدورتي 2014 و 2015 (المبالغ بالدولار)

[1] Bill & Melinda Gates Foundation's Trust, Consolidated Financial Statements, Dec 2015, P12

	2014	2015
الأراضي	93,945	93,945
المباني قيد الإنجاز	67,196	66,771
المباني الإدارية	570,297	571,841
أجهزة الإعلام الآلي والبرمجيات	67,967	73,440
الأثاث والتركيبات	17,112	18,970
تعديلات على الأصول المستأجرة	18,369	20,656
	834,886	845,623
الاهتلاكات	(146,230)	(170,800)
صافي الممتلكات أو المعدات	688,656	674,823

المصدر: Bill & Melinda Gates Foundation, Form 990, 2015 & 2014

31- تصنيف المصاريف:

في 31 ديسمبر 2015 و 2014، كان تصنيف المصاريف على النحو التالي:

الجدول رقم4-10: تصنيف المصاريف لدورتي 2014 و 2015 (المبالغ بالدولار)

	2014	2015
المصاريف:		
مصاريف البرامج:		
المنح	3,991,176	5,472,228
العقود الخيرية المباشرة	437,871	330,464
دعم البرامج والمصاريف الإدارية:		
التعويضات والفوائد	275,278	299,182
عقود الدعم التشغيلي	113,254	93,763
المصاريف المتعلقة بسفريات الطاقم	42,659	41,945
الاهتلاكات	29,195	25,108
الرسوم الفدرالية وغيرها من الضرائب	70	1,123
مصاريف أخرى	54,118	54,670
مجموع المصاريف	4,943,621	6,318,483

المصدر: Bill & Melinda Gates Foundation, Consolidated Financial Statements, Dec 2015

المنح والنفقات الخيرية المباشرة هي تكاليف الأعمال الخيرية التي أنفقت لمصلحة الآخرين. تتعلق البرنامج والمصاريف الإدارية بالأنشطة التي تدعم عملية تقديم المنح وكذلك التكاليف الإدارية التشغيلية.

32- **المنح مستحقة الدفع** *Grants Payable*

في 31 ديسمبر 2015 و2014، بلغ مجموع المنح المستحقة 7,895,493 $ (المخفضة إلى 7,464,404 $) و6,099,272$ (المخفضة إلى 5,757,160 $)، على التوالي. حيث كان نشاط المنح المستحقة كما يلي:

الجدول رقم 4-11: حركة المنح مستحقة الدفع لدورتي 2014 و 2015 (المبالغ بالدولار)

	2014	2015
رصيد بداية الدورة من المنح مستحقة الدفع		
نشاط الدورة الحالية:	5,503,314	6,099,272
المنح الجديدة والإضافية	4,069,095	6,037,286
المدفوعات	(3,439,154)	3,860,217)
تعديلات المنح والحالات الطارئة	(33,983)	(380,848)
رصيد نهاية الدورة من المنح مستحقة الدفع	6,099,272	7,895,493

المصدر: Bill & Melinda Gates Foundation, Form 990, 2015 & 2014

في 31 ديسمبر 2015، على أساس اتفاقيات المنح المحددة، من المتوقع دفع المنح مستحقة الدفع في السنوات المقبلة كالتالي:

الجدول رقم 4-12: بيان دفعات المنح مستحقة الدفع في السنوات اللاحقة (المبالغ بالدولار)

2016	2,573,451
2017	1,901,340
2018	1,186,010
2019	602,404
2020	393,671
لاحقا	1,238,617
	7,895,493
-الخصومات (لعرض المنح المستحقة بالقيمة الحالية)	(431,089)
صافي المنح المستحقة	7,464,404

المصدر: Bill & Melinda Gates Foundation, Form 990, 2015 & 2014

33- الرسوم الفدرالية غير المباشرة:

المؤسسة خاضعة للضرائب الفيدرالية المفروضة على المنظمات الخيرية الخاصة بمعدل 2٪، أو 1٪ إذا تم استيفاء شروط معينة. تفرض الضريبة على صافي دخل الاستثمارات، على النحو المحدد في القانون الاتحادي، والذي يشمل الفائدة والأرباح غير الموزعة، والأرباح الصافية المحققة من بيع الاستثمارات. تم احتساب هذه الرسوم بمعدل 1٪ و 2٪

للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و 2014 على التوالي. وتم تسجيلها كمصاريف بمبلغ 802 $ و 24 $ للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و 2014 على التوالي.

34- الالتزامات و المؤونات

أ. **التزامات الإيجار:** المؤسسة ملتزمة بموجب عقود التشغيل المختلفة للمعدات وأثاث المكاتب، والتي تنتهي في تواريخ مختلفة خلال عام 2023. الحدود الدنيا لدفعات الإيجار المستقبلية المتعلقة بهذه العقود اعتبارا من 31 ديسمبر 2015 هي كما يلي:

الجدول رقم 4-13: بيان دفعات التزامات الإيجار المستقبلية (المبالغ بالدولار)

2016	5,239
2017	4,531
2018	4,257
2019	3,473
2020	3,179
لاحقا	4,859
مجموع التزامات الإيجار	25,538

المصدر: Bill & Melinda Gates Foundation, Consolidated Financial Statements, Dec 2015

بلغت مصاريف الإيجار مبلغ 6020 $ للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و 5394 $ للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

ب. مؤونات الأخطار المحتملة:

في السياق العادي لنشاطات المؤسسة، تخضع المؤسسة لإجراءات قانونية معينة. في رأي الإدارة، مثل هذه الأمور لا يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للمؤسسة. حيث لم يتم تسجيل أي مصاريف ذات صلة في الدورة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.[1]

35- الأحداث اللاحقة

قيمت المؤسسة الأحداث اللاحقة من 31 ديسمبر 2015 إلى غاية 10 ماي 2016 وهو التاريخ الذي تكون فيه البيانات المالية الموحدة متاحة للإصدار، وقررت عدم ضرورة أي إفصاحات إضافية.

المطلب الثاني: الصندوق الوقفي

وهو الصندوق التابع لمؤسسة بيل وملينداغيتس، وهو مصدر تمويلها الأساسي، وهو يحتوي على الاستثمارات والعناصر التالية:

[1] Bill & Melinda Gates Foundation's Trust, Consolidated Financial Statements, Dec 2015, P14

36- المشتقات المالية

في سياق الأعمال الاعتيادية، يستخدم الصندوق الأدوات المالية المختلفة، بما في ذلك المشتقات المالية، وذلك في محاولة لإدارة المخاطر على الاستثمارات طويلة الأجل. من أجل إدارة الأسعار ومخاطر سعر الفائدة المرتبطة بأنشطة الاستثمار، يستخدم الصندوق في المقام الأول الجمع بين العقود الآجلة و المستقبلية. تحت هذه الأدوات، يوافق الصندوق على التسليم الآجل للعملات أو الأوراق المالية في موعد وبسعر متفق عليه سلفا. الهدف من هذه العقود هو التقليل من المخاطر الاقتصادية للصندوق الناجمة عن التقلبات السلبية في الأسواق المالية أو أسواق العملات، و كذا الحد من مخاطر أسعار الفائدة.

يقوم الصندوق بتصفية بعض الأصول والخصوم المشتقة تحت اتفاقيات التسوية واجبة النفاذ قانونيا. تدرج الأصول المشتقة الصافية ضمن الاستثمارات على البيانات المرفقة بالمركز المالي، وتدرج الخصوم المشتقة الصافية في المبالغ المستحقة عن مشتريات الاستثمارات وغيرها على البيانات المرفقة بالمركز المالي.

تدرج الأرباح والخسائر المحققة وكذلك التغيرات في القيمة العادلة لكافة الأدوات المشتقة بوصفها عنصرا من عناصر مداخيل الاستثمار. في 31 ديسمبر 2015 و2014، كانت القيم العادلة للعقود الآجلة، العقود المستقبلية، الخيارات و المبادلات على النحو التالي:

الجدول رقم 4-14: بيان القيم العادلة للمشتقات المالية: 31 ديسمبر 2014 و 2015 (المبالغ بالدولار)

	المشتقات من الأصول		المشتقات من الخصوم	
	2014	2015	2014	2015
العقود الآجلة	523,198	204,587	(67,418)	(152,388)
العقود المستقبلية	734	1,544	(7,012)	(8,099)
الخيارات	252	1,262	(175)	(605)
المبادلات	3,080	1,214	(21,069)	(5,237)
المجموع	527,264	208,607	(95,674)	(166,329)
التصفية أو المقاصة	(67,774)	(159,794)	88,001	148,075
القيمة العادلة على بيان المركز المالي	459,490	48,813	(7,673)	(18,254)
الضمانات غير النقدية	(454,029)	(39,084)	—	17,521
المبلغ الصافي	5,461	9,729	(7,673)	(733)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Bill & Melinda Gates Foundation, Form 990, 2015 & 2014

وكانت المشتريات والمبيعات المستحقة من المشتقات المالية (outstanding notional sales & purchases) على النحو التالي:

الجدول رقم 4-15: المشتريات والمبيعات المستحقة للمشتقات في 31 ديسمبر 2014 و 2015 (المبالغ بالدولار)

	المشتريات		المبيعات	
	2014	2015	2014	2015
العقود الآجلة	1,886,855	4,638,450	4,944,420	8,088,566
العقود المستقبلية	831,442	736,186	5,512,326	5,235,082
الخيارات	1,794	11,485	4,420	7,137
المبادلات	933,100	33,076	49,600	193,508

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Bill & Melinda Gates Foundation, Form 990, 2015 & 2014

تنطوي الأدوات المالية المشتقة للصندوق على درجات متفاوتة من خطر الخسارة في المبلغ المعترف به في بيانات المركز المالي، والتي تنشأ إما من التغيرات المحتملة في أسعار السوق أو عدم القدرة المحتملة للأطراف المقابلة على تلبية شروط عقودهم. يراقب الصندوق الوضع المالي للشركات المستخدمة لهذه العقود من أجل تقليل مخاطر الخسارة. وتعتقد الإدارة أن استخدام الصندوق للمشتقات لا يؤدي إلى مخاطر الائتمان أو السوق التي من شأنها أن تؤثر ماديا على البيانات المالية.

37- الرسوم الفدرالية غير المباشرة:

مثل المؤسسة تماما، يخضع الصندوق للضرائب الفيدرالية المفروضة على المنظمات الخيرية الخاصة بمعدل 2٪، أو 1٪ إذا تم استيفاء شروط معينة. تم احتساب هذه الرسوم بمعدل 1٪ و 2٪ للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و 2014 على التوالي. وتم تسجيلها كمصاريف بمبلغ 41,091 $ و 60,343 $ للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و 2014 على التوالي.

قام الصندوق بتسجيل مؤونات للضرائب غير المباشرة المؤجلة، والتي سجلت بنسبة 1٪ في عام 2015 وعام 2014. حيث كانت الضريبة المؤجلة (40946) $ و 2436 $ للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و 2014.

38- مؤونات الأخطار المحتملة:

في السياق العادي لنشاطات الصندوق، يخضع لإجراءات قانونية معينة. في رأي الإدارة، مثل هذه الأمور لا يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي. حيث لم يتم تسجيل أي مصاريف ذات صلة في الدورة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

39- الأطراف ذات العلاقة *Related Parties*

يقوم الصندوق بحيازة واستثمار أصول لتمويل طرف ذي علاقة، وهذا الطرف هو مؤسسة Bill & Melinda Gates Foundation. يعطي الصندوق منحا سنوية للمؤسسة حسب الضرورة لتنفيذ أهدافها. وللمؤسسة الحق القانوني في المطالبة

بأي مبلغ، وصولا إلى صافي أصول الصندوق كاملة. في 2015 و 2014، قدم صندوق منحا للمؤسسة بلغ مجموعها $4,684,198 و$4,388,873 على التوالي.[1]

40- تعهدات المنح المشروطة Conditional Pledge Receivable

يسجل الصندوق تعهدات المنح المشروطة كإيرادات عند استيفاء الشروط. في 26 جوان 2006، تعهد وارن بافيت Warren Buffett، وهو عضو مجلس أمناء المؤسسة، بدفع 10 ملايين سهم إلى الصندوق (500 مليون من الأسهم المجزئة) من أسهم بيركشاير هاثاواي "ب" Berkshire Hathaway "B". وسيتم تحويل الأسهم إلى هبات سنوية من 5٪ من الرصيد المتبقي من الأسهم المخصصة. وكانت المساهمات من السيد بافيت في عام 2015 والسنوات السابقة على النحو التالي:

الجدول رقم 4-16: تعهدات المنح المشروطة من السيد: بافيت (المبالغ بالدولار)

	الأسهم*	القيمة
2008-2006	71,313	5,165,776
2009	21,434	1,248,770
2010	20,363	1,604,577
2011	19,344	1,497,459
2012	18,377	1,515,851
2013	7,458	2,013,559
2014	16,586	2,139,199
2015	15,756	2,154,350
المجموع	200,631	17,339,541

المصدر: Bill & Melinda Gates Foundation, Consolidated Financial Statements, Dec 2015

* في 21 يناير 2010، تم تجزئة أسهم شركة بيركشاير هاثاواي "ب" 50: 1. وقد تم تحويل جميع الأسهم الواردة قبل هذا التاريخ لتعكس هذا الانقسام.

ورغم أن السيد بافيت لم يعين أي قيود معتبرة على استخدام المساهمات، لكنه وضع ثلاثة شروط على التعهد المتبقي:[2]

- يجب أن يبقى واحد على الأقل من بيل أو ميليندا غيتس على قيد الحياة ونشطا في وضع السياسات وإدارة المؤسسة؛

[1] Bill & Melinda Gates Foundation, Form 990, 2014 -2015, P1
[2] Bill & Melinda Gates Foundation's Trust, Consolidated Financial Statements, Dec 2015, P13

- يجب أن يستمر الصندوق في الوفاء بالمتطلبات القانونية المؤهلة لهباته لتكون خيرية وغير قابلة للوهب لأي جهة أخرى؛
- يجب أن تكون قيمة هباته السنوية مضافة تماما للإنفاق التي يتطلبها قانون الإيرادات الداخلية Internal Revenue Code (أي حوالي 5٪ من صافي أصول الصندوق). الإنفاق الإضافي المطلوب كشرط للهبات سيكون على أساس مساهمة السنة السابقة.

و لأن هذه الهبات مشروطة، ولا يمكن استيفاء جميع الشروط في وقت مبكر من الدفعة السنوية للهبة، لم يتم تسجيل أي مبلغ في المستحقات يعكس المساهمة المتبقية في هذه البيانات المالية. بدلا من ذلك، سيتم تسجيل إيرادات المساهمات المستقبلية على أقساط سنوية عندما يتم استيفاء الشروط.

41- الأحداث اللاحقة

قيم الصندوق الأحداث اللاحقة من 31 ديسمبر 2015 إلى غاية 10 ماي 2016 وهو التاريخ الذي تكون فيه البيانات المالية الموحدة متاحة للإصدار، وقرر عدم ضرورة أي إفصاحات إضافية.

المبحث الثالث: دراسة حالة وقف جامعة هارفارد

أولا: التعريف بجامعة هارفارد

42- التاريخ والهيكلة

أسس جامعة هارفارد القس البروستانتي جون هارفارد يوم 8 سبتمبر عام 1636 بمدينة كامبردج بولاية ماساشوستس شمال شرقي الولايات المتحدة، ويحتل الحرم الجامعي الرئيسي مساحة 85 هكتارا على بعد 4.5 كيلومترات شمال غرب عاصمة الولاية بوسطن.

كانت الجامعة في البداية تسمى "الكلية الجديدة" قبل أن يطلق عليها اسم هارفارد تكريما لمؤسسها الذي تبرع بنصف ثروته وأربعمئة كتاب من مكتبته لتأسيس الجامعة التي تضم 15 كلية في مجالات مختلفة، مثل: الطب، والهندسة، والتصميم، والتربية والفنون، اللاهوت، الأعمال، والإدارة الحكومية، والقانون، والصحة العامة، إضافة إلى معهد رادكليف.

ويعمل في هارفارد 10,000 أكاديمي وينتسب إليها 22 ألف طالب من أكثر من 200 دولة، كما يقبل 1500 طالب كل عام سواء من الولايات المتحدة أو من مختلف دول العالم. وتبلغ ميزانيتها السنوية أربعة مليارات دولار، ويقدر مجموع وقفها المالي بـ37.6 مليار دولار، ومن بين أبرز مرافقها مكتبة عريقة ومتحف فني وملعب رياضي ضخم.

وتمنح الجامعة شهادات المرحلة الجامعية وشهادات المرحلة الجامعية العليا، وأيضا الدرجات الجامعية المهنية إلى جانب التعليم المستمر وشهادات البرنامج الصيفي.

وتصنف هارفارد في الترتيب الخامس عالميا في صعوبة قبول الطلبة، وتبلغ تكلفة الدراسة فيها 52 ألف دولار سنويا دون مصاريف الإقامة، وفي المقابل تقدم إدارة الجامعة تسهيلات عديدة لمن ليس بمقدوره تحمل تلك النفقات، كمنح لا ترد للمتميزين من الطلاب داخل وخارج الولايات المتحدة.

وقد حصلت الجامعة عام 2014 على أكبر منحة في تاريخها قدمتها مؤسسة "مورنينغ سايد" لكلية الصحة العامة في الجامعة بقيمة 350 مليون دولار، لتعزيز الجهود الساعية لزيادة المساعدات المالية للطلاب، وإعفاء الخريجين الذين يعملون في مناطق محرومة من سداد القروض[1].

[1] 2017/03/ http://www.harvard.edu/about-harvard/harvard-glance, retrieved on 28

43- المكانة العلمية

تحتل جامعة هارفارد المرتبة الأولى على قائمة أفضل مئة جامعة في العالم متقدمة على جامعتيْ كامبريدج وأوكسفورد البريطانيتين. وتخرج فيها 32 رئيسا حكموا بلدانهم في مختلف دول العالم، من بينهم رؤساء للولايات المتحدة، مثل: جون آدامز، وفرانكلين روزفلت، وجون كينيدي، وجورج بوش الابن، وباراك أوباما، والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

كما درس فيها أيضا 48 عالما حصلوا على جائزة نوبل، و48 حصلوا على جائزة "بوليتزر" الصحفية، إضافة إلى شخصيات عالمية أخرى من ضمنهم مالك شركة مايكروسوفت بيل غيتس، ومؤسس موقع فيسبوك مارك زوكربيرغ.

تمتلك جامعة هارفارد أكبر مكتبة أكاديمية في الولايات المتحدة والعالم، تبلغ محتوياتها 20 مليون كتاب وأربعمئة مليون مخطوطة، وعشرة ملايين صورة، كما يوجد فيها وثائق نادرة من القرن 18، وتعمل إدارة الجامعة على تحويلها إلى نسخ رقمية ليستفيد منها الباحثون في كافة أنحاء العالم.[1]

ثانيا: وقف جامعة هارفارد

يحتوي وقف جامعة هارفارد على أكبر الأصول المالية للجامعة، وهو مصدر دائم لدعم الجامعة ومهمتها في التدريس والبحث. ويتألف الوقف من أكثر من 13,000 صندوق؛ تدعم فئتان من الصناديق الكبرى أعضاء هيئة التدريس والطلاب، بما في ذلك الأستاذية والمساعدات المالية للطلاب الجامعيين، زمالات الدراسات العليا، وحياة الطلاب والأنشطة. في كل عام، يتم دفع جزء من الأموال الموقوفة كتوزيع سنوي لدعم ميزانية الجامعة، في حين يتم الاحتفاظ بأي زيادة تتجاوز هذا التوزيع السنوي في الصناديق الوقفية حتى تنمو وتدعم الأجيال المقبلة.

توفر التوزيعات من الوقف مصدرا أساسيا لتمويل الجامعة؛ تم توزيع 1.7 مليار دولار في السنة المالية المنتهية في 30 جوان 2016، أي ما يعادل أكثر من ثلث إجمالي الإيرادات التشغيلية لجامعة هارفارد. تقتصر الغالبية الساحقة من الأموال التي تشكل الوقف على برامج أو أغراض محددة (منح دراسية مخصصة، إعانات، إلخ)، ويجب إنفاقها وفقا للشروط التي يحددها المانح، ولا يمكن صرف العوائد من هذه الأموال إلا لدعم الغرض المحدد للصندوق. أما الصناديق غير المقيدة، التي تمثل نحو 30 %، فهي أكثر مرونة في طبيعتها وهي ذات أهمية بالغة في دعم النفقات التشغيلية الهيكلية والمبادرات الاستراتيجية. وتمتلك كل مدرسة من مدارس الجامعة الاثني عشر حصتها من الوقف. ويخصص ما يقرب من 80 % من الأموال التي تشكل الوقف من قبل الجهة المانحة لمدرسة معينة.

[1] Idem

من جهة أخرى، ورغم الدعم المقدم من الصناديق الوقفية، يجب على الجامعة أن تمول ما يقارب ثلثي نفقاتها التشغيلية (4.7 مليار دولار في السنة المالية 2016) من مصادر أخرى، مثل المنح البحثية الاتحادية وغير الاتحادية، والرسوم الدراسية للطلاب، وهدايا الخريجين.

44- إدارة الوقف

تأسست مؤسسة إدارة هارفارد (Harvard Management Company) لتدير الوقف في عام 1974، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لجامعة هارفارد. وتتمثل المهمة الوحيدة لهذه المؤسسة في دعم الجامعة من خلال استثمار وتعزيز مواردها المالية على المدى الطويل.

وفي إطار النموذج المختلط للاستثمار الذي تتبعه مؤسسة إدارة هارفارد، تدار الأموال الوقفية من خلال المهنيين في مجال الاستثمار الداخلي، وكذلك من خلال العلاقات مع مديري أطراف ثالثة. ويتيح ذلك للمؤسسة الجمع بين إدارة الاستثمار عالية الجودة من قبل فرق داخلية ذات قدرات متطورة من فرق متخصصة حول العالم. وتشمل فوائد هذا النهج مواءمة المصالح، كفاءة التكاليف، وزيادة الشفافية.[1]

45- تحديد عوائد الوقف

ويجب أن توازن سياسة الإنفاق في الجامعة بين هدفين رئيسين: الحاجة إلى تمويل ميزانية التشغيل بتوزيع مستقر ويمكن التنبؤ به، والالتزام بالحفاظ على القيمة الطويلة الأجل لأصول الوقف بعد احتساب التضخم.

وتحدد الجامعة توزيع الوقف السنوي عن طريق استخدام صيغة توفر دخلا ثابتا ومستمرا لدعم الاحتياجات الحالية، مع الحفاظ على القوة الشرائية المستقبلية للأصول الوقفية. هذه العملية مماثلة لتلك المستخدمة في العديد من الكليات والجامعات الأخرى.

وتستهدف هارفارد معدل عائد سنوي بقيمة 5 إلى 5.5% من القيمة السوقية. وقد تذبذب معدل العائد الفعلي للجامعة على مدى السنوات العشر الماضية، من نسبة منخفضة بلغت 4.2% في السنة المالية 2006 إلى نسبة عالية بلغت 6.1% في السنة المالية 2010. ويوجد هذا الاختلاف لأن مبالغ التوزيع للسنة المالية المقبلة يتم تحديدها بشكل جيد قبل بداية السنة المالية وقبل معرفة القيمة السوقية في نهايتها. وتتبع هذه الممارسة لإتاحة الوقت الكافي للمدارس والوحدات للتخطيط المالي.[2]

[1] Harvard university, 2015-2016 Annual Financial Report, retrieved from: http://finance.harvard.edu/annual-report, on 21/04/17, p3

[2] Ibid, P5

46- سياسة إنفاق عوائد الوقف

ترعى عوائد الأوقاف وتعزز برامج المساعدة المالية، واكتشافات البحث العلمي، والمئات من برامج الأستاذية.

ومع ذلك، هناك سوء فهم شائع بأن الأوقاف، بما في ذلك هارفارد، هي متوفرة بشكل واسع مثل الحسابات المصرفية، وتستخدم لأي شيء في أي وقت طالما كانت الأموال المتاحة. في الواقع، فإن مرونة جامعة هارفارد في الإنفاق من أموال الوقف هي مقيدة بحقيقة أنه يجب الحفاظ عليها إلى الأبد، وأنها محددة الغرض إلى حد كبير من الجهات المانحة.

47- نظرة عامة عن الوضعية المالية للوقف

حققت الجامعة نتائج تشغيلية قوية بالنسبة للسنة المالية لعام 2016، وتمكنت من إدارة مصاريف التشغيل عند مستوى يعادل أو أقل من الإيرادات. وكان الفائض التشغيلي لهذا العام 77$ مليون أو 1.6٪ من الإيرادات، أعلى قليلا من فائض التشغيل في العام السابق (62$ مليون أو 1.4٪ من الإيرادات). وارتفعت الإيرادات التشغيلية الإجمالية 5.6٪ بمبلغ 4.78 مليار دولار، وارتفعت المصاريف 5.3٪ أي 4.70 مليار$. وانخفض صافي أصول الجامعة بمقدار 2.2 مليار$ لتصل إلى 42.4 مليار$ في 30 يونيو 2016، لتعكس تأثير عوائد الاستثمار والتوزيع السنوي من الوقف.

48- إيرادات التشغيل

ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنسبة 6٪ إلى 4.8 مليار$. وكانت أكبر العوامل الدافعة لذلك هي توزيعات الوقف السنوي، الإيرادات من برامج التعليم المستمرة والتنفيذية، والإيرادات المدعومة. في السنة المالية 2016، ارتفعت توزيعات الوقف بنسبة 7٪ لتصل إلى 1.7 مليار. وكان هذا النمو نتيجة للنمو المحقق في المؤسسة ككل فضلا عن تأثير الهبات الجديدة.

بشكل إجمالي، ارتفعت الإيرادات من مصادر الرعاية الاتحادية وغير الاتحادية بنسبة 5٪ لتصل إلى 845 مليون في السنة المالية 2016. حقق التمويل الاتحادي، والذي يمثل حوالي 71٪ من إجمالي الإيرادات المضمونة في السنة المالية 2016، زيادة بنسبة 3٪ ليصل إلى 597 مليون، في حين زاد التمويل غير الاتحادي بنسبة 9٪ ليصل إلى 248 مليون.

وارتفع صافي إيرادات الطلبة بنسبة 7٪ أي 998 مليون في 2016، مدفوعا بنمو بنسبة 10٪ في الإيرادات من برامج التعليم المستمرة. كما ارتفع صافي الدراسات العليا بنسبة 6٪ مع عروض دورات الدراسات العليا الجديدة، وارتفع صافي الرسوم الدراسية الجامعية بنسبة 4٪ بسبب الالتزام بالمساعدات المالية للطلاب.

منذ إطلاق مبادرة هارفارد للمساعدات المالية في 2005، تم منح ما يقرب من 1.6 مليار$ في كمساعدات لطلبة التدرج، حيث أن أكثر من نصف طلاب جامعة هارفارد يحصلون على مساعدات مالية.[1]

49- النفقات التشغيلية:

ارتفع إجمالي النفقات التشغيلية بنسبة 5٪ أي إلى 4.7 مليار$. وزادت نفقات التعويضات (أي المرتبات، الأجور والمزايا)، وهو ما يمثل تقريبا نصف إجمالي نفقات التشغيل في الجامعة، بنسبة 6٪ لتصل إلى 2.3 مليار$. كما ارتفعت النفقات غير التعويضية بنسبة 5٪، مع زيادة في النفقات مثل الخدمات المشتراة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والخدمات المهنية.

وارتفعت الرواتب والأجور بنسبة 6٪، أو 96 مليون$، إلى 1.8 مليار$ في 2016 بسبب زيادة أعضاء هيئة التدريس والموظفين لدعم مجالات التركيز الاستراتيجية، مثل البرامج الأكاديمية، الاستثمارات التكنولوجية، برامج التعليم المستمر والتنفيذي، والتعلم عبر الإنترنت.

[1] Ibid, p6

الشكل رقم 4-12: النفقات التشغيلية للسنة المالية 2016 (المبالغ بملايين $)

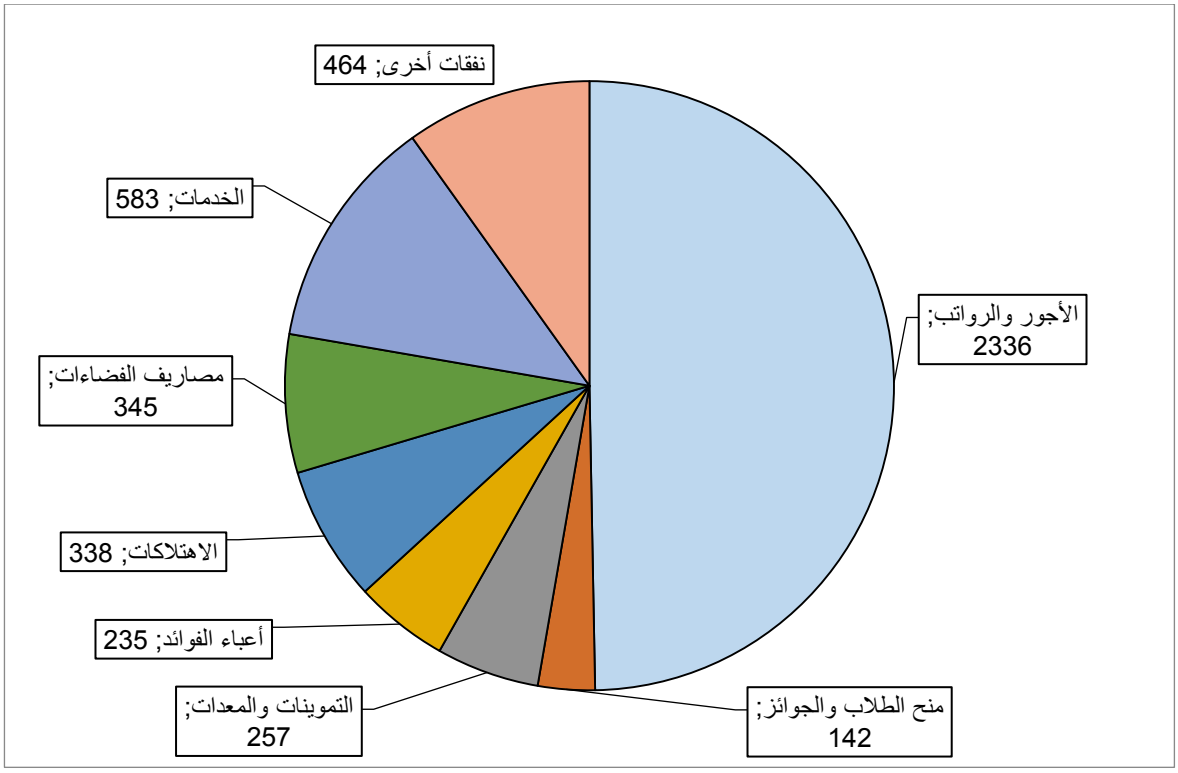

Harvard University, 2015-2016 Annual Financial Report, retrieved from: http://finance.harvard.edu/annual-report, on 21/04/17, p6

50- الميزانية

أ. الاستثمارات

في السنة المالية 2016، كان العائد على الوقف 2٪ وارتفعت قيمته (بعد الأثر الصافي للتوزيعات من الوقف للعمليات وإضافة الهبات الجديدة إلى الوقف خلال العام) من 37.6 مليار في نهاية 2015 إلى 35.7 مليار في نهاية 2016.

أما استثمارات الجامعة من الاستثمارات السائلة، (على سبيل المثال، النقد وسندات الخزينة) خارج الاستثمار العام، فقد انخفضت من 1.6 مليار$ في 2015 إلى 1.2 مليار$ في 2016. الجامعة لديها سياسة احتفاظ باحتياطي نقدي قدره 800$ مليون خارج حساب الاستثمار العام.[1]

[1] Harvard University, Form 990, retreived from (PDF): https://www.irs.gov, 15/04/2016, P7

ب. الديون

انخفضت الديون المستحقة من 5.5 مليار$ في 30 جوان 2015 إلى 5.2 مليار$ في 30 جوان 2016، حيث سجلت أعلى ارتفاع قدره 6.3 مليار$ في السنة المالية 2011. في جويلية 2015، دفعت الجامعة مبلغ 316 مليون $ مقابل سندات قابلة للاستدعاء (سلسلة السندات A2005، B و C). تصنف الجامعة (AAA) من قبل وكالة S &P Global Rating و(Aaa) من قبل وكالة Moody's (أعيد تأكيدها في سبتمبر 2016).[1]

ت. التزامات التقاعد المستحقة

ارتفعت التزامات التقاعد المستحقة للجامعة بزيادة قدرها 287 مليون$ أو 30٪ إلى 1.2 مليار في 30 جوان 2016. وكان السبب الرئيسي للزيادة هو تخفيض في معدل الخصم المستخدم لحساب الالتزامات لكل من معاشات التقاعد خطط ما بعد التقاعد.

ث. القيمة السوقية للوقف

في السنة المالية المنتهية في 30 جوان 2016، كان العائد على الوقف 2 % وكانت القيمة السوقية للوقف 35.7 مليار دولار. شكلت معدلات الفائدة المتدنية وعدم ثبات السوق للسنة المالية السابقة عائقا لتوليد عوائد إضافية.

الشكل التالي يوضح تطور القيمة السوقية للوقف ابتداء من السنة المالية 1996 :

الشكل رقم13-4 : القيمة الإجمالية للوقف بعد التوزيعات

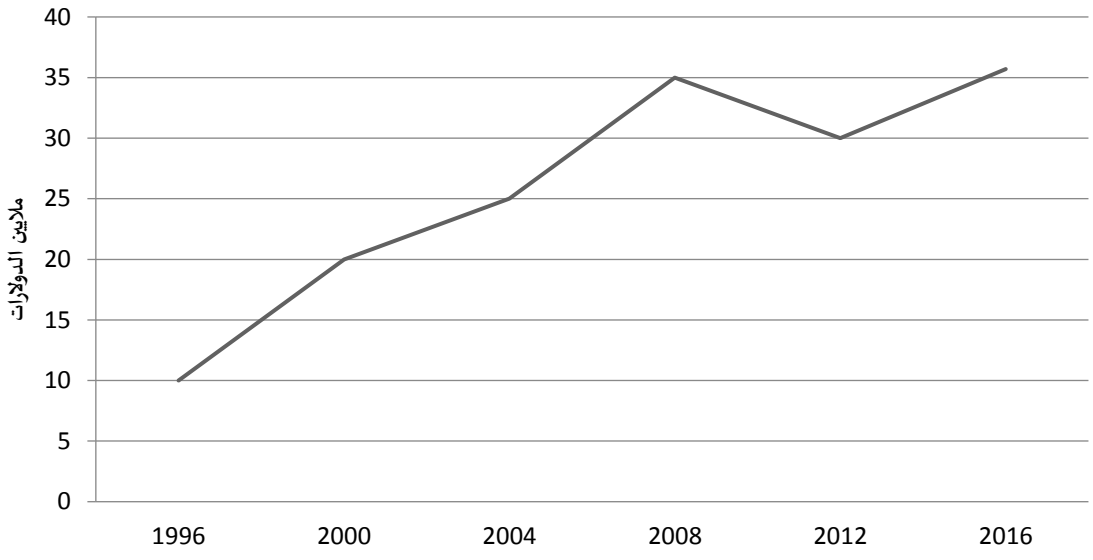

Harvard University, 2015-2016 Annual Financial Report, retrieved from: 8http://finance.harvard.edu/annual-report, on 21/04/17, p

[1] Ibid, P28-30

بالنسبة لفئات أصول الوقف فهي تتكون من عدة محافظ منها: العقارات، المصادر الطبيعية، الأسهم العمومية والخاصة. واصلت محفظة العقارات أداءها المرتفع بسبب النجاح المحقق في سياسة الاستثمار المباشر، والذي يمثل الآن نصف محفظة العقارات الكلية.

بالنسبة للعوائد المتراكمة، بما فيها تلك الخاصة بفترة الأزمة المالية العالمية، فقد مثلت تحديا للوقف. رغم ذلك، وخلال العشرين سنة الماضية، بلغ عائد الوقف نسبة 10,4% سنويا، متجاوزا بذلك متوسط العائد السنوي للمحافظ النموذجية المرجعية Benchmark Portofolios الذي كان بنسبة 7,7% .

من جهة أخرى، تم توزيع أكثر من 1,7 مليار دولار للجامعة، وهو ما ساهم بثلث الدخل التشغيلي لها في سنة 2016، كما قامت مؤسسة إدارة الوقف منذ تأسيسها بتوزيع أكثر من 25 مليار دولار للجامعة، وهذا لتدعيم برامج المساعدات المالية، الاختراعات والاكتشافات في مجال البحوث العلمية، والمئات من برامج الأستاذية في مختلف المجالات الأكاديمية.[1]

51- استراتيجية تخصيص الأصول

تسعى مؤسسة إدارة الوقف عن طريق عملية تخصيص الأصول إلى تحديد فئات الأصول التي تناسب المخاطر والعوائد المستهدفة من طرف الجامعة على المدى الطويل. ويهدف هذا الإطار إلى تعريض الوقف على المحركات الرئيسية لعوائد السوق وكذا المخاطر، مع ضمان التنويع السليم لاستراتيجيات الاستثمار. في هذا الإطار، تختار مؤسسة إدارة الوقف المحفظة المثالية والمخصصات المستهدفة لكل فئة من فئات الأصول، مع الأخذ بعين الاعتبار اعتبارات السيولة.

الجدول التالي يمثل استراتيجية تخصيص فئات الأصول المعتمدة من طرف مؤسسة إدارة الوقف للسنة المالية 2016:

الجدول رقم 4-17: تخصيص فئات الأصول المعتمدة للسنة المالية 2016

[1] Harvard University, 2015-2016 Annual Financial Report, Op. Cit, p8-9

فئات الأصول	التخصيص الاستراتيجي للأصول (%)
الأسهم المحلية	10.5
الأسهم الخارجية (الأجنبية)	7
أسهم الأسواق الناشئة	11.5
الأسهم الخاصة	20
العائد المطلق	14
العقارات	14.5
المصادر الطبيعية	10
السندات المحلية	9
السندات الخارجية (الأجنبية)	1
السندات المرتبطة بالتضخم	2
السندات ذات العوائد المرتفعة	0.5
المجموع	**100**

Harvard University, 2015-2016 Annual Financial Report, retrieved from: 9http://finance.harvard.edu/annual-report, on 21/04/17, p

52- ملخص السياسات المحاسبية الأساسية للوقف

أ. أساس عرض القوائم المالية

أعدت القوائم المالية الموحدة على أساس الاستحقاق المحاسبي، وتشمل حسابات الجامعة والمنظمات التابعة التي تسيطر عليها الجامعة. كما تم تسجيل الأموال المحولة إلى الجامعة نيابة عن مستفيدين محددين كأصول وخصوم في الميزانية، ولم يتم إدراجها في بيان التغيرات في صافي الأصول تحت حساب التشغيل العام.

وتشمل البيانات المالية بعض بيانات السنة السابقة بشكل إجمالي، وليس حسب صافي فئات الأصول. لم يتم عرض هذه المعلومات بشكل مفصل وكافٍ. بناء على ذلك، ينبغي أن تقرأ هذه المعلومات جنبا إلى جنب مع البيانات المالية للسنة المنتهية في 30 جوان 2015.

ب. تصنيفات صافي الأصول

لأغراض إعداد التقارير المالية، تصنف الجامعة الموارد إلى ثلاث فئات من الأصول الصافية تبعا لأي قيود تفرضها الجهات المانحة والقانون الواجب التطبيق. وبناء على ذلك، يتم تصنيف صافي أصول الجامعة في البيانات المالية حسب الفئات التالية:[1]

- **صافي الأصول غير المقيدة**

لا تخضع الأصول الصافية غير المقيدة للقيود التي تفرضها الجهات المانحة. وتمثل الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة والأوقاف غير المقيدة 95٪ من صافي الأصول غير المقيدة للجامعة في 30 جوان 2016. بالإضافة إلى ذلك، تشمل هذه الفئة الهبات غير المقيدة وأرصدة دخل الوقف، صناديق القروض المحددة من طرف الجامعة، وغيرها من الصناديق الجارية غير المقيدة.

- **صافي الأصول المقيدة مؤقتا**

تخضع الأصول الصافية المقيدة مؤقتا للقانون أو الشروط التي يفرضها المانحون والتي سيتم الوفاء بها إما من خلال إجراءات الجامعة، مرور الوقت، أو كليهما. وتشمل هذه الأصول الصافية الهبات الممنوحة لغرض معين، المبالغ التي تخضع للقيود الزمنية مثل التعهدات بالدفع في المستقبل، أو المبالغ الخاضعة للقيود القانونية مثل الموارد التي لم تحدد قنوات صرفها بعد، والتي يجب الإبلاغ عنها على أنها مقيدة مؤقتا إلى حين تخصيصها.

- **صافي الأصول المقيدة بشكل دائم**

تخضع الأصول الصافية المقيدة بشكل دائم إلى القيود التي يفرضها المانحون والتي تنص أن يتم استثمارها لتوفير مصدر دخل دائم للجامعة. عموما، تلزم الجهات المانحة الجامعة بالحفاظ على هذه الأصول واستثمار المساهمة الأصلية إلى الأبد، مع السماح باستخدام بعض أو جميع عائدات الاستثمار بشكل عام أو لأغراض محددة.

من جهة أخرى، الإيرادات المتأتية من مصادر غير المساهمات يتم الإبلاغ عنها عموما كزيادة في صافي الأصول غير المقيدة. ويتم الإبلاغ عن النفقات كانخفاض في صافي الأصول غير المقيدة، وتسجل أرباح وخسائر الاستثمارات كزيادة أو انخفاض في صافي الأصول غير المقيدة، ما لم يكن استخدامها مقيدا بشروط المانحين أو بموجب القانون.

بالنسبة لعائدات الاستثمار المتحصل عليها من صناديق المانحين المقيدة فهي تصنف في البداية كأصول صافية مقيدة مؤقتا، ثم يتم إعادة تصنيفها إلى صافي الأصول غير المقيدة عندما يتم تكبد المصاريف أو تخصص لغرضها المقصود. يتم الإبلاغ عن انتهاء القيود المؤقتة على صافي الأصول كإعادة تصنيف من صافي الأصول المقيدة مؤقتا إلى

[1] Harvard University, Form 990, Op. Cit, P11-13

غير المقيدة، وتظهر في خانة "صافي الأصول المفرج عنها "و"صافي الأصول غير التشغيلية المفرج عنها"في بيان التغيرات في صافي الأصول. وتسجل التعهدات غير المشروطة كزيادات في الفئات المناسبة من صافي الأصول وفقا لقيود المانحين.

أ. صافي فائض التشغيل

تم إدراج تحت "صافي فائض التشغيل" كل من: الإيرادات المحققة، النفقات المتكبدة والعائدات المقدمة المتاحة للعمليات لغرض التدريس، إجراء البحوث، والبرامج والخدمات الأخرى للجامعة في بيان التغيرات في صافي الأصول مع تفاصيل حساب التشغيل العام.

ب. المقتنيات المجمعة

تحتوي مجموعة الجامعة الواسعة من المتاحف والمكتبات على أعمال لا تقدر بثمن من: الأعمال الفنية والأدبية، الكنوز التاريخية والتحف. يحتفظ بهذه المقتنيات من أجل عرضها على الجمهور العام، ولأهداف أخرى مثل التعليم والبحوث، وتعزيز الخدمة العامة. لا يتم التنازل عن هذه المقتنيات لغرض تحقيق المكاسب المالية أو رهنها بأي شكل من الأشكال.[1]

ت. برامج التأمين

شكلت الجامعة، جنبا إلى جنب مع المستشفيات التعليمية التابعة لها، شركة التأمين ضد المخاطر (CRICO) لتغطية الالتزامات المهنية المحدودة، الالتزامات العامة، والتأمين على الأخطاء الطبية لمساهميها. تؤمن الجامعة ذاتيا جزءا من التزاماتها المهنية وبرامج المسؤولية العامة، وتحتفظ باحتياطي خاص بالمطالبات المتلقاة، بما في ذلك تلك المتعلقة بنشاطات كلية الطب. وتحتفظ الجامعة أيضا باحتياطيات من الجزء المؤمن ذاتيا لتغطية المستحقات المتعلقة بمعدات النقل، أضرار الممتلكات، وتعويضات العمال. بالإضافة إلى ذلك، الجامعة مؤمن ذاتيا للبطالة، المخطط الصحي للمتقاعدين، وجميع خطط الصحة وطب الأسنان للموظفين والعاملين. يتم الاعتراف بمطالبات الجامعة عند تكبدها، بما في ذلك المطالبات التي تم تكبدها ولكن لم يتم الإبلاغ عنها، وهي مدرجة في نفقات التشغيل.[2]

53- الاستثمارات

تم عرض الاستثمارات بالقيمة العادلة وفقا لـ (م.م.م.ع). يتم تسجيل النقد والاستثمارات قصيرة الأجل بالتكلفة التي تقارب القيمة العادلة، وتشمل النقد في الحسابات المصرفية، صناديق سوق المال المؤسسية، وغيرها من الاستثمارات

[1] Ibid, P27
[2] Harvard University, 2015-2016 Annual Financial Report, Op. Cit, P22

المؤقتة المحتفظ بها لأغراض رأس المال العامل ذات آجال استحقاق مدتها ثلاثة أشهر أو أقل. لا تشمل النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل الأرصدة النقدية المحتفظ بها كضمان من قبل الجامعة. تدرج النقدية والأرصدة الاستثمارية قصيرة الأجل المعينة لأغراض الاستثمار في "محفظة الاستثمار بالقيمة العادلة" في جدول الميزانية.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح بعد خصم الضرائب المقتطعة في تاريخ توزيعات الأرباح السابقة. ويتم تسجيل القسائم غير النقدية بالقيمة العادلة للأوراق المالية المستلمة. كما يتم تسجيل إيرادات ومصاريف الفوائد بالصافي من الضرائب المقتطعة المطبقة على أساس الاستحقاق المحاسبي. تقوم الجامعة بإطفاء أقساط السندات باستخدام طريقة العائد الفعلي وعندما يتوقع تحصيل النقد.

تستخدم الجامعة عددا من الوحدات الفرعية المملوكة لها بالكامل لدعم أنشطتها الاستثمارية. تتضمن البيانات المالية الموحدة جميع الأصول، الخصوم، الإيرادات، والمصاريف المرتبطة بهذه الوحدات. خلال عملية التوحيد، تم استبعاد جميع الحسابات والمعاملات بين الوحدات.

تقوم الجامعة بالإبلاغ بشكل منفصل عن القيمة العادلة للأصول التي يحق فيها للأطراف المقابلة التعهد أو تبادل الضمانات التي تلقوها؛ يتم إدراج محفظة الأصول الاستثمارية غير المرهونة أو المرتبطة بدين في "محفظة الاستثمارات بالقيمة العادلة "في جدول الميزانية.

تدار غالبية استثمارات الجامعة من قبل مؤسسة إدارة الوقف في حساب الاستثمار العام (GIA) وهو عبارة عن صندوق مجمع يتكون أساسا من أصول الوقف. وتدار بعض الاستثمارات الأخرى بشكل منفصل عن (GIA)؛ تتكون هذه الاستثمارات الأخرى أساسا من: النقد، الاستثمارات قصيرة الأجل، والأوراق المالية ذات الدخل الثابت (خاصة السندات الحكومية الأمريكية) الذي يحتفظ بها لرأس المال العامل واحتياجات السيولة في الجامعة؛ الأوراق المالية المتداولة في البورصة المرتبطة باتفاقات تقسيم الفائدة، الاستثمارات العامة والخاصة المتبرع بها الجامعة.[1]

وفيما يلي ملخص للأصول الاستثمارية للجامعة في 30 جوان 2015 و 2016:

الجدول رقم 4-18: الأصول الاستثمارية للجامعة في 30 جوان 2015 و 2016 (بآلاف الدولارات)

2016	2015

[1] Ibid, P23-24

محفظة الاستثمارات بالقيمة العادلة:

أصول حساب الاستثمار العام المجمع*		$ 64,994,597
الاستثمارات الأخرى**	2,572,682	1,995,976
أصول الاستثمارات***	65,534,122	66,990,573
خصوم حساب الاستثمار العام المجمع	21,166,693	25,021,206
معدل الفائدة	17,038	36,156
خصوم الاستثمارات	21,183,731	25,057,362
مجموع الاستثمارات	**44,350,391**	**41,933,211**
حصص الفوائد غير المسيطرة الممكن ربطها بحساب الاستثمار العام المجمع	833,583	986,083
صافي مجموع الاستثمارات	**$43,516,808**	**$40,947,128**

* تشمل تشمل الأوراق المالية المتعهد بها للأطراف المقابلة بمبلغ 995 357 15 و 966 874 10 في 30 جوان 2016 و 2015 على التوالي.

** في 30 جوان 2016، كانت الاستثمارات الأخرى تتكون أساسا من اتفاقيات إعادة الشراء والأوراق المالية الحكومية الأمريكية بمبلغ وأصول اتفاقيات تقسيم الفائدة خارج (GIA) والبالغة 535,218. أما في 30 جوان 2015، فكانت تتكون أساسا من اتفاقيات إعادة الشراء والأوراق المالية الحكومية الأمريكية بمبلغ 1,459,301 وأصول اتفاقيات تقسيم الفائدة خارج (GIA) بمبلغ 434,554.

*** تتضمن أصول الاستثمارات: النقد والنقد المعادل الذي يتكون بشكل رئيسي من الودائع التي تستحق خلال 90 يوما أو أقل. النقد والنقد المعادل المصنفة على أنها استثمارات بلغت 1,001,104 و 711,186 في 30 جوان 2016 و 2015 على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيان 990 لدورتي 2015 و2016

وفيما يلي موجز لعائد الجامعة الإجمالي على الاستثمارات للسنتين الماليتين 2016 و2015:

الجدول رقم 4-19: العائد الإجمالي على الاستثمارات للسنتين الماليتين 2016 و2015 (بآلاف الدولارات)

	2015	2016
العائد على حساب الاستثمار العام المجمع*:		
صافي الزيادة/ تدني القيمة المحقق أو التغير في الزيادة/ تدني القيمة غير المحقق	2,003,651	(945,217)
صافي دخل الاستثمارات	225,532	150,843
مجموع العائد على حساب الاستثمار العام المجمع **	2,229,183	(794,374)
العائد على الاستثمارات الأخرى:		
صافي الزيادة/ تدني القيمة المحقق أو التغير في الزيادة/ تدني القيمة غير المحقق	(20,681)	39,920
صافي دخل الاستثمارات	27,869	27,816
مجموع العائد على الاستثمارات الأخرى	7,188	67,736
صافي تدني القيمة المحقق أو التغير في تدني القيمة غير المحقق على معدل الفائدة لاتفاقيات التبادل	(12,744)	(22,767)
صافي مجموع العائد على الاستثمارات	**(749,405)**	**2,223,627**

* صافيا من الرسوم والمصاريف الإدارية الداخلية منها والخارجية.

** ويشمل مجموع العائد على الاستثمارات الموحدة بمبلغ 307.8 مليون دولار و 624.2 مليون دولار؛ حصة الجامعة منها 117 مليون دولار و54.7 مليون دولار في 30 جوان 2016 و 2015، على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيان 990 لدورتي 2015 و2016

تتبنى الاستراتيجية الاستثمارية للجامعة نهجا متنوعا لتوزيع الأصول، وتحافظ على التعرض للتغيرات في حقوق الملكية الإجمالية، الدخل الثابت، العقارات، السلع، والأسواق الخاصة للأسهم.

تمت تجزئة أصول وخصوم حساب الاستثمار المجمع على أساس تعرض الاستثمار لهذه الأسواق. يتم تحقيق التعرض لكل فئة من الأصول من خلال الاستثمارات في الأوراق المالية الفردية، الاستثمارات المباشرة في المركبات ذات الأغراض الخاصة، أو من خلال المركبات التي ينصح بها المديرون الخارجيون.[1]

نشرح في النقاط التالية بعض العناصر المتضمنة في هذا البيان:

- أصول الاستثمارات: تم إعادة تصنيف بعض مبالغ السنة السابقة لتتماشى مع تعرض الاستثمار وتتطابق مع عرض السنة الحالية.
- المستحقات من السماسرة: يتضمن الضمانات المقدمة سلفا بموجب اتفاقيات الاقتراض للأوراق المالية بمبلغ 100,848 و 691,240 في 30 جوان 2016 و 2015 على التوالي.
- اتفاقيات إعادة الشراء: تتضمن اتفاقيات إعادة الشراء المعلقة التي تمت تسويتها بعد تاريخ الميزانية والبالغة 122,520 دولار في 30 جوان 2015.
- الاستثمارات الأخرى: في 30 جوان 2016، كانت الأصول الأخرى تتألف أساسا من مستحقات المعاملات التي تمت تسويتها بعد تاريخ الميزانية وقدرها 480,039، قبل استبعاد الأرصدة المشتركة بين الوحدات، والأصول الموحدة بمبلغ 485,147. أما في 30 جوان 2015، فشملت الأصول الأخرى بشكل رئيسي الذمم المدينة للمعاملات التي تمت تسويتها بعد تاريخ الميزانية بمبلغ 693,016، قبل استبعاد الأرصدة المشتركة بين الوحدات ، والأصول الموحدة بمبلغ 626,322.
- المستحقات للسماسرة: تشمل الضمانات المحتفظ بها بموجب اتفاقيات الإقراض للأوراق المالية من 55,029 و 66,004 في 30 جوان 2016 و 2015، على التوالي.
- اتفاقيات إعادة الشراء العكسية: تتضمن اتفاقيات إعادة الشراء العكسية المعلقة التي تم تسويتها بعد تاريخ الميزانية بمبلغ 27,185 في 30 جوان 2015.

[1] أنظر الملحق رقم:17

- الخصوم الأخرى: في 30 جوان 2016، كانت الخصوم الأخرى تتكون أساسا من الذمم الدائنة لشراء الأوراق المالية بمبلغ 721,172، قبل إلغاء الأرصدة المشتركة بين الوحدات، والخصوم الموحَّدة البالغة 4,122,246. أما في 30 جوان 2015، فكانت الخصوم الأخرى تتكون أساسا من الذمم الدائنة لشراء الأوراق المالية بقيمة 471,500 قبل إلغاء الأرصدة المشتركة بين الوحدات، والخصوم الموحَّدة بمبلغ 3,230,275.

بشكل مجمل، وفي تاريخ 30 جوان 2016 و 2015، كان حساب الاستثمار العام يتألف من العناصر التالية:

الجدول رقم4-20: عناصرحساب الاستثمار العام للسنتين الماليتين 2016 و2015 (بآلاف الدولارات)

	2015	2016
الأوقاف*:	$ 35,703,136	33,863,945
حساب التشغيل العام	3,893,044	3,788,288
اتفاقيات تقسيم الفائدة	806,219	755,923
الصناديق الأخرى المخصصة للاستعمال الداخلي	558,765	579,152
صافي مجموع العائد على الاستثمارات	40,961,164	38,987,308

* تشمل فقط الجزء من الأوقاف المستثمر في (GIA)، ولاتشمل التعهدات، الفوائد في الصناديق لدى الغير، استثمارات أخرى خارج (GIA) ودخل (GIA).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيان 990 لدورتي 2015 و2016

ويشمل توزيع الأصول لمحفظة استثمارات الجامعة التعرض لمجموعة متنوعة من الأسواق. تنطوي الاستثمارات في هذه الأسواق على مخاطر مختلفة مثل السعر، معدل الفائدة، السوق، السيادة، العملة، السيولة، ومخاطر الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، تعرض الاستثمارات المباشرة لـ (GIA) في الموارد الطبيعية والعقارات الجامعة إلى مجموعة فريدة من المخاطر مثل التشغيل، البيئة، والمخاطر السياسية. علاوة على ذلك، في 30 جوان 2016، 20٪ من صافي قيمة (GIA) تألفت من أربعة من مديري الصناديق، ومدير استثمار مباشر واحد. وتتوقع الجامعة أن قيمة وتشكيلة الاستثمارات قد تتغير من حين إلى آخر بشكل كبير كنتيجة لأي من أو كل المخاطر المذكورة.

الجامعة لديها مصادر مختلفة للسيولة متاحة داخل مجمعات الاستثمار، بما في ذلك ما يقارب من 3,6 مليار من النقد والنقد المكافئ (بما في ذلك اتفاقيات إعادة الشراء البالغة 2.7 مليار) في 30 جوان 2016. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقديرات الجامعة أنه اعتبارا من 30 جوان 2016، يمكنها تحويل الأوراق المالية الحكومية غير المحررة إلى سيولة بمبلغ من 2.9 مليار في غضون يوم عمل واحد لتلبية أي احتياجات فورية قصيرة الأجل.

تعرض ميزانية الجامعة كلا من الأصول والخصوم المقابلة الناتجة عن إعادة الشراء، إعادة الشراء العكسي، ومعاملات اقتراض وإقراض الأوراق المالية. تدخل الجامعة في هذه المعاملات بموجب الاتفاقات التي تحتوي على ترتيبات مقاصة. تتطلب الجامعة أن تكون القيمة العادلة للضمانات المتبادلة بموجب هذه الاتفاقيات تساوي أو تزيد عن المبلغ الإجمالي، بما في ذلك الفائدة عند الاقتضاء. يتم تبادل الضمانات كما تقتضيه التقلبات في القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية. في حالة غياب الطرف المقابل، للجامعة عموما الحق في إغلاق جميع المعاملات المتداولة بموجب هذه الاتفاقات وتصفية المبالغ المستحقة أو الدائنة في جميع المعاملات، وتعويض الصافي مستحق الدفع أو التحصيل بالضمان من أحد الطرفين، أي إجراء عملية مقاصة.

ويعرض الجدول التالي معلومات عن المقاصة لهذه الأدوات المالية ومبالغ الضمانات ذات الصلة في 30 جوان 2016 و 2015:

الجدول رقم 4-21: عمليات المقاصة للأدوات المالية للسنتين الماليتين 2016 و2015 (بآلاف الدولارات)

	2015			2016		
	الأصول الإجمالية	الضمان	الصافي المعروض	الأصول الإجمالية	الضمان	الصافي المعروض
اتفاقيات الشراء	$ 8,580,607	8,580,607	0	7,443,773	7,443,773	0
اتفاقيات الاقتراض للأوراق المالية	691,240	691,240	0	100,848	100,848	0
المجموع	9,271,847	9,271,847	0	7,544,621	7,544,621	0
	الخصوم الإجمالية	الضمان	الصافي المعروض	الخصوم الإجمالية	الضمان	الصافي المعروض
اتفاقيات الشراء العكسية	10,581,215	10,581,215	0	14,900,986	14,900,986	0
اتفاقيات الاقراض للأوراق المالية	66,004	66,004	0	55,029	55,029	0
المجموع	10,647,219	10,647,219	0	14,956,015	14,956,015	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيان 990 لدورتي 2015 و2016

54- القيمة العادلة لأصول وخصوم الاستثمارات

تسعى الجامعة إلى الاستفادة من جميع الأمور والمعلومات ذات الصلة والمتاحة لقياس القيمة العادلة. يتم تقييم الاستثمارات وفقا لـ (FASB ASC 820) وتحت المبادئ التوجيهية التي تحددها مؤسسة إدارة الجامعة، والتي يتم مراجعتها والموافقة عليها من قبل مجلس الادارة على أساس سنوي.

تقيم الأوراق المالية المدرجة أو المتداولة في بورصة الأوراق المالية بقيمة آخر سعر معلوم في البورصة الأولية أين يتم تداولها. عندما لا يكون من السهل تحديد سعر الإغلاق المتوفر في تاريخ التقييم، يتم تقييم المواقف الطويلة على أساس سعر العرض، والمواقف القصيرة عند سعر الطلب. تدخل القيود المرفقة بالورقة المالية في تقييمها، مما يعكس الأثر التقديري لهذه القيود.[1]

المنتجات المشتقة المتداولة خارج البورصة والمصنفة كذمم مدينة أو دائنة للوسطاء، والتي تشمل: الخيارات، عقود المبادلات، التخلف عن السداد، معدلات الفائدة والعقود الآجلة؛ هذه الأنواع من الأدوات يتم تقييمها في المقام الأول باستخدام نماذج الصناعة القياسية مع مدخلات السوق المستقلة، أو عن طريق تقييمات الوسطاء. تأخذ الجامعة بعين الاعتبار ظروف السوق الحالية، بما في ذلك سعر الفائدة ومخاطر الائتمان في تقييمها للمدخلات، التسعير، المنهجيات المتبعة، والنماذج المستخدمة لتحديد القيم العادلة.

وتشمل الاستثمارات التي يديرها مستشارون خارجيون: الاستثمارات في الأسهم الخاصة، العقارات، الموارد الطبيعية، العائد المطلق، والصناديق الأخرى المدارة خارجيا. غالبية هذه الاستثمارات ليست قابلة للتسويق بسهولة ويتم تسجيلها بالقيمة العادلة باستخدام أحدث المعلومات المقدمة من قبل المستشار الخارجي.

في الحالات التي لا تعتبر فيها المعلومات المقدمة من قبل المستشار الخارجي لا تمثل القيمة العادلة في تاريخ القياس، تقوم الجامعة بتقييم بعض خصائص الاستثمار واستخدام المعلومات التكميلية المقدمة من قبل المستشار الخارجي، مع أي بيانات سوق ذات صلة، لقياس القيمة العادلة للاستثمار في ذلك التاريخ.

يتم تقييم الاستثمارات المباشرة في العقارات، الموارد الطبيعية، تحديدا الخشب والزراعة، وكذلك الأسهم الخاصة، باستخدام مزيج من التقييمات المستقلة وواحد أو أكثر من تقنيات تقييم المعايير الصناعية (مثل منهج الدخل، السوق، أو التكلفة).[2]

يعتمد منهج الدخل بشكل رئيسي على الدخل المستقبلي المتوقع للاستثمار باستخدام إحدى الطريقتين الرئيسيتين: طريقة التدفقات النقدية المخصومة أو طريقة الرسملة. قد تكون المدخلات والتقديرات التي يتم تطويرها

[1] المواقف القصيرة هي إستراتيجية تداول أو إستثمار، حيث يقوم المستثمر ببيع أسهم مقترضة في السوق المفتوحة. ويتوقع المستثمر أن ينخفض سعر السهم مع مرور الوقت، وعندها سيشتري الأسهم في السوق المفتوحة ويعيد الأسهم للوسيط الذي اقترضها منه. على عكس ذلك، يتوقع في المواقف الطويلة ارتفاع سعر السهم، كما أن المستثمر يملك الأصل ولا ينوي بيعه عادة.

[2] Harvard University, 2015-2016 Annual Financial Report, Op. Cit, p23

واستخدامها في منهج الدخل غير موضوعية وتتطلب أحكاما تتعلق بأمور هامة، مثل تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وكذا اختيار معدلات الخصم والرسملة التي تعكس مخاطر السوق والائتمان بشكل مناسب.[1]

ويستمد منهج السوق قيمة الاستثمار من خلال مقارنة معاملات السوق الحديثة ذات الصلة بخصائص الاستثمار المماثلة. ويتم استخدام طريقة التكلفة عندما يتم تحديد تكلفة الاستثمار على أنها أفضل تمثيل للقيمة العادلة. وتستخدم هذه الطريقة عادة للأصول التي تم شراؤها حديثا أو غير المطورة. يناقش مجلس إدارة مؤسسة إدارة الوقف عملية التقييم والنتائج ويضع قرارات بشأن الأمور الهامة التي تؤثر علي عملية التقييم.

وقد تم تصنيف استثمارات الجامعة على أساس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وفقا لـ (FASB ASC 820)،

الذي يعطي الأولوية لتقييم المدخلات وفق تقنيات التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصول والخصوم حسب ثلاثة مستويات:[2]

المستوى الأول: أسعار غير معدلة مدرجة في أسواق نشطة، والتي يمكن الوصول إليها في تاريخ القياس للأصول أو الخصوم المتطابقة وغير المقيدة؛

المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في الأسواق التي لا تعتبر نشطة، أو الأدوات المالية التي تكون فيها جميع المدخلات الهامة قابلة للملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛

المستوى الثالث: الأسعار أو التقييمات التي تتطلب أن تكون المدخلات جوهرية لقياس القيمة العادلة، والتي لا يمكن ملاحظتها، أو تتطلب أن تقوم الجامعة بتطوير الافتراضات الخاصة بها.

ويستند مستوى الأصول أو الخصوم ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على أدنى مستوى من أي مدخلات معتبرة في قياس القيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالتنقل بين المستويات في بداية السنة.

تصنف ضمن المستوى الثاني الاستثمارات التي تتداول في الأسواق غير النشطة، ولكن يتم تقييمها بناء على أسعار السوق المعلنة، وعروض الوسطاء والمتعاملين، أو خدمات تسعير مستقلة مدعومة بمدخلات قابلة للملاحظة. وتشمل حقوق الملكية غير التبادلية، الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، الأوراق المالية الخاضعة للقيود، وبعض مشتقات السوق الثانوي. كما تم تصنيف في المستوى الثالث الاستثمارات الأخرى، بما في ذلك المشتقات خارج البورصة المقيمة

[1] Ibid, P25

[2] أنظر تفصيل مستويات القيمة العادلة في المبحث الأول من الفصل الثاني

باستخدام تسعيرات الوسطاء أو نماذج معايير الصناعة الأخرى، حيث يمكن الحصول على مدخلات لا يمكن ملاحظتها من أطراف ثالثة.[1]

الجامعة هي شريك محدود في الأسهم الخاصة والشراكات العقارية، وغيرها من مديري الاستثمارات الخارجية، والتي تتضمن التزامات بمساهمات دورية في الفترات المستقبلية. مقدار هذه المبالغ المتوقع صرفها في 30 جوان 2016 و 2015 هي مبينة أدناه:

الجدول رقم4-22: التزامات المساهمات الدورية المستقبلية للجامعة للسنتين الماليتين 2016 و2015 (بآلاف الدولارات)

	2015			2016		
	القيمة العادلة*	الالتزامات المتبقية غير الممولة	العمر المتبقي المتوقع**	القيمة العادلة	الالتزامات المتبقية غير الممولة	العمر المتبقي المتوقع
الأسهم الخاصة	5,945,381	2,886,558	4 – 10	5,670,822	4,084,380	4 – 10
العقارات	2,178,485	1,409,809	4 – 10	1,714,591	2,424,358	4 – 10
الصناديق الأخرى المدارة خارجيا***	1,658,033	1,569,692	2 – 8	1,416,297	2,266,998	2 – 8
المجموع	**9,781,899**	**5,866,059**		**7,215,268**	**10,362,178**	

* تمثل القيمة العادلة للحصة الممولة من الاستثمارات مع الالتزامات غير الممولة.

**إن الأعمار التقديرية المتبقية لهذه الأموال، التي يعبر عنها بالسنوات، هي توقعات تطلعية بناء على تقديرات الجامعة ويمكن أن تختلف بشكل كبير تبعا لقرارات الاستثمار التي يتخذها المديرون الخارجيون، والتغيرات في محفظة استثمارات الجامعة، وغيرها من الظروف.

***وتشمل الاستثمارات في الصناديق المدارة خارجيا في المقام الأول التعرض للعائد المطلق والموارد الطبيعية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيان 990 لدورتي 2015 و2016

وتكمن طبيعة مصالح الشراكة في أن التوزيعات ترد من خلال تصفية الأصول الأساسية على مدى عمرها المتبقي. تم تقدير القيمة العادلة في هذه الأصول بشكل عام باستخدام رصيد حساب رأس مال الجامعة مع كل شراكة، إلا إذا اعتبرت أن صافي قيمة الأصول هو تمثيل غير مناسب للقيمة العادلة. ولتقييم القيمة العادلة للاستثمارات المدارة خارجيا، قامت الجامعة بتقييم عوامل، منها على سبيل المثال لا الحصر، التزام المستشار الخارجي بمبادئ القيمة العادلة في احتساب رصيد حساب رأس المال، وجود معاملات حسب صافي قيمة الأصول في تاريخ القياس، ووجود أو غياب بعض القيود في تاريخ القياس.

[1] أنظر الملحق رقم: 18

تقوم الجامعة بفحص بيانات السوق وتتعاون بشكل وثيق مع خبراء الصناعة وتحاول للوصول إلى أفضل تقدير للقيمة العادلة لكل نوع من الأصول.[1]

55- المشتقات

تستخدم الجامعة مجموعة متنوعة من الأدوات المالية مع مخاطر خارج الميزانية تتضمن التزامات تعاقدية أو اختيارية للتسوية المستقبلية، وهي تتداول في كل من سوق الأوراق المالية والسوق الموازي. وتجري تصفية بعض الأدوات المالية من خلال المقاصة مع الأطراف المقابلة، في حين يخضع البعض الآخر منها إلى عقود ثنائية. وتستخدم هذه الأدوات لزيادة أو خفض التعرض لفئة أصول معينة، بهدف تعزيز عوائد فئات هذه الأصول.

تتأثر مخاطر السوق لاستراتيجية معينة بالعلاقة بين الأدوات المالية ذات المخاطر غير المدرجة في الميزانية ومراكز المقاصة المسجلة في جداول الميزانية. تدير الجامعة التعرض لمخاطر السوق من خلال استخدام الأدوات التحليلية القياسية الصناعية التي تقيس تعرض السوق لكل منصب ضمن إستراتيجية معينة. تتم مراقبة الاستراتيجيات يوميا، ويتم تعديل المراكز بشكل متكرر استجابة للتغيرات في الأسواق المالية.

وفيما يتعلق بأنشطة مشتقاتها، تحافظ الجامعة عموما على اتفاقات الضمان والمقاصة الرئيسية مع الأطراف الأخرى. هذه الاتفاقات توفر للجامعة الحق، في حالة التخلف عن السداد من قبل الطرف المقابل (مثل الإفلاس أو عدم الدفع أو الأداء)، في تصفية حقوق الطرف الآخر والالتزامات بموجب الاتفاق والتعويض مقابل أية مبالغ صافية مستحقة من الطرف المقابل.[2]

ت. عقود الخيارات

تقوم الجامعة باستعمال خيارات البيع والشراء للاستفادة من التقلب المتوقع في سعر الأدوات الأساسية. عند شراء خيار، تدفع الجامعة قسطا يتم تسجيله كأصل،. عندما تبيع الجامعة الخيار يتم تسجيل الأقساط المستلمة كالتزام، وبعد ذلك يتم تسعيره بسعر السوق ليعكس القيمة الحالية للخيار قيمة الخيار المكتتب. يتم التعامل مع الأقساط المدفوعة أو المستلمة من الخيارات التي تنتهي صلاحيتها دون أن يتم احتسابها كخسائر محققة ومكاسب، على التوالي.

[1] للاطلاع على الاجراءات والمدخلات المستعملة لتقييم القيمة العادلة، أنظر:
Harvard University, 2015-2016 Annual Financial Report, retrieved from: http://finance.harvard.edu/annual-report, on 21/04/17, p28

[2] للاطلاع على جدول المشتقات المالية حسب المخاطر الأساسية، أنظر:
Harvard University, 2015-2016 Annual Financial Report, retrieved from: http://finance.harvard.edu/annual-report, 9on 21/04/17, p2

عند إغلاق أحد الخيارات قبل الانتهاء أو النشاط، تسجل الجامعة أرباحا محققة أو خسائر تساوي الفرق بين العائدات المدفوعة أو المستلمة عند الإغلاق، والأقساط الأصلية المدفوعة أو المستلمة.

خلال السنتين الماليتين 2015 و2016، تداولت الجامعة بحوالي 1500 و2100 سهم وخيارات الدخل الثابت مع متوسط الصفقة بحجم حوالي 12,700 و108,500 عقد، على التوالي. خلال نفس الفترة، تداولت الجامعة أيضا ما يقارب 400 و300 من عقود خيارات العملة، بمتوسط قيم اعتبارية معادلة بالدولار الأمريكي بحوالي 40.7 مليون دولار، و36.7 مليون دولار لكل عقد، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، تعاملت الجامعة بحوالي 300 و100 من عقود خيارات السلع، مع متوسط حجم المعاملات بحوالي 1100 و300 عقد، على التوالي.[1]

ث. عقود المبادلة

تدخل الجامعة في عقود المبادلة، وهي عقود بين طرفين لتبادل التدفقات النقدية في المستقبل على فترات دورية على أساس مبدأ افتراضي، وذلك للزيادة أو التقليل من تعرضها للتغيرات في مستوى أسعار الفائدة، وقيم الأصول الأساسية ومخاطر الائتمان. يتم تبادل المدفوعات على فترات محددة، تتراكم يوميا بدءا من تاريخ السريان ويتم تسجيلها كأرباح أو خسائر محققة؛ تحقق هذه المكاسب أو الخسائر في حالة الإنهاء المبكر لعقد المبادلة. قد تشمل مخاطر الخسارة: التغيرات غير المواتية في عوائد الأدوات أو المؤشرات الأساسية، التقلبات السلبية لأسعار الفائدة، فشل الطرف المقابل لأداء شروط الاتفاق، ونقص السيولة في السوق.

الضمانات التي هي على شكل أوراق مالية أو نقدية يمكن نشرها أو استلامها عن طريق الطرف المقابل وفقا لشروط عقد المبادلة. يتعلق تسجيل المكاسب أو الخسائر المحققة بالمدفوعات الدورية المستلمة أو التي يتم تقديمها على عقود المبادلة، وأيضا المبادلات المغلقة قبل تاريخ الإنهاء. عندما تدخل الجامعة في صفقة مبادلة، فإنها قد تقوم بدفع أو تلقي دفعة مساوية لقيمة المبادلة في تاريخ الدخول، وتطفأ هذه المدفوعات إلى الأرباح أو الخسائر المحققة على مدى المدة المستحقة من المبادلة. يمكن أن تختلف شروط عقود المبادلة، ويتم الإبلاغ عنها بالقيمة العادلة بناء على نموذج التقييم أو سعر الطرف الآخر المقدم.

في السياق العادي لأنشطتها التجارية، تدخل الجامعة في عقود المبادلة من نوع: التخلف عن السداد، معدل الفائدة، والعائد الإجمالي، كالتالي:[2]

- **عقود التخلف عن السداد**

[1] Idem
[2] Ibid, P30-32

تدخل الجامعة في مشتقات الائتمان لمحاكاة تعرض السندات الطويلة والقصيرة، والتي هي إما غير متوفرة أو تعتبر أقل جاذبية في سوق السندات، أو للتحوط من التعرض المتحصل عليه في سوق السندات. كما تستخدم الجامعة هذه المشتقات للحد من مخاطر التعرض للمُصدِر. يمكن أن يقوم ضمان الدين الأساسي، والذي على أساسه يتشكل المشتق، على مُصدِر واحد، مجموعة من المصدِرين، أو مؤشر ما. خلال السنوات المالية 2016 و2015، أجرت الجامعة حوالي 1100 و700 من عقود التخلف عن السداد؛ وكان متوسط المبالغ الاسمية لهذه العقود حوالي 8 ملايين و18 مليون دولار على التوالي.

في الحالات التي تكون فيها الجامعة قد اشترت حماية الائتمان على سند دين ما، تكون ملزمة بدفع مدفوعات دورية للبائع على مدى مدة العقد مقابل دفع مبلغ محتمل عند وقوع حدث ائتماني فيما يتعلق بمُصدر سند الدين. قد تكون الدفعة الطارئة تسوية نقدية أو تسليم مادي لسند الدين في مقابل دفع القيمة الاسمية للالتزام. المبلغ المدفوع للحماية المشتراة هي عادة نسبة من القيمة الاسمية. في الحالات التي تبيع فيها الجامعة حماية الائتمان على سندات الديون، تحصل على معدل ثابت للدخل على طول مدة العقد، والتي عادة ما تكون بين شهر واحد وخمس سنوات، وفي بعض الحالات حتى عشر سنوات. عند وقوع حدث ائتماني في حالة البيع، يمكن للجامعة تسوية العقد نقدا أو دفع القيمة الاسمية الكلية للعقد لمشتري حماية الائتمان مقابل سند الدين.

في 30 جوان 2016، بلغت المبالغ الإسمية الإجمالية لمشتقات الائتمان المشتراة والمكتتبة للجامعة 1,157.8 مليون$ و1,565.9 مليون$، على التوالي، وهذا لمجموع صافي الحماية المقدرة بـ 408.1 مليون $ بالقيمة الاسمية.

وفي 30 جوان، 2015، بلغت المبالغ الإسمية الإجمالية لمشتقات الائتمان المشتراة والمكتتبة للجامعة 1,935.7 مليون$ و1,761.3 مليون$، على التوالي، أي ما مجموعه 174.4 مليون$ من صافي القيمة الاسمية للحماية المشتراة.

- **عقود أسعار الفائدة**

تدخل الجامعة في عقود المبادلة لأسعار الفائدة لتحوط مواقف الاستثمار ضد تقلبات أسعار الفائدة، للحصول على أفضل شروط لسعر الفائدة، لإدارة الفائدة والتكاليف والمخاطر المرتبطة بديونها القائمة أو المستقبلية. وتتضمن عقود المبادلة لأسعار الفائدة تبادل الجامعة مع طرف آخر الالتزام بتلقي أو سداد فوائد في فترات افتراضية على أساس

القيمة الاسمية لأصل الدين. خلال السنتين الماليتين 2016 و 2015، تداولت الجامعة ما يقارب 3,200 و4,700 من عقود المبادلة لأسعار بمتوسط المبالغ الإسمية: 248 مليون$ و251 مليون$، على التوالي.[1]

- **مبادلات العائد الإجمالي**

تدخل الجامعة في مقايضات العائد الإجمالي لإدارة التعرض لتقلبات السوق لمختلف فئات الأصول. تتضمن مقايضة العائد الإجمالي التزامات بدفع فائدة مقابل العائد المرتبط بالسوق، كلاهما على أساس مبالغ اسمية. بقدر ما يتجاوز أو يقل مجموع عائدات السند أو المؤشر في الصفقة عن موازنة التزام سعر الفائدة، تحصل الجامعة أو تسدد دفعات للطرف المقابل. خلال السنتين الماليتين 2016 وعام 2015، تداولت الجامعة ما يقارب 50 و200 من عقود مقايضة السلع بمتوسط المبالغ الاسمية: 1.8 مليون$ و5.9 مليون$. 1800 و1500 من عقود مبادلة الأسهم بمتوسط المبالغ الاسمية: 7.9 مليون$ و5.2 مليون$، 100 و200 من عقود مبادلة العملات بمتوسط المبالغ الاسمية: 29 مليون$ و30 مليون$، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، خلال السنة المالية 2016، تداولت الجامعة ما يقارب 60 من عقود مبادلة الائتمان للمعاملات بمتوسط المبالغ الاسمية: 27 مليون$.[2]

ج. عقود العملات الآجلة

تدخل الجامعة في عقود العملات الآجلة المتعلقة بالمشتريات بغرض التسوية أو مبيعات الأوراق المالية، أو للتحوط من مخاطر العملات المرتبطة مع بعض، أو كل من، عناصر محفظة الأوراق المالية. عقود العملة الآجلة هي اتفاق بين طرفين لشراء وبيع عملة بسعر محدد في تاريخ ما في المستقبل. تتغير قيمة عقد العملة مع التغيرات في أسعار صرف العملات الآجلة؛ تقيم هي العقود بسعر السوق، يوميا ويتم تسجيل التغير في القيمة العادلة من قبل الجامعة كأرباح أو خسائر غير محققة. خلال السنتين الماليتين 2016 و2015، بلغت معاملات الجامعة: 17,700 و12,400 بمتوسط المبالغ الاسمية: 4.6 مليون$ و2.8 مليون$، على التوالي.[3]

ح. العقود الآجلة

تستخدم الجامعة العقود الآجلة لإدارة والتحوط للتعرض للأسواق المالية. شراء العقود الآجلة يميل إلى زيادة تعرض الجامعة للأدوات المتضمنة، في حين يميل بيع العقود الآجلة إلى تقليل التعرض لهذه الأدوات. مع الدخول في العقود الآجلة، يجب على الجامعة إيداع مبلغ نقدا أو في شكل أوراق مالية لدى وكيل أو وسيط التسوية وفقا لمتطلبات الهامش

[1] Harvard University, Form 990, Op. Cit, P32

Ibid, P33[2]
Ibid, P34[3]

الأولية المتفق عليها. يتم تقييم العقود الآجلة يوميا بسعر السوق على أساس أسعار التسوية المحددة من قبل مجلس التجارة أو أين يتم تداولها، ويتم تسجيل الذمم الدائنة أو المدينة عن التغير في القيمة العادلة من قبل الجامعة. تحقق الأرباح أو الخسائر عندما تنتهي أو تغلق العقود. خلال السنتين الماليتين 2016 وفي عام 2015، تداولت الجامعة: 15,900 و23,500 من الصفقات الآجلة بمتوسط 160 و 170 عقد، على التوالي.[1]

خ. التعرض لمخاطر ائتمان الطرف المقابل

تنطوي الأدوات المالية ذات المخاطر خارج الميزانية على التعرض لمخاطر ائتمان الطرف المقابل. تتطلب سياسة الجامعة ضمانات إلى أقصى حد ممكن في ظل الممارسات التجارية العادية. يتم تبادل الضمانات، والتي تكون عموما في شكل التزامات الدين الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية، بشكل يومي، كما هو مطلوب من قبل تقلبات السوق.

في حال تخلف الطرف المقابل عن السداد، للجامعة الحق في استخدام الضمانات المحتفظ بها للتعويض عن أي خسائر ناجمة عن هذا الحدث. يتم وضع حدود ائتمانية محددة للأطراف المقابلة بناء على التصنيفات الائتمانية الفردية. يتم مراقبة حدود الائتمان يوميا من قبل الجامعة وتعدلها حسب الضرورة. بعض الأدوات المالية تنطوي على ميزات متعلقة بالائتمان لخطر للطوارئ، والتي تسمح لأطراف الاتفاق بالمطالبة بمدفوعات فورية خاصة بالعقود المعلقة أو الضمانات. في 30 جوان 2015، 2.6 مليون$ من الضمانات الإضافية كان يمكن أن يكون مستحقا للأطراف المقابلة بسبب عقود المشتقات.[2]

56- الذمم المدينة

المكونات الرئيسية للمستحقات، صافي الاحتياطيات للحسابات المشكوك فيها من 11.3 مليون$ و12.8 مليون$ في 30 جوان 2016 و 2015، على التوالي، على النحو التالي:

الجدول رقم 4-23: العناصر المكونة للذمم المدينة للجامعة للسنتين الماليتين 2016 و2015 (بآلاف الدولارات)

	2015	2016
الدعم الفدرالي المقدم	62,831	63,773
المنشورات	47,865	51,072
التعليم التنفيذي	28,163	40,468

[1] Ibid, P37

[2] Harvard University, 2015-2016 Annual Financial Report, Op. Cit, P27

الرسوم والمستحقات الدراسية	21,119	19,504
الدعم غير الفدرالي المقدم	14,323	15,842
وصلات الهبات	19,458	8,333
مستحقات أخرى	46,203	49,212
صافي مجموع الذمم المدينة	239,962	248,204

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيان 990 لدورتي 2015 و2016

57- أوراق القبض

يتم تسجيل أوراق القبض مبدئيا بالقيمة الاسمية مضافا إليها الفائدة المستحقة، والتي تقارب القيمة العادلة. كانت مبالغ أوراق القبض والمخصصات ذات الصلة للحسابات المشكوك في تحصيلها كما يلي (بآلاف الدولارات):

الجدول رقم 4-24: بيان أوراق القبض للجامعة للسنتين الماليتين 2016 و2015 (بآلاف الدولارات)

	2015			2016		
	المستحقات	البَدَل*	الصافي	المستحقات	البَدَل	الصافي
قروض الطلبة:						
المتجددة من الحكومة	78,743	2,165	76,578	77,846	2,033	75,813
المؤسساتية	88,105	2,384	85,721	88,115	2,207	85,908
المؤمنة فدراليا	425		425	389		389
مجموع قروض الطلبة	167,273	4,549	162,724	166,350	4,240	162,110
قروض أعضاء هيئة التدريس	202,837	422	202,415	207,096	179	206,917
القروض الأخرى	18,204	5,506	12,698	18,763	6,599	12,164
المجموع	388,314	10,477	377,837	392,209	11,018	381,191

* يمثل البدل للحسابات المشكوك في تحصيلها حسابا مقابلا للأصول الذي يخفض مجموع المبالغ مستحقة القبض المبلغ عنها، ليعكس فقط الحسابات التي يتوقع تحصيلها. ويحدد هذا البدل بالاعتراف بخسارة الديون المعدومة على البيانات المالية في نفس الفترة المحاسبية عند الإبلاغ عن عملية البيع المرتبطة بها.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيان 990 لدورتي 2015 و2016

تمول القروض الحكومية المتجددة أساسا عبر التسبيقات الاتحادية إلى الجامعة بموجب برنامج (Perkins Laon) وبعض البرامج الأخرى. بلغ مجموع هذه التسبيقات 70.3 مليون$ و69.4 مليون$ في 30 جوان 2016 و2015، على التوالي، وتصنف كخصوم في جدول الميزانية. ويتم إعادة استثمار الفائدة المكتسبة من برامج القروض الحكومية المتجددة والمؤسساتية لدعم قروض إضافية. وتختلف شروط السداد وسعر الفائدة للقروض المؤسساتية بشكل كبير.

تتألف الأوراق المتعلقة بأعضاء الهيئة التدريسية والموظفين أساسا من الرهن العقاري والقروض التعليمية. تشمل الرهون العقارية القروض المشتركة، وتلك التي تحمل فائدة بالمعدل الاتحادي الساري. بالإضافة إلى ذلك، تحمل بعض

الرهون العقارية الفائدة بسعر السوق الحالي، والتي قد تكون مدعومة لفترة أولية؛ أما القروض التعليمية فهي قروض دون فوائد.

تقوم الجامعة بتقييم مدى كفاية البَدَل بالنسبة للحسابات المشكوك في تحصيلها عن طريق تقييم محفظة القروض، بما في ذلك المخاطر الاقتصادية المختلفة المرتبطة بكل فئة من فئات القروض، الوضع المالي للمقترضين والبيئة الاقتصادية التي يعملون فيها، ومستوى القروض المتأخرة، وعند الاقتضاء، وجود أي ضمانات أو تعويضات. بالإضافة إلى هذه العوامل، تراجع الجامعة عمر القروض والذمم المدينة ومعدل التخلف عن السداد بالمقارنة مع السنوات السابقة؛ ويتم تعديل البَدَل بناء على هذه المراجعات. وتعتبر الجامعة مبالغ البَدَل في 30 جوان 2016 و2015 معقولة وكافية لاستيعاب احتمال خسائر الائتمان في محفظة القروض.[1]

58- التعهدات القابلة للتحصيل

يتم تسجيل الوعود المستقبلية غير المشروطة للتبرع للجامعة مبدئيا بالقيمة العادلة، ثم يتم إطفاؤها على المدى المتوقع بعد خصم بدل التعهدات غير القابلة للتحصيل. تستخدم الجامعة معدل اقتراض إرشادي غير مضمون من 1 إلى 5 سنوات لخصم التعهدات المستحقة عند الاستلام. تم تسجيل الخصومات: 77.2 مليون$ و95 مليون$ للسنوات المنتهية في 30 جوان 2016 و2015، على التوالي، باستخدام معدلات تتراوح بين 1.1٪ إلى 1.8٪.

في 30 جوان 2016 و 2015، كانت التعهدات القابلة للتحصيل المدرجة في البيانات المالية كالتالي:

الجدول رقم 4-25: التعهدات القابلة للتحصيل للجامعة للسنتين الماليتين 2016 و2015 (بآلاف الدولارات)

	2015	2016
خلال سنة واحدة	327,074	313,278
بين 1 إلى 5 سنوات	1,308,295	1,253,113
أكثر من 5 سنوات	780,981	732,062

[1] Harvard University, Form 990, 2016, Op. Cit, P55 & Harvard University, financial report, 2016, Op. Cit, P35-36

– الخصم وبدل التعهدات غير القابلة للتحصيل	(171,151)	(164,233)
صافي مجموع التعهدات القابلة للتحصيل	2,245,199	2,134,220

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيان 990 لدورتي 2015 و2016

حيث تم توجيه هذه التعهدات القابلة للتحصيل لأغراض محددة كالتالي:

الجدول رقم 4-26: مصارف التعهدات القابلة للتحصيل للجامعة للسنتين الماليتين 2016 و2015 (بآلاف الدولارات)

	2015	2016
أرصدة الحساب التشغيلي العام:		
هبات الاستخدام الجاري	689,841	638,719
الجوائز المدعمة من غير الحكومة الفدرالية	108,272	131,368
صناديق القروض والمرافق	280,358	240,283
مجموع أرصدة الحساب التشغيلي العام	1,078,471	1,010,370
الأوقاف	1,166,728	1,123,850
صافي مجموع التعهدات القابلة للتحصيل	2,245,199	2,134,220

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيان 990 لدورتي 2015 و2016

بسبب عدم اليقين فيما يتعلق بإمكانية تحقيقها وتقييما، يتم الاعتراف بالوصايا وغيرها من الوعود المشروطة كأصول فقط عندما يتم استيفاء الشروط المحددة. بلغ مجموع التعهدات غير المشروطة، غير الوصايا،: 65.8 مليون$ و76.9 مليون$ في 30 جوان 2016 و 2015، على التوالي.

59- الأصول الثابتة

يتم الإبلاغ عن الأصول الثابتة بالتكلفة، أو بالقيمة العادلة إذا كان هبة في تاريخ المنح، بعد خصم الاهتلاك المتراكم. يتم احتساب الاهتلاك باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول.

وتتلخص الفئات الرئيسية للأصول الثابتة في 30 جوان 2016 و 2015 على النحو التالي:

الجدول رقم 4-27: الفئات الرئيسية للأصول الثابتة للجامعة للسنتين الماليتين 2016 و2015 (بآلاف الدولارات)

	2015	2016	العمر الاقتصادي المتوقع
المرافق البحثية	2,181,191	2,235,809	10–45
مرافق قاعات الدراسة والمكاتب	1,734,276	1,776,972	35
مرافق الإسكان	1,556,081	1,729,232	35

المرافق الأخرى	386,686	406,626	35
مرافق الخدمات	629,851	629,851	35
المكاتب	465,673	479,899	35
المتاحف ومرافق التجمعات	667,451	740,647	35
المرافق الرياضية	192,347	198,559	35
الأراضي	671,582	783,864	N/A
المباني قيد الإنجاز	682,452	680,602	N/A
المعدات	1,160,853	1,224,016	8–3
المجموع بالتكلفة	10,328,443	10,942,500	
–الاهتلاك المجمع	(4,144,091)	(4,412,960)	
صافي الأصول الثابتة	6,184,352	6,529,540	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيان 990 لدورتي 2015 و2016

تخضع بعض مرافق الجامعة لقيود على: الاستخدام، التعديلات الهيكلية، ونقل الملكية. وشملت أرصدة الأصول الثابتة مرافق مقيدة بقيمة دفترية صافية قدرها 255.6 مليون$ و226.4 مليون$ في 30 جوان 2016 و2015، على التوالي.

تقسم تكاليف المرافق البحثية إلى: الهيكل، السقف، الإتمامات، المعدات الثابتة، والخدمات. يتم اهتلاك هذه المكونات بشكل منفصل.

وتشمل المعدات: التجهيزات العامة والعلمية، أجهزة الكمبيوتر، البرمجيات، الأثاث، ومعدات النقل.

وللجامعة التزامات عن تقاعد الأصول بمبلغ: 101.3 مليون$ و 86.6 مليون$، والتي تم تضمينها في "الودائع والخصوم الأخرى" في الميزانية في 30 جوان 2016 و 2015، على التوالي.

60- الوقف وصافي أصول الحساب التشغيلي العام

يتكون وقف الجامعة من 13,212 صندوق منفصل تقريبا، تم إنشاؤها على مدى سنوات عديدة لمجموعة واسعة من الأغراض. يتم تصنيف أرصدة الصناديق الوقفية والإبلاغ عنها كغير مقيدة، مقيدة مؤقتا، أو مقيدة بشكل دائم صافي الأصول وفقا لشروط الجهات المانحة وقانون الولاية. وتصنف صافي الخسائر غير المحققة على أموال الوقف كتخفيض على صافي الأصول غير المقيدة إلى غاية وقت ما، عندما تكون القيمة العادلة تساوي أو تتجاوز القيمة التاريخية. تم تخفيض صافي الأصول غير المقيدة بمقدار 5.4 ملايين دولار و1.1 مليون دولار لمثل هذه الخسائر في السنتين الماليتين 2016 و 2015، على التوالي.

تستفيد الجامعة أيضا من بعض الصناديق غير القابلة للإلغاء (Irrevocable Trusts) التي يديرها آخرون. يتم الاعتراف بالقيم العادلة المقدرة لأصول الصندوق، والتي تتضمن القيم الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الصناديق الخارجية والقيمة العادلة للأصول الأساسية للصناديق الدائمة، كأصول وزيادات في صافي للأصول عندما تقدم وثائق الصناديق المطلوبة إلى الجامعة.[1]

يتم توفير القيم العادلة لهذه الصناديق من قبل الأمناء الخارجيين، ويتم تعديلها سنويا من قبل الجامعة. يتم إدراجها كاستثمارات من المستوى الثالث في الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

سياسات توزيع الوقف للجامعة هي مصممة للحفاظ على قيمة الوقف في الحقيقية (بعد التضخم) وتوليد تيار يمكن التنبؤ به من الدخل المتاح. كل خريف، توافق المؤسسة على توزيع الوقف للسنة المالية التالية. ويستند توزيع الوقف على توجيهات مفترضة تهدف إلى توفير ميزانية مستقرة من خلال تخفيف أثر أرباح وخسائر الاستثمار السنوية. تعكس مدخلات هذه الصيغة التوقعات بشأن العائدات طويلة الأجل ومعدلات التضخم. بالنسبة للسنة المالية 2016، توزيعات الوقف التي وافقت عليها الجامعة (قبل خفض رأس المال) كانت 4.8٪ من القيمة العادلة للأوقاف المستثمرة في الحساب العام للاستثمار من بداية السنة المالية. بلغ مجموع توزيعات الوقف المتاحة للعمليات 1.7 مليار دولار و 1.6 مليار دولار في السنة المالية 2016 و 2015، على التوالي.[2]

الحساب التشغيلي العام

يتكون الحساب التشغيلي العام من الأموال العامة أو الحالية للجامعة وكذلك الأصول والخصوم المتعلقة بقروض الطلبة، أعضاء هيئة التدريس والمرافق. وتقبل الحكومة، يدير الحساب التشغيلي العام ويدفع الفائدة على الودائع التي تقدمها الإدارات الفرعية للجامعة؛ كما يستثمر فائض رأس المال العامل؛ يمنح القروض؛ ويقوم بترتيب التمويل الخارجي للمشاريع الرأسمالية الرئيسية. يتم استخدامه لإدارة، مراقبة وتنفيذ جميع المعاملات المالية للجامعة ، باستثناء تلك المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها مؤسسة إدارة الجامعة (Harvard Management Company).

في السنة المالية 2016 ، كان الحساب التشغيلي العام للجامعة يتكون من العناصر التالية المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-28: الحساب التشغيلي العام للجامعة السنة المالية 2016 (بآلاف الدولارات)

[1] الصناديق غير القابلة للإلغاء (Irrevocable Trusts) هي تلك الصناديق التي لا يمكن تعديلها أو إلغاؤها الثقة دون الحصول على إذن من المستفيد؛ حيث أن المانح، بعد نقل الأصول للصندوق، يسقطحقه في امتلاك الأصول والصندوق. هذا هو عكس الصناديق القابلة للإلغاء، والذي يسمح فيها للمانح بتعديلها.

[2] Harvard University, 2015-2016 Annual Financial Report, Op. Cit, P36

	2016			
	غير المقيدة	المقيدة مؤقتا	المؤبدة	المجموع
الحساب التشغيلي العام	3,738,877	2,406,861	97,983	**6,243,721**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيان 990 لدورتي 2015 و2016

***61*- اتفاقيات تقسيم الفائدة: Split interest agreement**

بموجب اتفاقات الفائدة، تدخل الجهات المانحة في ترتيبات الصناديق، والتي تستفيد الجامعة من خلالها من منافع يتم تقاسمها مع مستفيدين آخرين. اتفاقات تقسيم الفائدة الفائدة المتعلقة بالأصول تستثمر في المقام الأول في الحساب العام للاستثمار والأوراق المالية المتداولة بشكل عام، وجميعها مسجلة في محفظة الاستثمار بالقيمة العادلة في ميزانية الجامعة. تدرج الأوراق المالية المتداولة بشكل عام في المستوى الأول للقيمة العادلة، أما الاستثمارات المدارة من أطراف خارجية فتدرج ضمن الاستثمارات المقيمة باستخدام الطريقة العملية للقيمة العادلة (في الجدول الهرمي الملاحظة 4). كما تسجل الخصوم بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية المتوقعة المستحقة للمستفيدين والمؤسسات الأخرى. هذه الخصوم هي محسوبة باستخدام معدل الاقتراض الحالي غير المضمون في الجامعة: 1.4٪ و 1.8٪ كما في 30 جوان 2016 و2015، على التوالي.[1]

62- السندات وأوراق الدفع: Bonds and notes payable

كانت مصاريف الفوائد المتعلقة بالسندات والأذون الدائنة بـ 233.8 مليون دولار، و249.2 مليون دولار للسنة المالية 2016، و2015، على التوالي. تتضمن مصاريف الفوائد في بيان التغييرات في صافي الأصول مع تفاصيل الحساب التشغيلي العام مكونات إضافية تتعلق بعقود إيجار رأس المال. باستثناء استحقاق الأوراق التجارية، الخصومات والأقساط غير المستهلكة، الخصومات متعهّدة الإصدار وتكلفة رسوم الإصدار، المدفوعات الرئيسية المقررة هي كالتالي:

الجدول رقم 4-29: المدفوعات الرئيسية المستقبلية (بآلاف الدولارات)

السنة المالية	المدفوعات الرئيسية
2017	29,724
2018	29,716
2019	654,857
2020	122,059
2021	92,080
بعد ذلك	3,759,721

[1] Ibid, P38

مجموع المدفوعات الرئيسية	4,688,157
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيان 990 لدورتي 2015 و2016	

في السنة المالية 2016، استفادت الجامعة من مبلغ مليار دولار كتسهيلات ائتمانية غير مضمونة مع مجموعة من البنوك، والتي انتهت في جانفي 2017. في السنة المالية 2015، دخلت الجامعة في تسهيلات ائتمان غير مضمونة بقيمة مليار دولار أيضا مع نفس المصارف، والتي لا تزال قائمة وتنتهي في جانفي 2020.

تم تصنيف الجامعة (AAA) من قبل مؤسسة (Moody's Investors Service) و(Standard & Poor's Global Ratings). تم إعادة تأكيد تصنيف هذه الأخيرة في جوان 2016 وتم إعادة تأكيد تصنيف خدمة موديز في سبتمبر 2016.

في 30 جوان 2016، كان للجامعة مبلغ 249.0 مليون$ من سندات الطلب ذات المعدلات المتغيرة، باستثناء الأوراق التجارية، مع تحديد سعر الفائدة إما يوميا أو أسبوعيا. في حالة تلقي الجامعة إشعارا من أي عرض اختياري على سندات الطلب ذات المعدلات المتغيرة، أو إذا أصبحت السندات خاضعة لعطاء إلزامي، فإن سعر الشراء من السندات سوف تدفع من إعادة تسويق هذه السندات. ومع ذلك، إذا كانت عائدات إعادة التسويق غير كافية، سيكون للجامعة التزام عام بشراء السندات المطروحة نقدا.[1]

63- اتفاقات تبادل أسعار الفائدة

في السنة المالية 2016، كان للجامعة اتفاقية تبادل سعر فائدة واحدة ، وتستخدم لإدارة تكلفة الفائدة والمخاطر المرتبطة بجزء من ديونها المستحقة. كانت القيمة العادلة لاتفاقية سعر الفائدة 36.2 مليون دولار و 17 مليون دولار في 30 جوان 2016 و2015، على التوالي، ويتم تسجيلها في "إقراض الأوراق المالية والخصوم الأخرى المرتبطة بمحفظة الاستثمارات"في جدول ميزانية الجامعة.[2]

64- امتيازات الموظفين

تقدم الجامعة للموظفين الحاليين خيار الخطط الصحية، طب الأسنان، خطط الإعاقة قصيرة وطويلة الأجل، التأمين على الحياة، المساعدة الدراسية، ومجموعة متنوعة من الفوائد الأخرى مثل دعم وسائل النقل العام، ومرافق الجامعة الرياضية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجامعة لديها خطط التقاعد تغطي إلى حد كبير جميع الموظفين. وتستخدم الجامعة تاريخ قياسيا 30 جوان لقياس المعاشات وخدمات ما بعد التقاعد.[3]

[1] Ibid, 39
[2] Harvard University, Form 990, 2016, Op. Cit, P40
[3] Harvard University, 2015-2016 Annual Financial Report, Op. Cit, P50

أنشأت الجامعة صندوقا في الاحتفاظ بأصول الخطة لمخصصاتها المحددة خطط التقاعد. إن القيمة العادلة للأصول كانت 803.7 مليون دولار و 814.4 مليون دولار في 30 يونيو 2016 و2015، على التوالي. خلال السنتين الماليتين 2016 و 2015، وقدمت الجامعة مساهمات نقدية إلى الاستحقاقات المحددة بـ 11.4 مليون دولار، و 11 مليون دولار على التوالي.[1]

105 Harvard University, Form 990, 2016, Op. Cit, P[1]

خلاصة الفصل الرابع

على صعيد الأمم، تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في مجال القطاع الثالث. هذا القطاع ليس مهما فقط، بل إن حجم وجوده عظيم جدا في المجتمع الأميركي. ووفقا لأحدث الإحصاءات فإن هذا القطاع يتكون من أكثر من مليون ونصف مليون (م.غ.هـ.ر). حيث كان لهذه المؤسسات إيرادات تقدر بـ 905.9$ مليار، وهو ما يعادل تقريبا 5.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. أنفق معظم هذه المداخيل على الصحة، التعليم، الثقافة، وبعض المشاريع الاجتماعية والمدنية. في الواقع، لو كان القطاع الخيري الأمريكي بلدا مستقلا، لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان في العالم، بما في ذلك أستراليا وكندا والهند وهولندا وإسبانيا. في مجال التوظيف، توفر (م.غ.هـ.ر) 11.4 مليون وظيفة، وهو ما يمثل 10.3٪ من القوى العاملة في القطاع الخاص في أمريكا.

تتصدر المؤسستان: بيل وميليندا غيتس ووقف جامعة هارفارد ترتيب أكبر مؤسسات القطاع الثالث في العالم؛ لمؤسسة بيل وميليندا غيتس وقف بـ 44.3 مليار دولار. في عام 2015، نالت المؤسسة المرتبة الأولى في أميركا بمجموع أصول يفوق 44 مليار دولار وأكثر من 3 مليار دولار كمنح و عطايا؛ كما حقق وقف جامعة هارفارد نتائج تشغيلية قوية بالنسبة للسنة المالية لعام 2016، وتمكن من إدارة مصاريف التشغيل عند مستوى يعادل أو أقل من الإيرادات. وكان الفائض التشغيلي 77$ مليون أو 1.6٪ من الإيرادات.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة في كل من المؤسستين محل الدراسة على أساس الاستحقاق المحاسبي. تعتبر المؤسسة المساهمات، بما في ذلك وعود المنح غير المشروطة، كإيرادات في الفترة الواردة. وتصنف: المساهمات، الأصول الصافية، والتغييرات التي تطرأ عليها بناء على وجود أو عدم وجود القيود التي تفرضها الجهات المانحة. كما أن كلاهما تصنف صافي أصولها وصناديقها الاستثمارية إلى أصناف ثلاثة وهي: المقيدة مؤقتا، المقيدة بشكل دائم وغير المقيدة؛ وهذا يعتمد بشكل كلي على القيود المفروضة من الجهات المانحة، والتي قد تقتصر على دورة معينة (قيود زمنية) أو على أغراض محددة دون غيرها (قيود على المصارف). وتلتزم المؤسستان بمعايير المحاسبة المقبولة عموما.

الخـاتـمـة الـعـامـة

الخـــاتـــــــــــمـــــــــة العامـــــــــــة

من خلال استعراض فصول الدراسة وإتمامها من الجانب النظري والعملي، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

النتـــــائج

تضمنت الدراسة العديد من النتائج، سواء في جانبها النظري أو التطبيقي، ونورد فيما يلي أهمها بحسب تسلسلها في البحث، مقسمة إلى نتائج نظرية وأخرى خاصة بالدراسة التطبيقية.

أولا: نتائج الجانب النظري

- يعمل القطاع الثالث على الحفاظ على التوازن بين القطاعين العام والخاص، من خلال تحمل العبء عن الدولة في الكثير من الخدمات، لاسيما في مجالات الصحة، التعليم، الخدمات الإنسانية، والمنفعة الاجتماعية العامة؛
- تتقاسم (م.غ.هـ.ر) العديد من المبادئ المحاسبية مع المؤسسات التجارية الربحية، لكنها تتمتع بمعالجات محاسبية وتقارير مالية فريدة من نوعها تماما، لأن تركيز التقارير فيها ليس على قياس صافي الدخل، كما هو الحال في المؤسسات التجارية؛
- أحد الفروق الرئيسية بين (م.غ.هـ.ر) والمؤسسات الربحية هو أن كلا منهما لديه غرض خاص يتم على إساسه إنشاؤه؛ ببساطة، الهدف الأسمى للمؤسسات التجارية هو تحقيق صافي ربح لملاكها من خلال توفير بعض المنتجات أو الخدمات التي يدفع مستهلكوها مقابلا لها، أما الهدف الأسمى لـ(م.غ.هـ.ر) فهو تلبية بعض الحاجات أو الأهداف الاجتماعية المطلوبة من بعض الأفراد والفئات أو المجتمع ككل؛
- بعض (م.غ.هـ.ر)، خاصة الصغيرة منها، تستخدم الأساس النقدي للمحاسبة. هذا الأخير يعكس فقط المعاملات التي تنطوي على التدفقات النقدية الفعلية؛ أي، مثلا، لا تسجل الفواتير غير المسددة والمستحقة على المؤسسة، أو المبالغ المستحقة للمؤسسة، مثل تعهدات المنح من قبل الجهات المانحة؛
- تُستخدم محاسبة الصناديق بشكل واسع في (م.غ.هـ.ر) لأنها تضمن الامتثال للقيود القانونية، حيث يمكن للمؤسسة أن تقدم تقارير عن المبالغ الموكلة إليها من قبل الجهات المانحة، وإدارة العمليات وفقا لتوصيات مجلس الإدارة؛
- تعتبر المساهمات والتعهدات مواضيع فريدة بالنسبة لـ(م.غ.هـ.ر). قد لا يكون هناك أي قانون ملزم لتحصيل هذه المساهمات، وتفضل المؤسسة (لأسباب العلاقات العامة) سياسة عدم اتخاذ إجراءات قانونية لمحاولة تحصيل التعهدات غير المسددة؛

- تسجل بعض (م.غ.هـ.ر) التعهدات لأنها تعرف من الخبرة السابقة أنها سوف تحصلها؛ البعض الآخر من (م.غ.هـ.ر) لا تسجلها لأنها تعلم أنه ليس لها حق ملزم قانونا في طلبها؛
- تبرز أهمية بيان المركز المالي في الإبلاغ عن مجاميع صافي الأصول غير المقيّدة، فضلًا عن معلومات عن طبيعة ومبالغ صافي الأصول المقيَّدة بشكلٍ مؤقّت والمقيّدة بشكلٍ دائم، كما يهدف بيان المركز المالي إلى التوضيح للقُرّاء (مثل الجهات المانحة، الدّائنين، الأعضاء وغيرهم) مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في تقديم الخدمات؛
- هناك فرق دقيق بين بيان النّشاطات لـ(م.غ.هـ.ر)، وبيان الأرباح لأخرى تجارية؛ وهو أنّ بيان النّشاطات يعكس التغيرات في طبيعة صافي الأصول، بالإضافة إلى التّغيرات في مبالغها. لأن بيان النّشاطات يعكس التّغيرات للأنواع الثلاثة لصافي الأصول (غير المقيّدة، المقيّدة بشكل مؤقّت والمقيّدة بشكل دائم)؛
- بعض الجهات المانحة، لا تضع القيود رسميا، ولكن قد تعبر عن "الأفضلية" في أن الهبة الممنوحة توضع في صندوق الوقف. ومع ذلك، إذا كان القرار الفعلي يرجع إلى مجلس الإدارة، يجب اعتبار هذه الأموال غير مقيدة قانونيا، ويجب أن تضاف إلى الصندوق المتداول غير المقيد؛
- تعتبر المساهمات التي تتلقاها (م.غ.هـ.ر) من المانحين شريان الحياة لمعظمها، كما أن المعالجة المحاسبية للمساهمات معقدة نوعا ما لأن الجهات المانحة غالبا ما تضع قيودا على مساهماتها؛
- المجال الوحيد من المحاسبة المالية الذي يعتبر فريدا من نوعه إلى حد ما بالنسبة لـ (م.غ.هـ.ر)، هو المحاسبة عن المقتنيات المجمعة، وهي الأعمال الفنية، الكنوز التاريخية، والأصول المشابهة الأخرى؛
- يتم تسجيل الاستثمارات في الأوراق المالية التي يمكن تحديد قيمتها العادلة بسهولة وجميع سندات الدين في البداية في تكاليف الشراء (والتي تشمل الوساطة المالية ورسوم المعاملات وغيرها من التكاليف المتعلقة بالاستحواذ) إذا تم شراؤها، أو تسجل بالقيمة العادلة إذا وردت عن طريق مساهمة؛
- تتطلب (م.م.م.ع) أن المؤسسات تسجل جميع المشتقات المالية كأصول أو خصوم في بيان المركز المالي وقياسها بالقيمة العادلة. ينطبق هذا التوجيه على (م.غ.هـ.ر) التي تسجل التغير في القيمة العادلة للمشتقات كتغيير في صافي الأصول في فترة التغيير؛
- اتفاقيات تقسيم الفائدة هي نوع خاص من المساهمات التي تنجم عن التشارك في الحقوق القانونية لبعض الأصول من قبل (م.غ.هـ.ر) وغيرها من المستفيدين. تجد بعض الجهات المانحة أنه من المفيد للدخول في صندوق خيري أو غيره من طرق الاستثمار التي بموجبها تحصل (م.غ.هـ.ر) على الفوائد التي يتم تقاسمها مع غيرها من المستفيدين؛

- (م.غ.هـ.ر) ملزمة بتقديم معلومات حول المصاريف حسب التصنيف الوظيفي، إما عن طريق فصل هذه المبالغ في بيان الأنشطة أو الإفصاح عن المبالغ في الملاحظات على البيانات المالية. وتشمل التقارير معلومات حول تكلفة الخدمات المقدمة وكيفة استخدام المؤسسة للدعم؛
- مع بعض الاستثناءات المتعلقة بالقيود المفروضة من الجهات المانحة على استخدام السيولة، تصنف (م.غ.هـ.ر) الأصول والخصوم مثلما تصنفها المؤسسات التجارية الربحية؛
- محاسبة المخزون في (م.غ.هـ.ر) ليست متشعبة كثيرا كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التجارية. تحتوي (م.غ.هـ.ر) على مخزونات خاصة مثل اللوازم والبضائع المتبرع بها والمواد والمطبوعات، وغيرها من المواد المستخدمة في أنشطة أو برامج المؤسسة، أو تلك المحتفظ بها بغرض إعادة بيعها للجمهور؛
- في محاسبة المجمعات، تقوم (م.غ.هـ.ر) بتحديد أولا ما إذا كانت عملية التجميع عبارة عن عملية اندماج أو استحواذ. بالنسة للاندماج، تستخدم طريقة الترحيل، وهي تشبه أسلوب تجميع المصالح. أما عمليات الاستحواذ، فيتم فيها استخدام طريقة الشراء، وهي مماثلة لتلك المستخدمة من قبل المؤسسات التجارية الربحية؛
- لا يختلف حساب القيمة الحالية لعقود الإيجار الرأسمالية في جوهرها عن تلك التي يمكن استخدامها من قبل (م.غ.هـ.ر) لحساب القيمة الحالية للرهون العقارية على المدى الطويل، تدخل (م.غ.هـ.ر) في عقود الإيجارات بنفس طريقة المؤسسات التجارية؛ عقود الإيجار من نوع المبيعات وعقود الإيجار التمويلي المباشر هي أقل شيوعا في (م.غ.هـ.ر).

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

يحتل العمل الخيري والقطاع غير الهادف للربح مكانة مهمة للغاية في التركيبة المؤسسية الأميركية، حيث بينت دراسة حديثة أن هذا أزيد من مليون منظمة غير ربحية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما يوظف القطاع الثالث أكثر من 10.2 مليون شخص، أي ما يعادل 6.9 % من حجم العمالة، كما أن حجم القطاع يقارب 5.8 تريليون دولار من إجمالي التبرعات والهبات الواردة والأصول الثابتة. كما يساهم القطاع أيضا بنسبة 5.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي أي أكثر من 1028.5$ مليار (حسب سنة 2015، كان الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي18,700$ مليار)، يوظف القطاع الثالث أيضا 7 ملايين على الأقل من المتطوعين المتفرغين الذين يمثلون القوى العاملة الحيوية والمستمرة لهذا القطاع.

1. **النتائج الخاصة بمؤسسة بيل و ميليندا غايتس الخيرية**

- بيل وميليندا غيتس (أو مؤسسة غيتس، أو كما يختصر بـ BMGF) هي أكبر مؤسسة خيرية خاصة في العالم أسسها الزوجان بيل وميليندا غيتس ، للمؤسسة وقف بـ 44.3 مليار دولار. في عام 2015، نالت المؤسسة المرتبة الأولى في أميركا بمجموع أصول يفوق 44 مليار دولار وأكثر من 3 مليار دولار كمنح و عطايا؛
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس الاستحقاق المحاسبي. تعتبر المؤسسة المساهمات، بما في ذلك وعود المنح غير المشروطة، كإيرادات في الفترة الواردة. وتصنف: المساهمات، الأصول الصافية، والتغييرات التي تطرأ عليها بناء على وجود أو عدم وجود القيود التي تفرضها الجهات المانحة؛
- تشمل الأسهم كلا من الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في صناديق الأسهم. وتسجل الاستثمارات في الأسهم باستخدام القيمة العادلة أو طريقة حقوق الملكية اعتمادا على مدى أهمية الملكية والسيطرة بالنسبة للمؤسسة؛
- تستخدم المؤسسة طريقة أو حيلة عملية لتقدير القيمة العادلة للاستثمارات في شركات الاستثمار التي لا يمكن تحديد القيمة العادلة فيها بسهولة. هذه الطريقة التي تستخدمها المؤسسة لتقييم بعض صناديق الأسهم هي طريقة القيمة الصافية للأصول (NAV). في بعض الحالات، قد لا تساوي هذه القيمة القيمة العادلة التي تحسب وفقا لمعايير محاسبة القيمة العادلة؛
- يتم تسجيل الممتلكات والمعدات بتكلفة الشراء وتهتلك على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصول منها، أو يتم اهتلاكها حسب شروط عقود الإيجار؛
- يتم الاعتراف بالمنح المشروطة كمصاريف منح وكمنح مستحقة الدفع في الفترة التي يستوفي فيها المستفيد شروط تلك الظروف. كما يتم تسجيل المنح المستحقة مستقبلا بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية المتوقعة؛
- يتم الاعتراف بالخدمات المساهم بها إذا كانت هذه الخدمات تخلق أو تعزز الأصول المعمرة، أو تتطلب مهارات متخصصة. عادة، تضطر المؤسسة دفع تكاليف هذه الخدمات إذا لم يتطوع بها أصحابها؛
- تسجل المساهمات والوصايا من الأطراف غير المرتبطة كمساهمات فور وفاة المتبرع وعندما تصبح المبالغ غير قابلة للاسترداد؛
- يلتزم الوقف التابع للمؤسسة بتمويلها بأي مبالغ ضرورية لتحقيق الأغراض الخيرية للمؤسسة. وهذا يعني أن المؤسسة لديها الحق القانوني في المطالبة بأي مبلغ حتى ولو كان صافي الأصول بأكملها. بسبب هذا الحق القانوني، عكست البيانات المالية الموحدة للمؤسسة عائدا بمبلغ $ 39.514.534 و43.440.032 $ في صافي أصول الصندوق في 31 ديسمبر، 2014 و 2015، على التوالي؛

- بالنسبة لمؤونات الأخطار المحتملة، تخضع المؤسسة لإجراءات قانونية معينة. في رأي الإدارة، مثل هذه الأمور لا يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للمؤسسة. حيث لم يتم تسجيل أي مصاريف ذات صلة في الدورة المنتهية في 31 ديسمبر 2015؛
- يقوم الصندوق الوقفي بتصفية بعض الأصول والخصوم المشتقة تحت اتفاقيات التسوية واجبة النفاذ قانونيا. تدرج الأصول المشتقة الصافية ضمن الاستثمارات على البيانات المرفقة بالمركز المالي، وتدرج الخصوم المشتقة الصافية في المبالغ المستحقة عن مشتريات الاستثمارات وغيرها على البيانات المرفقة بالمركز المالي؛

2. **النتائج الخاصة بمؤسسة وقف جامعة هارفارد**

- يحتوي وقف جامعة هارفارد على أكبر الأصول المالية للجامعة، وهو مصدر دائم لدعم الجامعة ومهمتها في التدريس والبحث. ويتألف الوقف من أكثر من 13,000 صندوق. في كل عام، يتم دفع جزء من الأموال الموقوفة كتوزيع سنوي لدعم ميزانية الجامعة، في حين يتم الاحتفاظ بأي زيادة تتجاوز هذا التوزيع السنوي في الصناديق الوقفية حتى تنمو وتدعم الأجيال المقبلة؛
- حققت الجامعة نتائج تشغيلية قوية بالنسبة للسنة المالية لعام 2016، وتمكنت من إدارة مصاريف التشغيل عند مستوى يعادل أو أقل من الإيرادات. وكان الفائض التشغيلي 77$ مليون أو 1.6٪ من الإيرادات، أعلى قليلا من فائض التشغيل في العام السابق (62$ مليون أو 1.4٪ من الإيرادات)؛
- ارتفعت الإيرادات التشغيلية الإجمالية 5.6٪ بمبلغ 4.78 مليار دولار، وارتفعت المصاريف 5.3٪ أي 4.70 مليار$. وانخفض صافي أصول الجامعة بمقدار 2.2 مليار$ لتصل إلى 42.4 مليار$ في 30 يونيو 2016، لتعكس تأثير عوائد الاستثمار والتوزيع السنوي من الوقف؛
- بالنسبة لفئات أصول الوقف فهي تتكون من عدة محافظ منها: العقارات، المصادر الطبيعية، الأسهم العمومية والخاصة. واصلت محفظة العقارات أداءها المرتفع بسبب النجاح المحقق في سياسة الاستثمار المباشر، والذي يمثل الآن نصف محفظة العقارات الكلية؛
- أعدت القوائم المالية الموحدة على أساس الاستحقاق المحاسبي، وتشمل حسابات الجامعة والمنظمات التابعة التي تسيطر عليها الجامعة. كما تم تسجيل الأموال المحولة إلى الجامعة نيابة عن مستفيدين محددين كأصول وخصوم في الميزانية، ولم يتم إدراجها في بيان التغيرات في صافي الأصول تحت حساب التشغيل العام؛
- تم عرض الاستثمارات بالقيمة العادلة وفقا لـ (م.م.م.ع). سياسات تقييم الاستثمار في الجامعة؛ يتم تسجيل النقد والاستثمارات قصيرة الأجل بالتكلفة التي تقارب القيمة العادلة، وتشمل النقد في الحسابات المصرفية، صناديق سوق المال المؤسسية، وغيرها من الاستثمارات المؤقتة المحتفظ بها لأغراض رأس المال العامل ذات آجال استحقاق مدتها ثلاثة أشهر أو أقل؛

- لا تشمل النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل الأرصدة النقدية المحتفظ بها كضمان من قبل الجامعة. تدرج النقدية والأرصدة الاستثمارية قصيرة الأجل المعينة لأغراض الاستثمار في "محفظة الاستثمار بالقيمة العادلة" في جدول الميزانية؛
- يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح بعد خصم الضرائب المقتطعة في تاريخ توزيعات الأرباح السابقة. ويتم تسجيل القسائم غير النقدية بالقيمة العادلة للأوراق المالية المستلمة. كما يتم تسجيل إيرادات ومصاريف الفوائد بالصافي من الضرائب المقتطعة المطبقة على أساس الاستحقاق المحاسبي. تقوم الجامعة بإطفاء أقساط السندات باستخدام طريقة العائد الفعلي وعندما يتوقع تحصيل النقد؛
- تستخدم الجامعة عددا من الوحدات الفرعية المملوكة لها بالكامل لدعم أنشطتها الاستثمارية. تتضمن البيانات المالية الموحدة جميع الأصول، الخصوم، الإيرادات، والمصاريف المرتبطة بهذه الوحدات. خلال عملية التوحيد، تم استبعاد جميع الحسابات والمعاملات بين الوحدات؛
- تسعى الجامعة إلى الاستفادة من جميع الأمور المعلومات ذات الصلة والمتاحة لقياس القيمة العادلة. يتم تقييم الاستثمارات وفقا لـ (FASB ASC 820) وتحت المبادئ التوجيهية التي تحددها مؤسسة إدارة الجامعة، والتي يتم مراجعتها والموافقة عليها من قبل مجلس الادارة على أساس سنوي؛
- يتم الإبلاغ عن الأصول الثابتة بالتكلفة، أو بالقيمة العادلة إذا كان هبة في تاريخ المنح، بعد خصم الاهتلاك المتراكم. يتم احتساب الاهتلاك باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: لمؤسسات القطاع الثالث معالجات محاسبية خاصة بها تميزها عن القطاعات الربحية الأخرى.

تبين لنا من خلال الدراسة أن هذه الفرضية محققة نسبيا، حيث تنفرد مؤسسات القطاع الثالث بمواضيع محاسبية خاصة لا توجد في المؤسسات التجارية وهذا للطابع غير الهادف للربح الذي تتميز به؛ من بين أهم هذه المواضيع:

- محاسبة المساهمات والتبرعات المقدمة لها والتي تعتبر في بعض الأحيان المصدر الوحيد لتمويل نشاطاتها؛
- محاسبة الصناديق، حيث تنشئ مؤسسات القطاع الثالث صناديق تقسمها حسب القيود المفروضة من الجهات المانحة؛
- المحاسبة عن المقتنيات المجمعة وهي الأعمال الفنية، الكنوز التاريخية، والأصول المشابهة المحددة في معايير المحاسبة المالية.

ولكن من جهة أخرى، تنطبق الكثير من مواضيع المحاسبية الخاصة بالمؤسسات التجارية الربحية على (م.غ.هـ.ر)؛ من بين أهم هذه المواضيع: الفصل الثالث: الأصول والخصوم المتداولة والمخزونات، عمليات الاندماج والاستحواذ، المحاسبة عن عقود الإيجار، وغيرها من المواضيع.

الفرضية الثانية: تعتمد معظم مؤسسات القطاع الثالث على مبدأ المحاسبة على أساس النقد بسبب اعتمادها على المساهمات من الجهات المانحة؛

تبين لنا من خلال الدراسة التطبيقية أن كلا من المؤسستين محل الدراسة تطبق مبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق وليس النقد؛ ولكن من جهة أخرى، تعتمد الكثير من (م.غ.هـ.ر) مبدأ المحاسبة على أساس النقد، وهذا بسبب صغر حجمها وعدم قدرتها على تغطية مخاطر المستحقات خاصة التعهدات ووعود المنح؛ لذلك فإن هذه الفرضية محققة نسبيا.

الفرضية الثالثة: يخضع تصنيف صافي الأصول والصناديق الاستثمارية في مؤسسات القطاع الثالث للقيود المفروضة من الجهات المانحة.

تبين لنا من خلال الدراسة التطبيقية أن كلا من المؤسستين محل الدراسة تصنف صافي أصولها وصناديقها الاستثمارية إلى أصناف ثلاثة وهي: المقيدة مؤقتا، المقيدة بشكل دائم وغير المقيدة؛ وهذا يعتمد بشكل كلي على القيود المفروضة من الجهات المانحة، والتي قد تقتصر على دورة معينة (قيود زمنية) أو على أغراض محددة دون غيرها (قيود على المصارف)؛ لذلك فإن هذه الفرضية صحيحة.

الفرضية الرابعة: تلتزم المؤسستان محل الدراسة بمعايير المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

من خلال الاطلاع على البيانات المالية للمؤسستين محل الدراسة بما فيها القوائم المالية والاستمارة 990 التي تقدمها لمصلحة الإيرات الداخلية (Internal Revenue Service)، تبين أن هاتين المؤسستين ملزمتان بنماذج تقارير وقوائم خاصة بال(م.غ.هـ.ر) يفرضها القانون الفدرالي المنظم لهذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، هذه النماذج تحترم وتتفق مع معايير المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وهذا يؤكد صحة الفرضية.

التـــوصيـات

من خلال التعمق في موضوع البحث والتطرق لمختلف جوانبه يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- ينبغي على المؤسسات الوقفية الاسلامية الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال محاسبة وتسيير وإدارة القطاع الثالث في الدول الغربية مع ضرورة مراعاة خصوصيتها ومطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- ينبغي على المؤسسات التي تتلقى تعهدات المنح للدورات المستقبلية، والتي حسب تجربتها تقوم بتحصيلها في الآجال المتفق عليها اعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق لأنها تعطي صورة أكثر صدقا عن وضعيتها المالية، أما تلك المنظمات التي لاتضمن وليس لها أي قوة قانونية على تحصيل هذه التعهدات الالتزام بالمحاسبة على أساس النقد؛
- يجب على مؤسسات القطاع الثالث الإلتزام بكل متطلبات الإفصاح عن كل جوانبها المالية من إيرادات ونفقات ومساهمات وأصول والتزامات، وتجنب المبالغة في تقييم أصولها والمساهمات المتوقع تحصيلها مستقبلا؛
- على مؤسسات القطاع الثالث احترام وتطبيق القيود المفروضة من الجهات المانحة بدقة، ويجب أن ينعكس ذلك بشكل واضح على القوائم المالية، خاصة فيما يتعلق بتصنيفات صافي الأصول والصناديق الوقفية؛
- في كثير من الأحيان، تتلقى المؤسسة مساهمات في شكل أوراق مالية: أسهم وسندات. يجب أن تسجل هذه المساهمات بنفس الطريقة التي تسجل بها الهبات النقدية بالقيمة السوقية العادلة في تاريخ استلامها، أو إذا بيعت بعد ذلك بوقت قصير، تسجل بالمبالغ المستلمة فعلا؛
- ينبغي أن تنعكس القيمة المخصصة للخدمات المساهم بها كإيرادات في قسم البيانات المالية أين يتم عرض المساهمات غير المقيدة الأخرى. كما أنه من المناسب الإفصاح عن قيمة هذه الخدمات في سطر منفصل؛
- إذا كان للـ(م.غ.هـ.ر) استثمار ما في شركة ربحية، فينبغي استخدام طريقة حقوق الملكية للمعالجة المحاسبية لهذا الاستثمار، عندما يكون لهذه المؤسسة القدرة على التأثير بشكل ملحوظ على السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركة التجارية.

آفاق البحث

يمكن اقتراح المواضيع ذات الصلة التالية للبحث:

- معالجة مشاكل المحاسبة التي تحصل نتيجة القيود التي تفرضها الجهات المانحة، خاصة تأثيرها على المعالجات المحاسبية للمساهمات وتعهدات المنح المشروطة؛
- المعالجات المحاسبية لعملية الإندماج والاستحواذ والتي تكون (م.غ.هـ.ر) طرفا فيها؛
- دراسة الجوانب المحاسبية لبعض (م.غ.هـ.ر) التي تنطوي على قيود وشروط إضافية مثل الجمعيات المهنية، النوادي ومنظمات الأداء الفني، مؤسسات المرافق العامة، المؤسسات الخيرية الخاصة، المؤسسات الدينية، التعليمية والإعلامية؛
- التجارة الإلكترونية للمؤسسات غير الهادفة للربح: كيف يمكن إدارة المخاطر لإدارة فرص الأعمال الإلكترونية؛
- دراسة مواضيع حوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية والتسويق الخيري لمؤسسات القطاع الثالث.

معجم المصطلحات

معجم المصطلحات المستعملة: عربي-انجليزي

المصطلحات بالعربية	المصطلحات بالانجليزية
دخل الاستثمار	Investment Income
تجميع الاستثمارات	Pooling of investments
الإلتزامات تحت الطلب أو القابلة للاسترداد	Callable Obligations
الوارد أولا ، الصادر أولا	First-in, first-out (FIFO)
الوارد أخيرا ، الصادر أولا	Last-in, first-out (LIFO)
التكلفة الوسيطية المرجحة	Average cost
طريقة التحديد الخاص	Specific identification
الإستيعاب أو التكلفة الكاملة	absorption or full costing
مصاريف دورية	periodic charges
الإستيعاب الكامل للتكاليف	absorption costing
طريقة التكاليف المباشرة	Direct Costing
تكاليف دورية	period costs
طريقة التحديد المخصص	specific identification
فرضيات تدفق التكلفة	Cost Flow Assumptions
نظام الجرد المتناوب	periodic inventory system
نظام الجرد الدائم	perpetual inventory system
الأقل بين التكلفة أو السوق	Lower of cost or market
طرق الاهتلاك	Depreciation Methods
طريقة الاهتلاك المتناقص	Declining balance
طريقة الاهتلاك المتزايد	Accelerated Depreciation
طريقة الاهتلاك الخطي	Straight-line method
طريقة التقاعد	Retirement method
طريقة الاستبدال	Replacement method
طريقة المجموعة أو المركب	Group (composite) method
القيمة المتبقية للأصل	salvage value
الأصول المعنوية	intangible assets
الأصول العينية	tangible assets
الأصول المعمرة	Long lived assets
الاهتلاك	Depreciation, amortization
تدني أو انخفاض قيمة الأصول	Asset impairment

impairment loss	خسارة انخفاض القيمة
goodwill	شهرة المحل
Business combinations	المجمعات التجارية
acquisitions	عمليات الاستحواذ
mergers	عمليات الاندماج
carryover method	طريقة الترحيل
Recoverability of Assets	قابلية تعافي الأصول
pooling-of interests method	طريقة تجميع المصالح
Leases	عقود الإيجار
Reacquired rights	الحقوق المعاد شراؤها
Assembled workforce	القوى العاملة المجمعة
Trademarks	العلامات التجارية
Customer and donor lists	قوائم العملاء والجهات المانحة
Order backlog	الطلبيات المتراكمة
trade names	الأسماء التجارية
Collections	التحصيلات
Contingencies	الحالات الطارئة، المؤونات
consideration transferred	العوض المنقول أو المحول
Notes receivable	أوراق قبض؛ ذمم مدينة
Notes payable	أوراق دفع؛ ذمم دائنة
Troubled Debt Restructurings	إعادة هيكلة الديون
Environmental Remediation Liability	الإلتزامات الناتجة عن المعالجة البيئية
Contract termination costs	تكاليف إنهاء العقود
termination benefits	التعويضات عن إنهاء الخدمة
maturity date (md)	تاريخ الاستحقاق
Sell at a premium	باع بعلاوة
Face value	القيمة الاسمية
Stated interest rate	سعر الفائدة المعلن
interest rate at issuance	سعر الفائدة في تاريخ الإصدار
retainages	الضمانات المحجوزة
advances	التسبيقات المدفوعة
progress payments	المدفوعات على التقدم في الإنجاز
revenue bonds	السندات الإيرادية

tax exempt obligations	الالتزامات المعفاة من الضرائب
cash proceeds	العائدات النقدية
Lump sum	دفعة واحدة، مبلغ جزافي
Effective interest method	طريقة سعر الفائدة السائد
straight - line interest	فائدة بنسبة ثابتة
Outstanding Bonds	سندات بالتداول؛ سندات متداولة
Extinguishment of Debt	إطفاء الدين
Extraordinary Loss	خسارة غير عادية
Troubled debt restructurings	إعادة هيكلة أو جدولة الدين
settlement of debt	تسوية الدين
environmental remediation liabilities	الإلتزامات الناتجة عن المعالجة البيئية
Accounting for leases	المحاسبة عن عقود الإيجار
Capital lease	عقود الإيجار الرأسمالية
periodic rent payments	دفعات إيجار دورية
Bargain purchase option	حق الشراء بسعر مُجز؛ خيار شراءِ صفقةِ
prime rate	سعر فائدة مميز / تَفضِيلِي
Contingent rentals	الإيجارات المحتملة أو الطارئة
Estimated economic life of leased property	العمر الاقتصادي المقدر للأصل المؤجر
Estimated residual value of leased property	القيمة المتبقية المقدرة للأصل المؤجر
Executory costs	التكاليف التنفيذية
Implicit interest rate	سعر الفائدة الضمني للمؤجر
Incremental borrowing rate	سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر
Initial direct costs	التكاليف المباشرة لعقد الإيجار
Minimum lease payments	دفعات الإيجار الدنيا
Nonrecourse financing	تمويل بدون حق الرجوع
Renewal or extension of a lease	تجديد أو تمديد عقد الإيجار
sale and leaseback	بيع و إعادة استئجار
Capital lease	عقد استئجار رأسمالي؛ عقد تأجير معدات رأسمالية
Lease financing	التمويل التأجيري
operating lease	عقد إجارة تشغيلي أي غير مالي
Sales-type lease	عقود إيجار من نوع مبيعات
Direct financing lease	تمويل تأجيري مباشر
Leveraged lease	عقد إجارة بالاقتراض
Lessee	المستأجر

Lessor	المؤجر
trial and error calculations	طريقة التجربة والخطأ
tax-exempt debt	الديون المعفاة من الضرائب
advance refunding	إعادة التمويل المسبقة
Gifts-in-Kind	الهبات العينية
Bequests	الوصايا
Expendable Current Support	المساهمات القابلة للاستهلاك
Unrestricted contributions	المساهمات غير المقيدة
Current restricted contributions	المساهمات الحالية المقيدة
Investment securities	الأوراق المالية الاستثمارية
Endowment gifts	الهبات الوقفية
Pledges (promises to give)	التعهدات، وعود المنح
Expendable Current Support	المساهمات القابلة للاستهلاك
unrestricted contributions	المساهمات غير المقيدة
restricted current contributions	المساهمات الحالية المقيدة
Interest-free loans	قرض بلا فوائد، قرض حسن
tithing	العشور

قائمة المراجع

أولا: المصادر والمراجع العربية

1. حسين حسين شحاتة، محاسبة الوحدات غير الهادفة للربح، ، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، ، بدون سنة نشر.
2. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006.
3. عبد الفتاح تباني،أهمية الصيغ التمويلية الحديثة لتمويل واستثمار المشروعات الوقفية، رسالة ماجيستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2008.
4. محمد بن عبد الله السلومي، القطاع الثالث والفرص السانحة، رؤية مستقبلية، مركز القطاع الثالث للاستشارات والدراسات الاجتماعية، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010.
5. محمد عبد الحليم عمر، قضايا ومشكلات المحاسبة على الوقف، ورقة مقدمة إلى ندوة: "القضايا المستجدة في الوقف وإشكالاته النظرية والعملية"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، شعبان 1423هـ/أكتوبر 2002.
6. محمود المرسي لاشين، المحاسبة والميزانية في مؤسسات الوقف، ندوة عرض التجارب الوقفية في الدول الإسلامية، مركز صالح عبد الله كامل، شوال 1423هـ/ ديسمبر 2002م.
7. محمود المرسي لاشين، نموذج مقترح لمحاسبة الوقف الجماعي، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف: "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية"، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2006.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

أ- الكتب

8. Abdul Rahim Abdul Rahman (2012), An Introduction to Islamic Accounting Theory and Practice, CERT publications, Kuala Lampur, Malaysia.
9. Arminda do Paço (2015), Brand Image and Awareness in the Third Sector and their Influence on the Intention to Donate, Brazilian Business Review, v.12, n.5, ISSN 1808-2386.
10. Bala Shanmugam and al (2005), Issues in Islamic Accounting, University Putra Malaysia, Amang Press, Malaysia.
11. Burton A. Weisbrod (2000), To Profit or Not to Profit: The Commercial Transformation of The Nonprofit Sector, Cambridge University Press.
12. Charles T. Horngren et al (2012), Accounting, 9th edition, Prentice Hall, Pearson, USA, 2012.
13. David Horton Smith (2001), The impact of the voluntary sector on society, from the nature of the nonprofit sector, edited by J. Steven Ott, Westview Press.
14. David Horton Smith (2001), The *impact of the voluntary sector on society*, from: The nature of the nonprofit sector, edited by J. Steven Ott, Westview Press.
15. Donald E. Kieso et al (2012), Intermediate Accounting, 14th ed, John Willey & Sons, Inc, New Jersy, USA.
16. Earl Wilson (2013), An historical perspective on governmental accounting education, Elsevier Journal of Accounting Education: J. of Acc. Ed. 31 (2013) 244–251.
17. Edward L Glaser, (2006), the governance of Not-for-Profit Orgs, the University of Chicago Press.
18. Edward J. McMillan (2003), not for profit budgeting and financial management, John Willey & Sons, Inc, New Jersy, USA.

19. Elizabeth K. Keating & Peter Frumkin, How to Assess Nonprofit Financial Performance, October 2001, p 33, retrieved on 27-01-2017 from: http://www.nasaa-arts.org/Learning-Services/Past- Meetings/READING5.pdf.

20. Frederick D. Lipman (2006), Corporate Governance Best Practices Strategies for Public, Private, and Not-for-Profit Organizations, John Willey & Sons, Inc, New Jersy, USA.

21. Herrington J.Bryce & Jossey Bass, (2004) Financial Strategic Management for Non-Profit ORGNs, 3rd Edition, San Francisco.

22. Hugo Nurnberg, Perspectives on the cash flow statement under FASB statement no. 95, Center for Excellence in Accounting and Security Analysis, 2006, Columbia Business School, retrieved on 07/02/17 from: http://www8.gsb.columbia.edu/rtfiles/ceasa/CashFlows-with-Disclaimer.pdf.

23. J. Hoyle, et al (2011), Advanced Accounting, 10th ed, (McGraw-Hill, 2011)

24. J. Wild, et. al (2011), Fundamental Accounting Principles 20th ed. - (McGraw-Hill, 2011)

25. J.Steven Ott, (2001), the Nature of the Non-Profit Sector, University of Utah.

26. James M. Ferris (1999), *the double-edged sword of social service contracting: public accountability versus nonprofit anatomy*, from: the nature of the nonprofit sector, edited by J. Steven Ott, Westview Press.

27. Jeffrey J. Burks (2015), Accounting Errors in Nonprofit Organizations, Accounting Horizons: Vol. 29, No. 2, American Accounting Association.

28. Jo Ann Hankin & al (1998), Financial Management for Nonprofit Organizations, Willey Nonprofit Series, New Jersy, USA.

29. Joan E, Pynes, (2004), Human Resources Management for Public and Non-profit Organizations, 2nd edition, Indiana University.

30. Joan E. Pynes (2004), Human Resources Management for Public and Nonprofit Organizations, 2nd Edition, Jossey Bass, A Willey Imprint, Indianna University, USA.

31. Laurence Scot (2010), The Simplified Guide to Not-for-Profit Accounting, Formation, and Reporting, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.

32. Lester M. Salamon (1996), The International Classification of Nonprofit Organizations: ICNPO-REVISION 1, 1996, Johns Hopkins Nonprofit Sector Series, The Johns Hopkins Center for Civil Society Studies Baltimore, MD, USA.

33. Lester M. Salamon (1999), Global Civil Society Dimensions of the Nonprofit Sector, Johns Hopkins Nonprofit Sector Series, The Johns Hopkins Center for Civil Society Studies Baltimore, MD, USA.

34. Lester M. Salamon (2001), Scope and structure: the anatomy of the America's nonprofit sector, from The nature of the nonprofit sector, edited by J. Steven Ott, Westview Press.

35. M. Kinney, et al (2011), Cost Accounting - Foundations and Evolutions 8th ed, South Western Cengage Learning, 2011

36. Malvern J. Gross, Jr & al, (2005), Financial and Accounting Guide for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA, 7th edition.

37. Mark S. Blodgett & al (2014), Enhancing Business Ethics or Governance Curriculum: Teaching Nonprofit Organizational Ethics, Journal of the Academy of Business Education. Elsevier Journal of Accounting Education: J. of Acc. Ed. 31 (2013) 244–251.

38. Mary Fischer and Treba Marsh (2012), Two Accounting Standard Setters: Divergence Continues for Nonprofit Organizations, J. of Public Budgeting, Accounting & Financial Management, 2 4 (3), 429-465.

39. Mathew R. Rice & al (2012), nonprofit asset management, Effective Investment Strategies and Oversight, John Willey & Sons, Inc, New Jersy, USA.

40. Paul A. Copley (2011), Essentials of Accounting For Governmental And Not-For-Profit Organizations, Tenth Edition, Mc Grow Hill Irwin, USA

41. Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2003), Not-for-Profit field guide, John Wiley & Sons, Inc. USA.
42. Richard F. Larkin & Marie DiTommaso (2011), Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations, John Wiley & Sons, Inc. USA.
43. Richard W. Lyman (1989), *Reagan among the Corinthians, perspective series*, center for the study of philanthropy, City University of New York.
44. Susan P. Ravenscroft and Susan C. Kattelus (1998), Compass State University Foundation: Managerial Accounting Issues in a Nonprofit Entity, Issues in Accounting Education: Vol 13. No. 3.
45. Terry J. Ward & al, A Research Note on The Issue of Non-Articulation and The Method Used to Calculate Net Operating Cash Flow, The Journal of Applied Business Research – January/February 2009, Volume 25, Number 1, P59-60.
46. Thomas Ehrlich & Charles Clotfelter (1999), Philanthropy and the Nonprofit Sector in a Changing America, Indiana University press, USA.
47. Warren Ruppel (2007), Not-for-Profit Accounting Made Easy, second edition, John Wiley & Sons, Inc. USA.

ب- المعايير المحاسبية

48. FASB ASB 210-10-45-4
49. FASB ASC 230 (SFAS 95)
50. FASB ASC 230-10-15-4
51. FASB ASC 230-10-45-24.
52. FASB ASC 230-10-45-29
53. FASB ASC 230-10-45-7,8,9
54. FASB ASC 230-10-45-8
55. FASB ASC 230-10-50-4
56. FASB ASC 250-1
57. FASB ASC 270-10
58. FASB ASC 270-10
59. FASB ASC 855-10-50
60. FASB ASC 855-10-50-2
61. FASB ASC 958-205-55-31
62. FASB ASC 958-210 (SFAS 117)
63. FASB ASC 958-210-45
64. FASB ASC 958-210-45
65. FASB ASC 958-210-45-6
66. FASB ASC 958-225 & FASB ASC 958-225-45-9
67. FASB ASC 958-225 (SFAS 117)
68. FASB ASC 958-225-05-2
69. FASB ASC 958-225-45-17

70. FASB ASC 958-225-45-3

71. FASB ASC 958-230-55

72. FASB ASC 958-230-55-5A

73. FASB Statement 5, Accounting for Contingencies, FASB ASC 450.

74. SFAS 117, Financial Statements of Not-for-Profit Organizations, Retrieved on 03-02-2017 from: http://www.fasb.org

75. Statement of Financial Accounting Concepts N°6, FASB, Retrieved on 03-02-2017 from: http://www.fasb.org/resources/ccurl/792/293/CON6.pdf

76. Statement on Auditing Standards No. 100, (SAS 100), Interim Financial Information, The American Institute of Certified Public Accountants, retrieved on: 13/02/2017 from: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/AICPA_ProposedRule_InterimFinancialInformation_8July2010/$FILE/AICPA_ProposedRule_InterimFinancialInformation_8July2010.pdf

ت- المقالات والمجلات

77. Anne-Mie Reheul & al (2014), Financial Reporting Lags in the Non-profit Sector: An Empirical Analysis, International Society for Third Sector Research, Voluntas (2014) 25:352–377.

78. Barbara Clemenson (2013), Hull House: An autopsy of not-for-profit financial accountability, J. of Acc. Ed. 31 (2013) 252–293.

79. Elizabeth K. Keating & Peter Frumkin, How to Assess Nonprofit Financial Performance, October 2001, p 29, retrieved on 27-01-2017 from: http://www.nasaa-arts.org/Learning-Services/Past- Meetings/READING5.pdf.

80. Erica Harris & al (2015), The Effect of Nonprofit Governance on Donations: Evidence from the Revised Form 990, The Accounting Review: Vol. 90, No. 2.

81. Francis Amagoh (2013), Improving the credibility and effectiveness of non-governmental organizations, Progress in Development Studies 15, 3 (2015) pp. 221–239.

82. Gabriele Lingenfelter & John D. Veal (2010), Cash Control in A Non-Profit Organization: Is It Critical, The Society for Case Research: Journal of Critical Incidents –Volume 3.

83. Gregory S. Allison (2009), Financial Accounting for Local and State School Systems, Institute of education sciences, US Department of Education.

84. Grzegorz Michalski (2014), Intrinsic Liquidity Value for Non-Profit Organizations, Economics, Management, and Financial Markets Volume 6(1), 2011, pp. 1012–1019, ISSN 1842-3191.

85. Gudrun Baldvinsdottir (2010), Issues in the relationship between theory and practice in management accounting, Elsevier Management Accounting Research 21 (2010) 79–82.

86. Halm Falk (1999), Towards a framework for not-for-profit accounting, Contemporary Accounting Research Vol. 8 No. 2 pp. 468-499.

87. Hui-Fang Tan & al (2011), Earnings Management in Non-Profit Hospitals - Evidence from Taiwan, International Journal of Electronic Business Management, Vol. 9, No. 3, pp. 243-257.

88. Ingo Bode & Adalbert Evers & Andreas Schulz, (2004), Facing New Challenges. Work Integration Social Enterprises in Germany.

89. J. Rossouw, (2006),"Accounting requirements for donor-imposed restrictions and the restricted funds of not-for-profit organisations", Meditari Accountancy Research, Vol. 14 Iss 2 pp. 33 – 49.

90. Jack M. Ruhl and Ola M. Smith (2013), The Accounting Entity, Relevance, and Faithful Representation: Linking Financial Statement Notes to the FASB and IASB Conceptual Frameworks, Issues in Accounting Education, Vol. 28, No. 4.

91. Jacqueline Butcher, (2008), the Third Sector and Sustainable Social Change: New Frontiers for Research.

92. Janina Stankiewicz (2013), The methods of raising philanthropic funds in the management of non-governmental organization; determinants, Versita Management Journal, Vol.17, No. 2.

93. Jean C. Mutiganda (2013), Accounting for Competition, 'Circuits of Power' and Negotiated Order Between Not-For-Profit and Public Sector Organisations, Financial Accountability & Management, 29(4), November 2013, 0267-4424.

94. Jenny Aimers & Dr Peter Walker, (2008), Alternative models of accountability for third sector organizations in New Zealand.

95. Jesse D. Lecy (2012), Non-Governmental and Not-for-Profit Organizational Effectiveness: A Modern Synthesis, International Society for Third-Sector Research and The John's Hopkins University: Voluntas (2012) 23:434–457.

96. Krishna P. Adhikari, (2006), Securing the Future? An Exploration of Prevalence and Sustainability of Community Based Organizations in Nepal.

97. Larita Killian (2013), The budgetary interview: Intentional learning for students in governmental and non-profit accounting, J. of Acc. Ed. 31 (2013) 350–362.

98. Lect. Sorin-Constantin Deaconu & al (2011), Accounting Treatments Regarding Costs and Income of Non-Patrimonial Entities, Revista Tinerilor Economişti (The Young Economists Journal).

99. Leif Atle Beisland and Roy Mersland (2014), Earnings Quality in Nonprofit Versus For-Profit Organizations: Evidence from the Microfinance Industry, Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly 2014 ,Vol. 43(4) 652–671.

100. Leslie Brown, (2008), Accountability practice as a strategy for engaging stakeholders: the co-operative difference and organizational renewal.

101. Lorne Cummings & al (2010), Voluntary Disclosures as a Mechanism for Defining Entity Status in Australian Not-for-Profit Organizations, Australian Accounting Review No. 53 Vol. 20 Issue 2 2010.

102. Luiz Claudio Campos, (2008), Law, Government and Third Sector in Brazil: Improving deficient regulation to promote better accountability.

103. Marc Jegers & Ilse Verschueren (2006), On the Capital Structure of Non-Profit Organizations: An Empirical Study For Californian Organizations, Financial Accountability & Management, 22(4), November 2006, 0267-4424.

104. Marc JEGERS (2002), The Economics of Non-Profit Accounting Auditing: Suggestions for A Research Agenda, Annals of Public and Cooperative Economics 73:3 2002 pp.429-451.

105. Marc Jegers (2010), Donors and Non-Profit Organizations' Accounting Manipulations: An Overview of The Literature, Vrije Universiteit Brussel.

106. Maria da Conceição (2012), The Accounting of Non-Profit Organizations in Portugal: The Case of Private Institutions of Social Solidarity (IPSS), problems of Management in the 21st century Volume 5, 2012.

107. Maria Ela L. Atienza, (2008), Health Devolution, Civil Society Participation and Volunteerism: Political Opportunities and Constraints in the Philippines.

108. Mario Aquino Alves, (2006), Japanese Community Third Sector Organizations in Sao Paulo and Their role In Immigration.

109. Mokbul Morshed Ahmad, (2004), Roots of Funding, Roots of Trust: The Struggle for Survival and credibility among the Religious NGOs (Non-Governmental Organizations) in Bangladesh.

110. Norvald Monsen (2011), Accounting for Nonprofit Organizations: A Case Study of a Norwegian Housing co-operative, Norwegian School of Economics and Business Administration.

111. Oonagh B. Breen, Patrick Ford & Gareth G. Morgan, (2008), Cross-Border Issues in the Regulation of Charities: Experiences from the UK and Ireland.

112. Priya Anand, (2004), Hindu Diaspora and Religious Philanthropy in the United States.

113. Raymond J Elson & al (2012), Enhancing the understanding of government and nonprofit accounting with The Puzzle Game: a pilot study, Journal of Instructional Pedagogies.

114. Regina E. Herzlinger (1990), advantages of fund accounting in nonprofits, Harvard Business Review.

115. Seong Ho Jun (2006), Accounting Techniques in Korea: 18th Century Archival Samples from a Non-Profit Association in The Sinitic World, Accounting Historians Journal Vol. 33, No. 1.

116. Sérgio Luís Boeira & Lucila Maria de Souza Campos & Charles Goudinho Vieira, (2008), Ethics in Organizations and in Society: Theoretical-Epistemological Contributions of Qualis A Brazilian Periodicals (2003-2006).

117. Tatiana Araújo Reis & Genauto de Carvalho França Filho, (2006), La spécificité de la soutenabilité dans les expériences d'économie solidaire : le cas de la COOPAED.

118. Teresa P. Gordon & Saleha B. Khumawala (1997), Bridging the Credibiiity of GAAP: individual Donors and the New Accounting Standards for Nonprofit Organizations, Accounting Horizons, Vol. 11 No. 3.

119. Teresa P. Gordon (2013), Not-for-profit accounting in a changing world of standard setting: What professors and students need to know, J. of Acc. Ed. 31 (2013) 232–243.

120. Thomas Adam, (2008), Social Housing Reform and Intercultural Transfer in the transatlantic world before World War I.

121. Valentin Ciprian Filip (2013), The third sector and the new paradigm, Review of Economic Studies and Research Virgil Madgearu, 2015, no. 2.

122. Vasco Almeida, (2008), Capitalism, Institutional Complementarities and the Third Sector, the Private Institutions for Social Solidarity (IPSS) in Portugal.

ث- الملتقيات

123. "The Third Sector and Sustainable Social Change: New Frontiers for Research", Eighth International Conference of the International Society for Third Sector Research (ISTR), Barcelona, Spain, July 9-12, 2008.

124. "Civil Society and Human Security: Raum Jai", the Seventh International Conference of the International Society for Third-Sector Research (ISTR): taking place at Bangkok, Thailand JULY 9-12, 2006.

125. "Contesting Citizenship and Civil Society in Divided World", Sixth International Conference of the International Society for Third Sector Research (ISTR), Toronto, Canada, July 11-14, 2004.

126. "Transforming Civil Society, Citizenship and Governance: The Third Sector in an Era of Global (Dis)Order", University of Cape Town, South Africa, July 7-10, 2002

127. "The Third Sector: For What and For Whom?", Fourth International Conference of the International Society for Third Sector Research (ISTR), Dublin, Ireland, July 5-8, 2000.

ج- مواقع الأنترنت

128. www.nptrust.org

129. www.foundationcenter.org

130. www.rockfound.org

131. www.usinfo.state.gov

132. www.ogwani.com

133. www.nccsdataweb.urban.org.

134. www.istr.org

135. www.arabvolunteering.org

136. www.dlg.com

137. www.kahf.org

ح- التقارير المالية والإحصائية

138. Bill & Melinda Gates Foundation, Consolidated Financial Statements, Dec 2015
139. Giving USA 2015 report.
140. Harvard University, 2015-2016 Annual Financial Report, retrieved from: http://finance.harvard.edu/annual-report, on 21/04/17,
141. http://www.charitynavigator.org/index.cfm?bay=search.summary&orgid=4629#.Vs3YYn2LRdh
142. http://www.harvard.edu/about-harvard/harvard-glance, retrieved on 28/03/2017
143. http://www.harvard.edu/about-harvard/harvard-glance/endowment, retrieved on 31/03/2017
144. http://www.independentsector.org/ ,retrieved on 18/04/16
145. http://www.nptrust.org/philanthropic-resources/charitable-giving-statistics, retrieved on 18/04/16
146. https://www.afpnet.org
147. United Way 2014 report, http://www.unitedway.ca/wp-content/uploads/2015/05/2014-UWCC-Annual-Report.pdf, retrieved on: 20/04/16, p42
148. Urban Institute (2015), the nonprofit sector in brief, Public Charities, Giving, and Volunteering
149. US department of Labor, Bureau of labor statistics, http://www.bls.gov/home.htm

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): شكل بيان المركز المالي المتسلسل (المتتابع)

المؤسسة غير الربحية (س)

بيان المركز المالي

30 سبتمبر، 20 X0 و 20X1

	20 X0	20 X0
الأصول		
النقد والنّقد المكافئ	$ xxx	$ xxx
الذّمم (الحسابات) المدينة	xxx	xxx
المساهمات المدينة غير المقيّدة	xxx	xxx
استثمارات قصيرة الأجل	xxx	xxx
مصاريف مدفوعة مسبقا	xxx	xxx
الأصول التي تقتصر على دفع الديون طويلة الأجل	xxx	xxx
الودائع على الممتلكات	xxx	xxx
ممتلكات ومعدات	xxx	xxx
الأصول المقيدة للوقف الدائم	xxx	xxx
مجموع الأصول	$ xxx	$ xxx
الخصوم		
الحسابات الدائنة	xxx	xxx
الالتزامات المستحقة	xxx	xxx
الذّمم التجارية المدينة غير المقيّدة	xxx	xxx
مجموع الخصوم	$ xxx	$ xxx
صافي الأصول	$ xxx	$ xxx
غير المقيدة	xxx	xxx
المقيدة بشكل مؤقت	xxx	xxx
المقيدة بشكل دائم	xxx	xxx
مجموع صافي الأصول	$ xxx	$ xxx
مجموع الأصول والخصوم وصافي الأصول	$ xxx	$ xxx

الملحق رقم (2): بيان المركز المالي المصنّف

المؤسسة غير الربحية (س)

بيان المركز المالي

30 سبتمبر، 20 X0 و 20X1

	20 X0	20 X0
الأصول		

الأصول المتداولة		
النقد والنّقد المكافئ	$ xxx	$ xxx
استثمارات قصيرة الأجل	xxx	xxx
المساهمات المحصلة		
غير المقيدة	xxx	xxx
المقيدة مؤقتا	xxx	xxx
مجموع المساهمات	xxx	xxx
الذمم المدينة	xxx	xxx
النفقات المسددة سلفا	xxx	xxx
مجموع الأصول المتداولة	$ xxx	$ xxx
الودائع	xxx	xxx
المعدات والممتلكات	xxx	xxx
مجموع الأصول	$ xxx	$ xxx
الخصوم		
الخصوم المتداولة		
الذمم الدائنة	xxx	xxx
الالتزامات المستحقة	xxx	xxx
مجموع الخصوم المتداولة	xxx	xxx
مجموع الخصوم	$ xxx	$ xxx
صافي الأصول	$ xxx	$ xxx
غير المقيدة	xxx	xxx
المقيدة بشكل مؤقت	xxx	xxx
المقيدة بشكل دائم	xxx	xxx
مجموع الخصوم وصافي الأصول	$ xxx	$ xxx

المصدر:

Richard F. Larkin & Marie DiTommaso, Not-for-Profit GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for Not-for-Profit Organizations, 2011, JOHN WILEY & SONS, INC. USA, p24

الملحق رقم (3): نموذج العمود الواحد لبيان النشاطات

منظمة "اليد المساعدة للطفولة"

بيان النشاطات

السنة المالية المنتهية في 30 جوان 20X1

التغيرات في صافي الأصول غير المقيّدة	
الإيرادات والأرباح:	
المساهمات	$xxx
الرّسوم	xxx
إيرادات الاستثمارات طويلة الأجل	xxx
إيرادات الاستثمار الأخرى	xxx
الأرباح المحققة وغير المحققة من الاستثمارات طويلة الأجل	xxx
أخرى	xxx
مجموع الإيرادات والأرباح غير المقيّدة	xxx
صافي الأصول المفرج عنه من القيود	
الرضا عن قيود البرنامج	xxx
الرضا عن قيود اقتناء المعدات	xxx
القيود منتهية الصلاحية	xxx
مجموع صافي الأصول المفرج عنه من القيود	xxx
مجموع الإيرادات والأرباح والدعم الآخر غير المقيّدة	xxx
النّفقات والخسائر:	
البرنامج أ	xxx
البرنامج ب	xxx
البرنامج ج	xxx
الإدارة بشكل عام	xxx
جمع الأموال	xxx
مجموع النّفقات	xxx
خسارة الحريق	xxx
مجموع النّفقات والخسائر	xxx
الزيادة في صافي الأصول غير المقيّدة	xxx
التغير في صافي الأصول المقيّدة بشكل مؤقت:	
المساهمات	xxx
الإيرادات من الاستثمارات طويلة الأجل	xxx

صافي الأرباح المحققة وغير المحققة من الاستثمارات طويلة الأجل	xxx
الخسارة الاكتوارية على القسط السنوي	(xxx)
صافي الأصول المفرج عنه من القيود	(xxx)
الانخفاض في صافي الأصول غير المقيّدة	(xxx)
التغير في صافي الأصول المقيدة بشكل دائم:	
المساهمات	xxx
الإيرادات من الاستثمارات طويلة الأجل	xxx
صافي الأرباح المحققة وغير المحققة من الاستثمارات طويلة الأجل	xxx
الزّيادة في صافي الأصول المقيدة بشكل دائم	xxx
الزّيادة في صافي الأصول	xxx
صافي الأصول في بداية السّنة	xxx
صافي الأصول في نهاية السّنة	xxx$

الملحق رقم (4): النموذج متعدّد الأعمدة لبيان النشاطات

منظمة "اليد المساعدة للطفولة"

بيان النشاطات

السنة المالية المنتهية في 30 جوان 20X1

	غير المقيدة	المقيدة بشكل مؤقت	المقيّدة بشكل دائم	المجموع
الإيرادات، الأرباح والدعم الآخر				
المساهمات	xxx$	xxx$	xxx$	xxx$
الرّسوم	xxx			xxx
الإيرادات من الاستثمارات طويلة الأجل	xxx	xxx	xxx	xxx
إيرادات الاستثمار الأخرى	xxx			xxx
صافي الأرباح المحققة وغير المحققة من الاستثمارات طويلة الأجل	xxx	xxx	xxx	xxx
أخرى	xxx			xxx
صافي الأصول المفرج عنه من القيود				
الرضا عن قيود البرنامج	xxx	(xxx)		
الرضا عن قيود اقتناء المعدات	xxx	(xxx)		
القيود منتهية الصلاحية	xxx	(xxx)		
مجموع الإيرادات والأرباح والدعم الآخر	xxx	(xxx)	xxx	xxx
النّفقات والخسائر:				
البرنامج أ	xxx	xxx	xxx	xxx
البرنامج ب	xxx	xxx	xxx	xxx
البرنامج ج	xxx	xxx	xxx	xxx
الإدارة بشكل عام	xxx			xxx
جمع الأموال	xxx			xxx
مجموع النّفقات	xxx			xxx
خسارة الحريق	xxx			xxx
الخسارة الاكتوارية على القسط السّنوي		xxx		xxx
مجموع النّفقات والخسائر	xxx	xxx		xxx
التّغير في صافي الأصول	xxx	(xxx)	xxx	xxx
صافي الأصول في بداية السّنة	xxx	xxx	xxx	xxx
صافي الأصول في نهاية السّنة	xxx$	xxx$	xxx$	xxx$

الملحق رقم (5): الجزء 1 من 2

منظمة "اليد المساعدة للطفولة "

بيان الإيرادات غير المقيدة، والنفقات

التغييرات الأخرى في صافي الأصول غير المقيدة

السنة المالية المنتهية في 30 جوان 20X1

الإيرادات والأرباح المقيّدة	
المساهمات	$xxx
الرّسوم	xxx
الإيرادات من الاستثمارات طويلة الأجل	xxx
إيرادات الاستثمار الأخرى	xxx
صافي الأرباح المحققة وغير المحققة من الاستثمارات طويلة الأجل	xxx
أخرى	xxx
مجموع الإيرادات والأرباح غير المقيّدة	xxx
صافي الأصول المفرج عنه من القيود	
الرضا عن قيود البرنامج	xxx
الرضا عن قيود اقتناء المعدات	xxx
القيود منتهية الصلاحية	xxx
مجموع صافي الأصول المفرج عنه من القيود	xxx
مجموع الإيرادات والأرباح والدعم الآخر غير المقيّدة	xxx
النّفقات والخسائر:	
البرنامج أ	xxx
البرنامج ب	xxx
البرنامج ج	xxx
الإدارة وجمع الأموال بشكل عام	xxx
مجموع النّفقات	xxx
خسارة الحريق	xxx
مجموع النّفقات والخسائر	xxx
الزّيادة في صافي الأصول غير المقيّدة	$xxx

الملحق رقم 6: الجزء 2 من 2

منظمة اليد المساعدة للطفولة

بيان التغييرات الأخرى في صافي الأصول

السنة المالية المنتهية في 30 جوان 20X1

(بالآلاف)

الإيرادات والأرباح غير المقيّدة	
مجموع الإيرادات والأرباح غير المقيّدة	$xxx
صافي الأصول المفرج عنه من القيود (Note D)	xxx
مجموع النّفقات والخسائر غير المقيّدة	(xxx)
الزّيادة في صافي الأصول غير المقيّدة	xxx
صافي الأصول المقيّدة بشكل مؤقت:	
المساهمات	xxx
الإيرادات من الاستثمارات طويلة الأجل(Note E)	xxx
صافي الأرباح المحققة وغير المحققة من الاستثمارات طويلة الأجل (Note E)	xxx
الخسارة الاكتوارية على القسط السّنوي	(xxx)
صافي الأصول المفرج عنه من القيود (Note D)	(xxx)
الانخفاض في صافي الأصول المقيّدة بشكل مؤقّت	(xxx)
صافي الأصول المقيّدة بشكلٍ دائم:	
المساهمات	xxx
الإيرادات من الاستثمارات طويلة الأجل(Note E)	xxx
صافي الأرباح المحققة وغير المحققة من الاستثمارات طويلة الأجل (Note E)	xxx
الزيادة في صافي الأصول المقيّدة بشكلٍ دائم	xxx
الزيادة في صافي الأصول	xxx

صافي الأصول في بداية السّنة	xxx
صافي الأصول في نهاية السّنة	xxx$

الملحق رقم 7: الجزء 2 من 2– البديل

منظمة اليد المساعدة للطفولة

بيان التغييرات الأخرى في صافي الأصول

السنة المالية المنتهية في 30 جوان 20X1

(بالآلاف)

	غير المقيدة	المقيدة بشكل مؤقت	المقيّدة بشكل دائم	المجموع
الإيرادات، الأرباح والدعم الآخر				
الإيرادات، الأرباح والدعم الآخر المقيّدة	xxx$			xxx$
الإيرادات، الأرباح والدعم الآخر غير المقيّدة:				
المساهمات	xxx	xxx	xxx	xxx
الإيرادات من الاستثمارات طويلة الأجل(Note E)	$xxx	xxx	xxx	xxx$
إيرادات الاستثمار الأخرى (Note E)				
صافي الأرباح المحققة وغير المحققة من الاستثمارات طويلة الأجل (Note E)		xxx$	xxx$	xxx
أخرى		xxx	xxx	xxx
صافي الأصول المفرج عنه من القيود (Note D)		xxx	xxx	xxx
مجموع الإيرادات والأرباح والدعم الآخر	xxx	(xxx)	___	___
النّفقات والخسائر:	xxx	(xxx)	xxx	xxx
النّفقات والخسائر غير المقيّدة	xxx			xxx
الخسارة الاكتوارية على القسط السنوي	___	xxx	___	xxx
مجموع النّفقات والخسائر	xxx	xxx	___	xxx
التّغير في صافي الأصول	xxx	(xxx)	xxx	xxx
صافي الأصول في بداية السّنة	xxx	xxx	xxx	xxx
صافي الأصول في نهاية السّنة	xxx$	xxx$	xxx$	xxx$

الملحق رقم (8): عرض بيان التّدفّقات النّقدية لمؤسسة غير ربحية بالطّريقة المباشرة

بيان التّدفّقات النّقدية

لسنة مالية تنتهي في 30 جوان 20X1

التّدفّقات النّقدية من أنشطة التّشغيل:	
النّقدية الواردة من المستفيدين من الخدمات	$xxx
النّقدية الواردة من الجهات المانحة	xxx
النّقدية الوارد من المساهمات المستحقّة	xxx
الفوائد والعائدات المستلمة	xxx
الفوائد المدفوعة	(xxx)
النّقدية المدفوعة للموظّفين والمورّدين	(xxx)
المنح المدفوعة	(xxx)
صافي النّقدية النّاتجة من أنشطة التّشغيل	xxx
التّدفّقات النّقدية من أنشطة الاستثمار:	
شراء المعدّات	(xxx)
العائدات من بيع الاستثمارات	xxx
المشتريات من الاستثمارات	(xxx)
صافي النّقدية المستخدم من قبل أنشطة الاستثمار	(xxx)
التّدفّقات النّقدية من أنشطة التّمويل:	
العائدات من المساهمات المقيّدة من أجل:	
الاستثمار في الوقف	xxx
الاستثمار في المصانع	xxx
الاستثمارات المرهونة بوجود اتفاقيات أقساط سنوية	xxx
	xxx
أنشطة تمويلية أخرى:	
الفوائد والعائدات المقيّدة لإعادة الاستثمار	xxx
المدفوعات الخاصة ب (سداد) أوراق الدّفع	(xxx)
المدفوعات الخاصة بالديون طويلة الأجل	(xxx)
	(xxx)
صافي النّقدية المستخدمة من قبل أنشطة التّمويل	(xxx)
الزّيادة الصّافية في النّقد والنّقد المعادل	xxx
النّقد والنّقد المعادل في بداية السّنة	xxx
النّقد والنّقد المعادل في نهاية السّنة	$xxx
تسوية التّغير في صافي الأصول إلى صافي النّقدية النّاتجة من أنشطة التّشغيل:	
التّغيّر في صافي الأصول	$xxx
التّعديلات لتسوية التّغير في صافي الأصول إلى صافي النّقدية النّاتجة من أنشطة التّشغيل:	
الاهتلاك	xxx

الخسارة الاكتوارية في التزامات الأقساط السّنوية	xxx
الزيادة في الحسابات والفوائد المستحقّة	(xxx)
الانخفاض في المساهمات المستحقّة	xxx
الزيادة في الحسابات الدائنة	xxx
الانخفاض في المنح المستحقّة (الدّائنة)	(xxx)
المساهمات المقيّدة للأغراض طويلة الأجل	(xxx)
الفوائد والعائدات المقيدة للأغراض الاستثمارية طويلة الأجل	(xxx)
الأرباح الصافية غير المحقّقة والمحققة من الاستثمار طويل الأجل	(xxx)
صافي النّقدية النّاتجة من أنشطة التّشغيل	$xxx
بيانات تكميلية لأنشطة الاستثمار والتّمويل غير النّقدية:	
هبات (هدايا) من المعدات	xxx

الملحق رقم (9): عرض بيان التّدفّقات النّقدية بالطّريقة غير المباشرة

بيان التّدفّقات النّقدية

لسنة مالية تنتهي في 30 جوان 20X1

التّدفّقات النّقدية من أنشطة التّشغيل:	
التّغير في صافي الأصول	$xxx
التّعديلات لتسوية التّغير في صافي الأصول إلى صافي النّقدية النّاتجة من أنشطة التّشغيل:	
الاهتلاك	xxx
الخسارة الاكتوارية في التزامات الأقساط السّنوية	xxx
الزيادة في الحسابات والفوائد المستحقّة	(xxx)
الانخفاض في المساهمات المستحقّة	xxx
الزيادة في الحسابات الدائنة	xxx
الانخفاض في المنح المستحقّة (الدّائنة)	(xxx)
المساهمات المقيّدة للأغراض طويلة الأجل	(xxx)
الفوائد والعائدات المقيدة للأغراض الاستثمارية طويلة الأجل	(xxx)
الأرباح الصافية غير المحقّقة والمحققة من الاستثمار طويل الأجل	(xxx)
صافي النّقدية النّاتجة من أنشطة التّشغيل	xxx
التّدفّقات النّقدية من أنشطة الاستثمار:	
شراء المعدّات	(xxx)
العائدات من بيع الاستثمارات	xxx
المشتريات من الاستثمارات	(xxx)
صافي النّقدية المستخدم من قبل أنشطة الاستثمار	(xxx)
التّدفّقات النّقدية من أنشطة التّمويل:	
العائدات من المساهمات المقيّدة من أجل:	
الاستثمار في الوقف	xxx

الاستثمار في المصانع	xxx
الاستثمارات المرهونة بوجود اتفاقيات أقساط سنوية	xxx
	xxx
أنشطة تمويلية أخرى:	
الفوائد والعائدات المقيّدة لإعادة الاستثمار	xxx
المدفوعات من الالتزام بالأقساط السنوية	(xxx)
المدفوعات الخاصة ب (سداد) أوراق الدّفع	(xxx)
المدفوعات الخاصة بالديون طويلة الأجل	(xxx)
صافي النّقدية المستخدمة من قبل أنشطة التّمويل	(xxx)
	(xxx)
الزّيادة الصّافية في النّقد والنّقد المعادل	xxx
النّقد والنّقد المعادل في بداية السّنة	xxx
النّقد والنّقد المعادل في نهاية السّنة	$xxx
البيانات التّكميلية:	
أنشطة الاستثمار والتّمويل غير النّقدية	
الهبات (الهدايا) من المعدات	xxx
الفوائد المدفوعة	xxx

الملحق رقم (10): بيان المركز المالي المصنّف

معهد بحوث مرض السكري The J. W. M. Diabetes Research Institute

بيان المركز المالي

30 جوان 20X1

	غير المقيدة		المقيدة		
	الصندوق العام	صندوق الاستثمار	مؤقتا	دائما	المجموع
الأصول					
الأصول المتداولة					
النقدية	$ 174,860	$ 2,315	$ 20,515	$ 15,615	213,305
الأوراق المالية التجارية		256,610	255,310	2,231,080	2,743,000
التحصيلات المستحقة من العقود	7,500				7,500
المبالغ قيد التحصيل الأخرى	2,345				2,345
المخزونات من الكتب والمؤونات	14,200				14,200
مجموع الأصول المتداولة	198,905	258,925	275,825	2,246,695	2,980,350
الأصول الثابتة بالتكلفة					
الأراضي	100,000				100,000
المباني	1,749,250				1,749,250
معدات النقل	25,500				25,500
المجموع	1,874,750				1,874,750
– الاهتلاكات المجمعة	(1,056,200)				(1,056,200)
صافي الأصول الثابتة	818,550				818,550
مجموع الأصول	$1,017,455	$258,925	$275,825	$2,246,695	$3,798,900
الخصوم وصافي الأصول					
الذمم الدائنة	47,845				47,845
الضرائب على الدخل	6,300				6,300
المنح المدفوعة سلفا	42,085				42,085
الالتزامات المستحقة	$ 35,000	$ (42,119)	$ (4,970)	12,089	–
مجموع الخصوم	131,230	(42,119)	(4,970)	12,089	96,230
صافي الأصول					
المقيدة			280,795	2,234,606	2,515,401
غير المقيدة	886,225	301,044			
المجموع	886,225	301,044	280,795	2,234,606	3,702,670
مجموع الخصوم وصافي الأصول	$1,017,455	$258,925	$275,825 $	$2,246,695	$3,798,900

الملحق رقم (11): مثال عن بيان بالأعمدة عن المداخيل، النفقات والتغير في صافي الأصول

معهد بحوث مرض السكري The J. W. M. Diabetes Research Institute

بيان النشاطات

السنة المالية المنتهية في 30 جوان 20X1

	غير المقيدة		المقيدة		
	الصندوق العام	ص الاستثمار	مؤقتا	دائما	المجموع
المداخيل:					
المنح والعقود	$ 424,701				$ 424,701
المساهمات والتعهدات	$ 341,216		$ 27,515	122,504	491,235
الإيرادات من الاستثمارات	92,793		16,556	1,640	110,989
الأرباح المحققة من بيع الاستثمارات	263,660		3,486	29,334	296,480
صافي الأصول المفرج عنه من القيود	54,356		(54,356)		
المجموع	1,176,726		(6,799)	153,478	1,323,405
النّفقات:					
خدمات الزبائن	482,813				482,813
البحث	275,844				275,844
الإدارة	112,044				112,044
المجموع	870,701				870,701
زيادة الدخل عن النفقات للسنة	306,025		(6,799)	153,478	452,704
إعادة التصنيف	$ (35,000)	42,119		(7,119)	--
التّغير في صافي الأصول	271,025	42,119	(6,799)	146,359	452,704
صافي الأصول في بداية السّنة	615,200	258,925	287,594	2,088,247	3,249,966
صافي الأصول في نهاية السّنة	$ 886,225	$301,044	$280,795	$2,234,606	$3,702,670

الملحق رقم (12): مثال عن بيان إضافي لشكل معقد من بيان التغيرات في الصناديق الفردية

معهد بحوث مرض السكري The J. W. M. Diabetes Research Institute

بيان التغيرات في صناديق الاستثمار غير المقيدة والصناديق لأغراض خاصة؛ الصناديق المقيدة مؤقتا والوقفية

السنة المالية المنتهية في 30 جوان 20X1

Exhibit 3: An example of a supplementary statement illustrating how changes in individual name funds can be presented for a fairly complex fund accounting structure

J. W. M. Diabetes Research Institute
Statement of Changes in Individual Unrestricted Investment Funds, Funds* for Specified Purposes (Temporarily Restricted) and Endowment Funds
For the Year Ended June 30, 20X1
(All income and expenses have been shown in total on the Statement of Activities)

		Investment income		*Capital gains (losses)*						
	Contributions and legacies	*Reported directly in general fund*	*Other*	*Reported directly in general fund*	*Left in fund*	*Disbursed for specified purpose*	*Other interfund transfers Add (deduct)*	*Net change in fund*	*Net assets beginning of year*	*Net assets end of year*
*Unrestricted investment fund:										
Elmer C. Bratt fund		$ 11,651		$ 33,660			$42,119	$ 42,119	$258,925	$ 301,044
*Funds for specified purposes:										
Charity fund	$ 3,000		$ 6,683	$ 15,821	$ 3,486	$ (9,200)		$ 3,969	$164,337	$ 168,306
Library fund	18,615		603	1,756		(18,156)		1,062	15,267	16,329
Staff pensions	4,150		3,742	10,811		(21,500)		(13,608)	93,978	80,370
Malmar repair fund	700		5,078	312		(5,500)		278	2,712	2,990
100th anniversary fund	1,050		450	1,300				1,500	11,300	12,800
Total funds for specified purposes	$ 27,515		$ 16,556	$ 33,486	$ 3,486	$(54,356)		$ (6,799)	$ 287,594	$ 280,795
Endowment funds:										
Principal and income restricted:										
The Malmar fund				$ (3,015)					$107,685	$ 107,685
Clyde Henderson fund			$ 1,150	8,165				$ 1,150	33,766	34,916
Evelyn I. Marnoch fund			490	(2,156)				490	8,715	9,205
			1,640	2,994				1,640	150,166	151,806
*Principal only restricted:										
The Roy B. Cowin Memorial Fund		$ 73,859		184,035	$ 29,334			29,334	1,825,335	1,854,669
The Lillian V. Fromhagen fund		2,392		6,911					60,076	60,076
Donna Comstock fund	$ 16,153	1,670		3,661				16,153	31,821	47,974
Josephine Zagajewski fund	100,000	2,250						100,000		100,000
The Peter Baker fund	6,351	688		1,580				6,351	13,730	20,081
	122,504	80,859		225,521	29,334			151,383	1,930,962	2,082,800
*Restrictions released by donor in 20X1										
The Alfred P. Koch fund		283		819			$(7,119)	(7,119)	7,119	--
Total endowment funds	$ 122,504	$ 81,142	$ 1,640	$ 233,660	$ 29,334		$ (7,119)	$ 146,359	$ 2,088,247	$ 2,234,606

**Funds have been "pooled" for investment purposes.*

الملحق رقم (13): مثال لتحليل النفقات حسب الوظيفة و النوع، مع مقارنة ميزانية الدورة السابقة ونفقاتها الفعلية

معهد أبحاث مرض السكري J. W. M. Diabetes Research Institute

	Actual last year	*Budget this year*	*Actual this year*	*Client services*	*Research*	*Administration*
Salaries and payroll taxes	$575,615	$615,000	$618,686	$425,851	$133,588	$ 59,247
Retirement benefits	23,151	33,000	33,833	21,463	8,720	3,650
Major medical	3,656	4,500	4,578	3,155	1,013	410
Clinic supplies	34,616	42,000	41,374	29,488	11,886	
Office supplies	3,518	6,900	8,356		5,500	2,856
Laboratory supplies	47,717	40,000	33,596		33,596	
Insurance	5,751	6,000	5,951			5,951
Telephone	3,748	5,000	6,116		3,800	2,316
Depreciation	39,516	43,000	43,525	2,856	30,309	10,360
Contracted repairs and maintenance	14,819	9,600	15,054			15,054
Utilities and fuel	19,151	20,000	19,268		11,316	7,952
Other	36,118	35,000	40,364		36,116	4,248
Total	$807,376	$860,000	$870,701	$482,813	$275,844	$112,044
Budget		$860,000		$480,000	$280,000	$100,000
Actual last year	$807,376			$451,254	$251,348	$104,774

الملحق رقم (14): مثال عن ورقة العمل لميزانية النفقات لمؤسسة غير هادفة للربح

Center for the Development of Human Resources
Master Plan—20X1 through 20X5

	20X1	*20X2*	*20X3*	*20X4*	*20X5*
Goals or objectives:					
Develop and run management program	$ 17,000	$ 22,000	$ 25,000	$ 27,000	$ 30,000
Reprogram receptive listening program	12,000	--	--	--	--
Continue receptive listening program	35,000	35,000	45,000	45,000	45,000
Work with other "centers" across country	--	12,000	15,0000	15,000	15,000
Develop and run child day care training center	8,000	15,000	20,000	20,000	20,000
Explore Project "A"	20,000	10,000	--	--	--
Run other programs	40,000	45,000	50,000	55,000	55,000
Purchase buildings for center	--	150,000	--	--	--
Total	132,000	298,000	155,000	162,000	165,000
Sources of income:					
Contributions from members	60,000	45,000	60,000	60,000	60,000
Special aids and legacies	10,000	10,000	--	--	--
Building fund drive	--	100,000	--	--	--
Program fees:					
Management	10,000	15,000	18,000	20,000	22,000
Receptive listening	30,000	35,000	45,000	45,000	45,000
Child care	--	5,000	10,000	10,000	10,000
Other	38,000	40,000	45,000	45,000	45,000
Foundation grants:					
Child care	10,000	--	--	--	--
Building fund	--	50,000	--	--	--
Total	158,000	300,000	178,000	180,000	182,000
Projected surplus	$ 26,000	$ 11,000	$ 23,000	$ 18,000	$ 17,000

الملحق رقم (15): مثال عن بيان الإيرادات والنفقات مع مقارنات الميزانية

Valley Country Club
Worksheet for Preparing 20X1 Expense Budget
(in thousands)

	Actual current year				*Budget for new year*		
	To date (10 months)	*Estimate balance of year*	*Estimate for year*	*Budget current year*	*Proposed minimum*	*Proposed maximum*	*Final*
Maintenance of greens and grounds:							
Salaries and wages	$ 47	$ 3	$ 50	$ 46	$ 50	$ 65	$ 55
Seeds, fertilizer and supplies	14		14	13	14	14	14
Repairs, maintenance and other	12	2	14	10	10	15	15
Maintenance of clubhouse:							
Salaries and wages	20	4	24	23	24	28	26
Supplies, maintenance and repair	10	1	11	12	11	11	11
Golf activities:							
Salaries and wages	10		10	11	12	20	20
Tournament costs	14		14	15	15	15	15
Golf cart maintenance	8		8	5	5	5	5
Swimming pool expenses:							
Salaries and wages	4		4	4	5	10	5
Supplies and maintenance	2		2	1	2	2	2
General and administrative salaries	35	6	41	40	44	51	44
Property taxes	33	7	40	38	42	42	42
Other expenses	41	7	48	40	40	50	50
Total, excluding restaurant	250	30	280	258	274	328	304
Restaurant expenses:							
Food and beverages	96	13	109	67	110	150	130
Salaries and wages:							
Kitchen	32	6	38	30	45	60	50
Dining room	20	4	24	19	26	39	32
Bartender	11	2	13	10	14	19	16
Supplies, repairs and maintenance	13	4	17	8	15	25	18
Total restaurant	172	29	201	134	210	293	246
Total expenses	$422	$59	$481	$392	$484	$621	$550

الملحق رقم (16): مثال عن خطة خماسية تركز على أهداف المؤسسة

Valley Country Club
Statement of Income and Expenses, and Comparison with Budget
For the Month of June and the 6 Months Ended June 30, 20X1

Month				*6 Months*		
Actual	*Budget*	*Deviation favorable (unfavorable)*		*Actual*	*Budget*	*Deviation favorable (unfavorable)*
			Income:			
$15,650	$17,000	$(1,350)	Annual dues	$ 81,900	$ 90,000	$ (8,100)
2,100	2,000	100	Initiation fees	,6600	4,500	2,100
4,750	4,000	750	Greens fees	11,000	8,000	3,000
3,300	3,000	300	Swimming	2,300	2,000	300
6,710	8,000	(1,290)	Other	18,250	14,000	4,250
32,510	34,000	(1,490)	Total, excluding restaurant	120,050	118,500	1,550
37,850	34,000	3,850	Restaurant	168,500	180,000	(11,500)
70,360	68,000	2,360	Total income	288,550	298,500	(9,950)
			Expenses:			
14,650	12,000	(2,650)	Maintenance of greens and grounds	37,650	36,000	(1,650)
3,450	3,000	(450)	Maintenance of clubhouse	18,100	19,000	900
13,500	10,000	(3,500)	Golf activities	19,500	16,000	(3,500)
3,400	3,000	(400)	Swimming pool	5,100	4,000	(1,100)
4,200	3,700	(500)	General and administrative	24,150	22,000	(2,150)
3,700	3,500	(200)	Payroll taxes	23,500	21,000	(2,500)
4,150	5,000	850	Other expenses	19,560	20,000	440
47,050	40,200	(6,850)	Total, excluding restaurant	147,560	138,000	(9,560)
29,550	27,000	(2,550)	Restaurant	145,560	153,000	7,350
76,600	67,200	(9,400)	Total expenses	293,210	291,000	(2,210)
$ (6,240)	$ 800	$(7,040)	Excess of income over (under) expenses	$ (4,660)	$ 7,500	$(12,160)

الملحق رقم (17): أصول وخصوم حساب الاستثمار المجمع لجامعة هارفارد لدورتي 2015 و2016

	2016	2015
POOLED GENERAL INVESTMENT ACCOUNT ASSETS:		
Investment assets:[1]		
Domestic common and convertible equity	$ 5,303,559	$ 6,313,333
Foreign common and convertible equity	1,828,114	2,591,172
Domestic fixed income	12,006,907	8,557,087
Foreign fixed income	3,625,651	3,206,849
Emerging market equity and debt	2,950,409	3,743,452
High yield	341,553	477,832
Absolute return	6,064,707	6,164,896
Private equities	7,125,969	7,257,750
Natural resources	3,955,384	4,283,935
Real estate	10,654,489	8,653,859
Inflation-indexed bonds	1,950,290	1,105,023
Due from brokers[2]	430,715	1,106,554
Total investment assets	56,237,747	53,461,742
Repurchase agreements[3]	6,938,860	7,621,408
Cash and short-term investments	861,949	597,076
Other assets[4]	956,041	1,281,214
POOLED GENERAL INVESTMENT ACCOUNT ASSETS	64,994,597	62,961,440
POOLED GENERAL INVESTMENT ACCOUNT LIABILITIES:		
Investment liabilities:		
Equity and convertible securities sold, not yet purchased	94,104	611,107
Fixed income securities sold, not yet purchased	4,520,021	5,670,279
Due to brokers[5]	254,798	96,777
Total investment liabilities	4,868,923	6,378,163
Reverse repurchase agreements[6]	14,900,986	10,581,215
Other liabilities[7]	5,251,297	4,207,315
POOLED GENERAL INVESTMENT ACCOUNT LIABILITIES	25,021,206	21,166,693
Non-controlling interests attributable to the pooled general investment account	986,083	833,583
POOLED GENERAL INVESTMENT ACCOUNT NET ASSETS[8]	$ 38,987,308	$ 40,961,164

الملحق رقم (18):ملخص مستويات القيمة العادلة للأصول والخصوم لجامعة هارفارد لدورتي 2015 و2016

	2016				2015			
	Level 1	Level 2	Level 3	Total	Level 1	Level 2	Level 3	Total
INVESTMENT ASSETS:[1]								
Cash and short-term investments	$ 1,001,104			**$ 1,001,104**	$ 711,186			**$ 711,186**
Domestic common and convertible equity	86,354			**86,354**	1,018,938	$ 86,958		**1,105,896**
Foreign common and convertible equity	119,179			**119,179**	830,074			**830,074**
Domestic fixed income	12,561,479	$ 53,242	$ 10,000	**12,624,721**	9,128,709	28,110		**9,156,819**
Foreign fixed income	778,927	2,874,363		**3,653,290**	1,512,530	1,727,753		**3,240,283**
Emerging market equity and debt	1,687,492	66,367		**1,753,859**	2,255,442	254,636		**2,510,078**
High yield	132,983	197,236	6,624	**336,843**	54,208	374,841	$ 35,197	**464,246**
Absolute return			98,929	**98,929**			175,556	**175,556**
Private equities			185,372	**185,372**			278,042	**278,042**
Natural resources	1,393		3,637,561	**3,638,954**	1,406		3,946,937	**3,948,343**
Real estate	37,840		7,495,659	**7,533,499**			5,465,543	**5,465,543**
Inflation-indexed bonds	1,966,233			**1,966,233**	1,117,971			**1,117,971**
Due from brokers	7,839	154,281	184,282	**346,402**	45,913	298,823	103,444	**448,180**
Other investments	21,621	3,306	3,147	**28,074**	10,893	2,631	20,326	**33,850**
Repurchase agreements		7,443,773		**7,443,773**		8,580,607		**8,580,607**
Interests in trusts held by others[2]			355,835	**355,835**			363,175	**363,175**
INVESTMENT ASSETS SUBJECT TO FAIR VALUE LEVELING	**$18,402,444**	**$10,792,568**	**$11,977,409**	**41,172,421**	**$16,687,270**	**$11,354,359**	**$10,388,220**	**38,429,849**
Investments measured using the practical expedient				**24,949,883**				**25,262,493**
Securities borrowing agreements				**100,848**				**691,240**
Other assets not subject to fair value				**1,139,793**				**1,546,581**
TOTAL ASSETS[3]				**$67,362,945**				**$65,930,163**
INVESTMENT LIABILITIES:								
Equity and convertible securities sold, not yet purchased	$ 94,104			**$ 94,104**	$ 611,107			**$ 611,107**
Fixed income securities sold, not yet purchased	4,264,293	$ 255,729		**4,520,022**	3,924,873	$ 1,745,406		**5,670,279**
Due to brokers[4]	57,079	176,736	$ 18,646	**252,461**	13,295	66,920	$ 462	**80,677**
Reverse repurchase agreements		14,900,986		**14,900,986**		10,581,215		**10,581,215**
Liabilities due under split interest agreements[2]		791,202		**791,202**		910,084		**910,084**
Other liabilities subject to fair value			3,429,887	**3,429,887**			2,629,035	**2,629,035**
INVESTMENT LIABILITIES SUBJECT TO FAIR VALUE LEVELING	**$ 4,415,476**	**$16,124,653**	**$ 3,448,533**	**23,988,662**	**$ 4,549,275**	**$13,303,625**	**$2,629,497**	**20,482,397**
Securities lending agreements				**55,029**				**66,004**
Other liabilities not subject to fair value				**1,821,410**				**1,578,280**
TOTAL LIABILITIES[3]				**$25,865,101**				**$22,126,681**

ملخص البحث

يعتبر القطاع الثالث، أو ما يسمى بالقطاع غير الهادف للربح، قطاعًا أساسيًا وشريكًا في جميع عمليات التنمية وقطاعًا مساندًا للقطاع العام والخاص. كما تعد المؤسسات غير الهادفة للربح من أهم البنيات الأساسية للمجتمعات المعاصرة، حيث تقوم بدور متميز في المجال الخيري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

ولهذه المؤسسات جوانب اقتصادية ومالية تتطلب وجود نظم محاسبية لحفظ الأموال التي تتعامل بها، وقياس وتقويم دورها فى أداء المنافع والخدمات إلى مستحقيها على الوجه الأفضل. ولقد بذلت جهود كثيرة من طرف المنظمات والهيئات المحاسبية لوضع إطار ينظم الأسس والمعايير المحاسبية التي تحكم عمليات الإثبات والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي عن أنشطتها ومعاملاتها المختلفة.

تهدف هذه الدراسة لتقييم المعالجات المحاسبية للمعاملات المالية في مؤسسات القطاع الثالث، وهذا من خلال دراسة أهم المواضيع التي تتميز بها عن المؤسسات التجارية الربحية، وكذا مواضيع هذه الأخيرة التي يمكن تطبيقها على المؤسسات غير الهادفة للربح.

ومن خلال الدراسة التطبيقية على كل من مؤسسة بيل وميليندا غايتس الخيرية ووقف جامعة هارفارد، توصلت الدراسة إلى أن هاتين المؤسستين تتبعان نظاما محاسبيا منظما ودقيقا وشاملا يضمن تقديم صورة صادقة عن وضعيتهما المالية، كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن كلا من المؤسستين محل الدراسة تطبق مبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق وليس النقد بسبب أن جزءا كبيرا من مساهماتها يحصل عن طريق التعهدات ووعود المنح، كما أن المؤسستين تلتزمان بالقيود المفروضة من الجهات المانحة، وهذا ينعكس بشكل واضح على تصنيفات صافي الأصول والصناديق الوقفية، كما أكدت الدراسة أن المؤسستين تلتزمان بمعايير المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

الكلمات المفتاحية: القطاع الثالث، المنظمات غير الهادفة للربح، المعالجات المحاسبية، المعايير المحاسبية المقبولة عموما.

Abstract

The third sector, or the so-called Not-for-profit sector, is a key sector and partner in all development processes and a supportive sector for the public and private sectors. Not-for-profit organizations are among the most important structures of the contemporary societies, for they play a crucial role in the charitable, social, cultural and economic fields.

Not-for-profit organizations have economic and financial aspects that require the existence of accounting systems to preserve the funds they deal with, and the measurement and evaluation of their role in providing interests and services to the beneficiaries. In this respect, many efforts have been made by accounting institutions to establish a framework that regulates the accounting principles and standards that govern the processes of recording, measurement, presentation and accounting disclosures of their various activities and transactions.

This study aims at evaluating the accounting treatments of financial transactions in the organizations that make up the third sector via studying the most important topics that distinguish them from commercial entities, as well as the For-profit accounting issues that can be applied to Not-for-profit organizations.

The field study, on the Bill and Melinda Gates Foundation and Harvard University endowment, concluded that these organizations have a well-organized, accurate and comprehensive accounting system that ensures a true picture of their financial situation. The study also concluded that both organizations apply the accrual basis of accounting, because a large part of their contributions are received through pledges and

promises to give. Additionally, both organizations adhere to donor restrictions, which are clearly reflected in the net asset and fund classifications. Moreover, the study found out that both of them account for their transactions and operations in accordance with generally accepted accounting principles.

Key terms: The third sector, Not-for-profit organizations, the accounting treatments, GAAP.